

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرَّجَزُ وَالتَّقْعِيدُ اللُّغَوِيُّ

دراسة نحوية ، صرفية ، صوتية

إعداد الطالب

محمود مبارك عبد الله عبيدات

الرقم الجامعي ٢٠٠٢٢٠٠٠١٢

إشراف الأستاذ الدكتور

سمير شريف ستيتية

٢٠٠٥م

الرجز والتقعيد اللغوي

دراسة نحوية ، صرفية ، صوتية

Alrajaz and the linguistic Rules - Forming

A syntactical, Morphological, and phonotetic study

إعداد الطالب

محمود مبارك عبد الله عبيدات

بكالوريوس لغة عربية - جامعة اليرموك ١٩٩٧م

ماجستير لغة عربية (لغة ونحو) - جامعة اليرموك ٢٠٠٠م

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه الفلسفة ، تخصص اللغة والنحو في

جامعة اليرموك

وقد وافق عليها :

أ.د : سمير ستيتية مشرفاً ورئيساً

أستاذ اللغة والنحو - جامعة اليرموك

أ.د : حنا حداد عضواً

أستاذ اللغة والنحو - جامعة اليرموك

أ.د : عفيف عبد الرحمن عضواً

أستاذ الأدب القديم - جامعة اليرموك

أ.د : يحيى عباينة عضواً

أستاذ اللغة والنحو - جامعة مؤتة

د : عبد الحميد الأقطش عضواً

أستاذ مشارك في اللغة والنحو - جامعة اليرموك

٥/ربيع أول/ ١٤٢٦هـ

١٤/٤/٢٠٠٥م

الإهداء

إلى أصحاب الفضل

أبي

أمي

زوجتي

إخوتي

أساتذتي

المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٤	التعميد
٤	الرجز بين اللغة والاصطلاح
٥	شعرية الرجز
٧	مكانة الرجز بين الشعر
٨	لغة الرجز
١٢	الاستشهاد بالرجز في كتب اللغة والنحو واهتمام الدرسين به
١٥	الباب الأول : الرجز والتعميد النحوي
١٦	الفصل الأول : مسائل العمل والعامل والإعراب
١٧	المبحث الأول : مسائل العمل والعامل
١٧	تقدم الفاعل على عامله
٢١	تقدم معمول اسم الفعل عليه
٢٣	(قال) العاملة عمل (ظن) في نصب مفعولين
٢٤	عمل (ليت وإن وكان) النصب في الاسم والخبر
٢٨	عمل الصفة المشبهة النصب في الاسم المضاف إلى ضمير متصل به
٢٩	عمل الصفة المشبهة الرفع في معمولها النكرة
٣٠	تقديم معمول معمول (أن) الناصبة المضارع عليها
٣٢	نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية
٣٤	نصب الفعل المضارع بـ(كما)
٣٥	عمل (إن) النصب في المضارع في وسط الكلام
٣٧	عمل (كان) المخففة
٣٩	الجر بـ (لعل)
٤١	المبحث الثاني : مسائل الإعراب
٤١	التزام المثني الألف في جميع أحواله الإعرابية
٤٤	لزوم بعض الأسماء الستة الألف وإعرابها بالحركات بدل الحروف
٤٦	حذف نون الأفعال الخمسة في حالة الرفع

٤٩	إعراب الاسم المنقوص إذا كان علما ممنوعا من الصرف
٥٠	نصب الفاعل ورفع المفعول
٥١	رفع جواب الشرط
٥٤	الفصل الثاني : مسائل الجملة الاسمية والجملة الفعلية
٥٥	اتحاد المبتدأ والخبر لفظا ومعنى
٥٦	الإخبار عن اسم العين (الذات) بالظرف
٥٨	تعدد الخبر
٦١	مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة
٦٢	اقتران خبر (كاد وكرب) بأن
٦٤	مجيء خبر (عسى) اسما مفردا
٦٦	الإخبار عن النكرة في باب (كان) وأخواتها بالنكرة
٦٧	خبر (أن) التي تأتي بعد (لو)
٦٧	نيابة الجار والمجرور عن الفاعل
٧٠	مجيء المفعول لأجله معرفة
٧٢	الفصل الثالث : مسائل متعلقات الجملتين
٧٣	المبحث الأول : النداء
٧٣	الميم في (اللهم)
٧٥	نداء المعرفة بـ (ال)
٧٨	نداء الضمير
٨٠	المنادى العلم المفرد الموصوف بـ(ابن)
٨٢	تكرار المنادى
٨٧	حذف المنادى
٨٩	الترخيم بحذف حرفين من الكلمة
٩٠	الترخيم في غير النداء
٩٤	المبحث الثاني : الاستثناء
٩٤	تقدم أداة الاستثناء على المستثنى منه
٩٥	حكم الاستثناء المنقطع
٩٨	تكرار الاستثناء

٩٩	المبحث الثالث : التوابع
٩٩	مجيء النعت جملة إنشائية أو طلبية
١٠٠	حذف المنعوت وقيام النعت مقامه
١٠٣	إبدال الاسم الظاهر من المضممر
١٠٤	إبدال الفعل من الفعل
١٠٦	عطف الاسم - اسم الفاعل - على الفعل المضارع والماضي
١٠٨	العطف على الموضع (المحل)
١١٢	توكيد النكرة توكيدا معنويا
١١٤	توكيد الحرف توكيدا لفظيا
١١٦	المبحث الرابع : الحال
١١٦	مجيء الحال التي تسد مسد الخبر جملة فعلية
١١٧	مجيء المصدر حالا
١١٨	المبحث الخامس : المجرورات
١١٨	الفصل بين المتضامفين
١٢٢	إضافة (حيث) إلى مفرد
١٢٣	إضافة النيف إلى العشرة في العدد المركب
١٢٥	المبحث السادس : الأساليب النحوية
١٢٥	حذف جملة الشرط وجوابه
١٢٦	حذف صلة الموصول
١٢٧	حذف (من) بعد اسم التفضيل
١٢٩	الفصل الرابع : مسائل الأدوات وحروف المعاني
١٣٠	مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية
١٣١	زيادة حرف الجر (على) تعويضا عن آخر محذوف
١٣٣	زيادة الكاف
١٣٥	دخول الكاف الجارة على الضمير
١٣٦	زيادة حرف الجر (الباء) سماعا في المفعول به
١٣٧	زيادة (كان) في حالة المضارعة
١٣٩	إضمام (كان) بعد (لن)
١٤٠	اتصال ضمير نصب بـ(عسى)

١٤٢	كسر همزة (إن) وفتحها بعد فعل القسم
١٤٣	دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ
١٤٤	دخول اللام المزحلقة في خبر (أن)
١٤٥	استخدام (ليس) حرف عطف
١٤٦	معادلة (أم) لهزمة الاستفهام واعتراض (أو) بينهما
١٤٧	مجيء (لما) بمعنى (إلا) حرف استثناء
١٤٨	دخول نون التوكيد على اسم الفاعل
١٥١	(لا) النافية الداخلة على الفعل الماضي
١٥٣	حذف لام الأمر وبقاء عملها
١٥٥	تعريف العلم بـ(ال) التعريف
١٥٨	الباب الثاني : الراجز والتعجيد الصرفي
١٥٩	الفصل الأول : علامات الكلمة
١٦٠	حرف الجر علامة من علامات الأسماء
١٦١	دخول حرف الجر على الفعل
١٦٢	اسمية كاف التشبيه
١٦٥	جير بين الحرفية والاسمية
١٦٦	نون الوقاية كعلامة للأفعال
١٦٩	الفصل الثاني : أبنية الاسم
١٧٠	المبحث الأول : أبنية المصادر والمشتقات
١٧٠	أصل (فِعُولَة) في المصادر الثلاثية
١٧١	المصدر الذي على وزن (فَعَلَى)
١٧١	وزن فَعَلَان في مصادر الثلاثي
١٧٣	وزن تَفْعُول في مصادر الثلاثي
١٧٣	مصدر فَعَل معتل اللام
١٧٤	صياغة اسم الفاعل من الرباعي على زنة الثلاثي
١٧٦	إتمام اسم المفعول من الثلاثي الأجوف
١٧٨	صياغة أفعال التعجب وأفعال التفضيل من البياض والسواد
١٨٠	مجيء أفعال بمعنى فَعِيل

١٨١	المبحث الثاني : الصرف ومنع الصرف
١٨١	أسماء البلاد والمناطق بين الصرف والمنع من الصرف
١٨٢	منع صرف الاسم المصروف في ضرورة الشعر
١٨٣	منع كلمة (أمس) من الصرف في لغة بعض تميم
١٨٥	المبحث الثالث : بعض أوزان الأسماء والصفات
١٨٥	وزن فَيْعَل في المعتل الأجوف
١٨٦	وزن مَفْعَل
١٨٧	وزن فَعْلُول
١٨٨	وزن فَعْقَعِيل
١٨٨	وزن فَعْلُول
١٨٩	وزن أَفْعَل
١٩٠	وزن فَيْعُول
١٩٠	وزن فَيْعَلِي
١٩٠	وزن فَوَاعِل
١٩١	وزن فَعْلُ صفة
١٩١	من المعاني الصرفية لوزن تفاعل
١٩٢	المبحث الرابع : التصغير والنسب
١٩٢	تصغير جمع فُعال وفعليل
١٩٢	تصغير غدوة
١٩٣	الاستغناء عن الياء في النسب (دلالة وزن فَعْل على النسب)
١٩٤	الفصل الثالث : البنية العددية للكلمة
١٩٥	أصل المثنى والجمع
١٩٦	ثنائية كلا وكتنا ، أهي لفظية معنوية أم معنوية فقط ؟
١٩٨	الثنائية باستخدام العدد
١٩٩	قيام الجمع مقام المثنى والمثنى مقام الجمع
٢٠١	استخدام المفرد مكان الجمع
٢٠١	الجمع والتعويض
٢٠٤	جمع المؤنث ثانياً لفظياً على تقدير حذف حرف التأنيث
٢٠٥	الاستدلال على أصل الكلمة عن طريق الجمع

٢٠٦	أين في القسم أهي جمع أم مفرد ؟
٢٠٧	ما يجمع على وزن أفعل
٢٠٨	ما يجمع على فَعْل
٢٠٨	جمع فَعْلَة على فِعْل
٢٠٩	جمع الجمع (جمع وزن أفعلَة وأفعل)
٢٠٩	جمع المفرد الذي لا جمع له
٢١٠	جمع صفة العاقل
٢١١	الفصل الرابع : التذكير والتأنيث
٢١٢	المطابقة بين الفعل والفاعل في التذكير والتأنيث مع الفصل بـ(إلا)
٢١٣	اكتساب المضاف المذكر التأنيث من المضاف إليه
٢١٤	تأنيث الأوزان التي يجوز فيها التذكير والتأنيث
٢١٥	إدخال الهاء في نعت المذكر
٢١٥	معاملة المؤنث معاملة المذكر (الحمل على المعنى)
٢١٨	الفصل الخامس : أصول بعض الكلمات وزيادة الحروف
٢١٩	المبحث الأول : أصول بعض الكلمات
٢١٩	تركيب ال التعريف
٢١٩	لام لعل
٢٢٠	أصل الاسم الموصول (الذي)
٢٢٢	أصل خير وشر في التفضيل
٢٢٢	أصل غد
٢٢٣	أصل بخ
٢٢٣	اشتقاق اسم الفعل (اسم فعل الأمر) من الثلاثي والرباعي
٢٢٥	المبحث الثاني: زيادة الحروف
٢٢٥	زيادة الباء
٢٢٦	زيادة التاء
٢٢٦	زيادة الميم
٢٢٨	زيادة الميم وأصلتها في كلمة مراحل
٢٢٩	زيادة النون
٢٢٩	زيادة الهاء

٢٣٠	زيادة الواو والتاء في آخر الكلمة
٢٣٢	الباب الثالث : الرجز والتعجيد الصوتي
٢٣٣	الفصل الأول : مسائل الحركات
٢٣٤	المبحث الأول : التنوع الكمي للحركات
٢٣٤	إشباع الحركات القصيرة
٢٤٢	اجتزاء الحركات الطويلة
٢٤٥	اختلاس الحركة القصيرة
٢٤٧	حذف الحركة القصيرة (التسكين)
٢٥٦	المبحث الثاني : المماثلة في الحركات
٢٥٦	المماثلة في الفعل المبني للمجهول في الفعل الأجوف
٢٥٨	المماثلة في حركة ياء المتكلم
٢٦٠	المماثلة في مضارع افتعل
٢٦١	الجر على الجوار
٢٦٣	الفصل الثاني : مسائل الوقف
٢٦٤	الوقف بهاء السكت
٢٦٩	الوقف بالتضعيف
٢٧٢	الوقف بنقل الحركة
٢٧٥	الوقف بالإبدال
٢٧٥	إبدال الألف هاء في الوقف
٢٧٦	إبدال الألف ياء في الوقف
٢٧٧	إبدال نون التوكيد ألفا في الوقف
٢٧٨	إبدال الكاف شينا في الوقف
٢٧٩	الوقف على تاء التأنيث
٢٨١	الفصل الثالث : مسائل الهمز
٢٨٢	التخلص من النقاء الساكنين بالهمز
٢٨٦	حذف الهمزة وإبباتها في مضارع أفعل
٢٨٧	قلب الواو المضمومة همزة
٢٨٩	قلب الواو همزة وإبباتها واوا في صيغة فعائل

٢٩١	الفصل الرابع : مسائل التنوين
٢٩٢	تنوين الترتم والتنوين الغالي
٢٩٧	حذف التنوين لالتقاء الساكنين
٣٠٠	إثبات التنوين في الموضع الذي يجب فيه حذفه
٣٠٣	الفصل الخامس : الإبدال اللغوي
٣٠٤	المبحث الأول : الإبدال الحر
٣٠٤	إبدال الهمزة هاء
٣٠٦	إبدال الواو تاء
٣٠٨	إبدال اللام نونا
٣٠٩	إبدال التاء كافا
٣١٠	إبدال الضاد لاما
٣١٢	إبدال النون ميمًا
٣١٤	إبدال السين تاء
٣١٥	أبدال الجيم شينا
٣١٨	إبدال الياء جيمًا والجيم ياء
٣٢٢	إبدال التاء فاء
٣٢٣	المبحث الثاني : الإبدال المقيد
٣٢٣	الأول : إبدال المخالفة
٣٢٣	إبدال الضاد ياء
٣٢٤	إبدال الميم ياء
٣٢٤	إبدال التاء ياء
٣٢٥	إبدال الهاء ياء
٣٢٥	إبدال التاء ياء
٣٢٦	الثاني : إبدال المماثلة
٣٢٦	إبدال الصاد زايا
٣٢٨	إدغام التاء في الضاد

٣٢٩	الخاتمة
٣٣١	الفهارس الفنية
٣٥١	المصادر والمراجع
٣٦٧	الملخص

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وبعد:

فقد حظي الشعر العربي بأهمية كبيرة في عملية التقعيد اللغوي ، فقد قدمه علماء اللغة على النثر ، وجعلوه حجة عليه ، إلا أن هذا الاهتمام بالشعر لم يَرُقْ لعدد من الدارسين الذين رأوا أن من الواجب أن يُفصلَ بالدراسة بين لغة الشعر ولغة النثر .

وتأتي هذه الدراسة حلقة من حلقات الدرس اللغوي المهم بعملية التقعيد اللغوي ، وذلك بالوقوف على نمط من الأنماط الشعرية المعتمدة في التقعيد ، وهو الرجز الذي اجتمعت له ظروف جعلته ذا خصوصية متميزة تستحق الدراسة . مضمون هذه الخصوصية تلك النظرة التي كان ينظر بها إلى الرجز ، إذ لم يَرُقْ شعر الرجز من منظور القدماء والمحدثين إلى تلك الدرجة التي وصل إليها الشعر بشتى أشكاله الأخرى ، ففي مجال شعرية مثلاً ذهب بعض الدارسين إلى القول بأنه ليس بشعر ، ومن ناحية لغته نجد انتقاصاً منها ، فمن قائل إن لغته شعبية تأتي في مواقف الارتجال والسليقة ، إلى قائل إن قصره ومساوقة قوافيه تضطر الشاعر إلى كثير من التفريغ والتوليد .

ومن هنا كان المتوقع والحال هذه ، أن يُخرج اللغويون الرجز من التقعيد اللغوي ، إلا أن المتتبع لأمر الرجز في عملية التقعيد يجد قدراً لا يستهان به من شواهد الرجز في كتب اللغة والنحو ، كما يجد قدراً لا يستهان به كذلك من المسائل التي حُمِلت عليه ، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتلقي نظرة على تلك المسائل اللغوية ؛ النحوية والصرفية والصوتية ، التي حُمِلت على

الرجز ، لا سيما أن أحداً من الدارسين لم يأخذ في حسبانته أن يقف عند دور الرجز في التقعيد اللغوي ، إذ قُصِرَ اهتمام الدارسين في بحر الرجز على مسائله الأدبية ، إلا دراسة لغوية واحدة لأراجيز رؤبة والعجاج قامت بها خولة تقي الدين الهلالي ، وكانت تهدف منها إلى مَعَجَمَة ألفاظ رؤبة والعجاج لا غير ، دون أن تتعرض إلى الوقوف على دور أشعار هذين الراجزين في عملية التقعيد اللغوي .

أما الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة فلعل أهمها تلك القدر الكبير من المادة المجموعة بادئ الأمر ؛ لذلك اتخذت لنفسني منهجاً في اختيار المسائل المدروسة ، يقوم على دراسة تلك المسائل التي كان الرجز يشكل فيها الأساس في التقعيد ، وتلك المسائل التي كان الرجز فيها نظيراً قوياً لشواهد المسألة ، إلا أن المادة بقيت بعد ذلك كبيرة فواجهتني الصعوبة الثانية التي تتعلق في تصنيف المادة المدروسة ، فلم يكن من سبيل إلى التغلب عليها إلا باستشارة نوي العلم والتخصص .

وبعد أن اجتمعت مادة الدراسة وصنفت ، اقتضى ما هو موجود أن تكون الدراسة في هذه المقدمة وفي تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة . جاء التمهيد ليوضح آراء العلماء في دلالة الرجز ، وفي مكانته الشعرية ، ثم ليقف عند آرائهم في لغته وعند دوره في عملية التقعيد اللغوي .

وجاء الباب الأول بعنوان : الرجز والتقعيد النحوي ، وكان هدفه الوقوف عند المسائل النحوية المحمولة على الرجز ، وقد قسمت في أربعة فصول هي ؛ مسائل العمل والعامل والإعراب ، ومسائل الجملة الاسمية والفعلية ، ومسائل متعلقات الجملتين ، ومسائل الأدوات وحروف المعاني .

أما الباب الثاني فكان بعنوان الرجز والتععيد الصرفي ، وقد وقف عند مسائل الصرف في شواهد الرجز ، وقد جاءت هذه المسائل في خمسة فصول هي: علامات الكلمة ، وأبنية الاسم ، والبنية العددية للكلمة ، والتذكير والتأنيث ، وأصول بعض الكلمات وزيادة الحروف .

ثم جاء الباب الثالث بعنوان الرجز والتععيد الصوتي ، وقد جاءت مسائله في خمسة فصول هي ؛ مسائل الحركات ، ومسائل الوقف ، ومسائل الهمز ، ومسائل التنوين ، ومسائل الإبدال الصوتي بنوعية الحر والمقيد . وأخيراً كانت الخاتمة لتلخص أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة .

وبعد ، فالحمد لله الذي نزل أمامي الصعوبات ، وذلك أن سخر لي من أميل إليه عند كل ضائقة وهو أستاذي الكبير الدكتور سمير ستيتية صاحب القلب الكبير الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذا العمل ، فلم يبخل علي بتوجيهاته وآرائه واقتراحاته السديدة التي كان لها أثر كبير في تقويم تفكيري وتقويم عملي ، فكان خير أنيس حيث لا أنيس وكان خير صديق في أوقات الضيق ، فالشكر له كل الشكر .

ولا يفوتني كذلك أن أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول مناقشة هذا العمل وتقويم ما اعوجّ منها ، وهم الأستاذ الدكتور حنا حداد عميد كلية الآداب ، والأستاذ الدكتور عفيف عبد الرحمن رئيس قسم اللغة العربية ، والأستاذ الدكتور يحيى عهابنة ، والدكتور عبد الحميد الأقطش ، وكلهم أصحاب فضل عليّ في جميع مراحل دراستي الجامعية .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بسم الله الرحمن الرحيم

التمهيد

الرجز بين اللغة والأصطلاح

تأتي كلمة رجز في فصيح اللغة على عدة معانٍ ، جمعها ابن منظور في لسان العرب ^١ ، فهي داء يصيب الإبل في أعجازها ، وهي أن تضطرب رجل البعير أو فخذه إذا أراد القيام أو ثار ساعة ثم ينبسط . والرجز كذلك ارتعاد يصيب البعير والناقة في أفخاذها ومؤخرها عند القيام . وقد قيل : ناقة رجزاء : ضعيفة العجز إذا نهضت من مبركها لم تستقل إلا بعد نهضتين أو ثلاث ، أي بعد ارتعاد شديد .

يتبين من المعاني السابقة لكلمة رجز أن المعنى اللغوي لها يرتبط بالاضطراب الذي تصاب به الإبل مرضاً ، والظاهر من كلام علماء اللغة أن إطلاق مصطلح رجز على البحر الشعري المعروف قد اشتق من هذا المعنى اللغوي لهذه اللفظة ، فقد ذهب الأزهري ^٢ إلى أن الرجز لغة : تتابع الحركات ، ومن ذلك قولهم : ناقة رجزاء إذا كانت قوائمها ترتعد عند قيامها ، ومن هذا رجز الشعر لأنه أقصر أبيات الشعر ، فالانتقال من بيت إلى بيت سريع . وقال أبو إسحاق : " إنما سمي الرجز رجزاً لأنه تتوالى فيه في أوله حركة وسكون ثم حركة وسكون إلى أن تنتهي أجزاؤه ، يشبه بالرجز في رجل الناقة ورعدتها ، وهو أن تتحرك وتسكن ثم تتحرك وتسكن ، وقيل : سمي بذلك لاضطراب أجزائه وتقاربها ، وقيل : لأنه صدور بلا أعجاز ^٣ .

^١ انظر هذه المعاني في لسان العرب (رجز) .

^٢ انظر تهذيب اللغة (رجز) .

^٣ لسان العرب (رجز) .

شعرية الرجز

اختلف المهتمون في تصنيف الرجز ، أهو من الشعر أم لا ؟ فقد نظر الجمهور إليه على أنه شعر ، وإن كان بعضهم ينظر إليه غير هذه النظرة ، إذ كان يعده من السجع^١ . فابن سيده^٢ مثلاً يجعله شعراً ابتداءً أجزائه سببان ثم وتد ، وهو وزن يسهل في السمع ويقع في النفس . وروى ابن منظور^٣ أن الخليل كان يعده شعراً صحيحاً ولو جاء منه شيء على جزء واحد . في حين نجد الأزهري^٤ يروي عن الخليل أنه كان يرى الرجز ليس من الشعر ، وإنما هو أنصاف أبيات وأثلاث .

والحق أن ما ورد عن الخليل في كتابه العين يختلف عما ذكره الأزهري وعما رواه ابن منظور ، إذ لم يصدر عن الخليل حكم بإخراج الرجز بعموميته من دائرة الشعر ، وكل ما ورد عنه أنه استثنى نوعين من الرجز من الشعر هما المشطور والمنهوك ، يقول في العين : "الرجز المشطور والمنهوك ليسا من الشعر ، وقيل له : ما هما ؟ قال : أنصاف مُسَجَّعة"^٥ .

غير أن الحجة التي اعتمدها الخليل في هذا الحكم هي حجة دينية لا تتعلق بموسيقى هذين النوعين من الرجز ، ومفاد هذه الحجة الدينية أن الرجز المشطور والمنهوك قد جرىا على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقد جاء المشطور في قوله صلى الله عليه وسلم حين كان يحفر في الخندق :

هل أنتِ إلا إصبعٌ دميتِ وفي سبيل الله ما لقيتِ^٦

^١ انظر لسان العرب (رجز) ، وانظر الرجز نشأته، أشهر شعرائه ، لجمال العبيدي ٢٦ .

^٢ انظر لسان العرب (رجز) .

^٣ السابق نفسه .

^٤ انظر تهذيب اللغة (رجز) .

^٥ العين (رجز) .

^٦ العين (رجز) ، العمدة ٢٩٦/١ .

وجاء المنهوك في قوله :

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب^١

ولو كان هذان النوعان شعراً لما جريا على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم ، مصداقاً لقوله تعالى: "وما علمناه الشعرَ وما ينبغي له"^١ .

ويبدو أن الخليل كان يعتقد بداية أن هذين النوعين من الرجز هما من الشعر ، إلا أن الأخفش الذي كان ينظر إلى الرجز على أنه ليس من الشعر هو الذي ألزم الخليل بهذا الحكم ، وذلك بالحجة الدينية المذكورة سابقاً ، حتى لا يوصم الخليل بالكفر^٢ .

غير أن من القوم من رفض هذه النظرة التي تعتمد على الحجة الدينية ، وراح يلتمس في الأقوال المنسوبة للرسول صلى الله عليه وسلم مخرجاً ، فقد قيل : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال في البيتين الأولين : دميت ، ولقيت بإسكان التاء فيهما ، وعليه لا يكون ما قاله موزوناً^٤ . كما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الآخرين : لا كذب بالفتح و عبد المطلب بالكسر ، وعليه لا يكون ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من الرجز^٥ .

وقد ذهب بعض المحدثين^٦ إلى أن كل تعاريف الشعر المتعارف عليها تدخل الرجز ضمن إطارها ، لأن الرجز كلام يعتمد على الخيال ويستثير العاطفة ويبني على الاستعارة والأوصاف .

^١ العين (رجز) .

^٢ يس ٦٩ .

^٣ انظر تهذيب اللغة (رجز) ، لسان العرب (رجز) .

^٤ انظر العمدة ٢٩٧/١ .

^٥ انظر تهذيب اللغة (رجز) .

^٦ انظر الرجز نشأته ، أشهر شعرائه ٢٦ .

وإذا ما أراد أحدنا أن يعرج على كتب اللغة والنحو ليتعرف نظرة أصحابها إلى الرجز ، فإنه لن يجد كلاماً مباشراً في هذا المجال ، إلا أنه قد يقع على ما يفيد بأن اللغويين وأصحاب صناعة النحو كانوا يرون الرجز فناً شعرياً ، يخضع لما يخضع إليه الشعر من أحكام ، يدل على ذلك اعترافهم بدخول الضرورة الشعرية في الرجز ، والضرورة من سمات الشعر . وفي إحصاء سريع¹ لما جاء من شواهد الرجز في كتب الضرورة الشعرية فقد وجدت أن ثلاثة وخمسين شاهداً من الرجز جاءت في كتاب : ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ، وأن مائة وستة شواهد من الرجز قد جاءت في كتاب : ما يجوز للشاعر في الضرورة للقرآزي القيرواني ، وهما لغويان معروفان .

مكانة الرجز من الشعر

على الرغم من أن أقوى الاحتمالات كانت ترجح أن الرجز وزن شعري ، فإن النظرة له كشعر كانت تقل عن النظرة إلى غيره من الأوزان الأخرى . فهذا النحاس مثلاً يقول: القريض عند أهل اللغة العربية الشعر الذي ليس برجز ، ويقول أبو إسحاق : وهو مشتق من القرض أي القطع ، والتفرقة بين الأشياء كأنه ترك الرجز وقطعه من شعره² . و ميز الباقلائي بين الشعر والرجز قائلاً : " فأما الشعر إذا بلغ الحد الذي بيننا ، فلا يصلح أن يقع إلا من قاصد إليه ، وأما الرجز فإنه يعرض في كلام العوام كثيراً ، فإذا كان بيتاً واحداً فليس ذلك بشعر"³ .

¹ ليس هدف هذه الدراسة أن تكون إحصائية ولكن هذه إحصائية سريعة للتعرف على نظرة اللغويين للرجز .

² انظر العمدة ٢٩٤/١ .

³ إعجاز القرآن ٥٥ .

ويمكن الوقوف على هذه النظرة للرجز عند الشعراء أنفسهم^١ ، إذ يقول المعري :

الرجز أقل درجة من الشعر ، حتى يروى أن الفرزدق قال : إني لأرى طريقة الرجز ، ولكنني

أرفع نفسي عنه ، وقال اللعين المنقري :

[البسيط]

أبالأراجيز يا ابن اللومِ توعني وفي الأراجيزِ ، خلت ، اللومُ والخورُ

وقد وقف المعري أمام الرجز طويلاً بأبيات كلها تحط من قدره ، منها : [البسيط]

قصرت أن تترك العلياء في شرفٍ إن القصائد لم يلحق بها الرجزُ

[الطويل]

وله أيضاً :

ومن لم ينل بالقول رتبة شاعرٍ تقنع في نظم برتبة راجزٍ

لغة الرجز

أما لغة الرجز فقد كانت النظرة الظاهرة تفتي بأن الرجز فنّ شعبي^٢ ، يكثر في مواقف

الارتجال والبديهة ، وقد ذهب إبراهيم أنيس إلى أن موقف " الرجز من الأدب الجاهلي موقف

الزجل من الآداب الحديثة ، فلم ينظمه القدماء في تلك اللغة النموذجية الأدبية التي نزل بها

القرآن الكريم ، والتي عني بها الخاصة من العرب وتنافسوا في إجابتها ، وعدوها مظهر

الفصاحة والبلاغة ، تلك التي اتخونها أداة القول في مواقف الجد ، في مناظراتهم ومساجلاتهم

في الفخر والمدح ، تلك اللغة التي لم تكن في متناول كل الناس ، والتي كان يتأدب بها المثقفون

من العرب^٣ .

^١ انظر هذه النظرة في بحث : بحر الرجز لمحمد الباتل ٢٧٧ .

^٢ انظر موسيقى الشعر لإبراهيم أنيس ١٢٩ ، لهجة تميم لمطالب المطلبي ٧٣ ، لغة الشعر لمحمد حماسة عبد

اللطيف ١٩٠ ، الرجز نشأته أشهر شعرائه ٤٩ ، فن الرجز في العصر العباسي لرجاء السيد الجوهري ٤٣ .

^٣ موسيقى الشعر ١٢٩ .

وكان ابن جني يرى أن الإيغال في الرجز يؤدي إلى الخروج عن مقاييس الفصاحة .
يقول: " وكان قداماء أصحابنا يتعقبون رؤبة وأباه ، ويقولون : تهضماً للغة وولداها ، وتصرفاً
فيها غير تصرف الأقياح فيها ، وذلك لإيغالهما في الرجز ، وهو مما يضطر إلى كثير من
التفريغ والتوليد لقصره ومساواة قوافيه " ١ .

وينظر الخليل بن أحمد نظرة مختلفة عن نظرة ابن جني للغة رؤبة في الرجز ، فقد
روى صاحب الأغاني بإسناد عن يعقوب بن داود أنه قال : " لقيت الخليل بن أحمد يوماً
بالبصرة فقال لي : يا أبا عبد الله ، دفنا الشعر واللغة والفصاحة اليوم ، فقلت: وكيف ذلك ؟ قال
: هذا حين انصرفت من جنازة رؤبة " ٢ .

والحق أنه لا يجوز الاستهانة بلغة الرجز ، أو الانتقاص منها ، تلك اللغة التي صدرت
عن أولئك الأعراب الأقياح ، شعراء الرجز ، حتى وإن كانت في بعض الأحيان قد قيلت
بلهجاتهم . إذ من الممكن أن تكون هذه اللغة التي اعتمدت على اللهجات العربية مؤرخاً حقيقياً
صادقاً لتطور اللغة العربية عبر عصورها الطويلة ، لا سيما أننا بحاجة إلى مثل هذه الدراسات
التاريخية للوقوف على تطور لغتنا . وقد استطعت في هذه الدراسة أن أقف على عدد من
جوانب التطور اللغوي التاريخي لبعض ظواهر اللغة العربية ، وذلك اعتماداً على شواهد الرجز
المدرسة .

لقد كان شعراء هذا الفن يوظفون اللهجات العربية بما يخدم الغرض الموسيقي للقصيدة ،
تلك أن شعراء الرجز كانوا في بعض الأحيان يزاوجون بين استخدام اللهجة واللغة الفصحى في
ظاهرة واحدة في قصيدة واحدة ، حيث يستخدم اللهجة في المكان الذي تؤدي فيه غرضاً موسيقياً

١ الخصائص ٤٩٢/٢ .

٢ الأغاني ٣٥٥/٢٠ .

يساعد في إقامة جرس أبياته ، ويعود إلى اللغة الفصحى حيث لا تكون ثمة فائدة من استخدام اللهجة . ولعل هذا التصرف من الرجاز هو مما يؤكد شعرية الرجز .

وخير مثال يمكن أن يضرب في هذا المقام ، تلك المراوحة التي نجدها عند أحد الرجاز ، وهو إما رؤبة وإما أبو النجم ، حيث راح الرجاز في الأرجوزة نفسها بين لغة القصر في استخدام المثى وهي سمة لهجية ، إذ يلتزم المثى فيها الألف في كل أحواله الإعرابية ، وبين اللغة الفصحى التي يتغير فيها المثى من الألف في حالة الرفع إلى الياء في حالتي النصب والجر . كما يظهر في الأرجوزة ذاتها استخدام بعض الأسماء الستة أيضا بلغة القصر التي يلتزم فيها الاسم الألف في شتى أحواله الإعرابية . ونص هذه الأرجوزة هو :

أَيُّ قُلُوصِ رَاكِبٍ تَرَاهَا	شَالُوا عَلَيْهِنَّ فَشَلَّ عَلاَهَا
وَاشْدُدْ بِمَثْيِ حَقَبِ حَقَوَاهَا	نَاجِيَةٌ وَنَاجِيَا أَبَاهَا
وَإِذَا لِللَّيْلِ ثُمَّ وَإِذَا وَإِذَا	هِيَ الْمَنَى لَوْ أَنَّا نَلْنَاهَا
يَا لَيْتَ عَيْنِيهَا لَنَا وَقَاهَا	بِثَمَنِ نَرْضِي بِهِ أَبَاهَا
إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا	قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا ^١

ويقول رؤبة في بيتين آخرين من أرجوزة واحدة منسوبة إليه :

أَعْرِفْ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَاتَا وَمَنْخَرِينَ أَشْبَهَا ظِيْبَاتَا^٢

فمن الملاحظ أن الرجاز استخدم لغة قصر المثى في كلمتي (غايَتاها ، من الأرجوزة الأولى ، والعينان من الأرجوزة الثانية) وكان الأصل أن تكونا (غايَتيها و العينيْن) ، إلا أن الرجاز عزَّ عليه أن يستخدم اللغة الفصحى فينكسر الجرس الموسيقي الذي التزمه في كامل

^١ نسبت هذه الأبيات لرؤبة في ديوانه ١٦٨ ، ولأبي النجم في ديوانه ٢٧٧ - ٢٨٢ .

^٢ ديوان رؤبة ١٨٧ .

أرجوزته ، وهو الانتهاء بمقطع (ساها) في الأرجوزة الأولى ، والانتهاء بمقطع (سانا) في الأرجوزة الثانية . وللغرض ذاته استخدم كلمة (أباها) في الأرجوزة الأولى بلغة القصر عندما قال : " وأبا أباه " مع أن حقها في المستوى الفصيح أن تكون (وأبا أبيها) .

يدل على هذا الافتراض أن الراجز استخدم الأسلوب الأوضح في الأرجوزتين ، ففي الأولى قال : (يا ليت عينها) ، فجعل المثنى بالياء ، وذلك لأن استخدام لغة القصر لا يؤدي غرضاً موسيقياً يريده الشاعر ، فرجع إلى اللغة الفصحى ، وفي الثانية قال : ومنخرين فاستخدم الياء علامة لنصب المثنى فيها وهي اللغة الفصحى ؛ وذلك لأن الاستخدام اللهجي لا يفيد في إقامة موسيقاه فعاد إلى لغة سليقته .

ولم يكن استخدام المثنى وبعض الأسماء الستة بهذه الطريقة اجتهاداً من الراجز ولا تصرفاً منه ، وإنما هو انتفاع بما هو موجود في اللهجات العربية، إذ إن لغة قصر المثنى والأسماء الستة لهجة منسوبة إلى بني الحارث بن كعب وغيرهم من القبائل العربية^١ .

وقد وقف محمد حماسه عبد اللطيف في إشارة سريعة له عند لغة الرجز ، وذلك حين تحدث في كتابه (لغة الشعر ، دراسة في الضرورة الشعرية) ، عن الوقف الشعري وضرورات البنية^٢ ، فقد قال بعد أن سرد ظواهر الوقف التي عدها النحاة وشواهدهم على هذه الظاهرة : إن " الشعر الذي اعتمد عليه النحاة في ذلك أغلبه من الرجز والرجز وزن شعبي ، وقد كثر نظم العرب له في شتى المناسبات ، وهو الوزن السريع الاستجابة للبدئية والارتجال في مقام الرد والمنافرة والمفاخرة ، ولذلك فهو يضطر إلى كثير من التفريغ والتوليد لقصره وسابقة قوافيه . فليس من المستبعد إذن أن تتحول فيه الأبنية عما هي عليه ما دام المعنى غير ملبس ، ولاسيما

^١ انظر سر صناعة الإعراب ٣٣٩/٢ ، شرح المفصل ١٢٨/٣ ، شرح التسهيل ٦٦/١ ، شرح الكافية ٣١٠/٤ .

^٢ انظر لغة الشعر ١٨١ - ١٩٤ .

إذا كان في الوقف وهو من مواضع التغيير ، ومن هنا لا يصح فرض القواعد على النثر ،
فضلاً عن أنه لا يصح فرض لغة الشعر عامة على النثر ^١ .

وقد حكم محمد حماسة هذا الحكم على لغة الرجز في الوقت الذي نجده في المبحث ذاته
يستشهد لظواهر الوقف بشواهد نثرية وشعرية من غير الرجز، فقد استشهد - نقلاً عن النحاة -
بخمسة آيات من القرآن الكريم ، وستة وعشرين بيتاً من الشعر غير الرجز ، وبأثنين وعشرين
شاهداً من الرجز ، فهل يحق له والحال هذه أن يعمم حكمه على لغة الرجز ؟ صحيح أن الرجز
كان من أكثر الشواهد على هذه الظاهرة عنده ، إلا أنه ليس كل تلك الشواهد ، ولا نصفها كذلك.

الاستخدام بالرجز في تحبب اللغة والدخول واهتمام الحارثيين به

من المعلوم أن الشعر قد استأثر باهتمام النحاة واللغويين ، لأسباب معروفة منها ؛ أن
رواية الشعر أدق من رواية النثر ، وأن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور ، كما أن احتمال
التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتمالهما في المروي من النثر ^٢ .

ولكنهم لم يحاولوا الفصل بين الشعر والنثر في تعييدهم للقواعد ^٣ ، وفضلوا الشعر على
النثر حتى في أرقى نصوصه ، فجعلوه شاهداً على صحة ما جاء في القرآن نفسه من ظواهر
نحوية ولغوية ، بل إنهم كانوا في كثير من الأحيان يبنون قواعدهم على الشعر وحده ^٤ ، " مع
أن الاقتصار على الشعر وحده خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي ، فللشعر لغته الخاصة به

^١ السابق ١٩٠ .

^٢ انظر هذه الأسباب في : من أسرار اللغة ٣٤٢ .

^٣ السابق نفسه .

^٤ انظر في أصول النحو لمسيدي الأفغاني ٥٥ ، والقياس في النحو للعربي لمسيدي الزبيدي ٣٤٢ .

اقتضاها الأسلوب الشعري " ١ . ومع مرور الزمن زادت عناية العرب بالشعر وبالشواهد الشعرية ، حتى " كان مسنحل يروي عن علي بن المبارك الأحمر أربعين ألف بيت شاهداً في النحو " ٢ .

وعلى الرغم من كل ما قيل حول لغة الرجز ، وأنها لغة لم ترق إلى مستوى لغة الشعر الآخر ، إلا أن النحاة لم يميزوا بينه وبين غيره من الأوزان الأخرى في الاستشهاد وتقسيم القواعد ، فالمنتبع في كتب اللغة والنحو يجد كما لا يستهان به من شواهد الرجز في تلك الكتب ، وعليه فإن القول بشعبية لغة الرجز ، ودنوها عن اللغة العالية لم يمنع اللغويين من الاحتجاج بها ، ووضع قواعد لغوية نحوية وصرفية وصوتية على أساسها ، ظلت سائرة في كتب اللغة والنحو عبر قرون طويلة ، وما زالت تتداول إلى الآن .

وفي إحصاء سريع قمت به في معجمين من معاجم شواهد النحو الشعرية ، هما معجم شواهد النحو الشعرية للدكتور حنا حداد ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإميل بديع يعقوب تبين لدي أن عدد شواهد الرجز في المعجم الأول وصل إلى خمسمائة وثمانية وثلاثين شاهداً ، وأن عددها في المعجم الثاني وصل إلى ستمائة وستة وثمانين شاهداً ، وهو عدد لا يستهان به في التقعيد اللغوي لظواهر العربية ، لا سيما إذا عرفنا أن عدداً من شواهد الرجز كانت الأساس في وضع قاعدة لغوية ما عند النحويين أو بعضهم .

وعلى الرغم من كثرة الاستشهاد بالرجز في كتب اللغة والنحو ، وكثرة المسائل التي حملت على شواهد ، فإن أحداً من الدارسين لم يأخذ على عاتقه دراسة هذه الشواهد ، أو المسائل التي حملت عليها . فقد انصب الاهتمام بالرجز عند الدارسين على جوانبه الأدبية دون

^١ مدرسة للكوفة لمهدي المخزومي ٢٣٥ .

^٢ في أصول النحو ٥٥ .

اللغوية ، إلا دراسة لغوية وحيدة قامت بها خولة تقي الدين الهلالي بعنوان : " دراسة لغوية في أراجيز روية والعجاج " ، وهي تختلف عن هذه الدراسة التي أقوم بها تماماً ؛ إذ إن هدف تلك الدراسة كما أشارت صاحبيتها في المقدمة^١ هو مَعْجَمَةُ ألفاظ روية والعجاج من عدة نواح ؛ وذلك كمعجمة الغريب من ألفاظهما والمترادف والمشارك اللفظي ، ومعجمة الألفاظ التي تصرف فيها الراجزان بسبب القوافي كالتصرف في جموع التكسير والمعرب من الأعمى والإبدال .

ولم يكن هم الدراسة أن تقف عند شواهد روية والعجاج أو غيرهما من الراجاز في كتب اللغة والنحو .

^١ انظر : دراسة لغوية في أراجيز روية والعجاج . ٥ .

الباب الأول

الرجز والتفجيد النحوي

ويشمل :

- الفصل الأول : مسائل العامل والإعراب .
- الفصل الثاني : مسائل الجملة الاسمية والفعلية .
- الفصل الثالث :مسائل متعلقات الجملتين .
- الفصل الرابع :مسائل الأدوات وحروف المعاني .

الفصل الأول

مسائل العمل والعامل والإعراب

المبحث الأول : مسائل العمل والعامل

المبحث الثاني : مسائل الإعراب

المبحث الأول : مسائل العمل والعامل

شغلت نظرية العامل جانباً كبيراً من اهتمام العلماء قديماً وحديثاً ، فهي النظرية الأساسية التي قام النحو العربي عليها في فكر النحاة القنماء ، ولهذه النظرية جوانب كثيرة ، يقف هذا المبحث عند بعض هذه الجوانب التي كان فيها لشواهد الرجز حضورها ، من حيث وضع القاعدة الأساسية التي تحكمها .

تقدم العامل على عامله

من الأحكام التي قررها النحاة في مبحث الفاعل وقوعه بعد عامله ، فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقدم على عامله وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً بعد العامل ، في حين يكون المتقدم مبتدأ في مثل : زيد قام ، وفاعلاً لفعل محذوف في مثل : " وإن أخذ من المشركين استجارك فأجره"^١ هذا هو رأي البصريين^٢ . وقد فسّر ابن مالك^٣ وجهة نظر البصريين هذه في أن الاسم حين تقدم بطل عمل ما تأخر فيه ؛ وذلك لأنه تعرض بالتقدم لتسلط العوامل عليه ، كقولك في: (زيد قام) : إن زيدا قام ، فتأثر (زيد) بـ (إن) دليل على أن الفعل شغل عنه بفاعل مضمر ، وأن رفع (زيد) إنما كان بالابتداء وهو عامل ضعيف ؛ فلذلك انتسخ عمله بعمل إن ، ولو كان الفعل غير مشغول بمضمر حين آخر كان حين قُدم لم تلحقه ألف الضمير ولا واوه ولا نونه في نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قمن ، كما لا يلحقه في نحو : قام الزيدان .

^١ التوبة ٦

^٢ انظر : أوضح المسالك ٨٥/٢ ، مع الهوامع ٢/ ٢٥٤ ، شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٩٦ ، للدرر اللوامع ٢/ ٢٨١ .

^٣ انظر : شرح التسهيل ٤٠/٢ .

ونكر محمد محيي الدين عبد الحميد^١ أن البصريين ذهبوا ذلك المذهب لسببين هما :

* أن الفاعل مع الفعل بمنزلة كلمة واحدة ذات جزأين صدرها الفعل وعجزها الفاعل ، وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر .

* أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ ؛ وذلك أنك إذا قلت : زيد قام ، وكان تقديم الفاعل جائزا ، لم يدر السامع أردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر فيه ، أم أردت إسناد قام وحده إليه . ولا شك أن بين الحالين فرقا ؛ فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على ثبوت الشيء وتأكيد إسناده إلى من قام به أو وقع منه .

غير أن للكوفيين في هذه المسألة رأيا مختلفا ، فقد جوزوا تقدم الفاعل على عامله ، مستدئين في هذا الحكم على ما ورد من كلام العرب الذي يظهر في قول الراجز :

ما لِلْجَمَالِ مَشِيهَا وَئِيدَا أَجْتَدَلَا يَحْمِلُنْ أَمْ حديدَا^٢

ووجه الاستشهاد في هذا البيت أنه روي برفع (مشيها) ، وعليه لا يكون له خبر ؛ لأن (وئيدا) منصوبة ، وخبر المبتدأ لا يكون منصوبا ، فتعين كونها حالا ، وعليه تكون (مشيها) فاعلا لـ (وئيدا) . إلا أن البصريين لم يقبلوا بهذا التخريج ، وأولوا الشاهد بما يتناسب وقاعدتهم النحوية ، حيث قالوا : إن (مشيها) مرفوعة على الابتداء ، والخبر مضمرة وهو العامل في (وئيدا) ، والتقدير (مشيها ظهر أو ثبت أو يكون وئيدا)^٣ .

^١ انظر: أوضح المسالك ٨٧/٢ في الهامش .

^٢ نسب للزبارة في معاني القرآن للفراء ٧٣/٢ و ٤٢٤ ، و شرح التسهيل ٤١/٢ ، ومغني اللبيب ٧٥٧-٧٥٨ ، وأوضح المسالك ٨٦/٢ ، وشرح الأشموني ٩١/٢ شرح للتصريح ١/ ٣٩٧ ، والدرر اللوامع ٢٨١/٢- ٢٨٢ . وبلا نمية في همع الهوامع ٢٥٥/٢ . وئيد : تعيل تصحبه تودة وبطء .

^٣ انظر مغني اللبيب ٧٥٨ ، همع الهوامع ٢٥٥/٢ ، شرح التصريح ١/ ٣٩٧ ، الدرر ٢٨١/٢ .

وقد وافق المحثون^١ ممن تعرضوا لمسألة تقدم الفاعل على عامله الكوفيين في جواز التقدم . يقول برجستراسر : " غير أن الأكثر والأقرب إلى الاحتمال هو أن يكون معنى (زيد جاء) عين معنى (جاء زيد) ، وإنما الفرق بينهما أنني إذا قلت : جاء زيد ، أخبرت عن مجيئه إخباراً محضاً ، لا يخالطه شيء غيره ، فتقديم الفعل هو العبارة المألوفة ، وإذا قلت (زيد جاء) كان مرادى أن أنبه به السامع إلى أن الذي جاء هو زيد ، كأنى قلت : زيد جاء لا غيره . فتقديم الفاعل عبارة عن أن الأهم كون زيد هو الفاعل لا كونه فعل الفعل ."^٢

ويرى مهدي المخزومي^٣ أن تمييز القنماء بين الجملة الاسمية بأنها التي تبدأ بالاسم ، والفعلية بأنها التي تبدأ بالفعل ، يرى أنه أساس لفظي محض ، وكان الواجب أن يبحثوا عن أساس آخر . ولذلك رأى أن التفريق الصحيح بين نوعي الجملة العربية يجب أن يكون على أساس الطبيعة اللغوية لكل منهما ، أو على أساس ما يفيد المسند من معنى ويؤديه من وظيفة ، لا على أساس ترتيبه وموقعه من الجملة . فإذا كان المسند دالاً على التجدد كانت الجملة فعلية ولا عبارة بموقع المسند منها ، وأما إذا كان دالاً على الثبوت والدوام فإن الجملة تكون اسمية ولا عبارة بالموقع أيضاً فالتجدد معنى يستفاد من الأفعال ، والدوام أو الثبوت معنى تفيد الأسماء . إلا أنه ذهب بعد ذلك^٤ إلى وجوب اعتبار كلا جملتي (طلع البدر والبدر طلع) جملة فعلية ؛ وذلك لأن القول بذلك يجنبنا الوقوع في كثير من المشكلات التي أوقع النحاة أنفسهم فيها ، أو أوقعهم فيها منهجهم الفلسفي .

^١ انظر : لتطور النحوي لبرجستراسر ١٣٣ ، في النحو العربي : نقد وتوجيه لمهدي المخزومي ٤٤ ، ٣٩-٤١ ، تقدم الفاعل على عامله بين وصفية للكوفيين ومعيارية البصريين بحث للدكتور فوزي الشايب ١٤٠-١٤١ ، والأسنوية العربية لريمون طحان ٥٥ .

^٢ التطور لنحوي ١٣٣ .

^٣ انظر في النحو العربي نقد وتوجيه ٣٩-٤١ .

^٤ انظر السابق نفسه ٤٢ .

تقديم معمول اسم الفعل عليه

أجاز الكسائي^١ ، وقيل الكوفيون^٢ ، تقديم معمول اسم الفعل عليه ؛ وذلك لأن أسماء الأفعال قامت مقام الفعل ، ومعمول الفعل يجوز تقديمه عليه ، فكذلك ما قام مقامه . واحتجوا على صحة ذلك بقول الراجز :

يا أيها المائحُ نلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا^٣

فالتقدير فيه : دونك نلوي ، و (نلوي) في موضع نصب بـ(دونك) ، فنل على جواز تقديمه .
أما البصريون والقراء من الكوفيين^٤ وابن هشام^٥ والأزهري^٦ والسيوطي^٧ والأشموني^٨ فإنهم لم يجيزوا ذلك ، وحجتهم أن أسماء الأفعال ليست أفعالا وإنما هي نائبة عن الفعل وفي معناه ، فهي فروع في العمل على الأفعال ، والفروع أبدا منحطة عن درجات الأصول ، وإعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الأصل والفروع ، وذلك غير جائز عندهم .

^١ انظر شرح المفصل ١١٧/١ ، مع الهوامع ١٢٠/٥ ، شرح الأشموني ٣٧٧/٣ ، شرح التصريح ٢٩١/٢ .
^٢ انظر الإنصاف ٢٢٨/١ (م ٢٧) ، التبيين للعكبري ٣٧٣ ، التبيان للعكبري ١/٣٤٦ ، شرح الكافية ٩/٤ ، لتتلاف النصر ٣٤-٣٥ .

^٣ نسب لجارية من بني مازن في شرح التصريح ٢٩١/٢ ، ولراجز جاهلي من بني أسد بن عمرو بن تميم في خزنة الألب ٦/٢٠٠ ، وبلا نسبة في معاني القرآن للقراء ١/٢٦٠ ، شرح المفصل ١/١١٧ ، دقائق التصريف ، ١١٢ ، الإنصاف ١/٢٢٨ ، التبيين ٣٧٤ ، شرح التمهيل ٢/٦٩ ، شرح الكافية ٤/١٠ ، مغني اللبيب ٧٤٩ و ٨٠٤ ، لتتلاف النصر ٣٥ ، مع الهوامع ١٢٠/٥ ، شرح الأشموني ٣٧٨/٣ . المائح : الرجل يكون في أسفل البئر .

^٤ شرح المفصل ١١٧/١ ، الإنصاف ١/٢٢٨ ، شرح الكافية ٩/٤ ، لتتلاف النصر ٣٥ ، خزنة الألب ٦/٢٠١ .
^٥ مغني اللبيب ٨٠٤ ،

^٦ شرح التصريح ٢٩١/٢ .

^٧ مع الهوامع ١٢٠/٥ ،

^٨ شرح الأشموني ٣٧٧/٣ .

وبناء على ذلك أول البصريون ، ومن وافقهم شاهد الرجز السابق على أساس أن
(دلوي) مبتدأ ، و (دونك) خبره . قال العكبري تعليقا على الشاهد : " أما الشعر فمعناه الخبر لا
الأمر ، وذلك أنه نبه على أن دلوه قريب منه ليعتني بملئه " ^١ .

وقد اعترض الأزهري ^٢ على هذا التأويل فقال : وفيه نظر؛ لأن المعنى ليس على
الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه . واعتراض البغدادي ^٣ على اعتراض الأزهري
قائلا : وما المانع من أن يكون خبرا محضا قصد به التثبيته على أن الدلو أمامه ، ويكون السدال
على الأمر يأخذ (الدلو) مقنرا والتقدير :فتأوله .

وذهب ابن هشام ^٤ إلى أن المانع من تقديم معمول اسم الفعل هو مانع صناعي . ويبدو
أن المقصود بالصناعي أنه من صناعة النحو ؛ لذلك قال : إن قنرَ دلوي منصوبا فالمقنر (خذ)
لا (دونك) .

وقد جوز ابن مالك ^٥ إعمال اسم الفعل مضمرا ، وعليه خرج شاهد الرجز السابق ،
حيث إن (دلوي) منصوب بعامل مقدر يدل عليه ويفسره المتأخر . وقد اعترض عليه في هذا
بأن إعمال اسم الفعل مضمرا لا يجوز ^٦ ، كما أن شرط الحذف أن لا يؤدي إلى اختصار
المختصر ، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لأنه اختصار للفعل ^٧ .

^١ التبيين ٣٧٥ .

^٢ شرح التصريح ٢٩١/٢ .

^٣ خزنة الألب ٢٠٣/٦ .

^٤ معني اللبيب ٨٠٤ .

^٥ شرح التسهيل ٦٩/٢ .

^٦ انظر مع الهوامع ١٢٠/٥ .

^٧ انظر خزنة الألب ٢٠٣/٦ .

(قال) العاملة عمل ظن في نسبة مفعولين

يُعامل فعل القول بشتى فروعه في لهجة سليم معاملة (ظن) ، إذ يأخذ مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، وقد اشترط الجمهور لذلك أن يكون (قال) بمعنى (ظن) . إلا أن الأعلام الشنتمري وابن خروف وصاحب البسيط أجازوا أن يعمل دون شروط . وقد استدلوا على ذلك بقول الراجز:

قالت وكنت رجلا فطينا هذا لعمرُ الله إسرائينا^١

قيل في هذا البيت - وهو قول الأعلام وابن خروف وصاحب البسيط - ليس على معنى ظننت ، لأن هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضباً ، فقالت : هذا إسرائين ، لأنها تعتقد في الضباب أنها من مسخ بني إسرائيل^٢ . وقال ابن عصفور^٣ لا حجة فيه لاحتمال أن يكون (هذا) مبتدأ ، و(إسرائين) على تقدير مضاف ، أي مسخ بني إسرائيل ، فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف إليه على جره ، لأنه غير منصرف للعلمية والعجمة ، لأنه لغة في إسرائيل . أما في غير اللغة السليمية - أي في لغة جمهور العرب - ، فقد اشترط النحاة^٤ لعمل (قال) عمل ظن أن تكون بمعناها ، وان يتقدمها استفهام بالهمزة أو غيرها من الأدوات ، وأن يتصل بها دون فاصل ، وأن يكون فعلاً مضارعاً للمخاطب ، كقول الراجز ، وهو هدية بن الخشرم :

^١ انظر الشاهد و آراء النحاة المبينة عليه والمنكورة قبله في : شرح التسهيل ٢/٢٦ ، ومع الهوامع ٢/٢٤٥ - ٢٤٦ ، شرح الأشموني ٢/٧٢-٧٧ ، شرح التصريح ١/٣٨٤ - ٣٨٥ ، الدرر اللوامع ٢/٢٧٣ .
^٢ انظر الدرر ٢/٢٧٣ .
^٣ لم أقف على هذا الرأي في ما توفر من كتب لابن عصفور ، وهو موجود في الدرر اللوامع ٢/٢٧٣ .
^٤ انظر الجمل في النحو ٢٢٨ ، وشرح التسهيل ٢/٢٧ ، ومع الهوامع ٢/٢٤٦ ، وشرح الأشموني ٢/٧٤ .

متى تقول القلص الرواسما

يحملن أم قاسم وقاسما^١

فإن فقد شرط من الشروط السابقة تعين الرفع على الحكاية.

ويجوز العمل إذا فصل بين الاستفهام والقول ظرف أو معمول مثل المفعول والحال ،

كقول الشاعر : [البسيط]

أبغذُ بَغْدُ تقول الدارَ جامعةً شملني بهم أم تقولُ البعدَ محتوماً^٢

وقوله : [الوافر]

أجهلاً تقولُ بني لؤيَ لعمراً أبوك أم متجاهلينا^٣

وقد ذهب الكوفيون وأكثر البصريين ، ما عدا سيبويه والأخفش ، إلى أن الفاصل بين

الاستفهام وفعل القول لا يضر مطلقاً حتى وإن كان أجنبياً^٤ . كما ذهب السيرافي إلى جواز

إعمال الماضي بشروط المضارع نفسها . وذهب الكوفيون إلى جواز إعمال الأمر كذلك

بالشروط نفسها^٥ .

عمل لبيت وإن وكان النصب في الاسم والخبر

من المعلوم أن (إن) وأخواتها تنصب الجزء الأول من الجملة الاسمية وترفع الجزء

الثاني منها ، إلا أن الفراء أجاز نصب الجزأين بـ(ليت) ، كما أجاز بعض الكوفيين ذلك في

ليت وغيرها من أخوات إن^٦ .

وقد احتجوا لذلك بعدد من الشواهد، منها قول الراجز :

^١ انظر شعر هذبة بن الخثرم ١٣٠ ، ورواية الديوان (متى تظن) وعليه يسقط الاستشهاد بالبيت . القلص : جمع قلوص وهي الشابة الفتية من الإبل ، الرواسم : المسعات في السير .

^٢ انظر الشاهد في مع الهولم ٢/٢٤٧ ، شرح الأشموني ٢/٨٤ ، شرح التصريح ١/٣٨٣ .

^٣ انظر الشاهد في مع الهولم ٢/٢٤٧ ، شرح الأشموني ٢/٨٥ ، شرح التصريح ١/٣٨٣

^٤ انظر مع الهوامع ٢/٢٤٧ ، شرح التصريح ١/٣٨٣

^٥ انظر مع الهوامع ٢/٢٤٧ ، شرح التصريح ١/٣٨١ .

^٦ انظر شرح التسهيل ١/٣٩٠ ، شرح الكافية ٦/٩٢ ، الجنى الداني ٤٩٢ ، شرح الأشموني ١/٤٠٢ ونكر منهم

ابن سيده .

تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيزًا^١

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَةً جَرُوزًا

وقول الراجز الآخر :

قَادِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مَحْرَفًا^٢

كَأَنَّ أُنَيْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا

وقول راجز ثالث وهو العجاج:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا^٣

وسَمِعَ : لعل زيدا أخانا .

وكان ابن سلام وابن الطراوة وابن السيد يستسيغون ذلك كله ويقولون هي لغة^٤ . أما

الفراء^٥ فقد سوغ ذلك في (لبيت) ، وذهب إلى أنها للتمني لذلك فإنه يجوز فيها أن تجري مجرى

(أتمنى) فيقال : لبيت زيدا قائماً ، كما يقال : أتمنى زيدا قائماً .

وكان الكسائي يذهب في ذلك كله إلى أنه منصوب بكان المحذوفة، إذ التقدير: يا لبيت

أيام الصبا كانت رواجعاً . وهو ضعيف عند الاسترأبادي^٦ ؛ لأن كان ويكون لا يضمران إلا

فيما اشتهر استعمالهما فيه ، فتكون الشهرة دليلاً عليه . وقد اعتمد ابن مالك^٧ هذا الرأي وقال :

إن مما يقويه ، ظهور كان بعد لبيت وإن كثيراً ، كقوله تعالى : " يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ^٨ " ، و

قوله " يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تَرَابًا^٩ " ، وقوله " إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ مَرْحِيبًا^{١٠} " .

^١ شرح التسهيل ١/٣٩١ ، مع الهوامع ٢/١٥٦ . الجروز كثيرة الأكل ، خبة : مخادعة ، قفيز : مكيايصل أربعاً وأربعين ذراعاً .

^٢ نسب لأبي نخيلة في معنى اللبيب ٢٥٥ ، وللعُماني في الدرر ٢/١٦٨ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/٣٩٠ ، شرح الكافية ٦/٩٢ ، مع الهوامع ٢/١٥٦ ، شرح الأسموني ١/٤٠٤ . تشوفاً : نصب عنقه ، محرفاً : مقطوعاً .

^٣ ديوان العجاج ٤٠٥ .

^٤ انظر مع الهوامع ٢/١٥٦ .

^٥ انظر شرح المفصل ٨/٨٣-٨٤ ، ووصف المباني ٢٩٨

^٦ انظر شرح الكافية ٦/٩٢ .

^٧ انظر شرح التسهيل ١/٣٩١ .

^٨ النساء ٧٣ .

^٩ النبأ ٤٠ .

^{١٠} النساء ٢٩ .

أما جمهور البصريين^١ فقد أولوا ذلك وشبهه على الحال أو على إضمار فعل وحذف الخبر ، فالتقدير : (يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعاً) ، و (كأن أننيه يحكيان قادمة) ، وهنا التأويل متعين لئلا يلزم الإخبار عن المثني بالمفرد .

قال ابن يعيش في الرد على كلام الكوفيين حول شاهد العجاج السابق : "فليس على ما توهموه ، إنما هو على حذف الخبر، والتقدير : يا ليت أيام الصبا رواجعاً لنا . أو أقبلت رواجعاً ، وذلك لأنه لم يُرِدْ معنى الخبر و إنما هو في حال تمنُّ لنفسه أو لمن حل عنده هذا المحل ؛ فلذلك ساغ الحذف لدلالة هذا المعنى على (لنا) في هذا الكلام"^٢ .

وقد زاد المرادي^٣ تأويلاً آخر وهو أن يكون المنصوب الثاني خبراً لـ (كان) محذوفة . ولم يسلم الحديث في هذه المسألة في كتب النحاة من تلحين قائلتي هذه الأبيات ، ففي قول الراجز:

كَأَنَّ أُنْنِيَه إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

قيل بأن الشاعر قد لحن ، فإنه أنشد هذا الرجز للرشيد في صفة فرس ، فعلم الحاضرون أنه لحن ، ولم يهتد أحد منهم لإصلاح البيت إلا الرشيد فإنه قال له : قل : تخال أننيه إذا تشوفا^٤ . وحديثاً ذهب رمضان عبد التواب^٥ إلي أن نصب الجزأين بعد ليت هو من قبيل الركام اللغوي للظواهر المنثرة في العربية ، وقد فسر هذا الرأي بافتراض مؤداه أن أصل ليت هو (رأيت) ، بدليل بقاء هذا الأصل بعد تخفيف الهمز في اللهجات العامية ؛ إذ يقال في مصر مثلاً : "يا ريتني غني" وقد قلبت راؤها لاما منذ زمن بعيد في الفصحى ، وحمل التمني في

^١ انظر الكتاب ١٤٢/٢ ، رصف المباني ٢٩٨ ، مع الهوامع ١٥٧/١ ، حاشية الصبان ٢٦٩/١ ، الدرر ١٧٠/٢ .

^٢ شرح المفصل ٨٤/٨ .

^٣ الجنى للداني ٣٩٤ .

^٤ انظر مغني اللبيب ٢٥٥ ، الدرر اللوامع ١٦٨/٢ .

^٥ بحوث ومقالات في اللغة ٧٤ - ٧٥ .

معناها على الترجي في لعل ، فعملت عملها ، ومع ذلك بقي لنا الأصل في هذا الركام اللغوي .
ومن ثم قيس على ليت غيرها من أخواتها بناءً على مبدأ توسيع دائرة القياس اللغوي . وهذا يدل على أن الظاهرة اللغوية عندما تتطور لا تموت أو تندثر تماماً وإنما يبقى منها بقايا تدل عليها .

وعلى العكس من هذا يذهب غالب فاضل المطلبي^١ إذ يرى أن ظاهرة نصب الجزأين بعد (ليت) حدثت في زمن متأخر بعد أن استقرت العربية على نصب اسم إن وأخواتها ، وذلك على سبيل التوهم كما في قولهم : " هذا جحرُ ضبُ خربٍ " ، و الأصل خربٌ ، إذ جنح بعض الأعراب من تميم إلى نصب الخبر إتياعاً للاسم ، وهم المعروفون بنزعتهم التي تميل إلى التماثل في الحركات ، ولعل هذا يفسر لنا قلة الأمثلة في هذا الجانب أولاً ، وعدم شيوع هذا الأسلوب ثانياً .

وإلى شيء قريب من هذا ذهب ضاحي عبد الباقي^٢ إذ رأى أن الجملة بعد إن وأخواتها مرت عند التميميين في مرحلتين :

الأولى : الرفع دون دخول أداة سابقه عليها .

الثانية : نصب المبتدأ ورفع الخبر لدخول إن أو إحدى أخواتها عليها .

وبعد هاتين المرحلتين توهم بعض التميميين أن الخبر يتبع المبتدأ فنصبوه ، وهذا شبيه بخفض كلمة (خرب) في قولهم : هذا جحرُ ضبُ خربٍ .

وهذا هو ما أميل إليه إذ يبدو أن نصب الجزأين بعد إن و أخواتها هو من قبيل المماثلة الصوتية بين الاسم والخبر ، فالاسم منصوب والخبر منصوب ، وذلك من أجل إحداث الانسجام والمماثلة بينهما .

^١ انظر لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ٢٤٥ .

^٢ انظر لغة تميم ٥٢٣ .

عمل الصفة المشبهة بالنصب في الأسماء المضافه إلى ضمير متصل به

من الوجوه التي عدها النحاة^١ في عمل الصفة المشبهة نصبها معمولها المضاف إلى ضمير متصل به ، كأن تقول: رأيت رجلاً حسناً وجهه ، وقد استشهدوا على ذلك بقول الراجز :

أَنْعَمَهَا إِنِّي مِنْ نَعَاتِهَا كَوَمِ الذَّرَى وَانْقَةَ سُرَاتِهَا^٢

ويعرب فيها الاسم المنصوب بعد الصفة المشبهة مشبهاً بالمفعول به .

و ذكر أبو حيان^٣ أن النحاة مختلفون في هذه المسألة فالبصريون على أنه خاص بالشعر ، والكوفيون على أنه جائز في الشعر والكلام ، أما المبرد فلم يجزه لا في الشعر ولا في الكلام . وكان ابن الحاجب^٤ يستحسن النصب فيه على الرغم من استقباح النحاة له .

وقد عده بعضهم^٥ من الوجوه الضعيفة في عمل الصفة المشبهة إذ الأصل الرفع ؛ لأنه فاعل في المعنى ، إذ الصفة المشبهة تشق من فعل لازم . قال محققا المقرب^٦ : هذا من غرائب النحاة - أي النصب بالصفة المشبهة - إذ الصفة محمولة في عملها على فعلها ، وهو لا يتعدى فلا ينصب المفعول ، ولا بد أن تكون هي أضعف منه في القدرة على الإعمال ، فما دام الفعل لا ينصب ، فهي من باب أولى لا تعمل هذا العمل . ثم إن ما يزعمون أنه منصوب بها هو في المعنى فاعل لا أثاره فيه للمفعولية ، ولا لشبهها ، فهو غير مستحق للنصب . وأهم من ذلك كله أن هذا الذي يزعمون في عملها النصب لم يرد عليه شاهد من كلام العرب ، وقياسهم

^١ انظر شرح المفصل ٨٧/٦ و ٨٣ ، شرح التسهيل ٤٢٣/٢ ، شرح الكافية ٤١٨/٤ ، ارتشاف الضرب ٥ / ٢٤٥٠ ، مع الهوامع ، ٩٥/٥ ، شرح الأشموني ١٣/٣ ، خزنة الأدب ٨ / ٢٢١ .

^٢ نسب إلى عمر بن لجأ في خزنة الأدب ٨/٢٢٦ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٨٧/٦ و ٨٣ ، المقرب ١/١٤٠ ، شرح التسهيل ٤٢٣/٢ ، شرح الكافية ٤١٩/٤ ، ارتشاف الضرب ٥ / ٢٤٥٠ ، مع الهوامع ، ٩٥/٥ ، شرح الأشموني ١٥/٣ ، وكوم عظيمة ، والذرى السنام ، وواقفة دانية وقريبة ، والمرات جمع مرة وهي ما تقطعه القابلة من الولد .

^٣ ارتشاف الضرب ٥ / ٢٤٥٠ - ٢٤٥١ .

^٤ شرح الكافية ٤١٨/٤ .

^٥ انظر شرح الأشموني ١٣/٣ .

^٦ انظر المقرب ١/١٤٠ هامش ١ .

إياه على النكرة المنصوبة تمييزاً قياساً فاسد ؛ لأن التمييز يكون محمولاً على الفاعل وهو بيان لإيهام النسبة ، لا يصلح أن يلحق بالمفعول أو يشبه به .

وقد عد ابن عصفور^١ هذا النصب من ضرورة الشعر، قال: ومنه نصب معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل في حال إضافته إلى ضمير موصوفها ، نحو قولك : مررت برجل حسن وجهه ، ولا يجوز ذلك إلا في الضرورة نحو قوله :

أَنْعَمَهَا بِنِي مِنْ نَعَاتِهَا كَوَمَ الذَّرَى وَادَقَةَ سُرَاتِهَا

ألا ترى أنه نونٌ وادقةٌ ونصب معمولها وهي مضافة إلى ضمير موصوفها ، وكان الوجه أن ترفع السرات ، إلا أنه اضطر إلى استعمال النصب بدل الرفع ، فحمل الصفة ضميراً مرفوعاً عائداً على صاحب الصفة ، ونصب معمول الصفة إجراء له في حال إضافته إلى ضمير الموصوف مجراه إذا لم يكن مضافاً إليه .

ويبدو أن لا مجال للحديث عن الضرورة في هذا الشاهد ؛ وذلك لأن مثل هذا النصب وارد في سعة الكلام فقد جاء في قراءة بعض السلف : " فَإِنَّهُ آثَرُ قَلْبِهِ " ^٢ بالنصب . على أن (آثما) يمكن أن يكون متعدياً ؛ وذلك على أنه اسم فاعل من آثم (بمعنى جعله يآثم)، وقد صيغ على زنة الثلاثي كما في اللغة التميمية ، وسيأتي بيانه في باب الصرف ^٣ .

حَمَلُ الصِّفَةِ المَشْبُوهَةِ الِرْفَعِ بِنِي مَعْمُولِهَا النُّكْرَةَ

أجاز الكوفيون رفع النكرة بالصفة المشبهة كأن تقول : مررت برجل حسن وجهه ، ووافقهم في ذلك ابن مالك^٤ والأشموني^٥ وإن عده قبيحاً ، في حين منع البصريون وابن خروف ذلك^٦ . وقد استشهد الكوفيون على صحة مذهبهم بقول الراجز :

^١ نقلا عن خزائن الأديب ٢٢١/٨-٢٢٢ .

^٢ البقرة ٢٨٣ . وانظر هذه القراءة في البحر المحيط ٣٧٣/٢ حيث نسبت لابن أبي عملة .

^٣ انظر الباب الثاني من هذه الرسالة ص ١٧٤ .

^٤ شرح التسهيل ٤٢٣/٢ .

^٥ شرح الأشموني ١٢/٣ .

^٦ انظر هذا الخلاف في شرح التسهيل ٤٢٣/٢ ، مع الهوامع ٥ / ٩٨ - ٩٩ .

مُنَجَّدٌ لَا ذِي كَهَامٍ يَنْبُو^١

بِبَهْمَةٍ مُنِيَّتٍ شَهْمٌ قَلْبٌ

فقد رفع (قلب) وهو نكره بـ (شهم) .

قال الأشموني : " وإنما جاز ذلك على قبحه لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ،

لأن معنى (حسنٌ وجة) (حسنٌ وجة له أو منه)^٢ .

والصحيح في مثل هذا عند البصريين^٣ النصب ، قال سيبويه : " فأما النكرة فلا يكون

فيها إلا الحسن وجهاً"^٤ واستشهد على ذلك بقول الراجز وهو رؤبة :

فذاك وَخَمٌ لَا يِبَالِي السَّبَّاءُ الْحَزَنُ بَاباً وَالْعَقُورُ كَلْباً^٥

وتوجيه النصب عندهم على وجهين هما^٦ :

أولاً: التمييز كما تقول : هذا أحسن منك وجهاً .

ثانياً: أنه منصوب بحسن على حد المفعول (التشبيه بالمفعول به) كما يعمل ضارب في زيد

إذا قلت : هذا ضاربٌ زيداً ، على التشبيه به ، كما رُفِعَ الوجه في قولك : حسنٌ وجهه على

التشبيه به .

تقديم معمول معمول أن الباسية المضارع عليها

أجاز الفراء^٧ تقديم معمول معمول أن عليها مستدلاً على ذلك بقول الراجز وهو

العجاج :

^١ انظر : شرح التسهيل ٤٢٣/٢ ، مع الهوامع ٩٩/٥ ، شرح الأشموني ١٢/٣ . والبهمة الفارس شديد البأس ، ومنيت ابتليت ، ومنجد مجرب ، وكهام كليل ، وينبو يتباعد .

^٢ شرح الأشموني ١٢/٣ .

^٣ انظر الكتاب ٢٠٠/١ ، وشرح المفصل ٨٤/٦ .

^٤ الكتاب ٢٠٠/١ .

^٥ ديوان رؤبة ١٥ ، والوخم الثقيل ، والحزن الصعب .

^٦ انظر شرح المفصل ٨٤/٦ .

^٧ انظر شرح الكافية ٣٦/٥ ، وخزانة الألب ٨ / ٤٢٩ .

رَبَّيْتَهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا ^١

فإن قوله (بالعصا) متعلق بقوله (أجلدا) ، (وأجلد) معمول أن • فتقدم معمول معمولها عليها •
وقد منع البصريون ^٢ ذلك وقالوا: إن معمول الصلّة من تمام الصلّة ، فكما لا يجوز تقديم
الصلّة على أن، كذلك لا يجوز تقديم معمولها عليها • وجعلوا ما استشهد به أنه من النادر ، أو
أنه متعلق بفعل (أجلد) مقدر يفسره الفعل المتأخر ، وحذف الأول اختصاراً •

وقال بعضهم ^٣ : إن (بالعصا) خبر لمبتدأ محذوف تقديره : ذلك الجزاء بالعصا ،
والجملة اعتراضية •

وزهد التبريزي ^٤ إلى أن (بالعصا) لم تتعلق بـ(أن أجلد) ، بل إما بأعني للتبيين ، أو
بمثل المؤخر ، أو بجعل كان تامة وبالعصا متعلقاً بها ، وأن أجلد في موضع رفع على أنه بدل
من الجزاء •

أما أبو علي الفارسي ^٥ فكان يرى أن التقدم كان على وجه التبيين ، لا على أنه متعلق
بالصلّة ، لم يجعلوا (بالعصا) متعلقاً بالجد ولكن جعلوه تبييناً للجد •

وقد فسر ابن جني ^٦ معنى التبيين ههنا قائلاً : إن كان على تقدير (أن أجلد بالعصا)
فخطأ ، لأن الباء في صلة أن ، ومحال تقديم شيء من الصلّة على الموصول ، ولكنه جعل الباء
تبييناً ، ومثله قوله تعالى: "وكانوا فيه من الزاهدين" ^٧ فلما قُتِمَ جُعِلَ تبييناً ، فأخرج عن الصلّة

^١ ديوان العجاج ٣٩٥. تمعدد: كبر وخطب، وهي مشتقة من معد بن عدنان، أي تكلم بكلام معد.

^٢ نظر خزنة الألب ٨ / ٤٢٩

^٣ شرح الكافية ٣٦/٥ - ٣٧.

^٤ نظر خزنة الألب ٨ / ٤٢٩ - ٤٣٠.

^٥ السابق ٨ / ٤٣٠.

^٦ المنصف ١٣٠/١ - ١٣١.

^٧ يوسف ٢٠.

، ومعنى التبيين أن تعلقه بما يدل عليه معنى الكلام ولا تقدره في الصلة ؛ لأن معنى البيت (جلدي بالعصا) ، فإذا فعلت هذا سلم لك اللفظ والمعنى ، ولم تقدم شيئاً عن موضعه الذي هو أخص به ، ولا يجوز إزالته عنه .

والحق أن ما دعاهم إلى كل تلك التأويلات هو احترامهم للقاعدة النحوية ، التي لا تجيز أن يتقدم معمول معمول أن عليها إلا ما كان من الفراء في وجهة نظره الوصفية الخالصة في ذلك ، حيث استجاب للنص أو للشاهد وبنى قاعدته على ما هو موجود . والحق أن تقدم ذلك المعمول جائز وذلك لأنه يؤدي غرضاً بلاغياً ، صحيح أن معمول (أن) لا يتقدم عليها ؛ لأن أن لا توجد إلا معه فهي كالجزء منه ، ولا يمكن أن تقول : (أجد أن) . ولكن يجوز أن أقول (بالعصا أن أجد) ، إذ إن غرض المتكلم أن يركز على أداة الجدل ؛ لأنه كان يعلم بوجود الجدل ، ولكنه لا يعلم أدواته .

نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية

ينصب الفعل المضارع بعد فاء السببية إذا وقعت جواباً للأمر والنهي والنفى والاستفهام والتمني والعرض والدعاء ، وقد استشهد النحاة على نصب المضارع بعد الفاء إذا كانت جواباً للأمر بقول الراجز :

يا ناقَ سيرِي عنقاً فسيحاً إلى سليمان فنستريحا^١

^١ نسب لأبي النجم العجلي في الكتاب ٣/٣٥ ، شرح التسهيل ٣/٣٥٠ ، مع الهوامع ٤/١١٩ ، شرح التصريح ٢/٣٧٦ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٧/٢٦ ، وأوضح المسالك ٤/١٨٢ ، وشرح الأشموني ٣/٥٣٦ . ورأي النحاة قبل هذا الشاهد في هذه المواضع نفسها . عنقا: نوع من السير .

فقد نصب الفعل (نستريح) بعد فاء السببية التي وقعت جواباً للأمر (سيرى) . وقد أجمع النحاة على أن المضارع في هذه الحالة ينصب ، إلا ما نقل عن العلاء بن سيابة - وهو معلم الفراء - أنه كان لا يجيز ذلك .

وقد اختلف النحاة^١ في ناصب المضارع بعد هذه الفاء ، فذهب الكوفيون إلى أن الناصب هو الفاء ، وذهب بعضهم إلى أن انتصابه بالمخالفة ، لأن ما بعده لا يصلح للعطف على ما قبله لمخالفته له في المعنى . وذهب البصريون إلى أن النصب يكون بأن مضمرة بعد الفاء . وعللوا إضمار أن ههنا بأن أبناء اللغة * تخيلوا في أول الكلام معنى المصدر فإذا قال : زرنى فأزورك، فكأنه قال : لتكن منك زيارة ، فلما كان الفعل الأول في تقدير المصدر ، والمصدر اسم ، لم يسغ عطف الفعل الذي بعده عليه ؛ لأن الفعل لا يعطف على الاسم ، فإذا أضمرنا (أن) قبل الفعل صار مصدراً ، فجاز لذلك عطفه على ما قبله ، وكان من قبيل عطف الاسم على الفعل ، وإنما تخيلوا في الأول مصدراً لمخالفة الفعل الثاني الفعل الأول في المعنى ، ولذلك إذا قلت (ما تزورنى فتحدثنى) لم ترد أن تنفيهما جميعاً ، إذ لو أردت ذلك لرفعت الفعلين معاً ولكنك تريد ما تزورنى محدثاً ، أي قد تزورنى ولا حديث ، فأثبت له الزيارة ونفيت الحديث ، فلما اختلف الفعلان ولم يجز العطف على ظاهر الفعل الأول عدلوا عن الظاهرة وأضمرنا مصدره إذ الفعل يدل على المصدر^٢ .

ويبدو أن في تأويل البصريين السابق بعداً عن الحقيقة ، إذ قد بنوا حكمهم النحوي على افتراض توهم حصل عند الناطقين باللغة . غير أنهم اعترفوا فيما بعد بالمخالفة الحاصلة بين الثاني والأول في المعنى . وهو ما جعله بعض الكوفيين ناصب المضارع .

^١ انظر شرح التسهيل ٣/ ٣٤٩ - ٣٥٠ ، والجنى الداني ٧٤ .

^٢ شرح المفصل ٧/ ٢٧ .

لقد أولّ البصريون ذلك التأويل حتى يبقى حكمهم على الفاء بأنها عاطفة ، غير أن الغرض الدلالي في مثل هذه الأنماط اللغوية يرفض أن تكون الفاء للعطف ، فهم أنفسهم يعترفون بمعنى المخالفة الحاصلة بين الفعل الأول والثاني، إذ الثاني ليس بمحمول على الأول ، ولو حمل عليه لم يغير في الإعراب ، وهذا يقودنا إلى أن معنى العطف لا يمكن أن يحصل هنا .

نصب الفعل المضارع بـ (كما)

جوّز الكوفيون ووافقهم المبرد نصب الفعل المضارع بعد (كما) ، على أنها بمعنى (كيما) ، والياء محذوفة للتخفيف ، في حين منع البصريون ذلك^١ . وقد استشهد الكوفيون والمبرد على صحة رأيهم بقول الراجز وهو رؤية :

لا تشتموا الناس كما لا تشتموا^٢

أو بروايته الأخرى :

لا تظلموا الناس كما لا تظلموا

فقد جاء الفعل المضارع (تشتموا / تظلموا) منصوباً بعد (كما) التي هي بمعنى (كيما) .

وقد رأى البصريون أن (كما) هنا بمعنى لعل ، والفعل المضارع بعدها مرفوع لا

منصوب، وأنشدوا الشاهد بدلالة الفعل على المفرد لا بدلالته على الجمع :

لا تظلم الناس كما لا تظلم

أو :

^١ انظر الإتيان ٥٨٥/٢ (م ٨١)، شرح الكافية ٥٢/٥-٥٣ و ٨٦/٦ ، وتتلّف لنصرة ١٥٢ خزنة الأدب . ٥٠٠/٨

^٢ هذه الرواية موجودة في المراجع السابقة أما رواية الديوان فهي رواية الإفراد كما سيأتي .

لا تشتم الناس كما لا تشتم^١

قال سيبويه : " وسألت الخليل عن قول العرب: انتظرنى كما آتيتك ، وارقبني كما ألحقك ، فزعم أن ما والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد ، وصيرت للفعل كما صيرت للفعل ربما ، والمعنى لعلى آتيتك ، فمن ثم لم ينصب به الفعل كما لم ينصب بـ (ربما) " ^٢ .

عمل إنن النصيب في المضارع في وسط الكلام

تعد إنن على حد قول النحاة^٣ من الحروف التي ينتصب الفعل المضارع بعدها ، وذلك لاختصاصها ، ونقلها الفعل إلى الاستقبال كـ(إن) . غير أنهم لم يجعلوا عملها مطرداً إذ حددوه بشروط وهي^٤ :

- أن تنصدر الكلام فإن وقعت حشواً أهملت .
- وأن يكون المضارع بعدها مستقبلاً ، إذ يجب الرفع في نحو : إنن تصدقُ ، في جواب من قال : أنا أحب زيداً .
- وأن يتصلان بوجود فاصل بينهما غير القسم .

يتضح من الشرط الأول أن (إنن) إذا وقعت متوسطة معتمداً ما بعدها على ما قبلها ألغى عملها ، ووجب رفع المضارع في مثل: أنا إنن أكرمك ؛ جواباً لمن قال : أنا أزورك،

^١ هذه هي رواية للديوان ١٨٣ ، وقد رواها سيبويه في الكتاب ١١٦/٣ ، والأخبار في الإنصاف ٢ / ٥٩١ (م ٨١) ، والاسترلابادي في شرح الكافية ٥ / ٥٣ و ٦ / ٨٥ - ٨٦ ، والمرادي ٤٨٤ .

^٢ للكتاب ١١٦/٣ .

^٣ انظر معاني القرآن ١ / ٢٧٤ ، ٢ / ٣٣٨ ، وشرح المفصل ٧ / ١٦ ، شرح التمهيل ٣ / ٣٤٢ ، شرح الكافية ٥ / ٤٥ ، ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٥١ - ١٦٥٢ ، أوضح المسالك ٤ / ١٦٥ ، رصف المباني ٦٤ .

^٤ انظر هذه الشروط في الجنى الداني ٣٦١ ، أوضح المسالك ٤ / ١٦٥ - ١٦٨ ، مغني اللبيب ٣١ .

ووجب كذلك الجزم في مثل : إن تكرمني إذن أكرمك . إذ اعتمد الفعل بعد إذن على الشرط .
 وإنما ألغيت في هذه الأحوال ؛ لأن ما بعدها معتمد على ما قبلها ، وما قبلها محتاج إلى ما بعدها
 وهي لا تعمل إلا مبتدأة^١ .

غير أن ثمة شاهداً من الرجز روي بإعمال (إذن) وهي متوسطة ، وهو قول الراجز :

لا تتركني فيهم شطيراً
 إني إذن أهلك أو أطيراً^٢

وقد انقسم النحاة أمام هذا الشاهد على عدة مذاهب، فقد ذهب بعضهم^٣ إلى أنه شاذ أو من
 الضرورة ، وإن صححت الرواية فهو محمول على أن يكون الخبر محذوفاً ، وابتداءً بـ (إذن) بعد
 تمام الأول بخبره ، وساغ حذف الخبر لدلالة ما بعده عليه ، كأنه قال : إني لا أستطيع ذلك ، ثم
 استأنف بـ (إذن) فنصب .

وأجاز الفراء^٤ والكسائي^٥ وابن مالك^٦ إعمال إذن وإهمالها إذا وقعت بين اسم إن
 وخبرها . كما في الشاهد السابق . قال الفراء : " وقد تنصب العرب بإذن وهي بين الاسم وخبره
 في إن وحدها ، فيقولون (إني إذن أضربك) " ^٧ . وقال في الجزء الأول من كتابه : " إذا وقعت
 (إذن) على (يفعل) وقبله اسم بطلت فلم تنصب ، فقلت : (أنا إذن أضربك) وإذا كانت في أول
 الكلام (إن) نصبت يفعل ورفعت " ^٨ .

^١ انظر شرح المفصل ١٦/٧ - ١٧ .

^٢ انظر الشاهد في معاني القرآن ١/ ٢٧٤ و ٢/ ٣٣٨ ، الإنصاف ١/ ١٧٧ (م) ٢٢ ، شرح المفصل ١٧/٧ ،
 شرح للتسهيل ٣/ ٣٤٤ ، شرح الكافية ٥/ ٤٦ ، رصف المباني ٦٦ ، ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٣٥ ، الجنى
 الداني ٣٦٢ ، أوضح المسالك ٤/ ١٦٦ ، شرح التصريح ٢/ ٣٦٨ ، خزنة الألب ٨/ ٤٥٦ . الشطير : الغريب .

^٣ شرح المفصل ١٧/٧ ، الجنى الداني ٣٦٢ ، أوضح المسالك ٤/ ١٦٦ ، خزنة الألب ٨/ ٤٥٧ .

^٤ انظر معاني القرآن ١/ ٢٧٤ ، ٢/ ٣٣٨ ،

^٥ انظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٢ - ١٦٥٣ .

^٦ انظر شرح التسهيل ٣/ ٣٤٤ .

^٧ معاني القرآن ٢/ ٣٣٨ .

^٨ معاني القرآن ١/ ٢٧٤ .

وقد ذهب ابن يعيش^١ في توجيهه لشاهد الرجز السابق احتمال أن يكون شبة (إنن) هنا بـ (لن) ، فلم يلغها لأنها جميعاً من نواصب الأفعال المستقبلية . وابن يعيش في هذا الكلام يوافق الفراء وغيره من غير أن يشعر ، فتشبيهه (إنن) بـ (لن) في أنها عملت هنا دليل على تجويز تشبيهه (إنن) بـ (لن) في أي مكان آخر فتعمل . وقد جعل الاستراباذي^٢ جملة (إنن أهلك) كلها خبراً لـ (إن) ، فتكون بذلك إنن قد تصدرت جملة الخبر فجاز إعمالها . ويمكن الاستفادة من قول ابن يعيش السابق ، وما قاله المالقي في عمل (إنن) : " تعمل إذا تقدمت على الفعل ولم يتقدمها شيء ؛ لأن الاعتماد عليها " ^٣ ، أقول يمكن الاستفادة من قوليهما للقول بأن الأساس الذي تعمل عليه (إنن) هو الاعتماد، فإن كان الاعتماد عليها عملت ، وإلا فلا ، سواء كانت متقدمة في أول الكلام أو حشواً ، غير أن تخصيص النحاة لتقديمها كان بسبب أن الاعتماد إذا تقدمت يكون لا محالة عليها، فإذا تأخرت كان الاعتماد على غيرها ، ولكن قد يكون الاعتماد عليها وهي حشو فتعمل حينها .

عمل (حان) المحذوفة

تخفف كأن وفي إعمالها حينئذ أقوال ثلاثة هي^٤ :

أولاً : المنع وعليه الكوفيون ، ووافقهم^٥ الزمخشري .

ثانياً : الجواز مطلقاً في المضمرة والبارز .

ثالثاً : الجواز في المضمرة لا في البارز .

^١ شرح المفصل ١٧/٧

^٢ شرح للكافية ٤٧/٥ .

^٣ رصف المباني ٦٦

^٤ انظر : همع الهوامع ٢ / ١٨٧-١٨٨ .

^٥ انظر : الجنى الداني ٥٧٤ .

وقد استشهد من قال بالجواز مطلقاً بقول الراجز ، وهو رؤية :

كأن ويريديه رشاءا خُلب^١

وقد قاس سيبويه^٢ جواز عملها مع التخفيف على عمل الفعل الذي قد يحذف منه شيء

فلا يتغير عمله . وقال ابن عصفور : "وأما (أن وكان) ، فلا يجوز فيهما إلا الأعمال لبقائهما

على اختصاصهما بالأسماء"^٣ .

ويرى بعض النحاة^٤ أن عمل كأن المخففة مقتصر على المضمرة إذ يكون اسمها

ضمير الشأن المنوي فيها ، ولا يكون اسماً ظاهراً إلا في الضرورة ، واستشهدوا على ذلك -

عدم عملها في الظاهر - بقول الشاعر :

[مجزوء الوافر]

وصدرٍ مُشرقٍ اللونِ كأنُ ثدياهُ حُقان^٥

وهذا ما أطلق عليه ابن يعيش^٦ مصطلح (إبطال عملها ظاهراً) ؛ أي أن الظاهر أنها لم تعمل

، غير أن الواقع أنها عملت فعندما نقول : كأن زيداً أسدً ، يكون (زيد) مبتدأ و (أسد) خبراً ،

وتكون جملتهما خبر كأن ، أما اسمها فضمير الشأن . وقد ذهب ابن يعيش هذا المذهب لأن

(كأن) قد نقص لفظها بالتخفيف .

^١ ديوان رؤية ١٦٩ . الرشاء : الحبل ، الخلب : الليف .

^٢ انظر : الكتاب ٣ / ١٦٤ .

^٣ المقرب ١٢٢ .

^٤ انظر المقرب ١٢٢ ، شرح الكافية ١٣٢/٦ ، مع الهولع ١٨٨/٢ ، شرح الأسموني ٤٤٨/١ .

^٥ الإنصاف ١٩٧/١ (م ٢٤) ، شرح المفصل ٨٢/٨ ، شرح الكافية ١٣٢/٦ ، الجنى للداني ٥٧٥ . للحقان :
مثى حق وهي قطعة من خشب تحت وتسمى .

^٦ انظر شرح المفصل ٨٢/٨ .

وفسر أبو موسى^١ الإلغاء المنكور، فقال : ومعنى الإلغاء فيها معناه في أن المفتوحة
 • يعني أنها تكون عاملة في اسم مضمر ، فسميت ملغاة ، إذ لم يظهر عملها ، لأن اسمها في
 الغالب منوي كاسم أن ، وقد ورد منقوفاً به في قول الراجز:
 كأن ورديه رشاءا خلب

الجر بـ (لعل)

ذكر النحاة أن قبيلة عقيل تجر بـ (لعل) ، واستشهدوا على ذلك بقول الراجز :

علّ صروفِ الدهرِ أو دولِجِها يُنكِلننا اللمة من لَمَاتِها^٢

وروى الجرُّ بها عن العرب أبو زيد والفراء والأخفش وغيرهم^٣ . وقد عد الأزهري^٤
 هذا الجر شاذاً في حين عده المرادي^٥ مراجعة أصل مرفوض ؛ لأن أصل كل حرف اختص
 باسم ولم يكن كالجاء منه أن يعمل الجر ، وإنما خرجت أن وأخواتها عن هذا إلى النصب
 والرفع لشبهها بالفعل ، لذلك قال الجزولي : وقد جرو بـ (لعل) منبهة على الأصل .
 وعلى الرغم من وجود شواهد صريحة بالجر بـ (لعل)، إلا أن بعضهم أنكر هذه اللغة
 وتناول تلك الشواهد بتأويل بعيد ، ففي قول الشاعر :

[الطويل]

فقلت أدعُ أخرى وارفع الصَّوتَ جَهْرَةً لعل أبي المغوارِ منك قريباً^٦

^١ انظر هذا الرأي في الجنى الداني ٥٧٥ - ٥٧٦ .

^٢ انظر للشاهد في الإتصاف ٢٢٠/١ (م ٢٦)، شرح التسهيل ٥٤/٣ ، الجنى الداني ٥٨٤ ، شرح التصريح ٦٣١/١ ،
 شرح الأسموني ٥٥٨/٣ . صروف : حوادث ، دولات : جمع دولة ، اللمة : الشدة ، يدللنا ، من الإدالة : الغلبة .

^٣ انظر الجنى الداني ٥٨٣ .

^٤ انظر شرح التصريح ٦٣٠/١ .

^٥ السابق ٥٨٢ - ٥٨٣ .

^٦ انظر الشاهد ورأي الفارسي بعده في معني اللبيب ٣٧٧ ، الجنى الداني ٥٨٥ .

ذهب الفارسي إلى أن الأصل فيه (لَعَلُّهُ لأبي المغوار منك جواباً قريباً) فحذف موصوف

(قريب)، وضمير الشأن ولام لعل الثانية تخفيفاً ، وأدغم الأولي في لام الجر .

وهذا تكلف كبير في رفض الشاهد النحوي احتراماً للقاعدة النحوية، فعلى الرغم من أن

بعض النحاة قد روى أن الجر بـ (لعل) لغة لعقيل ، إلا أننا نجد من ردِّ شواهد هذه اللغة

• واستنكرها .

المبحث الثاني : مسائل الإعراب

تعد العلامات الإعرابية من أهم ما يميز اللغة العربية عن غيرها من اللغات ، وذلك باعتبارها إحدى القرائن الهامة التي تستخدم في تمييز المعاني المرادة ، وقد برزت في شواهد الرجز عدة ظواهر للعلامات الإعرابية في اللغة العربية ، كانت محل جدل بين العلماء ، وهذه الظواهر هي :

التراء المثنى الألف في جميع أحواله الإعرابية

يلتزم المثنى الألف في جميع أحواله الإعرابية في لغة بني الحارث وبتون من ربعة^١ ، ومما يروى على هذه اللغة قول الراجز :

أعرفُ منها الجيدَ والعيناتا ومخَّرينَ أشبها ظبياتا^٢

وقول راجز آخر:

إنُّ أباهَا وأبا أباهَا قد بلغا في المجد غايتاهَا^٣

وقول راجز رابع :

واشدُّدُ بمثنى حَقَبِ حقواها^٤

وقول راجز ثالث :

هَيْكَلٌ أَنْ تَمْنَى بشعشعانِ حَبُّ الفُوَادِ مائلَ الِيدانِ^٥

وقد فسر البغدادي^٦ هذا التوجه عند بني الحارث من منطلق أنهم يقلبون الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً ، يقولون :علاك .

^١ انظر سر صناعة الإعراب ٣٣٩/٢ ، شرح المفصل ١٢٨/٣ ، شرح الكافية ٣١٠/٤ ، خزنة الألب ٤٥٢/٧

^٢ انظر ديوان روية ١٨٧ ، وهو منسوب لرؤية ولرجل من ضبة في الدرر اللوامع ١٣٩/١ ، ولرجل من ضبة في شرح التصريح ٧٩/١ .

^٣ هذا الشاهد موجود في ديوان روية ١٦٨ ، وفي ديوان أبي النجم ٢٧٨ - ٢٧٩ ويبدو أنه لأبي النجم لأنه عنده من قصيدة عدتها ٢٩ بيتا ، والاختلاف في نسبة هذا البيت لم تنف عند هذا الحد حيث نسب كذلك لرجل من بني الحارث في خزنة الألب ٤٥٥/٧ .

^٤ انظر ديوان روية ١٦٨ . الحقب : الحزام ، الحقو : الخصر .

^٥ انظر سر صناعة الإعراب ٣٤٠/٢ . الشعشعان : الطويل الحسن الخفيف اللحم ، الخب : الخبيث .

^٦ انظر خزنة الألب ٤٥٢/٧ .

وقد أخذت هذه المسألة حيزاً من دراسات المحدثين ؛ فقد ذهب إبراهيم أنيس^١ وضاحي عبد الباقي^٢ إلى تفسير هذه الظاهرة عن طريق قانون السهولة ، وذلك بانكماش الصوت المركب (ay) ، حيث يُحوّل إلى كسرة طويلة ممالّة كالذي نلاحظه في نطق المثني في العامية المصرية مثل (ولديــــن) (walade:n) بدلاً من (ولدين) ، ثم تحولت هذه الكسرة الطويلة الممالّة إلى فتحة طويلة (a:) ، وهو شبيهة بتحول الإمالة فيما أصله الياء إلى الألف عند الحجازيين ، ولهذا التحول نظائر في العامية المصرية، مثل (فان) عند بعض سكان الصعيد المتطور عن (فين) ، والتي أصلها (فَيْن) اختصار (فأين) ، كما أن له نظائر في العربية القديمة مثل (عاب وباع) المتطورتين عن (عيب وبيع) .

وذهب أحمد سليمان ياقوت^٣ إلى أن التزام المثني الألف يمثل مرحلة قديمة من مراحل اللغة قبل أن ينتقل العرب في لغتهم من التعميم والشمول إلى الدقة والوضوح، وقبل أن يصبحوا قادرين على أن يميزوا بين المعاني الدقيقة بواسطة الإعراب ، حيث إن الإعراب في مرحلته القديمة لم يكن على هذه الشاكلة من الدقة والوضوح والنضوج . وعليه فالإزام المثني الألف ثم إعرابه بالياء نصباً وجرأً وبالألف رفعاً يمثل تطوراً وانتقالاً من التعميم والشمول إلى التفريق والتخصيص .

وعلى ذلك فهو يعد مسألة تبادل الألف رفعاً مع الياء جراً ونصباً في المثني مسألة لاحقة لفكرة ظهور التنثية ؛ يدل على ذلك أن من كلام العرب ما يثبت فيه الألف رفعاً ونصباً وجرأً ، كما في الشواهد التي سيقّت سابقاً ، و يدل على ذلك أيضاً ظهور حركات الإعراب على النون

^١ انظر في اللهجات العربية ١٤٣.

^٢ انظر لغة تميم ٥٢٠.

^٣ ظاهرة الإعراب في النحو العربي ١١.

في التنثية مع بقاء الألف في مواقع الإعراب الثلاثة ، وذلك في بعض اللهجات، فقد ورد ذلك في قول الراجز وهو رؤبة :

يا أبنا أرقتي القذان^١ فالنوم لخالفة العينان^٢

ولذلك افترض أحمد ياقوت أن الألف والياء إنما وضعتا أصلاً للدلالة على التنثية ثم اتخذتا من بعد ذلك دليلاً على الإعراب.

وذهب عبد الكريم الزبيدي^٢ إلى أن المثني كان بالألف مطلقاً قبل أن يدخله الإعراب ؛ وذلك لأن أصل التنثية ضم اسم إلى اسم مثله بعلامة دالة على ذلك ، وقد ارتضى العرب الألف للدلالة على التنثية، إذ من الملاحظ أن هذا الحرف قد استخدم لذلك الغرض في جميع كلام العرب فقالوا : قاما وذهبا وأنتما وهما وإياكما وإياهما ونحو ذلك . ومن الأسباب الأخرى لاختيارهم الألف أنها أخف حروف المد وأوسعها وألينها ، وهو أكثر الحروف دخولاً في المنطق ، فهي أنسب من غيرها إلى أن تكون علامة للتنثية التي هي أول الجمع وأخف منه وأكثر استعمالاً من الجمع الذي على حدها . يضاف إلى ذلك أن في الألف معنى الاجتماع والالتئام . ومن هنا ذهب الزبيدي إلى أن لغة بني الحارث بن كعب ومن وافقهم وهم زبيد وختعم وهمدان التي تجعل المثني بالألف مطلقاً هي من بقايا اللغة الأولى .

ويتبين مما سبق أن الفرق بين ما ذهب إليه إبراهيم أنيس وضاحي عبد الباقي وما ذهب إليه أحمد ياقوت وعبد الكريم الزبيدي أن الأولين يريان أن التزام المثني الألف يمثل آخر مرحلة تطور إليها استعمال المثني ، في حين يرى الآخران أنها تمثل المرحلة المبكرة التي تطورت إلى التنوع في الإعراب .

^١ نظر ملحق ديوان رؤبة ١٨٤ . والقذان جمع قذ وهو البرغوث .

^٢ نظر كتيبه الإعراب بالحروف ٣٣-٣٤ .

ويبدو أن استخدام المثني في بعض شواهد الرجز المستشهد بها كان لغرض صوتي يتعلق بالجرس الموسيقي الذي أراده كل شاعر في قصيدته ، يدل على ذلك أن الشاعر استخدم المثني على وضعه المعتاد في البيت الأول (ومنخرين) ، وفي أبيات المقطوعة التي ورد فيها البيت الثاني . إذ يبدو أن الرجاز قد استفادوا من لهجة بني الحارث ليقموا الوزن الموسيقي والجرس في قصائدهم ، مما يدل على أن عدداً من ظواهر اللهجات العربية قد تسرب إلى الرجز .

لزوم بعض الأسماء الممتدة الألف ، وإعرابها بالعروض بدل الحروف

نكر النحاة^١ أن من اللغات الواردة في بعض الأسماء الستة وهي (أب وأخ وحسم) لزومها الألف في الحالات الثلاث الرفع والنصب والجر، خروجاً عن اللغة الفصحى التي ترواح بين الواو في الرفع والألف في النصب والياء في الجر . واستشهدوا على ذلك بقول الرجاز وهو روية :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^٢

وقوله أيضاً:

ناجياً وناجياً أباهما^٣

وتسمى هذه اللغة لغة القصر - من الألف المقصورة - وذلك أن يلتزم آخر هذه الأسماء الألف المنقلبة عن لامهن في الحالات الثلاث ، فيعربن بحركات مقدرة عليها^٤ .

^١ انظر الإنصاف ١٨/١ (٢م) ، شرح المفصل ٥٣/١ ، شرح للتسهيل ٤٩/١ ، مع الهوامع ١٢٨/١ ، شرح الأشموني ٧٣/١ ، شرح للتصريح ٦٢/١ - ٦٣ .

^٢ انظر ص ٤١ من هذه الرسالة .

^٣ ديوان روية ١٦٨

^٤ انظر شرح للتصريح ٦٣/١ .

وقد جاءت هذه الظاهرة في منثور الكلام كما جاءت في منظومه ، فقد حكى عن الإمام أبي حنيفة أنه سئل عن إنسان رمى إنساناً بحجر فقتله : هل يجب عليه القَوْد ؟ فقال : لا ، ولو رماه بأبا قبيس ^١ . كما جاءت في المثل العربي المشهور : مكره أخاك لا بطل .

ونسب ابن مالك ^٢ هذه الظاهرة إلى بني الحارث بن كعب وبني الهجيم وبني العنبر ، وفسرها الأنباري ^٣ على أساس أن الأصل (أبو) ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفاً بعد إسكانها إضعافاً لها ، كما قالوا : عصاً وقفاً وأصله (عَصَوٌ وَقَفَوٌ) .

وفي العصر الحديث ذهب داوود سلوم ^٤ إلى أن القحطانيين هم المجموعة الوحيدة التي تشذ عن اللغة الشهيرة في الأسماء الستة ، إذ تكون لغتهم بالألف مطلقاً في جميع الحالات ، وقد خص منهم بني الحارث بن كعب وخنعم وزبيد ثم ذهب إلى أن هذه اللغة انتقلت بقلة إلى قبائل الشمال .

وقد فسر ضاحي عبدالباقي ^٥ هذه الظاهرة وفق قانون سيادة إحدى حالات الإعراب على غيرها من الحالات في التطور اللغوي ، ومن ذلك أن هذه الأسماء تلزم الواو في الأرامية ، والياء في العبرية ، والواو في العامية المصرية والتونسية والجزائرية .

ويبدو أن لغة القصر هذه ميلٌ من أبناء اللغة نحو السهولة والتيسير ، وذلك بالوقوف على شكل إعرابي واحد لهذه الأسماء في جميع الحالات ، تجنباً للوقوع في الخطأ ، ثم إنهم اختاروا الألف لكونها أسهل الأصوات الثلاثة ، فيكون ميلهم إلى السهولة والتيسير من جهتين :

^١ انظر هذه القصة في الإنصاف ١٨/١ (٢م) .

^٢ انظر شرح التسهيل ٦٦/١ .

^٣ انظر الإنصاف ١٨-١٩ .

^٤ انظر دراسة في اللهجات العربية القديمة ٣٣-٣٤ .

^٥ انظر لغة تميم ٥٢٣ .

الأولى : تجنب التعداد في أوجه النطق بهذه الأسماء ، والثانية : أنهم اختاروا الألف وهي أسهل أصوات اللين .

ومن اللغات التي ترد في هذه الأسماء لغة النقص ، إذ تحذف حروف الإعراب من هذه الأسماء فتعرب بالحركات ، يقولون : هذا أبك ، ورأيت أبك ، ومررت بأبك^١ . ومن الشواهد على هذه اللغة قول الراجز وهو روية :

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكِرْمِ وَمَنْ يُشَابِهَ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ^٢

ويبدو لي أن لغة النقص هذه تمثل مرحلةً أسبق في التطور التاريخي لهذه الأسماء ، إذ كانت هذه الأسماء بالحركات مطلقاً ثم مطلت الحركات القصيرة لتصبح الضمه واواً في الرفع ، والفتحة ألفاً في النصب ، والكسرة ياءً في الجر ، أما التزام الألف فهي آخر مرحلة توصل إليها استخدام هذه الأسماء ؛ وذلك بهدف الميل إلى السهولة والتيسير كما أشرت سابقاً .

حذف نون الأفعال الخمسة في حالة الرفع

الأصل في الأفعال الخمسة أن تثبت نونها في حالة الرفع ، كعلامة إعرابية دالة على الرفع ، وقد جاءت هذه النون محذوفة في عدد من الشواهد في حالة الرفع ، من ذلك مثلاً حذفها في قول الراجز :

^١ انظر الإنصاف ١٨/١ (٢م) ، مع الهولم ١٨/١ ، شرح الأشموني ٧٣/١ .

^٢ انظر ديوان روية ١٨٢ .

أبيتُ أسري وتبيتي تَنكُّي جَلَنكِ بالعنبرِ والمسكِ النَّكِي^١

فالأصل وتبيتين تَنكِّين .

وقد جعل الاستراباذي^٢ وأبو حيان^٣ هذه الظاهرة من النادر الذي يحدث نثراً ونظماً ، كما جعلها السيوطي^٤ مما لا يقاس عليه في الاختيار على الرغم من وروده في النثر والنظم .

وقد قصر بعضهم^٥ هذه الظاهرة على الضرورة الشعرية ، وذلك تشبيهاً لنون الأفعال الخمسة بالضمّة التي تحذف من المضارع في الضرورة كما في بيت امرئ القيس : [السريع]

فاليومُ أشربُ غيرَ مُسَخِّبٍ إثمًا من الله ولا واغل^٦

ويرى أبو علي الفارسي وابن جني^٧ أن نون (تبيتي) حذفت للضرورة ، ثم جاءت (تنككي) بدلاً من تبيتي فحذفت نونها . والحق أن القول بالضرورة في هذه الظاهرة مرجوح ؛ وذلك لورودها في الشعر والنثر على حد سواء ، فقد جاءت في القراءات القرآنية في قراءة : "قالوا: ساحران تظَاهرا"^٨ . وجاءت كذلك في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم في قتلى بدر

^١ انظر هذا للشاهد في الخصائص ٣٨٣/١ شرح التسهيل ٥٦/١ ، شرح الكافية ٢٠/٥ ، ارتشاف الضرب

٨٤٥/٢ ، شرح التصريح ١١٧/١ ، مع الهولم ١٧٦/١ ، خزنة الألب ٣٣٩/٨ ، الدرر اللوامع ١٦٠/١ .

^٢ نظر شرح الكافية ٢٠/٥ .

^٣ نظر ارتشاف الضرب ٨٤٥/٢ .

^٤ نظر مع الهولم ١٧٦/١ .

^٥ انظر الخصائص ٣٨٣/١ ، خزنة الألب ٣٣٩/٨-٣٤٠ .

^٦ رواية الديوان هي أسقى بدلاً من أشرب وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت ، انظر ديوان امرئ القيس ١٢٢ . مستحقب : محتمل ، واغل : للدخل على الجماعة في الطعام والشراب دون دعوة .

^٧ انظر الخصائص ٣٨٣/١-٣٨٤ .

^٨ للقاصص ٤٨ ، انظر هذه القراءة في البحر المحيط ١١٨/٧ ، وهي منسوبة لمحجوب عن الحسن ويحيى بن الحارث الزماري وأبي حيوة وأبي خلاد عن الزبيدي .

الذي أخرجه مسلم: "والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا" ^١ .

وقد جعل محمد حماسة عبد اللطيف ^٢ هذه الظاهرة ، ظاهرة سقوط نون الأفعال الخمسة في حالة الرفع ، ضرباً من ضروب الترخص في العلامة الإعرابية التي يظهر الترخص بها في حالات كثيرة ، لا يمكن مع هذه الكثرة عدّها ضرورة شعرية .

ومن المواطن التي يطرد حذف النون فيها من الأفعال الخمسة ، أنها تحذف إذا اجتمعت مع نون الوقاية ، فقد نقل الشيخ خالد الأزهرى ^٣ عن سيبويه ^٤ وابن مالك ^٥ أن النون التي تحذف إذا اجتمعت نون الوقاية ونون رفع الأفعال الخمسة هي نون الرفع ، وذلك لأنه عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الأمثال ولغير ذلك ، ولأن نون الرفع نائبة عن الضمة ، والضمة تحذف تخفيفاً في قراءة أبي عمرو بن العلاء .

وقد ورد في شواهد الرجز عكس هذه الظاهرة ولكن في غير الأفعال الخمسة ، فقد حرك بعضهم آخر الفعل المضارع في حالة الجزم، قال الراجز:

وَيْهَاءُ فِدَاءٍ لَكَ يَا فَضَالَةَ أَجْرُهُ الرُّمَحَ وَلَا تَهَاءَةَ ^٦

والأصل أن يقول : ولا تهله .

وفسر المبرد ^٧ ذلك بأن الراجز حرك اللام لالتقاء الساكنين ، لأنه قد علم أنه لا بد من

١ انظر شرح التسهيل ٥٦/١ ، ومع الهوامع ٣٤٠/٨ .

٢ انظر العلامة الإعرابية ٣٦٠ .

٣ انظر شرح التصريح ١١٧/١

٤ انظر الكتاب ٣ / ٥١٩ .

٥ انظر شرح التسهيل ١ / ٥٥-٥٦ .

٦ انظر الشاهد في المقتضب ١٣٦/٢ ، شرح المفصل ٧٢/٤ ، و ٢٩/٩ ، وخزانة الأدب ١٨٢/٦ . ويها : أقدم ، أجره : اطعنه ، لا تهاله : لا تفرعه .

٧ انظر المقتضب ١٣٧/٢ .

حذف أو تحريك ، فكان الباب ههنا الحذف ، فيقول : لا تهل ، ولكن للقافية حرك ؛ لأن الحد لا تهال ، فتسكن اللام للجزم ، ثم تحذف الألف لالتقاء الساكنين ، فهذا حرك اللام من أجل القافية حركة اعتلال ؛ وحركها بالفتح لفتح ما قبلها ولما منه الفتح وهي الألف ، كما تقول عُضُّ يا فتى ، وانطلق يا فتى ، فيمن أسكن وأدخل الهاء لبيان الحركة .

إعراب الاسم المنقوص إذا كان علماً ممنوعاً من الصرف

اختلف النحاة في إعراب الاسم المنقوص إذا كان علماً ممنوعاً من الصرف ، وذلك كأن تُسَمَّى أنثى بـ (قاضي ويرمي) فذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي وأبو زيد والبغداديون^١ إلى أن الياء تثبت ساكنة في حالة الرفع ومفتوحة في حالة الجر . قال سيبويه: "ويقول يونس للمرأة تسمى بقاضٍ : مررت بقاضي قبل ، ومررت بأعيمي منك"^٢ . واستشهدوا على صحة هذا الرأي بقول الراجز :

فَدَّ عَجِبَتْ مِنِّي وَمَنْ يُعْيِلِيَا لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مَقْلُولِيَا^٣

فقال (يعيليا) حيث أجراه على الأصل دون حذف الياء .

وذهب سيبويه والخليل وأبو عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق وجمهور البصريين^٤ إلى أن الياء تحذف وينون آخره بتتوين الكسر للعوض كغيره من الأسماء المنقوصة . ولذلك عدوا ما في شاهد الرجز السابق ضرورة^٥ .

^١ انظر أوضح المسالك ١٣٩/٤ ، شرح التصريح ٣٥٤/٢ ، مع الهوامع ١١٥/١ ، شرح الأثموني ٤٨٣/٣

^٢ انظر الكتاب ٣١٢/٣ .

^٣ نسب هذا الشاهد للفرزدق في شرح التصريح ٣٥٥/٢ ، والدرر للولمع ١٠٢/١ . وبلا نسبة في الكتاب ٣/٣١٥ ، والمنصف ٦٨/٢ ، مع الهوامع ١١٥/١ ، شرح الأثموني ٤٨٣/٣ . خلقت : بالياء ، ومقلوليا : الذي يتمل على الفرائض حزنا .

^٤ انظر شرح التصريح ٣٥٤/٢ .

^٥ انظر أوضح المسالك ١٣٩/٤ ، مع الهوامع ١١٥/١ ، الدرر للولمع ١٠٢/١ .

سأل سيبويه الخليل عن بيت الرجز السابق ، فقال : هو بمنزلة قوله : [الطويل]

ولكنَّ عبدَ الله مولى مواليا^١

وقوله:

[الطويل]

سماءُ الإلهِ فوقَ سبعِ سماتيا^٢

فجاء به على الأصل^٣ للضرورة^٤ .

ويغلب على ظني أن استخدام الاسم المنقوص على هذه الشاكلة سواء في شاهد الرجز

السابق أو في بيت الفرزدق وبيت أمية بن الصلت يؤرخ إلى مرحلة تاريخية سابقة في استخدام

الاسم المنقوص، حيث كان يستخدم فيها على الأصل بياء محركة دون حذف وتعويض ، ثم

جاءت المرحلة المتقدمة في تاريخ اللغة حين تطورت اللغة فأصبحت تستخدم الاسم المنقوص

على ما هو عليه في لغة القرآن الكريم .

نصبه الفاعل ورنج المفعول

ذهب النحاة^٥ إلى أن ظهور المعنى ووضوحه مع عدم جهل المراد وأمن اللبس حمل

العرب على إعراب كل من الفاعل والمفعول بإعراب الآخر ، فنصبوا الفاعل ورفعوا المفعول،

نحو : خرق الثوبُ المسمارَ . ومثله قول الراجز :

تحلى به العينُ إذا ما تحقره^٦

إنْ سراجاً لكريمٍ مَفخَرَةٌ

وحقه أن يقول يحلى بالعين .

وذهب الدكتور تمام حسان^٧ إلى أن اعتماد العرب على القرينة المعنوية وهي

الإسناد هو ما جعلهم يهملون الحركة الإعرابية في (خرق الثوبُ المسمارُ) ؛ إذ لا يصح أن يُسندَ

١ غير موجود في ديوان الفرزدق .

٢ ديوان أمية بن الصلت . ١٥٠ .

٣ انظر الكتاب ٣/ ٣١٥ .

٤ انظر الكتاب ٣/ ٣١٣ .

٥ انظر شرح التسهيل ٢/ ٦٤ ، مع الهوامع ٣/ ٨ ، شرح الأسموني ٢/ ١٤٢ ، الدرر اللوامع ٣/ ٥ .

٦ انظر شرح التسهيل ٢/ ٦٤ .

٧ انظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٤ .

الخرقُ إلى الثوب وإنما يسند إلى المسمار ، فعلم بالقرينة المعنوية أيهما فاعل وأيهما مفعول .
والراجع عندي أن المسألة فهمت على غير ما يجب أن تفهم عليه ، فالتجوّز والترخص
في العلامة الإعرابية بهذا الشكل ، يوقنا في متاهة كبيرة كان لها صدى كبير في النحو العربي
، وهي معاني العلامات الإعرابية . فهل هذا الترخص جاء ليقول بأن العلامة الإعرابية لا
معنى لها ولا دلالة ؟ والحق أن للمسألة جانباً بلاغياً يكمن في إعطاء معنى جديد . ففي بيت
الرجز السابق أراد الراجز أن رؤية الممدوح بالعين تجمل تلك العين التي تراه . وأما في (
خرق الثوب المسمار) فإن الثوب قوي شديد لدرجة أن المسمار يخرقه بصعوبة، فكأنه هو الذي
يخرق المسمار .

رفع جواب الشرط

من المقطوع به عند النحاة^١ أن رفع جواب الشرط (المضارع) جائز وقوي إذا كان
الشرط فعلاً ماضياً أو مضارعاً منفياً بلم . غير أن الاختلاف وقع في رفعه إذا كان الشرط
مضارعاً غير مسبوق بلم ، حيث ذهب بعضهم^٢ إلى أن ذلك جائز ولكنه ضعيف . وقد
استدلوا على صحته بقول الراجز :

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع^٣

^١ انظر شرح ابن عقيل ٣٧٢/٢ ، شرح التصريح ٤٠٢/٢ ، مع الهوامع ٣٢٩/٤ - ٣٣٠ ، شرح الأشموني ٤٩/٤
^٢ انظر ارتشاف الضرب ١٨٧٤/٤ . شرح ابن عقيل ٣٧٤/٢ ، شرح التصريح ٤٠٢/٢ ، مع الهوامع ٣٣٠/٤ ،
شرح الأشموني ٤٩/٤
^٣ نسب هذا الشاهد لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ٦٧/٣ ، ولعمرو بن خثارم البجلي في خزنة الأدب ٢٠/٨ ،
والدرر اللوامع ٢٢٧/١ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٧٤/١ ، الإنباف ٦٢٣/٢ (م ٨٧) ، شرح المفصل ١٥٨/٨ ، شرح
الكافية ٢٣٤/٦ ، مغني اللبيب ٧١٧ ، شرح ابن عقيل ٣٧٤/٢ ، شرح التصريح ٤٠٣/٢ ، مع الهوامع ٣٣١/٤ ، شرح
الأشموني ٤٩/٤ .

والمفهوم من كلام الأنباري^١ أن حق جواب الشرط عند الكوفيين الرفع لأن الأصل فيه أن يكون متقدماً على الشرط والأداة كقولك (أضرب إن تضرب) . إلا أنه لما أخرج انجزم بالجوار ، وقد استشهدوا بشاهد الرجز السابق ليدلوا على هذه الفكرة .

غير أن نحاة آخرين عملوا على تأويل الشاهد السابق بتأويل مختلفة ، تُشعر بأنهم قد رفضوا أن يكون جواب الشرط مرفوعاً إن كان فعل الشرط مضارعاً مجزوماً ولم يسبق بلم ، وهو ما صرح برفضه ابن الحاجب^٢ . كما جعله السيوطي^٣ من الضرورة الشعرية . والنحاة^٤ يؤولون ما ورد بالرفع على وجهين :

الأول: على التقديم والتأخير ، وذلك إن كان قبل أداة الشرط ما يطلب الجواب ، كما في شاهد الرجز السابق ، إذ الأصل (إنك تصرع إن تصرع أخوك) إذ إن (إن) تطلب الجواب ليكون خيراً لها .

الثاني: تقدير الفاء التي تحذف كثيراً في جواب الشرط ، وذلك إن لم يكن قبلها ما يطلب الجواب ، ومن ذلك قراءة طلحة بن سليمان : " أينما تكونوا يدمركم الموت " ° يرفع يدركم . أما المبرد^٥ فإنه يقدر حذف الفاء في الحالتين .

وقد استفاد الدكتور سمير ستيتية^٦ من فكرة سيويه القائلة بالتقديم والتأخير ، ليذهب إلى أنه لما تقدم جواب الشرط ، فقد ضعف العامل عن سيطرته على الجواب فلم يجزم .

١ انظر الإنصاف ٢٢٣/٢ (م ٨٧) .

٢ انظر شرح الكافية ٢٣٣/٦ .

٣ انظر مع الهوامع ٣٢١/٤ .

٤ انظر المواضع التي يوجد فيها الشاهد في كتب النحاة .

٥ النساء ٧٨ . ولنظر هذه القراءة في لكشاف ٥٤٥/١ ، شرح التصريح ٤٠٣/٢ ، وشرح الأشموني ٥١/٤ .

٦ انظر المقتضب ٣٧٣/١ .

٧ انظر للشرط والاستفهام في الأساليب العربية ٩٧ .

ومصطلح السيطرة عند الدكتور ستيتية^١ هو نوع من العلاقات التركيبية الدلالية القائمة بين عناصر التركيب ، بحيث يؤثر العنصر المسيطر بكسر الطاء على عنصر أو أكثر من عناصر التركيب ، وهو قريب من مصطلح العامل في النحو العربي لكنه ليس مطابقاً له .

١ انظر السابق ٨٦.

الفصل الثاني

مسائل الجملة الاسمية و الجملة الفعلية

اتحاد المبتدأ والخبر لفظاً ومعنى

يُشْتَرَطُ في خبر المبتدأ أن يتحد مع المبتدأ في المعنى دون اللفظ ، فعندما تقول : هذا زيد ، فإن الشخص المشار إليه بـ (هذا) هو المعبر عنه بـ (زيد) . وهكذا اتحد المبتدأ والخبر معنى وتغايروا لفظاً^١ . أما أن يتفقا لفظاً ومعنى فالأصل عدم جوازه^٢ .

إلا أن هذا الاتفاق في اللفظ والمعنى جائز إذا كان الغرض منه دلاليًا ، وهو بيان الشهرة وعدم التغير . يدل على ذلك قول الراجز:

أنا أبو النجمٍ وشعري شعري^٣

قال ابن يعيـش في سبب المنع والجواز: "وأما قولهم : أنت أنت ، فظاهر اللفظ فاسد؛

لأنه قد أخبر بما هو معلوم ، وأنه قد اتحد الخبر والمخبر عنه لفظاً ومعنى ، وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ ، وإنما جاز ههنا لأن المراد من التكرير بقوله : أنت أنت ، أي أنت على ما عرفته من الوثيرة والمنزلة لم تتغير معي ، وتكرير الاسم بمنزلة أنت على ما عرفته ، وهذا مفيد يتضمن ما ليس في الجزء الأول . وعليه قول أبي النجم:

أنا أبو النجم وشعري شعري

معناه وشعري شعري المعروف الموصوف كما بلغت وعرفت ، وعلى هذا قياس الباب^٤ .

ونحن في لهجاتنا المحكية نستخدم هذا الأسلوب حيث نجيب حين يسألنا أحدهم : كيف

زيد ؟ نقول : زيد زيد . لنبين أنه ما زال على حاله لم يتغير .

ويبدو أن هذا الأسلوب - اتحاد الخبر مع المبتدأ في اللفظ - سائغ كذلك إذا كان على

مبدأ التشبيه ، إذ قد يسأل أحدهم : كيف عمر ؟ - يسأل عن شخص اسمه عمر فأتذكر عمر بن

^١ انظر شرح التسهيل ١/٢٩١ .

^٢ انظر شرح المفصل ١/٩٨ ، مع الهوامع ٤/٣٢٦ .

^٣ انظر ديوان أبي النجم ١٠٦ .

^٤ انظر شرح المفصل ١/٩٨-٩٩ . وانظر الفكرة ذاتها في الخصائص ٢/٥٢٤-٥٢٥ .

الخطاب ، ويكون في عمر الأول ما يستحق أن يشبه فيه بعمر بن الخطاب - فأقول : عمر عمر
 • وعلى هذا يكون الخبر قد اتحد مع المبتدأ في اللفظ .

الإخبار عن اسم العين (النحاة) بالظروف

من المقرر به عند النحاة ^١ أن اسم العين لا يخبر عنه بظرف الزمان • وحين اصطدم
 النحاة بقول الراجز :

أَكَلَّ عَامٍ نَعَمَ تَحَوُّونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ ^٢

وجدوا أن (كل عام) وهو ظرف زمان جاء خبراً عن اسم عين وهو (نعم) • ولذلك ذهب
 بعضهم إلى تجويز ذلك ولكن بشروط ذكرها السيوطي ^٣ وهي:

- أن يكون مؤولاً على حذف مضاف كقولهم (اليوم خمر وغداً أمر) فهو مقدر بـ(شرب
 خمر) • والليلة الهلال : أي طلوعه •
- أن يكون فيه معنى الشرط نحو : الرطب إذا جاء الحر •
- أن تتحقق منه الفائدة ، وضبطه بأن يشابه اسمُ العين اسمَ المعنى في حدوثه وقتاً دون
 وقت نحو : الليلة الهلال والرطب شهرَي ربيع •
- أن يضاف إليه اسم معنى عام ، نحو : أكل يوم ثوب تلبسه •
- أن يَعُمَّ والزمان خاص ، نحو : نحن في شهر كذا •
- أن يُسأل به عن خاص ، نحو : في أي الفصول نحن؟ •

^١ انظر شرح المفصل ٨٩/١ - ٩٠ ، شرح التسهيل ٣٠٤/١ ، مع الهوامع ٢٣/٢ ، شرح الأشموني ٢٦٩/١ ، حاشية
 الصبان ٢٠٣/١

^٢ نسب لقيس بن حصين في خزنة الألب ١٩٦/١ ، وبلا نسبة في الكتاب ١٢٩/١ ، والإتصاف ١/٦٢ (م) ، شرح
 التسهيل ٣٠٤/١ ، شرح الأشموني ٢٦٩/١ ، حاشية الصبان ٢٠٣/١ ، والنعم هي الأتعام .

^٣ انظر مع الهوامع ٢٣/٢ .

وعليه خرج النحويون شاهد الرجز السابق على أن ثمة اسم معنى مقدرًا مضافًا لاسم العين ، وهو مقدرٌ كالتالي : اكل عام إحراز نعم^١ ، أو حواية نعم^٢ .

وقد علَّل عدم جواز الإخبار عن اسم العين بظرف الزمان ، من منطلق عدم وجود فائدة

تتحقق منه . قال ابن يعيش : " وأما ظرف الزمان فإذا أُخبرت به عن الحدث أفاد ، لأن

الأحداث ليست أمورًا ثابتة موجودة في كل الأحيان بل هي أعراض منقضية تحدث في وقت

دون وقت ، فإذا قلت : القتال اليوم أو الخروج بعد غد استفاد المخاطب ما لم يكن عنده لجواز

أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث ، وأما الجثث فأشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها ، لا

اختصاص لحلولها بزمان دون زمان إذ كانت موجودة في جميع الأزمنة ، فإذا أُخبرت وقلت :

زيدٌ اليوم أو عمرو الساعة ، لم تفد المخاطب شيئاً ليس عنده ، لأن التقدير زيدٌ حالٌ أو مستقر

في اليوم ، وذلك معلوم لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم ، إذ كان الزمان لا يتضمن

واحداً دون واحد ، فإن قيل فأنت تقول : الليلة الهلال ، والهلال جثة فكيف جاز ههنا ولم يجز

فيما تقدم . فالجواب : أنه إنما جاز في مثله : الليلة الهلال على تقدير حذف المضاف ، والتقدير

الليلة حدوث الهلال ، أو طلوع الهلال ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ لدلالة

قرينة الحال عليه ؛ لأنك إنما تقول ذلك عند توقع طلوعه ، فلو قلت : الشمس اليوم أو القمر الليلة

لم يجز إلا أن يكونا متوقعين وكذلك لو قلت : اليوم زيدٌ لمن يتوقع وصوله وحضوره جاز^٣ .

وحديثاً ذهب مالك يوسف المطلبي^٤ إلى أن تتأخر الظرف واسم الذات ليس مرده إلى أن

اسم الجثة لا ينطوي على حدث ، بل لأنه لا ينطوي على زمن ، لأنه إذا وجدت صيغة حَـنْبِيَّة

غير زمنية تتأخر الظرف معها أيضاً .

^١ انظر الإحصاف ١/٦٢ - ٦٣ (م) ، شرح للتسهيل ١/٣٠٤ ٢٦٩ ، حاشية الصبان ١/٢٠٣

^٢ انظر خزنة الألب ١/٤٠٧ .

^٣ شرح المفصل ١/٨٩ - ٩٠ .

^٤ بحث دور الحدث النحوي في بناء الجملة نقلاً عن كتاب الزمن في النحو العربي ٨٨ .

واعترض احمد مصطفى عفيفي عوض^١ عليه ، إنتبين له من استقراء آراء القدماء ومنهم ابن يعيش أن مرد التنافر جاء من عدم الفائدة ، والفائدة قد تحققت حينما قدرنا كلمة تحمل حدثاً دون ذات ، فالشرط في هذا الحدث ألا يكون مرتبطاً بالذات ، لأن التنافر قائم بين الحدث المقترن بالذات وظرف الزمان كما في : القاتل غداً ، مع أنه يوجد حدث وهو القتل ، إلا أنه لم يجز لوجود الذات القاتلة . ولهذا أمكن الإخبار عندما قدرنا مضافاً يدل على حدث دون ذات كما في : اليوم خمر وغداً أمر ، فالتقدير (اليوم شرب خمر) ، أما قوله - أي مالك يوسف المطلبي- إذا وجدت صيغة حنثية غير زمنية تتافر الطرف معها فإنه يحتاج إلى وقفة ، لأننا حينما نأتي بصيغة حنثية غير زمنية فلا تتافر بينها وبين الطرف كما في : السفر غداً ، والخروج صباحاً ، إذ الأصل أن تكون الصيغة حنثية غير زمنية لا العكس .

تعدد الخبر

جوز عدد من النحاة^٢ أن يخبر عن المبتدأ الواحد بأكثر من خبر ، واستشهدوا على ذلك بعدد من الشواهد منها قول الراجز:

من يك ذا بت فهذا بتي مصيِّفٌ مَقِيظٌ مُشْتِيٌّ^٣

فقد أخبر الشاعر عن المبتدأ (هذا) بأربعة أخبار هي: بتي ، مصيِّفٌ ، مَقِيظٌ ، مُشْتِيٌّ .

وكان للخليل بن أحمد رأى في توجيه تعدد الخبر ، فقد قال فيما يرويه عنه سيبويه^٤

:إن رفع الاسم في مثل هذه الحالة يكون على وجهين " فوجه أنك حين قلت : هذا عبد الله ،

^١ انظر بحثه دور الحدث النحوي في بناء الجملة ٧٢.

^٢ انظر للكتاب ٨٣/٢ ، الإحصاف ٧٢٤/٢ - ٧٢٥ (١٠٤م) ، شرح المفصل ٩٩/١ ، شرح التسهيل ٣٠٩/١ ، شرح الأسموني ٢٩٧/١ محاشية الصبان ٢٢٢-٢٢١/١ .

^٣ انظر ديون روبة ١٨٩ . والبت كساء غليظ مربع أخضر وقيل من وبر وصوف .

^٤ انظر للكتاب ٨٣/٢ - ٨٤ .

أضمرت هذا أو هو ، كأنك قلت هذا منطلقاً أو هو منطلقاً^١ ، والوجه الآخر : أنك تجعلهما جميعاً خبراً لهذا ، كقولك : هذا حلوة حامض ، لا تريد أن تنقض الحلاوة ، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين . وقال الله عز وجل : " كَلَّا إِنَّهَا لَأُفَى ، نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى " ^٢ وزعموا أنها في قراءة أبي عبدالله " وهذا بعلي شيخاً " ^٣ قال : سمعنا ممن يروي هذا الشعر من العرب يرفعه :

من يك ذا بت فهذا بتي
مُصَيِّفٌ مُقَيِّظٌ مُشْتِيٌّ

والظاهر من كلام الخليل أن الخبر يتعدد إذا كانت الأخبار مجتمعة تؤدي ما تؤديه الصفة الواحدة ، ولا يجوز حذف بعضها وإبقاء بعضها الآخر ، ففي مثل هذا حلوة حامض ، أراد أن يقول: إن الشيء المشار إليه هو طعم يجمع بين الطعمين، فهو ليس حلواً خالصاً ولا حامضاً خالصاً . فإذا لم يكن الأمر كذلك كان أحد الأخبار - وهو الأول - خبراً عن المبتدأ المذكور ، ثم يقتر مبتدأ لكل خبر من الأخبار المتعددة . وبناءً على هذا يمكن القول إن كلمة (بتي) في شاهد الرجز السابق هي خبر للمبتدأ هذا ، وتكون الأخبار الثلاثة المتبقية خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) عائد على هذا .

والحق أننا عندما نقول (هذا حلوة حامض) ، أو (هذا مقَيِّظٌ مصيِّفٌ مشتِيٌّ) أننا أردنا أن ننشئ معنى جديداً يتكون من الأخبار المتعددة مجتمعة ، ويتشكل في ذهن السامع . فرؤية في رجزه السابق أراد أن يقول: إن بته - وهو الكساء الغليظ من الوبر والصوف - يكفيه لصيفه وشتائه ، إذ يصيف به ويشتي ، يريد أنه لا يملك سوى هذا الثوب حتى يلبسه . هذا المعنى الجديد وهو معنى واحد ، عبر عنه بأخبار متعددة تدل عليه .

^١ تعليقا على شاهد مصنوع هو : هذا عبد الله منطلق .

^٢ المعارج ١٥ - ١٦ .

^٣ هود ٧٢ .

ويمكن تلمس هذا الرأي في قول ابن يعيش التالي : " واعلم أنك إذا أخبرت بخبرين فصاعداً كان العائد على المخبر عنه راجعاً من مجموع الجزأين ، والمراد العائد المستقل به جميع الخبر ، وذلك إنما يعود من مجموع الاسمين ، فأما كل واحد منهما على الانفراد ففيه ضمير يعود إليه لا محالة من حيث كان راجعاً إلى معنى الفعل، فيعود من كل واحد منهما ضمير عود الضمير من الصفة إلى الموصوف " ١ .

والعلماء مختلفون في مسألة تعدد الخبر ، وقد ذكر السيوطي أنهم فيها على أربعة مذاهب هي ٢ :

- الجواز ، وهو قول الجمهور ، فيصح التعدد في الخبر كتعدد النعت .
- المنع، وهو اختيار ابن عصفور وكثير من المغاربة . والظاهر من كلام ابن عصفور في شرح الجمل ٢ والمقرب ٤ أنه لم يرد المنع إلا ليقول بأن تعدد الخبر يكون بالعطف، فإن لم يكن كذلك كان المراد أن تجمع من الأخبار معنى واحداً ، فإذا قلت : زيد ضاحكٌ ركبٌ فأنت تريد أنه جامعٌ للضحك والركوب في حين واحد ، فلا تحتاج إلى عطف لأنهما خبران في اللفظ وبالتالي إلى المعنى خبراً واحداً . لذلك فإنه جوز تعدد الخبر إذا كان في معنى خبر واحد .
- الجواز بقيد الاتحاد في الإفراد والجملة؛ فالأول مثل الشواهد السابقة الذكر ، والثاني كقولنا : زيدٌ أبوه قائمٌ أخوه خارجٌ . وعليه فالتعدد غير جائز إذا كان أحد الخبرين مفرداً والآخر جملة .

١ شرح المفصل ٩٩/١ .

٢ انظر مع الهوامع ٥٣/٢ .

٣ انظر شرح جمل للزجاجي ٣٥٩/١ .

٤ انظر المقرب ٨٦/١ .

- الجواز بقيد كون المعنى فيهما واحداً ، فتكون المسألة من باب تعدد الخبر لفظاً لا معنىً ، كقولنا : الرمان حلوٌ حامضٌ ، أي مرٌ ، وقولنا : زيدٌ أعسرٌ أيسرٌ ، أي أخبطٌ .

هجاء اسم لا النافية للجنس معرفة

اشترط النحاة^١ في اسم لا النافية للجنس أن يكون نكرة ، إذ لا تعمل في المعرفة إطلاقاً؛ وذلك لأنها تنفي نفيًا عاماً مستغرقاً ، فلا يكون ما بعدها معيناً^٢ .

وقال ابن مالك : " وإذا كان مصحوبٌ (لا) معرفة لم تعمل فيه؛ لأنها إنما عملت العمل المذكور ليدل به على العموم على سبيل التصييص ، والمعرفة ليست كذلك " ^٣ . أما إذا جاء اسمها معرفة فيجب إهمالها وتكرارها عند غير المبرد وابن كيسان نحو : لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ^٤ .

وقد ورد اسم (لا) في بعض الشواهد اسماً علماً وقد عملت فيه ، من ذلك قول الراجز:

لا هيثم الليلة للمطي^٥

وقول راجز آخر وهو أبو سفيان بن حرب :

^١ انظر الكتاب ٢٩٦/٢ ، شرح المفصل ١٠٣/٢ ، شرح التسهيل ٤٤٦/١ ، أوضح المسالك ٣/٢ ، شرح الأشموني ٧/٢ .

^٢ انظر شرح المفصل ١٠٣/٢ .

^٣ انظر شرح التسهيل ٤٤٦/١ .

^٤ انظر أوضح المسالك ٥/٢ ، شرح الأشموني ٨/٢ .

^٥ انظر الكتاب ٢٩٦/٢ ، شرح المفصل ١٠٣/٢ ، شرح التسهيل ١٧٠/١ ، شرح الكافية ٢٢٥/٢ ، شرح الأشموني ٨/٢ .

إِنْ لَنَا عَزَى وَلَا عَزَى لَكُمْ^١

وقد سوغه سيبويه^٢ بأن جعل العلم هنا نكرة ، فالتقدير : لا هيثم من الهيثمين . ونكر مثلها قولنا : لا بصرة لكم ، وقضية ولا أبا الحسن .

وذهب بعض النحاة^٣ مذاهب أخرى في تفسير مجيء اسم (لا) علماً ، لا تبتعد كثيراً عما ذهب إليه سيبويه ، فقد ذهبوا إلى أن العلم إذا جاء اسماً لـ (لا) فإنه يكون مؤولاً ؛ وذلك عن طريق تقدير مضاف ، لا يتعرف بالإضافة كلفظ مثل أو أمثال ؛ فيكون المعنى في شاهد الرجز السابق : لا أمثال هيثم ممن يقوم مقامه في جودة الحداء للمطي . وثمة رأي آخر في تفسير هذه الظاهرة ، وهو أن يجعل ذلك العلم اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به مسمى ذلك العلم ، فهو بذلك كما جاء في المثل : " لكل فرعون موسى " بتتوين العلمين ، على معنى لكل جبار قهار .

اقتران خبر كاد وكرب بان

الشائع عند النحاة^٤ أن لا يقترن خبر (كاد وكرب) بـ (أن) ، غير أنهم جوزا ذلك على قلة . فمن أمثلة دخول أن على خبر (كاد) قول الراجز وهو رؤية:

رَبِيعُ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوْلًا فَاتَمَحَى قَدْ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلْبَى أَنْ يَمْنَحَا^٥

ومن أمثلة دخولها في خبر (كرب) قول الراجز :

^١ انظر شرح التسهيل ١/١٧١ و ٤٤٨.

^٢ انظر الكتاب ٢/٢٩٦ .

^٣ انظر آراءهم في حاشية الصبان ٢/٤-٥ .

^٤ انظر للكتاب ٣/١٥٩ ، للجمل في النحو ٢٠١ ، الإتصاف ٢/٥٦٧ (م ٧٧) ، أسرار العربية ٨٤ ، شرح

المفصل ٧/١٢٢ ، شرح التسهيل ١/٣٧٧ ، شرح التصريح ١/٢٨٤ ، شرح الأثموني ١/٣٧٨

^٥ ديوان رؤية ١٧٢ ، ويمصح : يذهب

قَدْ بُرِّتَ أَوْ كَرِبْتَ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْنَهُمَا مَثْبُورَا^١

- وقد جعل بعضهم^٢ ذلك الاتصال خاصاً بالشعر ضرورة ، أما في اختيار الكلام فلا .
- في حين ذهب آخرون^٣ إلى تفسير هذا الاتصال على أساس التشبيه بينها وبين (عسى) .
- قال ابن يعيش في تفسير ذلك التشابه بينهما : " والشاهد فيه دخول (أن) على (كاد) تشبيهاً لها بـ (عسى) ، والوجه سقوطها . . . فحملوا كل واحد من الفعلين على الآخر لتقارب معنيهما ، وطريق الحمل والمقاربة أن (عسى) معناها الاستقبال ، وقد يكون بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض ، فإذا قال : عسى زيد يقوم ، فكأنه قريب حتى أشبهه قريب (كاد) ، وإذا أدخلوا أن في خبر (كاد) فكأنه بعد عن الحال حتى أشبهه عسى " .^٤
- وفي شرح التصريح: كاد وكرب " الغالب في خبرهما التجرد من أن ؛ لأنهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته ، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه ، فلم يناسب خبرهما أن يقترن بأن غالباً ويقال اقترانه بأن نظراً إلى أصلهما " .^٥
- يفهم من ذلك كله أن (أن) تشكل فاصلاً بين عسى وكاد وكرب وأخبارها ، فالانترام دخولها على خبر عسى وقلة دخولها على خبر كاد وكرب ، يدل على أن مقاربة حدوث خبر كاد وكرب تكون أقرب وأشد من خبر عسى ، فإذا نزعنا (أن) من خبر عسى أصبحت مثل كاد في قرب حدوث خبرها ، وإذا دخلت (أن) على خبر كاد ، أشبهت كاد عسى في تباطؤ قرب حدوث هذا الخبر .

١ انظر شرح التسهيل ١/٣٧٨، وشرح الأسموني ١/٣٨٣. بيهس : سم رجل ، مثبور : هالك .

٢ انظر الجمل في النحو ٢٠٢، الإتصاف ٢/٥٦٥ و٥٦٧ (م ٧٧) .

٣ انظر الكتاب ٣/١٦٠، أسرار العربية ٨٣ - ٨٤، شرح المفصل ٧/١٢٢، فاتحة الإعراب ١١٧.

٤ انظر شرح المفصل ٧/١٢٢.

٥ انظر شرح التصريح ١/٢٨٤.

وذهب الاسفرايني^١ إلى أن العرب تستعمل (كاد) استعمال (عسى) في نحو (أن) ،

وتستعمل عسى استعمال كاد في حذف أن جرياً على أسلوبهم في التفتن في الكلام .

مجيء خبر عسى اسماً مفرداً

أفعال المقاربة والرجاء والشروع تعمل عمل كان ، إلا أن أختارها يجب - كما يقول

للنحاة - أن تكون جملة فعلية^٢ . وغالباً ما يكون فعلها مضارعاً ومسبوqاً بأن ، وقد فسّر ابن

يعيش سبب مجيء خبرها جملة فعلية بقوله : " فإن قيل : فلم لزم أن يكون الخبر أن والفعل ؟

قيل : أما لزوم الفعل فلأنه لما منع لفظ المضارع^٣ واجتزأ عنه بلفظ الماضي عوض المضارع

في الخبر " .^٤

ولما كانت (عسى) من أفعال المقاربة ، كان الأصل فيها أن يكون خبرها جملة فعلية

غالباً ما يقترن بأن ، وقد أضاف ابن يعيش في تعليل مجيء خبر عسى فعلاً مضارعاً علوة

على ما سبق قائلًا : " وأيضاً فإنه لما كانت عسى طمعاً ، وذلك لا يكون إلا فيما يستقبل من

الزمان ، جعلوا الخبر مثلاً يفيد الاستقبال ، إذ لفظ المصدر لا يدل على زمان مخصوص " .^٥

إلا أن خبر عسى قد جاء اسماً مفرداً وذلك في قول الراجز :

١ انظر فاتحة الإعراب ١١٧ .

٢ انظر أوضح المعالك ٣٠٢/١

٣ أي أن أفعال لرجاء أفعال جامدة لا تتصرف إلى المضارع ولا إلى غيره

٤ شرح المفصل ١١٨/٧ .

٥ السابق نفسه .

أَكْتَرَتْ فِي الْعَنْزِ مَلْحًا دَائِمًا

لَا تُلْحِنِي إِنِّي عَسَيْتُ ضَامًا

وكذلك في المثل: "عسى الغوير أبو سا" ^٢ . وقد استدل النحاة من هذين الشاهدين أن خبر (عسى) يكون منصوباً ، وقد يكون مفرداً .

وقد جعل بعض العلماء ^٣ مجيء الاسم المفرد خبراً لعسى نادراً ، على الرغم من أن أصله في الأصل فيه ، غير أن منهم ^٤ من جعله شاذاً . يقول ابن عصفور: "ولا تقع الأسماء موقع أخبار هذه الأفعال ، وإن كان ذلك هو الأصل ، إلا في نادر الكلام وإنما رفض هنا الاسم ، وإن كان الأصل ، لأن المناسبة التي قصدوها بين هذه الأفعال وأخبارها لا تتصور في الأسماء" ^٥ .

وعدّ السيوطي ^٦ ورود الاسم المفرد خبراً لعسى في هذين الشاهدين ، مما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال ، فالأصل أن يكون خبر عسى اسماً مفرداً . إلا أن السماع ورد بمنعه ، والاقتصار على ترك الاستعمال هنا .

وعلل ابن مالك ^٧ مجيء خبر (عسى) اسماً مفرداً في الشاهدين السابقين معتمداً على عادة العرب في بعض ما له أصل متروك ، وقد استمر الاستعمال بخلافه ، إذ من عادتهم أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يجهل .

- ١ انظر ديوان رؤية ١٨٥ ، والرواية في المزهري (لا تعزلن) بديل (لا تلحني) انظر المزهري ٢٢٨/١ ، وفي الأشموني (لا تكثرن) انظر شرح الأشموني ٣٧٦/١ .
- ٢ انظر هذا المثل في المقرب ١٠٩ ، شرح الكافية ٢٢٩/٥ ، أوضح المسالك ٣٠٣/١ .
- ٣ انظر المقرب ١٠٩ ، مع الهولم ١٤١/٢ .
- ٤ انظر أوضح المسالك ٣٠٢/١ - ٣٠٣ .
- ٥ انظر المقرب ١٠٩ .
- ٦ انظر المزهري ٢٢٨/١ .
- ٧ انظر شرح التسهيل ٣٧٩/١ .

وخالف البغدادي^١ جميع النحاة في توجيه الشاهدين السابقين حين جعل (عسى) فيهما فعلاً تاماً خبرياً ، لا فعلاً ناقصاً إنشائياً ، ودليله على ذلك وقوع الفعل في شاهد الرجز السابق خبراً لـ (إن) ، إذ لا يجوز بالاتفاق : إن زيدا هل قام ، وأن هذا الكلام يقبل التصديق والتكذيب . وعلى هذا فالمعنى : إني رجوت أن أكون صائماً ، فـ (صائماً) خبرٌ لكان ، وأن والفعل مفعولٌ لعسى .

الإخبار عن النكرة في باب كان وأخواتها بالنكرة

أجاز بعض النحاة^٢ الإخبار عن النكرة المحضة في باب (كان) وأخواتها ، إذا حصلت الفائدة ، ودون أن يطلب التخصيص ، واستشهدوا على ذلك بقول الراجز :

لَتَقْرَبِينَ قَرَبًا جَلْدِيَا ما دام فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيَا^٣

وقد حصلت الفائدة هنا من تقديم (فيهن) ، وهو متعلق بالخبر ، ولو حذفنا (فيهن) لانقلب المعنى ، لأنك إذا قلت : ما دام فصيل حيا ، فالمراد أبداً ، كما تقول: ما طلعت الشمس . فلما لم تتم الفائدة إلا به حسن تقديمه لمضارعه الخبر في الفائدة^٤ .

١ نظر خزنة الأدب ٣١٨/٩ .

٢ انظر الكتاب ٥٤/١-٥٦ ، شرح المفصل ٩٦/٧ ، شرح الكافية ٢١٩/٥ .

٣ انظر الكتاب ٥٦/١ ، شرح المفصل ٩٦/٧ ، شرح الكافية ٢١٩/٥ ، خزنة الأدب ٢٧٢/٩ . لتقرين : من القرب وهو سير الليل لورد الغد ، والجلدي : السريع الشديد ، والفصيل : ولد الناقة .

٤ انظر خزنة الأدب ٢٧٢/٩

خبر أن التي تأتي بعد لو

ذهب الزمخشري والسيرافي^١ إلى أن خبر (أن) الواقعة بعد لو يجب أن تكون فعلاً ،
ليكون ذلك عوضاً عن ظهور الفعل المقدر بين لو وأن . فإذا قلت: لو أن زيدا جاعني ، فكأنك
قلت: لو جاعني زيدا .

وقد اعترضَ عليهما في هذا ، وعد خطأ فاحشاً ، فقد جاء الخبر اسماً في قوله تعالى: " ولو أن ما
في الأرض من شجرة أقلام " ^٢ . ويقول الراجز :

لو أن حياً مدركُ النجاح
أنزكهُ مُلاعِبُ الرماح ^٣

وقيل إن الذي عليه كلام الزمخشري منع كون خبرها اسماً مشتقاً ؛ لإمكان صوغ الفعل منه ،
أما إذا كان الاسم جامداً فيجوز ؛ لتعذر صوغ الفعل منه ^٤ .

وهذا أيضاً يمكن الاعتراض عليه لورود خبرها مشتقاً كما في شاهد الرجز السابق .

نباية الجار والمجرور عن الفاعل

اختلف النحاة في جواز إقامة غير المفعول به مقام نائب الفاعل مع وجود المفعول؛
فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز؛ لأن المفعول هو شريك الفاعل وهو الأحق في أن يقوم مقام
نائبه . وذهب الكوفيون والأخفش وابن مالك إلى جواز ذلك، وذلك لوروده في السماع ^٥ .
ومن ذلك قول الراجز وهو رؤبة :

^١ انظر شرح التسهيل ٤١٥/٣ ، الجنى الداني ٢٨١ ، مع الهوامع ١٧٠/٢ .

^٢ لقمان ٢٧ .

^٣ ديوان لبيد ٤٦ .

^٤ انظر شرح الكافية ٢٢٧/٦ ، الجنى الداني ٢٨٢ .

^٥ انظر التبيين للعكبري ٢٦٨ ، شرح التسهيل ٥٩/٢ ، شرح التصريح ٤٢٩/١ ، مع الهوامع ٢٥٦/٢ ،
شرح الأسموني ١٣٦/٢ - ١٣٨ .

لم يُعْنَ بالعِلاءِ إلا سيِّداً

ولا شفى ذا الغيِّ إلا ذو الهدى^١

وقول راجز آخر:

وإِما يُرْضِي المُنِيبُ رَبُّهُ

ما دام معنياً بِنَكَرِ قَلْبُهُ^٢

وقول راجز ثالث:

أُتِيحَ لي من العدى نذيراً

به وَقِيَتْ الشَّرُّ مُسْتَطِيراً^٣

والذي يدل على أنهم أقاموا الجار والمجرور مقام نائب الفاعل أنهم نصبوا المفعول الذي حقه أن يكون هو النائب ولو رفعوه لسقط الاستشهاد بها . وللكوفيين ومن يوافقهم رأي آخر في تجويز مجيء الجار والمجرور نائب فاعل ، وهو أن الظرف وحرف الجر يعمل فيهما الفعل ويجعلان مفعولاً بهما على السعة ، فصارا كالمفعول به ويجوز فيهما ما يجوز في المفعول^٤ . وقد اشترط الأخفش^٥ في هذا أن يتقدم النائب وهو الجار والمجرور على المفعول به ، غير أن هذا الشرط مردود بقراءة أبي جعفر: "لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون"^٦ .

والحق أن النحاة مختلفون في تقدير النائب عن الفاعل في هذه الحالة ، وهم فيه على مذاهب خمسة هي^٧ :

- مذهب الجمهور وهو أن المجرور في محل رفع وهو النائب ، نحو : سير بزيد ، كما لو كان الجار زائداً ، إذ لا خلاف في أن المجرور بحرف جر زائد هو النائب .

١ انظر ديوان رؤبة ١٧٣ .

٢ انظر ، شرح للتسهيل ٦٠/٢ ، شرح التصريح ٤٢٩/١ ، شرح الأسموني ١٣٧/٢ .

٣ انظر شرح للتسهيل ٦٠/٢ .

٤ انظر التبيين ٢٦٩ .

٥ انظر شرح التصريح ٤٢٩/١ ، مع الهوامع ٢٦٦/٢ ، شرح الأسموني ١٣٨/٢ .

٦ للجائفة ١٤ . وقد نسب أبو حيان هذه للقراءة لثيبة وأبي جعفر وعاصم في رواية ، البحر المحيط ٤٥/٨ .

٧ انظر مع الهوامع ٢٦٧/٢ - ٢٦٨ ، وشرح الأسموني ١٣٥/٢ - ١٣٦ . والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٥٢ - ١٥٥ .

- مذهب هشام وهو أن النائب هو ضمير مبهم مستتر في الفعل ، وجعل ضميراً مبهماً
ليتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان إذ لا دليل على تعيين أحدهما .
- مذهب الفراء وهو أن حرف الجر وحده هو النائب ، وأنه في موضع رفع كما أن الفعل
في: زيد يقوم في موضع رفع خبر .
- مذهب ابن درستويه والسهيلي والرندي وهو أن النائب هو ضمير عائد على المصدر
المفهوم من الفعل ، والتقدير (سير هو) ، أي السير ؛ لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ولأنه
يتقدم نحو : " كان عنه مسؤولاً " ^١ ، ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل
، فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو مر بهند .
وقد رد هذا الرأي بأن العرب تصرح معه بالمصدر المنصوب نحو : سير بزيد سيراً ، فدل
على أنه النائب .
- ذهب بعض العلماء إلى أن النائب عن الفاعل هو مجموع الجار والمجرور ، فنحو :
سير بزيد ، الجار والمجرور في محل رفع نائب عن الفاعل .
- وقد ذهب مجمع اللغة العربية ^٢ في القاهرة إلى أنه يُستغنى بالفعل المبني للمجهول عن
نائب الفاعل إذا وليه جار ومجرور، وذلك لأن أقوال العلماء في تعيين نائب الفاعل تحمل كثيراً
من التكلف لإيجاد نائب عن الفاعل المحذوف ، ولم يسلم شيء منها من النقد والاعتراض، وكان
الأولى أن يقال : إن الفعل المبني للمجهول إذا لم يكن معه إلا الجار والمجرور نحو: لا يُخشى
عليه ، أنه استغنى بصيغته عن نائب الفاعل .

١ الإسماء ٣٦ .

٢ انظر القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٥٦ .

مجيء المفعول لأجله معرفة

جاء في شرح الكافية^١ أن المفعول لأجله ينتصب نصب المصادر التي تكون حالاً ، لذلك لزم تنكيره . غير أن ما ورد من كلام العرب يشير إلى جواز مجيء المفعول لأجله معرفة ، قال الراجز وهو العجاج :

يركبُ كلَّ عاقِرٍ جمهورٍ مخافةً وزعلَ المحبورِ

والهولُ من تهوُلِ القبورِ^٢

وقد أوّل الاستراباذي هذا الشاهد على التقدير، فالأصل عنده (زعلاً زعلَ المحبور ومهولاً الهول) . فيكون المصدران منصوبين على الحال المقدر فيهما . كما أول قوله تعالى: " حذِرَ الموتِ " ^٣ — (محاذرين الموت) حتى يجعل الإضافة لفظية .

وقد أورد الزمخشري وابن يعيش شاهد الرجز السابق ليدللا به على أن المفعول لأجله يأتي معرفة ونكرة . قال ابن يعيش : " وقال ذلك رداً على من زعم أن هذه المصادر التي هي المفعول له ، نحو: ضربته تأديباً له ، من قبيل المصادر التي تكون حالاً نحو قتلته صبراً وأتيته ركضاً أي صابراً وراكضاً ، وهو مذهب الجرمي والرياشي ، فهو عندهم نكرة ، ومخافة الشر ونحوها مما هو مضاف من قبيل : مثلك وغيرك وضارب زيد غداً في نية الانفصال " ^٤ .
وقال سيبويه في حديثه عن المفعول لأجله : " وحسن في الألف واللام لأنه ليس بحال " ^٥ .

١ انظر شرح الكافية ٢٦/٢ - ٢٧ .

٢ ديوان العجاج ١٩٢. جمهور : المتركب المجتمع ، لزعل: للنشاط ، المحبور : المسرور .

٣ البقرة ١٩ .

٤ شرح المفصل ٥٤/٢ .

٥ الكتاب ١/٣٧٠ .

وقد جعل النحاة^١ انجرار هذه المصادر - المفعول لأجله- باللام جائزاً ، إذا كان معرقاً ، فإذا كان معرقاً بالالف واللام فإن انجراره هو الأكثر ويجوز بقلة تركه منصوباً ، وشاهد ذلك قول الراجز :

لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاءِ ولو توالى زمرُ الأعداءِ^٢

فالجبن مفعول لأجله وهو مقرون بـ (أل) ، ومع ذلك فقد جاء منصوباً ، أما إذا كان غير مقرون بـ (أل) فالأكثر أن يكون منصوباً .

١ انظر شرح للتسهيل ١٢٧/٢ ، شرح التصريح ٥١٣/١ ، مع الهوامع ١٣٤/٣ ، شرح الأشموني ٢١٥/٢ .
٢ المراجع السابقة نفسها .

الفصل الثالث

مسائل متعلقات الجملتين

ويشمل المباحث التالية :

- المبحث الأول: النداء
- المبحث الثاني: الاستثناء
- المبحث الثالث: التوابع
- المبحث الرابع: الحال
- المبحث الخامس: المجرورات
- المبحث السادس: الأساليب النحوية

المبحث الأول: النداء

الميم في اللمة

ذهب البصريون إلى أن حرف النداء (يا) قد يحذف ويعوض عنه في نداء لفظ الجلالة ، إذ يحذف ويعوض عنه بميم مشددة في نهاية الاسم فنقول : (اللهم) ، وذلك لأن هذه الصيغة لا ترد إلا في النداء . غير أن الكوفيين لم يقبلوا بذلك وجعلوا حرف النداء محذوفاً ، والميم ليست عوضاً عنه ، وإنما هي بقية جملة محذوفة ، والتقدير: يا الله أمنا بخير^١ .

رفض الكوفيون أن تكون الميم المضعفة في آخر (اللهم) عوضاً عن يا النداء ، مستنديين في ذلك على قاعدة مجمع عليها عند جميع النحاة: الكوفيين والبصريين ، تنص على أن الجمع بين العوض والمعوض عنه لا يجوز ، فإذا كانت الميم عوضاً عن (يا) فيجب ألا يجتمعا . إلا أن الواقع اللغوي يثبت أن العرب جمعوا بين (يا النداء) والميم المشددة . ومن ذلك قول الراجز:

أقول: يا اللهم يا اللهم^٢ إني إذا ما حدثت أَلَمًا

وقول راجز آخر:

وما عليك أن تقولي كَلَمًا صلّيت أو سبّحت يا اللهم ما

١ انظر رأي البصريين في الكتاب ١٩٦/٢ ، ورأي الكوفيين في معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١ ، وانظر المسألة ككل في الإنصاف ٣٤١/١ (م٤٧) ، التبيين ٤٤٩ ، فاتحة الإعراب ٥١ ، شرح الكافية ٣٨٦/١ ، شرح التصريح ٢٢٣/٢-٢٢٤ ، مع الهولم ٦٤/٣-٦٥ ، شرح الأسموني ٢٦٧/٣-٢٦٨ .

٢ موجود كبيت مفرد في ديوان أمية بن أبي الصلت ١٩١ . وقد نسبه إليه البيهقي في الخزائن ٢٩٥/٢ ، ونسبه الأزهرى لأبي خرش الهذلي في شرح التصريح ٢٢٤/٢ .

أردذ علينا شيخنا مُسلماً^١

وقول راجز ثالث:

غفرتَ أو عذبتَ يا اللهم^٢

وهذه الحجة التي لجا إليها الكوفيون كانت رداً على ما ذهب إليه البصريون ، من أن دليلهم على أن الميم عوض من يا ، أن العرب لم تجمع بينهما ، يضاف إلى ذلك أن (يا) حرفان والميم المضعفة حرفان ، كما أن الفائدة من قولنا : يا الله ، هي ذاتها من اللهم^٣ .

وقد عد البصريون دخول (يا) على (اللهم) في الشواهد السابقة من الضرورة التي يسوغها أن (يا) في أول الكلمة والميم في آخرها^٤ .

أما قول الكوفيين في أن الأصل : يا الله أمناً بخير، فمفروض عند النحاة من عدة جهات هي^٥ :

• أنه حذفَ على غير قياس وقد التزم ، وأنه يمكن أن نقول اللهم أمناً بخير، فهو غير ممتنع ، والأصل عدم التكرار .

• أنه يجوز أن نقول : اللهم العن فلاناً واخزه وغير ذلك ، وهذا مناقض لما قدره .

• لو كان الأمر كذلك لجاز أن يقول : اللهمنا بخير ، وفي وقوع الإجماع عن امتناعه

دليل على فساده .

وقد عقد ابن القيم الجوزية لهذه المسألة فصلاً واسعاً في كتابه جلاء الأفهام^٦ نقل ما

١ انظر الجمل للزجاجي ١٦٤ ، الإنصاف ١/٣٤٢ (م٤٧) ، التبيين ٤٥١ ، فاتحة الإعراب ٥١ ، ائتلاف النصره ٤٧ ، مع الهولم ٥/٣٤٧ .

٢ انظر الإنصاف ١/٣٤٣ (م٤٧) .

٣ السابق نفسه

٤ انظر المقتضب ٢/٤٩٠ ، الجمل ١٦٤ .

٥ انظر الإنصاف ١/٣٤٤ ، التبيين ٤٥٠ ، شرح التصريح ٢/٢٢٤ .

٦ انظر جلاء الأفهام ٢٣٦ - ٢٤٢ .

نكره أئمة النحو حول الخلافة في هذه الميم ، إلا أنه أضاف معنى جديداً علل به سر مجيء الميم في اللهم، فهي تدل على التعظيم والتفخيم ، ومن أجل ذلك زيدت ، كزيادتها في (زرقم) لشدة الزرقة ، إضافة إلى أن الميم تدل على الجمع ، وتقتضيه ومخرجها يقتضي ذلك .

كما ألحقوها في آخر الاسم (اللهم) الذي يسأل به العبد ربه سبحانه إيداناً بجمع أسمائه تعالى وصفاته ، فإذا قال قائلٌ : اللهم إني أسألك ، فكأنه قال : أدعو الله الذي له الأسماء الحسنی والصفات العلی بأسمائه وصفاته، فأتى بالميم المؤننة بالجمع إيداناً بسؤاله تعالى بأسمائه كلها .

وحديثاً ذهب سلمان القضاة ^١ إلى أن اللهم هي لفظة (الله) عينها بفارق احتفاظ الأولى بلاصقة التميم ، فتكون الميم المشددة في آخرها ليست عوضاً من يا النداء المحذوفة ، بدليل ورود اللهم مناداةً بـ(يا) .

نداء المعروض بال

لم يجز البصريون نداء المعرف بـ (أل) إلا بوجود واسطة هي (أي) ، في حين أجاز الكوفيون ^٢ ، وقيل الكوفيون والبغداديون ^٣ ، وأفرد بعضهم ^٤ البغداديين ، ذلك دون واسطة .

وقد احتج المجوزون لهذه الظاهرة بورودها في السماع ، حيث قال الراجز:

فيا الغلامان اللذانِ فرًا إياكما أن تكسباتي شرًا ^٥

ونكر ابن يعيش ^٦ علتين لمنع نداء المعرف بـ (أل) إلا بوساطة هما:

-
- ١ انظر بحثه اللهم : رؤية جديدة في الصيغة والإعراب ٦٧ - ٨٣ .
 - ٢ انظر الإتيان ٣٣٥/١ (٤٦م)، التبيين ٤٤٤، شرح التسهيل ٢٥٥/٣، اتلاف النصره ٤٦، مع الهوامع ٤٧/٣.
 - ٣ انظر شرح التصريح ٢٢٦/٢، الدرر اللوامع ٣٠/٣.
 - ٤ انظر لوضح المسالك ٣٢/٤، شرح الأشموني ٢٦٦/٣، حاشية الصبان ١٤٥/٣.
 - ٥ انظر الإتيان ٣٣٦/١، التبيين ٤٤٦، شرح المفصل ٦/٢ شرح التسهيل ٢٥٥/٣، شرح الكافية ٣٨٥/١، اتلاف النصره ٤٦، مع الهوامع ٤٧/٣. حاشية الصبان ١٤٥ / ٣، الدرر اللوامع ٣٠/٣.
 - ٦ انظر شرح المفصل ٦/٢ .

• أن الألف واللام تفيدان التعريف ، والنداء يفيد تخصيصاً ، وإذا قصدت واحداً بعينه صار معرفة كأنك أشرت إليه ، والتخصيص ضرب من التعريف فلم يجمع بينهما لذلك ، لأن أحدهما كافٍ ، وصار حرف النداء بدلا من الألف واللام في المنادى فاستغنى به عنهما ، وصارت كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وشبهه .

• أن الألف واللام تفيدان تعريف العهد ، وهو معنى الغيبة ، وذلك أن العهد يكون بين اثنين في ثالثٍ غالبا ، والنداء خطابٌ لحاضرٍ فلم يجمع بينهما لتناقي التعريفين .

وعلى هذا فالعلة في منع البصريين نداء المعرف بـ (أل) هي علةٌ دلالية ، ويبدو لي أن العلة في ذلك علة صوتية ، إذ يمكن نقض ما ذهب إليه البصريون وبسهولة ، وذلك أنهم مجمعون على أن نداء المعرف بـ (أل) جائز ولكن بواسطة ، وعليه لا أقول كما يقول السيوطي^١ : لا ينادى المعرف بـ (أل) إلا في الضرورة ، ولكن أقول : لا ينادى دون واسطة إلا في الضرورة - هذا مبدئياً - ؛ فنداؤه بواسطة لا يعني أن النداء لا يدخله ، وبالتالي فقد اجتمع فيه ياء النداء وأل التعريف .

يضاف إلى ذلك أن نداء المعارف جائزٌ ، إذ ينادى العلم واسم الإشارة والضمير ، وقد تأول البصريون كثيراً وابتعدوا عن جوهر المسألة حين افترضوا أن دخول النداء على العلم (يا زيد) يعرّي التعريف عن العلمية ويعرف العلم بالنداء^٢ .

وعليه فإن ياء النداء يجوز أن تدخل على الأسماء المعرفة ، ومنه يمكن القول بأن العلة الدلالية لا تصلح لتفسير دخول الواسطة من أجل التوصل إلى نداء المعرف بأل .

١ انظر مع الهوامع ٤٧/٣ .

٢ انظر الإتصاف ٣٣٨/١ (٤٦م) .

أما عن العلة الصوتية التي أذهب إليها فمضمونها أن نداء المعرف بأل يفترض تقصير الحركة الطويلة في (يا) ، وذلك بسبب تشكل مقطع صعب من نوع (ص ح ص) ، إذ تميل اللغة في أحيان كثيرة إلى تقصير الحركة الطويلة في هذا المقطع ليصبح من نوع (ص ح ص)

ويمكن تمثيل ذلك صوتياً كالتالي : fa/ya:/al/gu/la:/ma:/ni ←

fa/yal/gu/la:/ma:/ni ← fa/ya:l/gu/la:/ma:/ni

ولأن (يا) النداء تستخدم لنداء القريب والبعيد، فإن تقصير الحركة الطويلة لا يتناسب وغرضها الدلالي في نداء البعيد، الذي يحتاج إلى زيادة في الإطلاق ، فقد وضعت تلك الوساطة للمحافظة على الإطلاق الذي تحققه الفتحة الطويلة في نداء البعيد . أما ما نودي مباشرة من نوات الألف واللام فيمكن القول بأن القرب الحاصل بين المنادي والمنادي قد يفسر دخول (يا) مباشرة عليها . فعندما قال الشاعر (يا الغلامان) أراد أن يصل النداء مباشرة لهما ودون واسطة حتى يأخذا بالتحذير الموجه من قبله ، فهما قريبان منه في إرادة وصول التحذير لهما وإن كانا بعيدين بسبب فرارهما . وأما الشاهد الشعري الآخر في هذه المسألة وهو قول الشاعر:

[الوافر]

فَدَيْتُكَ يَا الَّتِي تَيْمَتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوَدِّ عَنِّي^١

فيظهر فيه هذا الأمر أكثر ، إذ إن تلك التي تيمت قلب الشاعر قريبة منه، لذلك فإن تقصير الألف لا يضر في ندائها ، كما أنه أراد أن يناديها دون وجود فاصل أو واسطة من وصوله مباشرة إليها .

ويظهر هذا الأمر جلياً في أمر آخر، وهو أن جميع النحاة^١ مجمعون على جواز نداء كلمة الله مباشرة ، فنقول (يا الله) ، وذلك لأن الله قريب منا؛ لذلك فإننا لا نحتاج إلى ذلك

١ انظر الإنصاف ١/٣٣٦ (م٤٦) ، شرح المفصل ٨/٢ ، شرح الكافية ١/٣٨٥ .

الإطلاق في مد الألف من أجل أن يناسب النداء المنادى البعيد . على أن الأكثر في نداء لفظ
الجلالة عند النحويين هو قطع همزته لتصبح (يا الله) ، وذلك من أجل التخلص من تقصير
حركة حرف النداء، وهذا مما يثبت أن التحرج من نداء المعرف بأل كان بسبب الحرص على
فتحة هذا الحرف التي أصبحت تؤدي غرضاً دلاليّاً ، لذلك وجبت المحافظة عليها .
وقد كان بعض النحويين ^٢ يجيز نداء أشياء أخرى تبدأ بالألف واللام ، فقد أجاز
البصريون نداء الجملة المسمى بها كأن تسمى (يا الرجل قائم) على الحكاية .
واستثنى المبرد ^٣ الموصول إذا سمي به ، واستثنى محمد بن سعدان اسم الجنس المشبه
به فأجاز نداءه مع (أل) نحو (يا الأسد قوة) . ووافق ابن مالك ^٤ .

نداء الضمير

جوز بعض النحويين ^٥ نداء الضمير ، غير أن الجمهور على منعه ^٦ ، وعدوا ما ورد
منه شاذاً ؛ والعلة في المنع كما ذكر السيوطي ^٧ أن ضمير الغيبة والتكلم يناقضان النداء، إذ هو
يقتضي الخطاب ، وأما ضمير المخاطب فلأن الجمع بينه وبين النداء لا يحسن لأن أحدهما
يفني عن الآخر .

-
- ١ انظر شرح المفصل ٩/٢ ، أوضح المسالك ٣١/٤ ، مع الهوامع ٤٨/٣ ، شرح الأسموني ٢٦٦/٣ .
 - ٢ انظر شرح التسهيل ٢٥٥/٣ ، أوضح المسالك ٣٢/٤ ، مع الهوامع ٤٨/٣ ، شرح الأسموني ٢٦٧/٣
 - ٣ المراجع السابقة نفسها .
 - ٤ انظر شرح التسهيل ٢٥٥/٣ ، مع الهوامع ٤٨/٣ ، شرح الأسموني ٢٦٧/٣
 - ٥ انظر المقرب ١٧٦/١ ، شرح التسهيل ٢٤٤/٣ ، شرح الكافية ٣٤٩/١ .
 - ٦ انظر أوضح المسالك ١١/٤ ، شرح للتصريح ٢٠٧/٢ ، مع الهوامع ٤٦/٣ ، شرح الأسموني ٢٤٨/٣ ،
حاشية الصبان ١٣٥/٣ .
 - ٧ انظر مع الهوامع ٤٦/٣

وقد احتج المجوزون بورود ذلك في السماع ، حيث يجيء نداء الضمير على صيغتي

المنصوب والمرفوع ، فالمنصوب كقول بعضهم : يا إياك ، والمرفوع كقول الراجز :

يا أَبَجْرُ بِنَ أَبَجْرٍ يا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جَعْنَا

قَدْ أَحْسَنَ اللهُ وَقَدْ آسَأْنَا ^١

والقياس عند المجوزين أن يكون نداء الضمير مختصاً بضمائر النصب (يا إياك) ، أما

(يا أنت) فشاذٌ ، لأن الموضع موضع نصب ، وأنت ضمير رفع ، فحقه ألا يجوز ، كما لا

يجوز في (إياك والأسد) : أنت والأسد ، لكن العرب قد تجعل بعض الضمائر نائباً عن غيره ،

كقولهم: رأيتك أنت ، بمعنى رأيتك إياك . فناب ضمير الرفع عن ضمير النصب ^٢ . أو أنه كما

اطرد مجيء المنادى مرفوعاً جاز مجيؤه بلفظ ضمير الرفع ^٣ .

وقد جعل بعض النحويين ممن لم يقبلوا نداء الضمير أن (يا) الداخلة على ذلك الضمير

هي ياء التثنية ، وأن أنت التي جاءت بعدها مبتدأ والثانية تأكيد ^٤ أو مبتدأ ثانٍ أو بدل

والموصول خبر ^٥ .

وخرج الدماميني ^٦ شاهد الراجز السابق على أنه يجوز أن يكون المنادى محذوفاً أي يا

أبجر ، و (أنت) مبتدأ والثاني تأكيد له لفظي .

١ لأحوص في ملحق ديوانه ٢١٦ وفي شرح التصريح ٢٠٧/٢ ، ونسب لسالم بن دارة في الخزانة ١٤٠/٢ ،

وبلا نسبة في الإصناف ١/٣٢٥ (م ٤٥) ، التبيين ٤٤١ ، شرح التسهيل ٣/٢٤٤ ، أوضح المسالك ٤/١١ ، ٢٠٧ ،

مع المعجم ٣/٤٦ ، شرح الأشموني ٣/٢٤٨ ، الدرر ٣/٢٧ .

٢ انظر شرح التسهيل ٣/٢٤٤ .

٣ انظر شرح التصريح ٢/٢٠٨ .

٤ انظر حاشية الصبان ٣/١٣٥-١٣٦ .

٥ انظر الدرر ٣/٢٧-٢٨ .

٦ السابق ٣/٢٧ .

والغريب حقاً أن يرفض كثير من النحويين - وأعني البصريين - الاستشهاد بهذا الشاهد على جواز نداء الضمير ، مع أنهم يقبلونه شاهداً لإصدار حكم آخر في مكان آخر^١ ، حيث جعلوا هذا الشاهد دليلاً على أن المنادى المفرد مبني لا معرب ؛ وذلك أن المنادى المفرد يقع موقع الضمير ، لأن الأصل في يا زيد أن تقول: يا إياك أو يا أنت ؛ لأن المنادى لما كان مخاطباً كان ينبغي أن يستغنى عن ذكر اسمه ويؤتى بالضمير فيقال : يا إياك ، يا أنت ، ثم استشهدوا بالشاهد السابق . وهذا يدل دلالة قاطعة على أنهم عنوا الضمير أصلاً في المنادى المفرد ، إذ هو أحق من الاسم الظاهر .

ويبدو لي أن نداء الضمير جائزٌ ما دام يحقق غرضاً دلاليّاً هو تحقير المنادى ، إذ يبدو من شاهد الرجز السابق أن غرض الشاعر أن يحقر ذلك الشخص الذي طلق زوجته عندما جاع ولم يجد ما ينفقه عليها . ونحن في لغتنا المحكية نستخدم أسلوب نداء الضمير في غير موضع لتحقيق هذا الغرض فنقول : أنت ، افعل كذا . . . !

المنادى العلم المفرد الموصوف بـ(ابن)

تكر النحاة أن مما يجوز بناؤه على الضم أو على الفتح في المنادى ، أن يكون المنادى علماً مفرداً موصوفاً بـ(ابن) دون فاصل بينهما ، وأن يكون (ابن) مضافاً إلى علم آخر ، فالضم على الأصل لأنه منادى مفرد ، والفتح للمماثلة والاتباع ، واستشهدوا على الفتح بقول الراجز:

يا حكمَ بنِ المنذرِ بنِ الجارودِ مُرادقُ المجدِ عليكِ ممدودُ^٢

ومنه قول الراجز الآخر وهو العجاج :

١ انظر الإتصاف ١/٣٢٣-٣٢٥، التبيين ٤٤٠-٤٤١.

٢ نسب لرجل من بني الحرماز في الكتاب ٢/٢٠٣ ، ولرؤية أو لرجل من بني الحرماز في شرح التصريح ٢/٢١٧ وهو في ملحق ديوان رؤية ١٧٢ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/١٨٢ .

يا عَمْرَ بْنَ مَعْمَرٍ لَا مَنظَرَ^١

يقول سيبويه في تفسير فتح ميم حكم: " وإنما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرفعفة في قولك: زيد^٢ ، بمنزلة الرفعفة في راء امرئ^٣ ، والجرة بمنزلة الكسرة في الراء والنصبفة كفتح الراء ، وجعلوه تابعاً لابن ، ألا تراهم يقولون : هذا زيد بن عبد الله ، ويقولون : هذه هند بنت عبد الله فيمن صرف ، فتركوا التتوين ههنا لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم ، فكنلك جعلوه في النداء تابعاً لابن^٤ .

وكلام سيبويه السابق يعني أن ما حصل في مثل هذه الأمثلة ، هو من قبيل المماثلة ، إذ جعلت الكلمة الأولى (حكم / عمر) مع الكلمة الثانية (ابن) بمنزلة الكلمة الواحدة ، فهما كالراء والهزمة من كلمة (امرئ) التي تتبع فيها حركة الراء حركة الهزمة من قبيل المماثلة ، ولذلك حرك آخر الاسم الأول من المنادى بالفتح .

وقد ذكر ابن جنبي^٤ أن مما يدل على أن الاسمين (حكم / ابن) قد عوملا معاملة اسم واحد أن العرب تحذف التتوين من الاسم الأول، فكانهم لما أضافوا ابناً أضافوا ما قبله .
ويبدو لي أن حذف التتوين في هذا النمط كان لغرض صوتي يتأتى تفسيره بأكثر من أمر :
الأمر الأول : أن التتوين نون ساكنة ، وكلمة ابن حرفان أحدهما نون ، لذلك فإن تتوين هذه الكلمة يعني أنه سيتوالى مثلان دون وجود فاصل كبير يفصل بينهما .

١ نسب للعجاج في الكتاب ٢/٢٠٤ .

٢ تعليقه على الشاهدين السابقين من الرجز وعلى مثال جاء به من صنعه هو (يا زيد بن عمرو) ، وقد خص التحليل هنا بالمثال المصنوع .

٣ الكتاب ٢/٢٠٤ .

٤ انظر سر صناعة الإعراب ٢/١٨٣ .

الأمر الثاني: أن التتوين صوت ساكن وكلمة (ابن) في الوصل تبدأ بساكن فيتوالى ساكنان ،
 النون والياء ، في مقطع صوتي واحد، وهذا لا يجوز في عربيتنا إلا في الوقف، لذلك فإن الأمر
 يحتاج إلى تحريك الساكن الأول وهو التتوين ، والتتوين في الأصل لا يقبل الحركة .
 الأمر الثالث: أن هذا البناء - العلم الموصوف بابن - مستخدم بكثرة في العربية ، والعرب تميل
 إلى التخفيف عند كثرة الاستعمال .
 ومن هنا فقد اجتمعت ثلاثة أسباب تجيز للعربي أن يحذف التتوين فحذفه .

تحوار المنادى

يأخذ تكرار المنادى في شواهد الرجز شكلين :

الأول: تحوُّر المقطع الأول من منادى مخاطبه ، ومما لللمان

ذهب سيويوه^١ إلى أن تكرار المنادى في نحو يا زيدَ زيدَ عمرو لغة للعرب جيدة ،
 ومثلها قول الراجز :

يا زيدَ زيدَ اليعمَلاتِ النَّبَلِ تطاولَ الليلُ عليكِ فاتزِلِ^٢

وقد ذهب النحاة في مثل هذا النمط من النداء إلى تجويز الفتح والضم في الأول ، وهما
 سواء في المعنى على حد قول الخليل ويونس^٣ ، والنصب لا غير في الثاني ، إلا أنهم اختلفوا
 في توجيه ذلك كله .

١ انظر الكتاب ٢/٢٠٥ .

٢ عبدالله بن أبي رواحة ١٥٢ ، وقد نسب لبعض ولد جرير في الكتاب ٢/٢٠٥-٢٠٦ ، وشرح المفصل ١٠/٢ ،
 ولزيد بن حارثة في الخزفة ٢/٣٠٣ ، والدرر ٢/٣٧٩ ، وبدون نسبة في المقتضب ٢/٤٨٢ ، شرح الكافية ١/٣٨٧ ،
 فاتحة الإعراب ١٢٤ ، معنى اللبيب ٥٩٦ ، ارتشاف الضرب ٤/٢٢٠٤ ، شرح التصريح ٢/٢١٧ ، شرح الأشموني
 ٣/٢٨١ ، حاشية الصبان ٣/١٥٣ . اليعملات : الإبل القوية ، النبيل : الذابلة من طول السفر .

٣ انظر الكتاب ٢/٢٠٥ ، شرح المفصل ١٠/٢ .

فذهب سيبويه في توجيه نصب الأول إلى أنهم " قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً ، فلما كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا " ^١ ، وهذا يعني أن الاسم الأول مضاف إلى متلو الثاني ، والثاني مقم بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل يا زيد اليعملات زيده ، حذف الضمير من الثاني وأقم ، قالوا ^٢ : ولا يجوز الفصل بين المتضايين بغير الظرف إلا في هذه المسألة خاصة .

وكان الخليل ^٣ يرى أنه شبيه بقولنا : لا أبا لك ، وذلك أن الأب مضاف إلى الكاف لأنه لا ينصب إلا إذا كان مضافاً ، ثم أقحمت اللام فلم يكن لها تأثير في خفض الكاف إلا تأكيد معنى الإضافة .

وذهب الفراء ^٤ إلى أن الاسمين مضافان إلى المنكور ، أخذاً من قوله : قطع الله يد رجل من قالها . أما المبرد ^٥ فقد جعل الأول مضافاً إلى مثل ما أضيف له الثاني ثم حذف الأول لدلالة الثاني عليه أو يكون على ما ذهب إليه سيبويه . وذهب السيرافي إلى أن الأول منصوب على الإتياع والتخفيف مثل يا زيد بن عمرو ، لأن الثاني صفة مثل ابن وليس دونه في الكثرة ^٦ . أما الأعم الشنتمري فكان يرى أن الفتح على التركيب ، حيث فتح الأول والثاني بناءً لا إعراباً ، جعلاً اسماً واحداً وأضيفاً كما قالوا : ما فعلت خمسة عشر ^٧ .

١ الكتاب ٢/٢٠٦ .

٢ انظر تفسير رأي سيبويه في شرح المفصل ١٠/٢ ، ارتشاف الضرب ٤/٢٢٠٤ - ٢٢٠٥ ، مع الهوامع ٣/٥٨ ، شرح الأشموني ٢/٢٨٢ .

٣ انظر الكتاب ٢/٢٠٦ ، شرح المفصل ١٠/٢ .

٤ انظر مع الهوامع ٣/٥٨ .

٥ انظر المقتضب ٢/٤٨٠ .

٦ انظر مع الهوامع ٣/٥٩ .

٧ انظر ارتشاف الضرب ٤/٢٢٠٥ ، مع الهوامع ٣/٥٨ ، شرح الأشموني ٢/٢٨٢ .

والمختار عند جمهور البصريين غير المبرد الفتح لخفته^١ ، أما المبرد^٢ فكان يرى أن الأجدد رفع الأول لأنه مفرد ، ونصب الثاني لأنه مضاف ، وذلك لأن الضم لا ضرورة فيه ولا حذف ولا إزالة شيء عن موضعه وهو ما ذهب إليه ابن يعيش^٣ وأبو حيان الأندلسي^٤ .
أما نصب الثاني فهو على أنه منادى مضاف أو منصوب على الاختصاص بإضمار أعني ، أو على أنه عطف بيان أو بدل أو توكيد^٥ .

ويبدو لي أن فتح الاسم الأول كان بسبب المماثلة، إذ إن الأصل فيه وهو منادى مفرد أن يكون مبنياً على الضم ، ولكنه بناه على الفتح حتى تتناسب حركة آخره مع حركة ما بعده .
والثاني منصوب إما لأنه منصوب على الاختصاص ، أو لأنه بدل جاء لتبيين المقصود بزيد الأولى .

كما يبدو لي أن هذه المسألة أثرت في إيجاد نمط جديد من المنادى المفرد ، حيث بينسى فيه على الفتح ، وشاهد ذلك قول الراجز :

يا رِيحَ من نحوِ الشمالِ هُبَي^٦

[الطويل]

ومنه أيضا قول النابغة الذبياني :

كليني لهمْ يا أميمةَ ناصبٍ وليلِ أقاسيه بطيءِ الكواكبِ^٧

بفتح آخر (ريح و أميمة)

-
- ١ انظر شرح التصريح ٢١٦/٢ .
 - ٢ انظر المقتضب ٤٨٠/٢ - ٤٨٢ .
 - ٣ انظر شرح المفصل ١٠/٢ .
 - ٤ انظر ارتشاف الضرب ٢٢٠٤/٤ .
 - ٥ انظر ارتشاف الضرب ٢٢٠٤/٤ ، مع لهوامع ٥٧/٣ - ٥٨ ، شرح الأشموني ٢٨١/٢ .
 - ٦ انظر ارتشاف الضرب ٢٢٤١/٥ .
 - ٧ ديوان النابغة للذبياني ٤٠ .

وقد كان للنحاة^١ كلامٌ كثيرٌ في هذه الفتحة ، فقد ذهب بعضهم إلى أنه نصب المنادى على أصله، ولم ينونه لأنه ممنوع من الصرف . غير أن هذا وإن انطبق على (أميمة) فإنه لا ينطبق على (ريح) فهي مصروفة ، لذلك ذهب آخرون إلى أنه بناء على الفتح لأن الفتح حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب . وظهر لي أنها حركة بناء جاءت تأثراً بنمط النداء إذا كرر وكان الثاني مضافاً .

الثاني: تكرار العلم المفرد

أجاز النحاة^٢ في العلم المفرد المكرر في النداء رفع الثاني أو نصبه أو بناءه على الضم ، وشاهده قول الراجز وهو رؤبة:

إتّي وأسطارٍ سَطْرِنَ سَطْرًا لِقَاتِلِ يا نصرُ نصرًا نصرًا^٣

استدل النحاة من هذا الشاهد على أن التوكيد اللفظي في المنادى المفرد حكمه في الغالب حكم الأول إعراباً وبناءً لأنه هو الأول لفظاً ومعنى ، فكان حرف النداء باشره لما باشر الأول ، و يجوز أيضاً إعرابه رفعاً ونصباً ، إذ إن هذا الشاهد ينشد على ضروب ثلاثة ذكرها المبرد^٤ هي : (يا نصرُ نصرًا نصرًا ، يا نصرُ نصرًا نصرًا ، يا نصرُ نصرًا نصرًا) .

وقد اختلف النحاة في تفسير الوجوه المختلفة في هذا الشاهد ، فكان سيبويه^٥ يرى في رواية (يا نصرُ نصرًا نصرًا) أنه جعل الثاني حرف بيان ونصبه على موضع المنادى ، إذ

١ انظر هذه الآراء في ارتشاف الضرب ٥/٢٢٤٠ - ٢٢٤١ .

٢ انظر الكتاب ٢/١٨٥ ، المقضب ٢/٤٦٧ ، شرح المفصل ٢/٣ ، شرح الكافية ١/٣٦٤ ، شرح التسهيل

٣/٢٦١ ، ارتشاف الضرب ٤/١٩٤٦ ، مع الهوامع ٤/٥٢ . أسطار : آيات القرآن الكريم ، سطران : كتبت .

٣ ديوان رؤبة ١٧٤ .

٤ انظر المقضب ٢/٤٦٨ .

٥ انظر الكتاب ٢/١٨٦ .

موضعه النصب . وكان الأصمعي^١ يرى أن الشاعر أراد بـ(نصرأ نصرأ) المصدر أي انصرني نصرأ . أما المازني^٢ فقد رأى أن نصب الأخيرين كان على الإغراء ، لأن نصرأ هذا كان حاجب نصر بن سيار ، كان قد حجب رؤبة ومنعه من الدخول فقال : اضرب نصرأ وآلمة وهو ما ذهب إليه أبو عبيدة^٣ .

وفي رواية (يا نصر نصرأ نصرأ) جعل المبرد^٤ كلا الاسمين ؛ الثاني والثالث عطف بيان ، إذ أجرى أحدهما على اللفظ والآخر على الموضع . وأوضح ابن هشام عطف البيان في مثل هذا قائلاً : يتصور البيان مع كون المكرر مجرداً ، وذلك في مثل قولك (يا زيد زيد) إذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد ، فإنك حين تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد وعلى هذا يتخرج قول النحويين في قول رؤبة : يا نصرأ نصرأ نصرأ^٥ .

وأما رواية (يا نصرأ نصرأ نصرأ) ، فالأول على أنه بدل^٦ أو منادى ثانٍ^٧ والثاني إما على أنه عطف بيان على الموضع^٨ أو على أنه منصوب على المصدر ، أي : انصرني نصرأ^٩ .

وقد اعترض الاسترابادي^{١٠} في ذلك كله على توجيه عطف البيان والبدل ، وذلك أنهما

يفيدان ما لا يفيداه الأول غير أن الحاصل هنا أن التكرار لم يفد إلا معنى التأكيد فهو تأكيد .

١ انظر المقتضب ٢٨٦/٢ .

٢ انظر شرح المفصل ٣/٢ .

٣ انظر المقتضب ٤٦٨/٢ .

٤ السائق نفسه .

٥ مغني اللبيب ٥٩٧ .

٦ انظر المقتضب ٤٦٨/٢ ، شرح المفصل ٣/٢ .

٧ انظر شرح التسهيل ٢٦١/٣ .

٨ انظر المقتضب ٤٦٨/٢ .

٩ انظر شرح المفصل ٣/٢ .

١٠ انظر شرح الكافية ٣٦٤/١ .

على المنادى إذا حذف وبقيت (يا) فحسن حذفه لذلك^١ ، وكان أبو حيان^٢ يرفض حذف المنادى ويرى أن الذي يقتضيه النظر أن لا يجوز حذفه ؛ * لأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف، ولم يرد بذلك سماع من العرب^٣ .

ومن الشواهد التي جعلها النحاة من حذف المنادى قول الراجز وهو العجاج أو رؤية :

يا دارَ سلمى يا اسلمي ثم اسلمي بِسْمِيسِمْ وَعَنْ يَمِينِ سِمْسِمْ^٤
فقد تبع حرف النداء فعل أمر وهذا غير جائز في عرف النحاة لذلك قدروا المنادى محذوفاً لأن

الفعل لا ينادى . ومن الشواهد كذلك قول راجز آخر :

يا لعنَ اللهُ بني السعلاتِ عمرو بن ميمونٍ شرارِ الناتِ^٥
دخل حرف النداء على الفعل الماضي الذي يفيد معنى الدعاء ، فقدّر المنادى محذوفاً ، ويقدر بـ(يا قوم، يا هؤلاء) . ومن الشواهد كذلك قول الراجز :

يا لعنةَ اللهِ على أهلِ الرِّقْمِ أهلِ الحميرِ والوقيرِ والخزَمِ^٦
فقد دخل حرف النداء على جملة دعائية لا تصلح أن تكون منادى ، لاسيما أن (لعنة) رويت مرفوعةً ، لذلك قدر المنادى محذوفاً والتقدير يا هؤلاء .

وقد كانت حجة النحويين في تقدير المنادى محذوفاً في المثالين الأولين اللذين استشهدوا بهما أن حرف النداء من خصائص الأسماء لذلك فإن المنادى يقدر محذوفاً إذا ولي أداة النداء فعل .

-
- ١ انظر مع الهوامع ٤٥/٣ .
 - ٢ انظر ارتشاف الضرب ٢١٨١/٤ .
 - ٣ مع الهوامع ٤٥/٣ ولم يوجد هذا التعليل عند أبي حيان بل نقله السيوطي عنه
 - ٤ ديوان المعاج ٢٣٤ ، ديوان رؤية ١٨٣ .
 - ٥ انظر الإنصاف ١١٩/١ (م١٤) . السملاة : أنثى الفول .
 - ٦ نسبه ابن منظور لابن دلرة في لسان العرب مادة (خزم) ، وبلا نسبة في الإنصاف ١١٨/١ (م١٤) . الرقم : نبات ، اللوقير : صغار الشاء ، الخزم : البقر .

وحدد الكوفيون^١ فعل الأمر دون غيره ؛ إذ إن المنادى مخاطب والمأمور مخاطب، فحذفوا الأول من المخاطبين اكتفاءً بالثاني عنه . في حين لم يفرق بعضهم^٢ بين فعل الأمر والفعل الخبري في امتناع مجيء كل واحد منهما بعد حرف النداء إلا أن يقدر بينهما اسم يتوجه النداء إليه مستشهدين بقول الراجز السابق الذكر :

يا لعن الله بني السعلاتِ عمرو بن ميمونٍ شرارِ الناسِ

فقد ذهب بعضهم^٣ إلى أن معنى (يا) انتقل فيما سبق من شواهد وغيرها مما يشابهها^٤ إلى معنى التنبيه ، كأنه نبه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دعائه أو أمره . فقد جعلها ابن جني بمنزلة (ها) في التنبيه .

ويبدو لي أن دخول حرف النداء على الفعل جائز ودون تقدير منادى كما فعل النحاة ؛ لأن الغرض من إدخاله ليس النداء، وإنما إفادة غرض آخر كالتنبيه مثلاً فيما ذهب إليه بعضهم ، وقد يكون الغرض أيضاً إفادة المبالغة وهذا الأمر مستخدم في لغتنا المحكية في الوقت الحالي ، إذ يدخلون حرف النداء على الفعل لإفادة المبالغة ، فيقولون مثلاً: (يا ضربه ضرب) لإفادة كثرة الضرب .

١ انظر الإنصاف ١٠٣/١ (م) ١٤٠ .

٢ في رد الأنباري على رأي الكوفيين السابق انظر الإنصاف ١١٧/١ (م) ١٤٠ .

٣ انظر الخصائص ٥٣٩/١ - ٥٤٠ ، شرح المفصل ٢/٢٤٠ .

٤ هناك عدد غير قليل من الشواهد التي تناولها النحاة في الإنصاف ٩٩/١ - ١٠٢ ، و ١١٨/١ - ١١٩ (م) ١٤٠ .

الترخيم بحذف حرفين من الكلمة

أجاز النحاة^١ إدخال ترخيم ثانٍ على الاسم المرخم بحذف تاء التانيث وهو رأي سيبويه كما روى أبو حيان ، في حين منعه عامة النحويين^٢ . وقد استشهد على ذلك بقول الراجز ، وهو العجاج:

فقد رأى الراعون غيرَ البُطلِ أنك يا معاوي يا ابنَ الأفضلِ^٣

حيث رخم (معاوية) أولاً بحذف التاء على لغة من لم ينو ، ثم ثانياً بحذف الياء على لغة من نوى .

وقد قدر النحاة أن الحذف كان أولاً على لغة من لم ينو ؛ وذلك حتى تكون الكلمة كأنها كلمة تامة لم يدخلها نقص حيث تكون في لغة من لم ينو مبنية على الضم وهي حركة بناء المنادى .

واشترط النحاة^٤ في هذا النوع من الترخيم أن يبقى في الكلمة بعد الترخيم الثاني ثلاثة حروف فصاعداً . وقد وجه سيبويه^٥ الشاهد السابق على أساس أن العرب تجعل مثل هذه الأسماء بمنزلة ما لا هاء فيه ، ثم حملهم ذلك على أن رخموه مرة أخرى . وقد ذهب ابن الطراوة^٦ إلى أن أصله يا معاوي منسوباً ، حذف ياء النسب فبقي (يا معاوي) ، وذلك أن الممدوح ليس معاوية وإنما هو يزيد بن معاوية .

١ انظر الكتاب ٢٤٩/٢ - ٢٥٠ ، الخصائص ٥٠٧/٢ - ٥٠٨ ، ارتشاف للضرب ٢٢٤٢/٥ ، مع الهولم ٨٥/٣ ، الدرر اللوامع ٥٥/٣ .

٢ انظر ارتشاف للضرب ٢٢٤٢/٥ .

٣ ديوان العجاج ١٤٨ ، وروية الديوان (يا يزيد) مكان (يا معاوي) وعليه فلا شاهد في رواية الديوان .

٤ انظر مع الهوامع ٨٥/٣ ، الدرر ٥٥/٣ .

٥ انظر الكتاب ٢٥٠/٢ .

٦ انظر ارتشاف للضرب ٢٢٤٣/٥ .

وكان سيبويه^١ يجيز حذف حرفين في الترخيم إذا كان الحرفان زيادة واحدة على الاسم

، وقد استشهد على ذلك بقول الراجز :

يا نَعْمَ هل تحلفُ لا تُدِينُها

إذ الأصل : يا نعمان . فقد حذف الألف والنون لزيادتهما ولكون الاسم بعد الحذف يبقى ثلاثياً .

الترخيم في غير النداء

أجاز النحاة^٢ ترخيم غير المنادى في ضرورة الشعر، شريطة^٣ أن يصلح الاسم المراد

ترخيمه للنداء، أي لمباشرة حرف النداء ، وأن يكون المرخم إما زائداً على ثلاثة حروف أو مختوماً بتاء التأنيث .

لذلك لم يجزوا ترخيم المعرف بـ (أل) لأنه لا يصلح لمباشرة حرف النداء له ، وقد ورد السماع بترخيمه في غير النداء ، قال الراجز وهو العجاج:

قَواطِناً مَكَّةَ من ورق الحمى^٤

أراد الحمام .

ولم يجوز أبو علي الفارسي^٥ أن يكون ما حدث في كلمة (الحمى) ترخيماً سواء أكان

ترخيمها وهي بالألف واللام أم لم يكن . إذ لا يصلح ترخيم ما فيه الألف واللام ، وذلك لأن

بناء النداء في المعرف بـ (أل) غير جائز ، فإن لا يجوز فيه الترخيم أولى . فإن كان ترخيمه

بعد نزع الألف واللام لم يجز كذلك لأنه اسم جنس ، وليس واحداً مخصوصاً، والترخيم يجيء

في الأعلام ولا يجيء في الأسماء الشائعة إلا ما كان في آخره تاء التأنيث ، وليس هذا الاسم

١ انظر الكتاب ٢/٢٥٦ - ٢٥٧ .

٢ انظر الكتاب ٢/٢٤٧، ٢٦٩، ارتشاف الضرب ٥/٢٢٤٣، شرح التصريح ٢/٢٦٥.

٣ انظر شرح التصريح ٢/٢٦٥-٢٦٦.

٤ ديوان العجاج ٢٣٧ ورواية الديوان (أولفا) بدل (قواطنا)

٥ انظر المسائل العسكرية ٨٥-٨٦.

كذلك ، ولذلك لم يجز في هذا اللفظ الترخيم ؛ وذلك لأن التجوز كان للضرورة ، وإنما هو أن يجوز في غير النداء ما يجوز في النداء .

ثم ذهب الفارسي^١ إلى أن ما حصل هو أن الألف حذفت للضرورة كما يقصر الممدود، فإذا حذفت الألف اجتمع المثلان فأبدل من الثاني الياء ، وليس ذلك في الكثرة كـ (أمليت وتقضيت) ونحو ذلك من الفعل .

وقد عد الأزهري^٢ من الخطأ اعتبار ما حصل في (الحمى) من الترخيم ، وعده من قبيل حذف الميم الثانية وقلب الألف ياء للقافية ، أو أن الألف هي التي حذفت وأبدلت الميم ياء ، أو أن تكون الألف والميم حذفتا للضرورة .
ومما رخم في غير النداء أيضا قول الراجز:

وقد وسطتُ مالكا وحنظلا^٣

أراد حنظلة فرخم . ومنه قول الراجز:

في لجة أمميك فلانا عن قلي^٤

أراد (فلان) وزعم بعض النحويين انه إذا رخم في غير النداء عوض من المحذوف . قال الراجز :

١ السابق ٨٦.

٢ شرح للتصريح ٢/٢٦٥.

٣ نظر الكتاب ٢/٢٦٩.

٤ ديوان أبي النجم ٢٢٩ ، وفي الكتاب ٢/٢٤٨ ، المنصف ٢/٢٢٥ ، شرح المفصل ٥/١١٩ ، شرح التصريح ٢/٢٤٠ ، خزنة الألب ٢/٣٨٩ ، وبلا نسبة في للجمل ١٦٤ .

ولضفادي جَمَه نقاتق^١

أراد (ضفادع) ، وقد جعل المبرد^٢ وابن عصفور^٣ ما فيه من قبيل إبدال العين ياءً بهدف التوصل إلى وزن البيت .

وجعل سيبويه^٤ من الترخيم في غير النداء قول الراجز وهو روية :

إمّا تَرَيَنِي اليَوْمَ أمْ حمزٍ قاربتُ بَيْنَ عَنَقِي وجمزي^٥

إذ أراد أم حمزة ، غير أن هذا الشاهد مطروح في الإنصاف^٦ تحت عنوان : هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه . حيث جوز الكوفيون ذلك ومنعه البصريون ؛ جوزه الكوفيون لورود السماع فيه ، ومنعه البصريون لعدم توفر شروط الترخيم فيه ؛ وهي أن يكون الاسم المنادى مفرداً معرفة زائداً على ثلاثة أحرف .

ويبدو أن من رخم المضاف إلي المنادى كان ينظر إلى أن المضاف إليه يشكل جزءاً لا يمكن حذفه من المضاف ، وعليه فهما شيء واحد ذو دلالة واحدة ، ولكن يتكون من شقين والوضع الطبيعي لترخيم المضاف أن يكون بحذف آخر المضاف إليه إذا استوفى شروط الترخيم .

١ نسب لخلف الأحمر في شرح المفصل ٢٤/١٠ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢٧٣/٢ ، المقتضب ٢٧٣/١ ، سر صناعة الإعراب ٣٨٧/٢ ، الممتع ٣٧٦/١ ، المقرب ١٧١/٢ ، مع الهوامع ٣٤٠/٥ ، شرح الأشموني ٥٦٧/٤ .
جمه : معظم الماء ، نقاتق : أصوات الضفادع .

٢ انظر المقتضب ٢٧٢/١ .

٣ انظر المقرب ١٧١/٢ .

٤ انظر الكتاب ٢٧٤/٢ .

٥ ديوان روية ٦٤ .

٦ انظر الإتصاف ٣٤٩/١ (٤٨م) .

المبحث الثاني: الاستثناء

تقدم أحادة الاستثناء على المستثنى منه

أجاز الكوفيون تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو (إلا طعامك ما أكل زيد) ،
نص عليه الكسائي وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج^١ . وقد احتجوا لذلك بأن العرب تسعمله
مقدماتاً بدليل قول الراجز وهو العجاج:

وبلدة ليس بها طوري^٢ ولا خلا الجن بها إنسي^٣

فقدر أنه قال : ولا بها إنسي خلا الجن .

وقد اعترض البصريون^١ على ما أجازوه الكوفيون، وعلّة ذلك عندهم أن ذلك يؤدي إلى
أن يعمل ما بعد الأداة فيما قبلها ، وذلك لا يجوز ، لأنها حرف نفي يليها الاسم والفعل ،
كحرف الاستفهام ، وكما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله فكذلك لا يجوز
أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ولأن الاستثناء يضارع البديل ، فلما جرى الاستثناء البديل امتنع
تقديمه كما يمتنع تقديم البديل على المبدل منه .

ونكر العكبري^٢ ثلاثة أوجه لرفض البصريين ذلك وهي :

- أن حرف الاستثناء أتى به وصلة للفعل ، وتقوية له ، فلا يجوز تقديمه على ما يوصله
كواو مع ، فإنك لو قلت : وزيداً قمت لم يجز .
- أن المستثنى يكون بدلا من المستثنى منه، والبديل لا يتقدم على المبدل منه وكذلك ههنا .

١ نظر الإنصاف ٢٧٣/١ (٣٦م) ، التبيين ٤٠٦-٤٠٧ ، فاتحة الإعراب ٢٢٨ ، لتتلاف النصره ١٧٥ ، مع
اليومع ٢٦٠/٣ ، خزنة الأديب ٣١١/٣ ، الدرر اللوامع ١٦٥/٣ .

٢ ديون العجاج ٢٥٣ .

٣ نظر التبيين ٤٠٦-٤٠٧ .

* أنه يلزم من التقديم عمل ما بعد (إلا) فيما قبلها ، وذلك غير جائز ، كما أن عمل (ما) النافية فيما قبلها لا يجوز ، يدل على ذلك أن الاستثناء إخراج بعض الجملة كما أن النفي كذلك ، وكما لا يجوز في النفي كذلك لا يجوز فيما هو في معناه .

والحق أن هذه الوجوه افتراضات لا تقوم على دليل لغوي مقنع ، إذ لا علاقة لأداة الاستثناء بواو المعية كما أنه لا علاقة لها بحرف النفي ، ويجب أن نفرق بين العمل وعدمه وبين إجازة التقديم ، فالخلاف هنا في التقديم لا في العمل .

وقد رد البصريون شاهد الكوفيين السابق بتقدير أن الأصل فيه (وبلدة ليس بها طوري، ولا إنسي خلا الجن) فحذف إنسياً ، فأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير لما أضمره ، كما قيل : تقديره (ولا بها إنسي خلا الجن) و (بها) مقدرة بعد (لا) ، وتقديم الاستثناء فيه للضرورة فلا يكون فيه حجة ^١ .

حذف المستثنى المنقطع

الاستثناء المنقطع هو ما لا يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه ، وللعرب فيه لغتان ^٢ : لغة الحجاز (أو لغة جميع العرب سوى تميم كما ذهب الأشموني ^٣) ولغة تميم ، فأما اللغة الحجازية وهي الأشيع والأكثر انتشاراً فتوجب نصبه على الاستثناء ، ولا تجيز إتباعه على البديل ، وذلك لأن البديل لا يصح فيه حقيقةً من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه . وأما لغة تميم فإنها تتبعه إن صح تسليط العامل على المستثنى ، فيقولون: ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ . وقد استشهد النحاة على لغة تميم بقول الراجز :

١ انظر الإصناف ٢٧٧/١ (٣٦م) .

٢ انظر تفاصيل هاتين اللغتين في الكتاب ٢/٣١٩-٣٢٥ ، المقترض ٢/٦١٠ ، شرح المفصل ٢/٧٩-٨٠ ، شرح التصريح ١/٥٤٦-٥٤٨ ، مع الهولم ٣/٢٥٥-٢٥٦ .

٣ انظر شرح الأشموني ٢/٢٤٤ .

وبلدة ليس بها أنيس^١ إلا اليعافير^٢ وإلا العيس^٣

برفع اليعافير والعيس على البذل .

وقد فسر النحاة^٤ الرفع في الاستثناء المنقطع من جهتين :

الأولى : أنهم حملوا ذلك على المعنى ؛ لأن المقصود هو المستثنى ، فحين تقول : ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ ، فإن المعنى فيه ما في الدار إلا حمار ، ثم نَكَرَ (أحد) توكيداً ، فيكون الاستثناء من القدر الذي وقعت الشركة فيه بين الأحمدين والحمار وهي الحيوانية مثلاً أو الشينية ، ويكون التقدير ما جاءني حيوان أو شيء أو غيره إلا حمار .

الثانية : أنه جعل الحمار إنسان الدار ، أي الذي يقوم مقامه في الأنس ، فيكون الحمار قد قام مقام من جاءك من الرجال على التمثيل كما تقول : عتابك السيف أو تحيتك الضرب .

وكان النحاة يفضلون لهجة الحجاز ويجعلونها المختارة^٥ أو الفصحى^٦ أو الأشهر^٧ ،

وقد فسر سيبويه سبب التزام الحجازيين بالنصب ؛ حيث إنهم كرهوا أن يبذلوا الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى لكن .

يتضح من كلام سيبويه أن النصب هي اللغة الفضلى وذلك من ناحية تأديبية ، إذ من

الأدب والاحترام أن لا يجعل المستثنى من جنس المستثنى منه بالبذل في الاستثناء المنقطع .

١ نسب هذا الشاهد لجران العود شرح المفصل ١١٧/٢ ، شرح التصريح ٥٤٧/١ ، خزانة الأدب ١٥/١٠ ، الدرر اللولع ١٦٢/٣ . وبلا نسبة في الكتاب ٣٢٢/٢ ، معاني القرآن للفراء ٤٧٩/١ ، المقضب ٦١١/٢ ، الإنصاف ٢٧١/١ (م ٣٥) ، شرح المفصل ٨٠/٢ ، شرح التسهيل ٢٠٧/٢ ، مع الهولع ٢٥٥/٣-٢٥٦ ، شرح الأسموني ٢٤٥/٢ . العيس : الكريم من الإبل ، اليعافير : ولد البقر الوحشي .

٢ انظر للكتاب ٣١٩/٢-٣٢٠ ، للمقضب ٦١٠/٢ ، شرح المفصل ٨٠/٢ ، شرح التصريح ٥٤٧/١-٥٤٨ .

٣ انظر للكتاب ٣١٩/٢ . شرح المفصل ٨٠/٢ .

٤ انظر شرح المفصل ٨٠/٢ .

٥ انظر مع الهولع ٢٥٥/٣ .

ويبدو أن لكل لغة من اللغات السابقة في الاستثناء المنقطع جانباً من القوة يجعلها مفضلة لدى القوم الناطقين بها . فإذا عدنا إلى بيت الرجز السابق فإننا سنلاحظ أن لهجة تميم في الرفع تجعل اليعافير بدلاً من الأنيس ، أي أنها أنيس ذلك المكان ، وجعل اليعافير هي الأنيس تفيد شدة في النفي الذي أراده الشاعر في أن يخبر بعدم وجود أي إنسان في تلك البلدة . فهذه ميزة للغة الرفع . أما ميزة لغة النصب فتتمثل في عدم إشراك شيء في غير جنسه ، إذ قد تفيد التأسب والاحترام في بعض الأحيان حين نقول : جاء للقوم إلاماراً ، فالنصب يجعل الحمار من غير القوم والرفع يجعله منهم .

وحدثاً ذهب عبده الراجحي^١ إلى أن لهجة تميم في إبتاع المستثنى للمستثنى منه في لهجة تميم، تمثل جانباً من التطور اللغوي التاريخي في العربية ؛ إذ يمثل النطق التميمي مرحلة أسبق ؛ لأن لغة الحجاز تميز بين ما إذا كان ما بعد (إلا) داخلاً فيما قبلها أو لا ، أما لغة تميم فلا تفرق ، وما يفرق متطور أكثر مما لا يفرق .

وإلى شيء قريب من هذا ذهب أحمد سليمان ياقوت^٢ ، فقد رأى أن رفع المستثنى في الاستثناء المنقطع يعود إلى فترة زمنية سابقة ، ويمثل الدور الأسبق في اللغة ، وبالتالي فقد تدخل قانون التطور اللغوي التاريخي في هذه الظاهرة ، إذ انتقل العرب في حياتهم من البساطة والبدائية إلى التعقيد وإعمال الفكر ، ومن التعميم والشمول إلى التفريق والتخصيص ، فهم في المرحلة الأولى لم يكونوا يميزون بين المعاني الدقيقة ، والإعراب في مراحلها الأولى لم يكن ذا دقة متناهية كتلك التي نجدها في مرحلة النضوج ، بل ربما كانت الحركة الإعرابية تحوي في جوانبها معنيين ، فلما استقامت العقول وبلغت شأواً في الرقي والتقدم صارت هذه الحركة

١ انظر اللهجات العربية في القراءات القرآنية ١٩٠ .

٢ انظر ظاهرة الإعراب في النحو العربي ١١ .

الإعرابية الواحدة التي ترمز إلى معنيين ، حركتين كل واحدة منهما ترمز إلى معنى مختلف عن الآخر . ففي أسلوب الاستثناء عندما يكون الكلام تاماً منفيّاً ، إذا كان الاستثناء متصلاً ؛ أي إذا كان المستثنى داخلًا في جنس المستثنى منه وجب إعراب المستثنى على أنه بدل من المستثنى منه ، أما إذا كان منقطعاً فيجب حينئذٍ نصب المستثنى ، إذن فهناك حركتان للإعراب كل منهما يدل على معنى مخالف للآخر وهذا دور من تقدم في مراحل الإعراب ، إذ إننا نجد عند بنى تميم الدور الذي سبق هذا التقدم فهم يعممون ، فلا يفرقون بين الاستثناء المنقطع والمتصل فيرفعون في الحالتين ، قال الراجز :

وَبَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

فبالرغم من أن اليعافير والعيس ليست داخلية في جنس المستثنى منه (الأنيس) . إلا أن الراجز أتبعهما على البديل ، وهذه مرحلة قديمة من مراحل الإعراب قبل أن تتقدم العقول وترقى ، فيفرقون بين الاستثناء المنقطع والمتصل .

تكرار الاستثناء

تكرر (إلا) لغرض التوكيد ، وعندها لا يبقى لها تأثير فيما بعدها ، حيث يلغى عملها . وتكريرها لغرض التوكيد يكون إما مع البديل وإما مع معطوف بالواو ، وقد اجتمعا - البديل والعطف - في قول الراجز :

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ^١

فالأصل (إلا) عمله : رسيمة ورملة ، فرسيمة بدل من عمله ، ورملة معطوف على رسيمة ، وكررت إلا فيهما توكيداً ، ولذلك ألغى عملها .

١ تظنر الشاهد وتوجيهه في الكتاب ٢/٢٤١ ، شرح التسهيل ٢/٢١٥ ، أوضح المسالك ٢/٢٧٢ ، شرح ابن عقيل ١/٦٠٦ ، شرح التصريح ٢/٥٥٢ ، مع الهوامع ٣/٢٦٦ ، شرح الأشموني ٢/٢٣٥ . الشيخ : الجمل ، الرسم : ضرب من المسير سريع ، الرمل : سير فوق المشي ودون العدو .

المبحث الثالث: التوابع

مجيء النعت جملة إنشائية أو طلبية

اشترط النحاة^١ في الجملة التي تقع نعتاً أن تكون خبرية ، أي : تحتل الصدق والكذب ، فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية والإنشائية ، فلا يقال: مررت برجلٍ اضرِبهُ . وقد عللوا ذلك من منطلق الغرض الذي تأتي لأجله الصفة ، وهو " الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له ، ليست لمشاركة في اسمه ، والأمر والنهي والاستفهام ليست بأحوال ثابتة للمذكور يختص بها ، إنما هو طلب استعلام لا اختصاص له بشخص دون شخص " ^٢ .

غير أن في كلام العرب ما يدل على أن الوصف قد يجيء جملة استفهامية ، من ذلك قول الراجز وهو العجاج :

حتى إذا جنَّ الظلامُ واختلط جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئبَ قط ^٣

وقد جعلوا هذا من قبيل الاتساع^٤ أو من قبيل نقل الاستفهام على الحكاية^٥ ، أو على سبيل التأويل^٦ أو إضمار القول^٧ ، والتقدير: جاءوا بمذقٍ مقول عند رؤيته هل رأيت الذئبَ قط . هذا من مجيء الوصف جملة استفهامية، وقد جاء الوصف أيضاً في كلام العرب بجملة طلبية ، قال الراجز:

فإِذَا أَنْتَ أَخٌ لَا نَعْمَةَ فَأَبْكِنَا مِنْكَ بِلَاءَ نَعْمَةٍ ^٨

- ١ انظر شرح المفصل ٥٣/٣، شرح التصريح ١١٦/٢، شرح الأشموني ١١٧/٣.
- ٢ شرح المفصل ٥٣/٣
- ٣ ديوان العجاج ٤٠٤. المنق: اللبن .
- ٤ انظر الإنصاف ١١٥/١ (م ١٤) .
- ٥ انظر شرح المفصل ٥٣/٣.
- ٦ انظر لرتشاف لضرب ١٩١٥-١٩١٦، شرح المفصل ١١٦/٢-١١٧.
- ٧ انظر المقرب ٢٢٠/١، شرح الكافية ١٩٠/٥.
- ٨ انظر شرح التسهيل ١٧٢/٣.

فـ (لا نعدمه) جملة طلبية تفيد الدعاء ، وهي كما قال ابن مالك :محكية بقول مقدر ، كأنه قال :
فإنما أنت أخ مقول له لا نعدمه .

وحديثاً استنكر إبراهيم السامرائي^١ أن يكون العرب قد نطقوا مثل (هل رأيت الذئب
قط) ، ولذلك ذهب إلى أن هذا الرجز مصنوع .
والحق أن لمجيء النعت جملة إنشائية أو طلبية جمالية لا تتحقق في النعت المباشر ،
ولا حتى فيما عمل النحاة على تقديره (مقول فيه) ؛ وذلك لأن المتكلم يريد أن يعطي الوصف
الدقيق لمنعوتة ، وأن يوصل الوصف للمخاطب بما يفهمه ويعرفه ، ولا يتحقق ذلك من منظوره
إلا بالجملة الإنشائية أو الطلبية . ففي الجملة الأولى يريد أن يصف الراجز لون المنق (اللين)
وذلك بتشبيهه بالذئب ، وذلك بعد أن يتأكد من أن المخاطب يعرف لون الذئب .

حذف المنعوتة وقيام النعت مقامه

الأصل والقياس في المنعوت أن يكون منكوراً ، غير أن النحاة^٢ أجازوا حذف
الموصوف وقيام الصفة مقامه ، وذلك إذا كان ذلك النعت واضحاً مفهوماً . يقول ابن يعيش : "
اعلم أن الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل
من مجموعهما كان القياس أن لا يحذف واحد منهما ، لأن حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع
عما اعتزموه . فالموصوف القياس يأبى حذفه لما ذكرناه ، ولأنه ربما وقع بحذفه لبس ، ألا
ترى أنك إذا قلت : مررت بطويل ، لم يعلم من ظاهر اللفظ أن الممرور به إنسان أو رمح أو

١ انظر النحو العربي نقد وبناء ١٢١.

٢ انظر شرح الكافية ٥٣/٣ ، شرح التصريح ١٢٧/٢ ، مع الهوامع ١٨٦/٥ ، شرح الأشموني ١٢٦/٣.

ثوب ، ونحو ذلك ، مما قد يوصف بالطول . إلا أنهم حذفوه إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه
إما بحال أو لفظ ^١ .

وقد اشترط النحاة بالإضافة إلى الشرط السابق ؛ وهو الوضوح والفهم ، تحقق أحد
الشروط التالية ^٢ :-

* أن يكون مفرداً صالحاً لمباشرة العامل، إما باختصاص النعت بالمنعوت ، كمررت
برجل راكبٍ صاهلاً . أي فرساً صاهلاً ، أو بمصاحبة ما يعينه ، نحو قوله تعالى : " وأناله
الحديد * أن اعمل ساعاتٍ " ^٣ ، أي : اعمل دروعاً سابغات . فإن لم يصلح لمباشرة العامل
امتنع حذفه غالباً .

* أن يكون النعت جملة أو شبهها ويكون المنعوت مرفوعاً - كما قال الفارسي - وكان
بعض اسم مقدم مخفوض بـ(من) أو (في) . واستشهدوا على الشرط الثاني بقول الراجز:

لو قلت: ما في قومها لم تيثم يفضّلها في حسَبٍ وميسم ^٤

وأصل هذا البيت: لو قلت ما في قومها أحد يفضّلها لم تأثم في مقاتلك ، فحُذِفَ الموصوف بجملة
(يفضلها) وهو أحد ، وهو بعض اسم مقدم مجرور بـ(في) ، وهو قومها .

وكان ابن عصفور ^٥ يجوز ذلك في (من) دون (في) لذلك فإن مثل هذا البيت يعد من

الضرورة عنده .

١ شرح المفصل ٥٩/٣ .

٢ انظر هذه الشروط في شرح التصريح ١٢٧/٢ ، مع الهولم ١٨٦/٥-١٨٨ ، شرح الأسموني ١٢٦/٣-
١٢٨ .

٣ سياً ١٠-١١ .

٤ نسب إلى أبي الأسود الحماني في شرح المفصل ٦١/٣ ، شرح التصريح ١٢٧/٢ . وبلا نسبة في الكتاب
٣٤٥/٢ ، شرح للكافية ٥٥/٣ ، ارتشاف الضرب ١٩٤٠/٤ ، شرح التصريح ١٢٨/٢ ، مع الهولم ١٨٧/٥ ،
شرح الأسموني ١٢٦/٣ لم تيثم : لم تأثم .

٥ انظر المقرب ٢٢٧/١ .

أما الكوفيون فكانوا يرون أن فيه حذف (مَنْ) الموصولة ، جاء في الارتشاف : " اتفق الكوفيون على أن (مَنْ) تحذف وتضم على معنى الذي ، مع (مِنْ وفي) خاصة ، فيقال : منا يقول ذلك ومنا لا يقوله ، وفينا يقول ذلك وفينا لا يقوله ، واتفقوا على أن إضمار (مَنْ) مع (مِنْ) أقوى من إضمارها مع (في) " ١ .

فإن لم يكن المنعوت بالجملة وشبهها بعض اسم مقدم مخفوض بـ (من أو في) لم يحذف المنعوت إلا في الضرورة ، وذلك كقول الراجز :

ما لك عندي غير سَهْمٍ وَحَجْرٍ وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةِ الْوَتْرِ

ترمي بكفِّيَ كان مِنْ أرمى البشر^٢

والتقدير فيه : بكفي رجل كان من أرمى البشر .

قال ابن يعيش^٣ : وقد روي بكفي كان مَنْ أرمى البشر ، بفتح ميم (من) ، أي بكفي مَنْ هو أرمى البشر ، وكان زائدة . قال : ولو صححت الرواية الأولى أي (مِنْ) لم يجز القياس عليه لقلته وشنوذه في القياس .

وقد أدخل حذف الموصوف في هذا الشاهد النحويين في أمر آخر، وهو الإضافة إلى الفعل ، فقد ذهبوا من خلال تقديرهم السابق للجملة ، عندما قدروا كلمة رجل إلى أن الإضافة وقعت على الفعل لفظاً وإن كانت داخلة على غيره تقديراً^٤ .
واستشهدوا على حذف المنعوت بقول راجز آخر وهو :

١ ارتشاف الضرب ٢/١٠٤٥ .

٢ انظر المقتضب ١/٤٣١ ، الإصناف ١/١١٤-١١٥ (م) ، التبيين ٢٧٩ ، شرح المفصل ٣/٦٢ ، شرح الكافية ٣/٥٥ ، ارتشاف الضرب ٤/١٩٤١ ، شرح التصريح ٢/١٢٨ ، مع الهوامع ٥/١٨٨ ، شرح الأثمنوني ٣/١٢٨ . الكبداء : القوم الواسعة المقيض ، للوتر : مجرى السهم من القوس .

٣ انظر شرح المفصل ٣/٦٢ .

٤ انظر الإصناف ١/١١٥ (م) .

والله ما ليلى بنام صاحبة ولا مخالط الليان جانبية^١

والتقدير والله ما ليلى بليل مقول عنه نام صاحبه .

حيث إن حذف الموصوف هنا أوقعنا في شبهة دخول حرف الجر على الفعل، مما جعل النحاة^٢

يحكمون أن حرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على الفعل .

إبدال الاسم الظاهر من المضمير

أجاز النحاة إبدال الاسم الظاهر من المضمير بجميع أنواع البديل ، إن كان الضمير (

المبديل منه) للغائب^٣ . أما إن كان الضمير للمتكلم والمخاطب فقد أجازوا فيه بدل البعض من

كل وبديل الاشتمال وبديل الغلط^٤ ، وقد استشهدوا على ذلك بقول الراجز :

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رَجُلِي فَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ *

فـ(رجل) الأولى بدل بعض من كل من ياء المتكلم في (أوعدني) .

أما بدل الكل من كل (المطابق) فقد جوزوه إذا كان فيه معنى الإحاطة والشمول ، كقوله

تعالى: "مَرَبْنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا^٥ " ، إذ (أولنا وآخرنا) بدل كل

من كل من الضمير المجرور باللام^٦ .

١ انظر الإحصاف ١١٢/١ (م١٤)، التبيين ٢٧٩ . الليان : اللين .

٢ انظر الإحصاف ١١٢/١ .

٣ انظر شرح التصريح ١٩٨/٢ .

٤ انظر شرح الكافية ١٢٦/٣، شرح التصريح ١٩٨/٢ .

٥ نسب للعديل بن فرخ في خزنة الأدب ١٩٠/٥، وبلا نسبة في شرح الكافية ١٢٦/٣، شرح التصريح ١٩٨/٢، شرح الأسموني ٢٣٦/٣ . شتنة : خشفة .

٦ المائدة ١١٤ .

٧ انظر شرح التصريح ١٩٩/٢، شرح الأسموني ٢٣٥/٣ .

أما إذا لم يكن فيه معنى الإحاطة فهناك ثلاثة مذاهب^١ :

- المنع وهو مذهب جمهور البصريين .
- الجواز وهو قول الأخفش والكوفيين .
- أنه يجوز في الاستثناء وهو قول قطرب .

أما علة الاختلاف في بدل الكل من كل، وعدم الاختلاف في بدل البعض، والاشتمال ، والغلط فقد قالوا فيها : أن " البديل ينبغي أن يفيد ما لم يفده المبدل منه . . . وإفادة بدل البعض والاشتمال والغلط تلك ظاهرة ، لأن مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الأول . وأما بدل الكل فمدلوله مدلول الأول، فلو أبدلنا فيه الظاهر من أحد الضميرين ، أي المتكلم والمخاطب وهما أعرف المعارف كان البديل أنقص في التعريف من المبدل منه ، فيكون أنقص في الإفادة منه ، إذ المدلولان واحد ، وفي الأول زيادة تعريف^٢ .

إبدال الفعل من الفعل

أجاز النحاة^٣ إبدال الفعل من الفعل ، إذا كان الثاني راجح البيان على الأول ، وقد اختلفوا بعد ذلك في أنواع البديل الجائزة فيه ، فمنهم^٤ من أجاز فيه أنواع البديل الثلاثة ، ومنهم^٥ من أجاز فيه بدل الكل من كل وبديل الاشتمال ولم يجز فيه بدل البعض من كل لعدم ورود شاهد فيه . ومنهم^٦ من لم يجز فيه إلا بدل الكل من كل . قال : لأن الفعل لا يتبعض ولا يكون فيه اشتمال . كما أجاز فيه بدل الغلط والإضراب ، مثل : إن تطعم زيدا تكسه أكرمك .

١ انظر شرح الأشموني ٢٣٦/٣

٢ شرح الكافية ١٢٧/٣ .

٣ انظر شرح الكافية ١٣٠/٣ ، شرح التسهيل ١٩٩/٣ - ٢٠٠ .

٤ انظر شرح التصريح ٢٠٠/٢ .

٥ انظر شرح الأشموني ٢٣٨/٣ .

٦ وهو رأي السيرافي في خزنة الألب ٢٠٣/٥ .

ومن شواهد إبدال الفعل من الفعل التي اعتمدها النحاة قول الراجز:

إِنْ عَلِيٌّ اللهُ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا^٢

حيث أبدل (تؤخذ) من (تبايعا) . وقد اعتمد النحاة^٣ هذا الراجز شاهداً على بدل الاشتمال ، لأن الأخذ كرهاً والمجيء طائعاً من صفات المبايعة . في حين كان السيرافي^٤ يرى أن هذا من بدل الكل من كل لأن (تؤخذ كرهاً أو تجيء طائعاً) هو معنى المبايعة؛ لأنها تقع على أحدهما .

ومن شواهدهم على هذه الظاهرة كذلك قوله تعالى: " وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ " °
وقول الشاعر :
[الطويل]

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمَمٌ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جِزْلًا وَنَارًا تَأْجِجًا^١

فـ (يضاعف) بدل من (يلق) ، و(تلمم) بدل من (تأتنا) ، وهذا من بدل الكل من كل ، أما بدل البعض من كل فقد ضربوا مثلاً مصطنعاً عليه هو : إن تصل تسجد لله يرحمك .
ويبدو أن الذي دفعهم إلى هذا الحكم أنهم وجدوا الفعل الثاني يتبع الفعل الأول من حيث الإعراب فقالوا إنه بدل منه .

١ وهو رأي السيرافي في خزنة الألب ٢٠٣/٥ .

٢ الكتاب ١٥٦/١ ، المقضب ٣٦٤/١ ، شرح التسهيل ٢٠٠/٣ ، شرح الكافية ١٣٠/٣ ، شرح التصريح ٢٠٠/٢ ، شرح الأشموني ٢٣٨/٣ ، خزنة الألب ٢٠٣/٥ .

٣ انظر شرح التصريح ٢٠٠/٢ .

٤ انظر خزنة الألب ٢٠٣/٥ .

٥ الفرقان ٦٨-٦٩ .

٦ الكتاب ٨٦/٣ ، المقضب ٣٦٣/١ ، شرح التسهيل ٢٠٠/٣ ، شرح الأشموني ٢٣٨/٣ ، خزنة الألب ٢٠٤/٥ . الجزل : العظيم اليابس من الحطب .

وحديثاً ذهب حنا حداد^١ إلى أن جزم تلمم في الشاهد الأخير من الشواهد السابقة هو من قبيل الحمل على الجوار (الجزم على الجوار) أو المماثلة ، وذلك أن الفعل لما جاور مجزوماً تحقق الجزم له بتأثير المجاورة . وأجئني ميالا إلى هذا الرأي ، إذ ليس الفعل الثاني بمطابق في المعنى للفعل الثاني حتى يكون بدلا منه .

عطف الاسم - اسم الفاعل - على الفعل المضارع والماضي

يجوز عند النحاة^٢ عطف اسم على فعل أو فعل على اسم إذا كان في الاسم معنى الفعل . فمن عطف الفعل على الاسم قوله تعالى : " أولم يرؤا إلى الطير فوقهم صافاتٍ ومبيضن^٣ " ، وقوله في قراءة عاصم : " فالتقوا الإصباحَ وجعل الليل سَكِينًا " . فقد جاز فيهما عطف الفعل على الاسم لاتحاد جنس المتعاطفين في التأويل .

أما عطف الاسم على الفعل فقد استشهدوا عليه بقول الراجز :

بات يُضَيِّبُهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَاتِرٍ *

وقول راجز آخر :

يَا رَبُّ بِيضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ^٤

١ انظر بحثه الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض ٢٢٣ .

٢ انظر معاني القرآن للفراء ٢١٣/١ ، أوضح المسالك ٣٩٤/٣ ، شرح الأشموني ٢٢١/٣ .

٣ الملك ١٩ .

٤ الأنعام ٩٦ .

٥ انظر معاني القرآن ٢١٣/١ ، شرح للتسهيل ٢٤/٣ ، شرح الكافية ٨٧/٣ ، شرح ابن عقيل ٢٢٤/٢ ، شرح الأشموني ٢٢٢/٣ ، خزنة الأدب ١٤٠/٥ . العضب : السيف .

٦ نسب لجندب بن عمرو في خزنة الأدب ٢٣٨/٤ ، وبلا نسبة في معاني القرآن ٢١٣/١ ، شرح للتسهيل ٢٤٠/٣ ، شرح التصريح ١٦٩/١ ، شرح الأشموني ٢٢١/٣ .

حيث عطف (جائر) على (يقصد) ، و(دارج) على (حبا) . قال الفراء : " والعرب تجعل (يفعل) و(فاعل) إذا كانا في عطف مجتمعين في الكلام . وكذلك (فعل) إذا كانت في موضع صلة لنكرة أتبعتها (فاعل) وأتبعته " ١ .

وقد بين ابن الشجري ٢ في أماليه التقارب بين هذه الأنماط المتعاطفة ، إذ قال : عطف اسم الفاعل على (يفعل) ، وعطف (يفعل) على اسم الفاعل جائر ؛ لما بينهما من المضارعة التي استحق بها (يفعل) الإعراب ، واستحق بها اسم الفاعل الإعمال ، وذلك جريان اسم الفاعل على (يفعل) ، ونقل (يفعل) من الشروع إلى الخصوص بالحرف المخصص كنقل الاسم من التكرير إلى التعريف بالحرف المعرف ، فلذلك جاز عطف كل واحد منهما على صاحبه ، وذلك إذا جاز وقوعه في موضعه ، كقولك: زيد يتحدث وضاحك ، وزيد ضاحك ويتحدث ؛ لأن كل واحد منهما يقع خبراً للمبتدأ ، وكذلك: مررت برجل ضاحك ويتحدث ، وبرجل يتحدث وضاحك ، لأن (يفعل) مما يوصف به النكرات . فإن قلت : سيتحدث زيد وضاحك لم يجز ؛ لأن ضاحكاً لا يقع موقع يتحدث من حيث لا يلي الاسم السين ، وكذلك مررت بجالس ويتحدث لا يجوز ؛ لأن حرف الجر لا يليه الفعل . فإن عطفت اسم الفاعل على (فعل) لم يجز ، لأنه لا مضارعة بينهما ، فإن قربت (فعل) إلى الحال فقد جاز عطف اسم الفاعل عليه كقول الراجز :

أَمْ صَبِيٌّ قَدْ حَبَا وَدَارَج

فإن كان اسم الفاعل بمعنى (فعل) جاز عطف الماضي عليه كقوله تعالى : " إِنْ الْمُصَدِّقِينَ

وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَضًا حَسَنًا " ٣ ؛ لأن التقدير : إِنْ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا وَاللَّاتِي تَصَدَّقْنَ .

١ معاني القرآن ٢١٣/١ .

٢ الأمالي للشجرية ١٦٧/٢ .

٣ الحديد ١٨ .

ومن كلام ابن الشجري السابق نتبين شروط عطف الفعل المضارع على اسم الفاعل والعكس،
وعطف اسم الفاعل على الفعل الماضي والعكس . وهي:

عطف المضارع على اسم الفاعل والعكس:

يشترط لجواز هذا العطف أن يجوز وقوع كل واحد في الموضع الذي جاء فيه الأول .
فمن المعلوم أن الاسم والفعل يقعان خبراً وصفةً لنكرة ، لذلك يجوز عطف أحدهما على الآخر
في مثل هذين الموضعين . غير أن الفعل مثلاً لا يأتي بعد حرف الجر ، فإذا كان اسم الفاعل
مجروراً بحرف الجر لم يجز عطف المضارع عليه ، كما أن السين لا تنخل إلا على الفعل
المضارع ، لذلك لم يجز عطف اسم الفاعل عليه إذا كان مسبوqاً بالسين .

عطف اسم الفاعل على فعل ماضٍ والعكس:

يشترط لجواز هذا العطف أن يقرب الفعل الماضي من الحال وذلك بدخول (قد) عليه
مثلاً ، إذ تفيد تقريب زمنه ؛ وذلك أن اسم الفاعل يدل على الزمن الحالي ، لذلك جاز في مثل
شاهد الرجز السابق (قد حبا) . أما عطف الفعل على اسم الفاعل فيكون إذا كان اسم الفاعل
بمعنى الفعل الماضي كما في الآية القرآنية من سورة الحديد .

وممن تعرض لمسألة التشابه بين اسم الفاعل والفعل المضارع من المحدثين محمد حسن
عواد^١ حيث رفض أن تكون ثمة مضارعة لفظية أو معنوية بين اسم الفاعل والفعل المضارع،
وإنما كل ما هنالك أن اسم الفاعل فيه رائحة من الفعل تجعله يقبل في بعض الأحيان ما يقبله
الفعل ، وسوف يأتي الحديث عن هذه المسألة في فكر عواد في أثناء الحديث عن دخول نون
التوكيد على اسم الفاعل في الفصل القادم .

١ نظر تقديمه ببحث مطول في أثناء تحقيقه لكتاب (رسالة في اسم لفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة) للعبادي ٣١-٥٧.

العطف على الموضع (المحل)

من المعلوم أن المجرور بالمصدر إما أن يكون مرفوع المحل وإما أن يكون منصوبه .
وعلى هذا فإنك إذا أتبعته اسماً في نعت أو عطف جاز فيه أمران : الجر حملاً على اللفظ ، وهو
الأجود ما لم يعرض مانع ، والنصب حملاً على الموضع إن كان المجرور منصوب الموضع أو
الرفع إن كان المجرور مرفوع الموضع ^١ .

والقول بالعطف على المحل أو الموضع هو رأي سيبويه وبعض البصريين ، والكوفيين ووافقهم
في ذلك المرادي ، في حين رفض جمهور البصريين هذا النوع من العطف ^٢ .

فابن يعيش مثلاً يرى الوجه في ذلك الجر ، يقول : " وإنما كان الوجه الجر لتشاكل
اللفظين واتفاق المعنيين ، وإذا حملته على المعنى كان مردوداً على الأول في معناه . وليس
مشاكلاً له في لفظه ، وإذا حصل اللفظ والمعنى كان أجود من حصول المعنى وحده " ^٣ .

ومن الشواهد التي اعتمدها المجوزون لهذه الظاهرة قول الراجز وهو رؤبة:

قَدْ كُنْتُ دَانَيْتُ بِهَا حَسَاتَانَا
مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَالْقِيَانَا

يُحْسِنُ بِيَعِ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا

فالشاهد فيه نصب (الليان) بالعطف على المعنى وذلك كأنه قال : وتخافُ الليانا ، وكذلك نصب

(القيانا) ، فهي معطوفة على محل (الأصل) ، إذ المراد يحسن أن يبيع الأصل والقيان .

أما غير المجوزين ^١ فيؤولون ذلك في أن الليان معطوفة على مخافة ، فالأصل: مخافة

الإفلاس ومخافة الليان ، غير أن المضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه .

١ انظر شرح المفصل ٦/٦٥ ، شرح التسهيل ٢/٤٤٦ .

٢ انظر شرح التصريح ٢/١٠ .

٣ شرح المفصل ٦/٦٥ .

٤ ديوان رؤبة ١٨٧ . وهو منسوب لرؤبة في الكتاب ١/١٩١ ، في حين نسبه ابن يعيش لزياد العنبري في
شرح المفصل ٦/٦٥ .

وقد أجاز بعضهم العطف على المحل في غير المصدر ، وشرطوه بعدد من الشروط

هي ^٢ :

الأول: إمكان توجه العامل ، فلا يجوز: مررت بزید وعمراً ، لأنه لا يجوز مررت زیداً .

وهذا الذي رفضه السيوطي كان سيبويه قد قبله وجعله عربياً فصيحاً ، يقول سيبويه : "

ولو قلت مررت بعمرٍ وزيدا لكان عربيا ، فيكف هذا ؟ لأنه فعل والمجرور في موضع مفعول

منصوب ، ومعناه أتيت ونحوها، تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً وكان المجرور في

موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى " ^٣ . واستشهد سيبويه على ذلك بقول الراجز وهو

العجاج:
يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا

قال سيبويه: كأنه قال : ويسلكن غوراً غائراً ، لان معنى يذهبن فيه يسلكن .

الثاني: أصالة الموضع فلا يجوز هذا الضارب زیداً وأخيه ؛ لأن الأصل في الوصف المستوفي

لشروط العمل إعماله لا إضافته ، لالتحاقه بالفعل ، وأجازه البغداديون .

الثالث: وجود المجوز ، أي الطالب لذلك المحل على الأصح فيهما ، فلا يجوز: إن زیداً وعمرو

قائمان ، لأن الطالب لرفع عمرو هو الابتداء وهو ضعيف ، وهو التجرد ، وقد زال بدخول إن ،

ولا يجوز كذلك : إن زیداً قائمٌ وعمروٌ على العطف .

غير أن من العلماء ^٥ من أجاز العطف على موضع اسم إن وأخواتها بشرطين :

الأول: استكمال الخبر . و **الثاني:** كون العامل إن أو أن أو لكن . ومن ذلك قوله تعالى: " أَنْ

الله بريءٌ من المشركين ورسوله " ^١ .

١ انظر شرح المفصل ٦/٦٥.

٢ انظر هذه الشروط مع الهولمغ ٥/٢٧٧-٢٧٨.

٣ الكتاب ١/٩٤.

٤ للعجاج في ديوانه ٣٩٨، وفي الكتاب ١/٩٤، ولرؤبة في ديوانه ١٩٠.

٥ انظر شرح التسهيل ١/٤٢٩، شرح التصريح ١/٣٢٠.

ولم يشترط الكسائي والفراء^٢ الشرط الأول وهو استكمال الخبر ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ"^٣ ، غير أن الفراء اشترط فيه خفاء الإعراب في الأول كان يكون اسماً مبنياً كما في المثال السابق . ومنعه في الاسم المعرب كما في قوله تعالى : "إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ"^٤ . على الرغم من أن ما منعه الفراء قراءة سبعية لأبي عمرو برواية ابن عباس وعبد الوارث^٥ ، وعُذِّل سبب المنع بما في الاسمين من تخالف المتعاطفين في الحركة اللفظية ، وأجاز : إن الفتى وزيدٌ ذاهبان، لعدم التخالف اللفظي^٦ .

أما البصريون^٧ فقد منعهوا لاجتماع عاملين على معمول واحد وهو الخبر ، إذ عمل فيه إنَّ والابتداء . ولا يتأتى ذلك عند الكسائي والفراء ؛ لأن العامل في الخبر عندهما في باب إنَّ هو رافعه في المبتدأ . وقد خرجها المانعون من البصريين على التقديم والتأخير ، فيكون عندهم (من آمن) خبر إنَّ ، أما خبر (الصابئون) فمحذوف ، أي والصابئون والنصارى كذلك ، أو من تقدير الحذف من الأول لدلاله السابق عليه .

وأجاز الفراء أيضاً العطف على محل اسم (إنَّ) وأخواتها في غير (إنَّ وأنَّ ولكنَّ) مستشهداً على ذلك بقول الراجز وهو العجاج أو رؤبة:

يا لبيتي وأنتِ يا لميسُ
في بلدٍ ليس بها أنيسُ^٨

-
- ١ التوبة ٣ .
 - ٢ ننظر شرح التمهيد ٤٣٢/١ ، شرح التصريح ٣٢١/١ .
 - ٣ المائدة ٦٩ .
 - ٤ الأحزاب ٥٦ .
 - ٥ انظر البحر المحيط ٢٣٩/٧ .
 - ٦ انظر شرح التصريح ٣٢٣/١ .
 - ٧ السابق نفسه .
 - ٨ نسب للعجاج في ديوانه ٤٢٣ ، وفي شرح التصريح ٣٢٥/١ ، ولرؤبة في ديوانه ١٧٦ .

وخرَجَ عند المانعين على أن الأصل فيه : يا ليتني وأنت معي يا لميس ' .

ويترجح لدي أن لمسألة العطف على الموضوع بعداً دلاليّاً، يكمن في زيادة معنى أراده المتكلم في المعطوف ، إذ إنّ تغيير الحركة الإعرابية يدل على تغيير نظرة الفاعل أو صاحب الكلام نحو ذلك المعطوف ، والغالب أن يكون المعنى تجاهه فيه شيء من المبالغة أو ما شابهه .
فعند قولنا: مررت بزيد وعمراً ، يكون المرور بعمرو مرغوباً فيه أكثر من المرور بزيد .

توكيد النكرة توكيداً معنوياً

لم يجز البصريون توكيد النكرة توكيداً معنوياً مطلقاً في حين أجازها بعض الكوفيين ^٢ ووافقهم الأخفش ^٣ وابن عصفور ^٤ وابن مالك ^٥ والاستراباذي ^٦ والأزهري ^٧ ، إذا أفاد ، ومنعوه إذا لم يفد . وتحصل الفائدة فيه إذا كان المؤكد النكرة زمناً محدوداً موضوعاً لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم وأسبوع وشهر وحول ، وكان التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول ، ولا يجوز عندهم غيره ، وقد أجاز بعض الكوفيين ^٨ توكيد النكرة مطلقاً سواء أكانت محدودة أم لا .

١ انظر شرح التسهيل ٤٣٣/١ ، شرح التصريح ٣٢٥/١ .

٢ انظر الإتيان ٤٥١/٢ (م ٦٣) ، شرح المفصل ٤٤/٣ ، شرح التسهيل ١٥٨/٣ ، فاتحة الإعراب ١٩٤ ، لتتلاف النكرة ٦١ .

٣ انظر شرح التصريح ١٣٨/٢ ، مع الهوامع ٢٠٤/٥ .

٤ انظر المقرب ٢٤٠/١ .

٥ انظر شرح التسهيل ١٥٨/٣ .

٦ انظر شرح الكافية ١٠٨/٣ .

٧ انظر شرح التصريح ١٣٨/٢ .

٨ انظر شرح التسهيل ١٥٨/٣ ، مع الهوامع ٢٠٤/٥ .

أما العلة التي احتج بها البصريون في منع توكيد النكرة فمن وجهين^١ :

الأولى: أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة ، فينبغي ألا تقتصر إلى تأكيد ؛ لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه ، فالتأكيد المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته ، وتمكين ما لم يثبت في النفس محال .

الثانية: أن النكرة تدل على الشيوخ والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضد صاحبه ، فلا يصلح أن يكون مؤكداً له ولو جاز ذلك لصار الشائع مخصصاً . وهذا ليس بتأكيد ، بل هو ضد ما وضع له ؛ لأن التأكيد تقرير وهذا تغيير .

وأما الكوفيون فقد احتجوا بورود ذلك في السماع وقبول القياس له ، فأما السماع فقد ورد توكيد النكرة في قول الراجز:

إذا القعودُ كَرَّ فيها حَفْداً يوماً جديداً كلُّه مطرداً^٢

حيث أكد يوماً وهو نكرة ، إلا أنه يدل على زمان محدود ، والبصريون يرون أن هذا التوكيد هو توكيد للضمير في جديد . ومنه قول راجز آخر:

قد صرَّتِ البكرةُ يوماً أجمعا^٣

أكد يوماً وهو نكرة إلا أنه يدل على زمان محدود . ومنه كذلك قول راجز ثالث :

يا ليتني كنتُ صبيّاً مُرضعاً تحمّلني النلفاءُ حولاً أكتعا^٤

١ انظر الإنصاف ٤٥٥/٢ ، فاتحة الإعراب ١٩٤ ، انتلاف النصر ٦١ .

٢ الإنصاف ٤٥٢/٢ (٦٣م) . القعود : البكر من الإبل حين يركب ، حفد : خف في العمل وأسرع .

٣ انظر الإنصاف ٤٥٤/٢ (٦٣م) ، شرح التسهيل ١٥٩/٣ ، فاتحة الإعراب ١٩٤ ، شرح الكافية ١١١/١ و ١٠٨/٣ ، انتلاف النصر ٦١ ، شرح التصريح ١٣٨/٢ ، مع الهوامع ٢٠٥/٥ . صرت : صوتت ، البكرة : ما يُستقى عليه الماء من البئر .

٤ انظر شرح التسهيل ١٥٩/٣ و ١٥٧ ، شرح الكافية ١٠٨/٣ ، مع الهوامع ٢٠٥/٥ . النلفاء : الصغيرة الدقيقة .

أكد حولاً وهو نكرة إلا أنه لفظ يدل على زمان محدود . ومنه قول راجز رابع وهو العجاج أو
رؤية:

إِنَّ تَمِيمًا لَمْ يُرَاضِعْ مُشَبَّعًا وَلَمْ تَلِدْهُ أُمُّهُ مَقْنَعًا

أَوْقَتَ بِهِ حَوْلًا وَحَوْلًا أَجْمَعًا^١

وقد حمل ابن عصفور^٢ كل ذلك على الضرورة .

والقياس يكمن في أن يكون المقصود من اليوم واللييلة بعضاً منهما ، فإذا قلنا قعد يوماً
كله وقمت ليلةً كلها صحَّ معنى التوكيد^٣ . وقد تحصل الفائدة في النكرة عند ابن مالك في نطاق
أوسع منه عند الكوفيين الذين قصروه على ألفاظ الزمان المحدد يقول ابن مالك : " ومثال الجائز
لكونه مقيداً قولك : صمت شهراً كله وقمت ليلةً كلها ، وهذا أسدٌ نفسه ، وعندني درهمٌ عينه ،
فبذكر (كل) يعلم أن الصيام كان في جميع الشهر والقيام كان في جميع اللييلة ولو لم يذكر
لاحتمل ألا يراد جميع الشهر ولا جميع اللييلة ، وبذكر النفس أيضاً علم أن المشار إليه أسد
حقيقي لا شيء شبيهه بأسد ، وأن الذي عندك درهم مصوغ لا صرفه ولا موازنته ، فتوكيد
النكرة إن كان هكذا حقيقاً بالجواز ، وإن لم تستعمله العرب ، فكيف إذا استعملته " .^٤ وعلى
هذا يكون مفهوم التوكيد عند ابن مالك قد تجاوز مفهومه عند الكوفيين ، وبذلك وسع دائرة توكيد
النكرة ، إذ يمكن أن تتحقق الفائدة في غير الألفاظ التي تكل على زمن محدد له بداية ونهاية .

١ للعجاج في ديوانه ٤٢٦ ، ولرؤبة في ديوانه ٩٢ ، وفي شرح التسهيل ١٥٩/٣ .

٢ انظر المقرب ١/٢٤٠ .

٣ انظر الإصناف ٢/٤٥٤ (م ٦٣) .

٤ شرح التسهيل ٣/١٥٨ .

وقد اعترض ابن عصفور على مثل (هذا أسدٌ نفسه) ؛ وذلك أنه يرى أن ليس من فوائد التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازي ، قال : " وأما النفس والعين وتثنيتهما وجمعهما فيؤكد بها ما ثبتت حقيقته تبعض أم لم يتبعض " ١ .

توكيد المرءة توكيداً لفظياً

ذهب النحويون ٢ إلى أن تكرير الحرف توكيداً لا يجوز إلا بوجود حرف عطف يفصل بينهما ، أو بوجود فاصل غير حرف العطف يفصل الحرفين عن بعضهما ، أو بإعادة ما دخل عليه لكونه كالجزء منه . أما إعادته دون فاصل فهو شاذ لا يجوز إلا في الضرورة ٣ . وقد أجازهُ الزمخشري ٤ والإسفراييني ٥ اختياراً .

فمن الشواهد على تكرار الحروف مفصولة قول الراجز :

حتى تراها وكأنَّ وكانَ أعناقها مشدَّداتٌ في قرَنٍ ٦

وقول راجز آخر وهو رُوبة :

ليتَ وهل ينفَعُ شيئاً ليتُ ليتَ شباباً بوعَ فاشتريتُ ٧

وقد يكون الفصل مسموعاً ، كالفصل بالوقف كما في قول الراجز :

لا يَنسِكُ الأسي تأسياً فما ما مِن حِمَامٍ أحدَ مُعتصِماً ٨

١ المقرب ١/٢٩٣ .

٢ انظر شرح التسهيل ٣/١٦٥ ، مع الهوامع ٥/٢٠٩ .

٣ انظر شرح التصريح ٢/١٤٤ ، مع الهوامع ٥/٢٠٩ .

٤ انظر شرح المفصل ٣/٤١ .

٥ انظر فاتحة الإعراب ١٩٣ .

٦ نسب لخطام المجاشعي أو للأغلب العجلي في شرح التصريح ٢/١٤٥ . وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣/١٦٥ .

٧ ديوان رُوبة ١٧١ .

ومن جهة أخرى أجاز النحاة أن يؤكد الحرف باسم في معناه وإن اختلفا في اللفظ مستثنين على ذلك بقول الراجز :

قد يكسبُ المالُ الهدانُ الجافي بغيرِ لا عصفٍ ولا اصطرافٍ^٢

والحق أن الحرف كلمة كغيره من أنواع الكلمة الأخرى ، وكما أن المتكلم يجد نفسه بحاجة إلى أن يؤكد الاسم والفعل فكنكك يجد نفسه بحاجة إلى أن يؤكد الحرف ، ونحن في لغتنا المحكية نستخدم أسلوب توكيد الحرف توكيدا لفظيا ، نقول حين نكون مصرين على رفض أمر ما : لا لا لا لا لا لا لا لا .

المبحث الرابع: الحال

مجيء الحال التي تسد مسد الخبر جملة فعلية

أجاز الأفش والكساني وهشام وابن مالك^٣ وقوع الحال التي تسد مسد الخبر جملة فعلية؛ وذلك لورده في السماع ، فقد قال الراجز وهو رؤبة:

ورأيُ عينيَ الفتى أباكَا يعطيَ الجزيلُ فعليكِ ذاكَا^٤

فجملة (يعطي الجزيل) جملة فعلية جاءت حالا تسد مسد خبر (رأي) .

وقد أضاف ابن مالك^٥ سبباً آخر لتجوز وقوع الجملة الفعلية حالاً تسد مسد الخبر وهو القياس على الجملة الاسمية ، إذ يجوز أن تقع الجملة الاسمية في هذا الموقع وعلى ذلك يجوز أيضاً أن تقع الجملة الفعلية .

١ لنظر شرح التسهيل ١٦٦/٣، الجنى الداني ٣٢٨، خزنة الأدب ١/١٨١.

٢ الإنصاف ٥٨١/٢ (٨٠م) . الهدان : الأحمق ، العصف : الطلب ، الاصطراف : الاحتيال .

٣ لنظر مع الهوامع ٤٨/٢، وانظر رأي ابن مالك في شرح التسهيل ١/٢٧٥.

٤ ديوان رؤبة ١٨١.

٥ لنظر شرح التسهيل ١/٢٧٥.

وهذا الذي أجازته السابقون هو رأي سيبويه كما أشار الأشموني^١ ، في حين جاء في الهمع^٢ والدرر^٣ أن سيبويه والفراء كانا يمنعان ذلك ولا يجيزانه ، والثابت أن الفراء^٤ كان يمنعه ، وقد علل سبب المنع بمبدأ الفرار من كثرة مخالفة الأصل ، وذلك أن الحال إذا سدت مسد الخبر فهو خلاف الأصل ، وإذا وقع الفعل موقع الحال فهو على خلاف الأصل، فلا ينبغي أن يحكم بجوازه ، فإنه مخالفة بعد مخالفة .

مجيء الحال مصدراً

الأصل في الحال أن يكون وصفاً غير أن بعض اللحاة أجازوا مجيئه مصدراً . فقد ذهب سيبويه^٥ إلى أن المصدر قد ينتصب على الحالية ، والمفهوم من كلامه أنه يكون كذلك إذا أمكن أن يفسر المصدر باسم الفاعل ، قال سيبويه: " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقع فيه الأمر ، وذلك قولك قتلته صبراً ، ولقيته فجاءةً ومفاجأةً ، وكفاحاً ومكافحةً ولقيته عياناً وكلمته مشافهةً وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع ؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً " . وقد استشهد سيبويه بعدد من الشواهد منها قول الراجز:

ومنهل وردتْ التقاطا^٦

- ١ انظر شرح الأشموني ٢٩٣/١ ، ولم أفق عليه في الكتاب حيث تحدث سيبويه عن هذا الموضوع في ١٩١/١ .
- ٢ انظر همع الهوامع ٤٨/٢ .
- ٣ انظر الدرر اللوامع ٢٩/٢ .
- ٤ انظر شرح التسهيل ٢٧٥/١ ، همع الهوامع ٤٨/٢ ، شرح الأشموني ٢٩٣/١ ، الدرر اللوامع ٢٩/٢ .
- ٥ انظر الكتاب ٣٧٠/١-٣٧١ .
- ٦ نسب لنقادة الأسدي في لسن العرب ٧٦٣/٧ مادة فرط و ٣٩٤/٧ مادة لقط ، وبلا نسبة في الكتاب ٣٧١/١ ، وإصلاح للمنطق ٦٨ و ٩٦ . المنهل : المورد ، التقاطا : مفاجأة .

فقد نصب (التقاطاً) على الحال لأنه بمعنى ملتقطاً .

والنحاة^١ في مثل هذه المصادر مختلفون فسيبويه وجمهور البصريين على أنها مصادر في موضع الحال مؤوله بالمشتق ، وقال بعضهم هي مصادر على حذف مضاف هو مصدر الفعل السابق ، وقيل هي أحوال على حذف مضاف هو (ذا) أي(ذا التقاط) في الشاهد . وذهب الكوفيون إلى أن هذه المصادر مفاعيل مطلقاً للأفعال السابقة وعليه الأخفش والمبرد .

ويبدو أن مجيء الحال مصدرأ فيه من القوة ما لا نجده في اسم الفاعل ، إذ يكون في هيئة المصدر مؤكداً بأن حصول الفعل الذي يتعلق الحال به يكون على الحقيقة التي لا سبيل لدخول المجاز فيها ، في حين قد يكون الحال على سبيل المجاز في اسم الفاعل فيكون التأكيد فيه أقل من المصدر .

المبحث الخامس: المجرورات

الفصل بين المتضايقين

جوز الكوفيون^٢ الفصل بين المتضايقين مطلقاً بالظرف والمجرور وغيرهما، وجوزه يونس^٣ بالظرف والمجرور غير المستقل ، في حين لم يجز البصريون^٤ الفصل إلا بالظرف والجار والمجرور على قبح لضرورة الشعر فقط ، قال ابن يعيش^٥ في تفسير سبب ذلك: وذلك لأن المضاف والمضاف إليه مُنْزَلان منزلة الشيء الواحد . فالمضاف إليه من تمام المضاف،

١ انظر آراءهم في مع الهوامع ١٥/٤ .

٢ انظر شرح التصريح ٧٣٢/١ ، مع الهوامع ٢٩٤/٤ .

٣ انظر مع الهوامع ٤٩٥/٤ .

٤ انظر الكتاب ١٧٦-١٧٧، الخصائص ١٧٥/٢ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٦٨/٣-١٦٩ ، شرح المفصل ٢٠-١٩/٣ ، شرح التصريح ٧٣٢/١ .

٥ انظر شرح المفصل ٢٠-١٩/٣ ، وانظر التفسير ذاته في الإصناف ٤٣١/٢ (م ٦٠) ، و شرح التصريح ٧٣٢/١ .

يقوم مقام التتوين ويعاقبه ، فكما لا يحسن الفصل بين التتوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما .

وقد فصل ابن هشام^١ والأزهري^٢ رأي الكوفيين فنكروا أن الفصل يجوز عندهم في سبع حالات ، ثلاث منها في السعة وأربع في ضرورة الشعر ، وقد وردت شواهد الرجز في حالة من الحالات الجائزة في السعة وحالتين من الحالات الخاصة بالضرورة . أما الحالة الجائزة في السعة فهي أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله ، والفاصل إما مفعوله وإما ظرفه ، وشاهد الفاصل المفعول هو قول الراجز :

وحلق الماذي والقوانسِ فداسهم دوسن الحصيد الدانس^٣

حيث أضاف دوس وهو مصدر إلى فاعله في المعنى (الدانس) ، وفصل بينهما بالمفعول وهو (الحصيد) . ومثله قول راجز آخر :

يفركن حب السنبلي الحناجِ في القاع فرك القطن المحالج^٤

أضاف المصدر (فرك) إلى (المحالج) وفصل بينهما بمفعول المصدر (القطن) .

وقد ذكر ابن مالك^٥ والأزهري^٦ أن الذي حسن هذا الفصل ثلاثة أمور : كون الفاصل فضلة ، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف ، وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه

١ انظر أوضح الممالك ٣/١٧٧-١٩٥.

٢ انظر شرح التصريح ١/٧٣٢-٧٣٨.

٣ انظر شرح التسهيل ٣/١٤٢، وشرح الأشموني ٢/٥١٨. والماذي هو نوع من الدروع البيضاء والقوانس جمع قونس وهو أعلى البيضة من الحديد .

٤ نسب لجنيد بن المثنى في لسان العرب مادة (حنجج) وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣/١٤٢. والحناج السنبلة العظيمة الضخمة.

٥ انظر شرح التسهيل ٣/١٤١.

٦ انظر شرح التصريح ١/٧٣٢.

مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية . ومما اشتهر في هذه الحالة قراءة ابن عامر : "

وكذلك نرى كثيرين من المشركين قتل اولادهم شركائهم " ١ .

وقد هاجم الزمخشري هذه القراءة قائلاً : " وأما قراءة ابن عامر . . . فشيء لو كان في

مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً كما سمج وردُّ (زج القلوصَ أبي مزادة) ،

فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته " ٢ .

وكلام الزمخشري هذا مردود عليه ومرفوض جملة وتفصيلاً ، لأن هذه القراءة ثابتة

بالتواتر ، ومعزوة إلى موثوق بعربيته ، إلى جانب كونه من كبار التابعين ، ومن الذين يقتدى

بهم في الفصاحة ، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث

بها اللحن ، ويكفيه شاهداً على ما وصفته به أن أحد شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن

عثمان بن عفان رضي الله عنه " ٣ .

أما الحالتان الخاصتان بالضرورة فهما :

الأولى: الفصل بفاعل المضاف ، وشاهده قول الراجز :

ما إن وجدنا للهوى من طِبِّ ولا عدنا قهرَ وجدَّ صبِّ ٤

فأضاف (قهر) إلى مفعوله وهو (صب) وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو (وجد) . وقد ذكر ابن

مالك ٥ أن هذا الفصل ضعيف .

الثانية: الفصل بالنداء ، وشاهد هذه الحالة قول الراجز :

كانَ برذونَ أبا عصامٍ زيدَ حمارَ دُقِّ باللجامِ ١

١ الأنعام ١٣٧ ، ولنظر هذه لقراءة في البحر المحيط ٢٣١/٤ .

٢ الكشاف ٥٤/٢ .

٣ شرح التسهيل ١٤١/٣ .

٤ شرح التسهيل ١٣٩/٣ ، أوضح المسالك ١٩٠/٣ ، شرح التصريح ٧٣٦/١ ، مع الهوامع ٢٩٧/٤ ، شرح الأشموني ٥٢٩/٢ .

٥ انظر شرح التسهيل ١٣٨/٣ .

فأضاف (برنون) إلى زيد ، وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه ، وقد جعله ابن مالك من الضعيف النادر .

وأما الحالات الأخرى التي لم يرد فيها شواهد للرجز فهي:

• الحالات المتبقيتان من الحالات التي يجوز الفصل فيها في السعة

الأولى: أن يكون المضاف وصفاً بمعنى الحال أو الاستقبال والمضاف إليه إما مفعوله الأول

والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم : " فلا تحسبن الله علفاً وعدةً مرسله " ٢ أو ظرفه كقوله

صلى الله عليه وسلم : " هل أنتم تاركو لي صاحبي " ٣ .

الثانية: أن يكون الفاصل قسماً والمضاف لا يشبه الفعل ، كقول الكسائي : هذا غلامٌ والله زيد .

• الحالات المتبقية من الحالات التي يجوز الفصل فيها في ضرورة الشعر

الأولى : الفصل بالأجنبي ، أي معمول غير المضاف وإن كان عاملهما واحداً ، فاعلاً كان

الأجنبي أو مفعولاً أو ظرفاً . فالفاعل في قول الأعشى : [المنسرح]

أُنْجِبَ أَيامَ والدَاهِ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنَعِمَ مَا نَجَلَا ٤

[البسيط]

والمفعول كقول جرير :

تَسْقِي امْتِيَا حاً ندى المسواك رِيْقَتِهَا كَمَا تَضَعْنَ ماءَ المِزْنَةِ الرِصْفُ ٥

[الوافر]

والظرف كقول أبي حية النميري :

١ الخصائص ١٥٧/٢ ، شرح التسهيل ١٣٩/٣ ، أوضح المسالك ١٩٥/٣ ، شرح التصريح ٧٣٨/١ ، شرح الأسموني ٥٢٦/٢ .

٢ إبراهيم ٤٧ ، ونسبت هذه القراءة لفرقة في البحر المحيط ٤٢٧/٥ .

٣ انظر صحيح البخاري (كتاب فضائل الصحابة) برقم ٣٤٦١ ، ١٣٣٩/٣ .

٤ ديوان الأعشى ٢٨٥ ، ورواية الديوان هي (أيامٌ واليه به) وعليه فلا شاهد في هذه الرواية . ونجلاه : نملاه .

٥ شرح ديوان جرير ٣٨٦/١ . والرصف جمع رصفة وهي الحجارة المرصوفة بجانب بعضها ، امتياحا : استياكا .

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً

يهوديٌّ يقاربُ أو يزِيلُ^١

الثانية: الفصل بنعت المضاف ،كقول معاوية ابن أبي سفيان : [الطويل]

نجوتَ وقد بلَّ المراديُّ سيفَهُ

من ابنِ أبي شيخِ الأباطحِ طالبِ^٢

ففصل (أبي) عن (طالب) وهما متضايقان . إلا أن من المحتمل أن يكون (شيخ) مضافاً إليه ،
و(طالب) بدلاً.

الثالثة: الفصل بفعل ملغى كقول الشاعر : [الوافر]

بأيِّ تراهُمُ الأرضين حلوا

أألدبران أم عسفوا الكفرا^٣

الرابعة: الفصل بالمفعول لأجله ، كقوله : [الوافر]

معاودَ جرأةً وقتِ الهوادي

أشمَ كأنه رجلٌ عبوسُ^٤

إضافة حيثُ إلى مفرد

الأصل في الظرف (حيثُ) أن يضاف إلى جملة ، وقد وردت إضافته إلى المفرد عن

بعض العرب^٥ ، إلا أن بعض النحاة^٦ جعلوا هذه الإضافة نادرة ، في حين جعلها بعضهم^٧

شاذةً ، إلا أن الكسائي^٨ كان يجعلها قياساً واستشهد على ذلك بقول الراجز:

أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعاً

نجماً يضيءُ كالشهابِ لامعاً^١

١ شعر أبي حية النميري ١٣٦.

٢ انظر شرح التسهيل ١٤٠/٣، أوضح المسالك ١٩٣/٣، شرح ابن عقيل ٨٤/٢، شرح التصريح ٧٣٧/١، مع الهوامع ٢٩٦/٤، شرح الأثموني ٥٢٦/٢.

٣ شرح التصريح ٧٣٨/١، مع الهوامع ٢٩٧/٤، شرح الأثموني ٥٣١/٢.

٤ للمراجع السابقة ذاتها .

٥ انظر شرح المفصل ٩٢/٤.

٦ انظر شرح التسهيل ١٥٩/٢، مع الهوامع ٢٠٦/٣، خزنة الأديب ٣/٧.

٧ انظر شرح ابن عقيل ٥٦/٢.

٨ انظر مع الهوامع ٢٠٦/٣.

وكان الكسائي يجعل (حيث) في هذا الشاهد اسماً مبنياً ٠ و(حيث) تكون اسماً في الشعر وغيره ٠ فقد حكى أحمد بن يحيى عن بعض أصحابه أنهم قالوا : هي أحسن الناس حيثُ نظر ناظرٌ، يعني الوجه ٢ ٠

أما مذهب البصريين ٣ فقد كانوا يمنعون إضافة (حيث) إلى المفرد ونقل ابن هشام ٤ أن من أضاف حيث إلى المفرد فإنه يعربها ، لذلك فقد نقل الشاهد السابق بفتح التاء من حيث ٠

إضافة النيف إلى العشرة في العدد المركب

أجاز الكوفيون ٥ وقيل بعض الكوفيين ٦ وقيل الفراء ٧ وأضاف بعضهم البغداديين ٨ إضافة النيف إلى العشرة في العدد المركب ، أي صدر العدد المركب إلى عجزه، قالوا : " لأنه اسم مظهر جازت إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء التي يجوز أن تضاف " ٩ ٠ واستشهدوا على ذلك بقول الراجز :

كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَفَوَاتِهِ بِنْتِ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حَبِّهِ ١٠

-
- ١ شرح المفصل ٩٠/٤، شرح التسهيل ١٥٩، شرح ابن عقيل ٥٦/٢، مع الهوامع ٢٠٦/٣، خزنة الأدب ٣/٧، الدرر اللوامع ١٢٤/٣.
 - ٢ انظر خزنة الأدب ٤/٧.
 - ٣ السابق نفسه .
 - ٤ انظر معني اللبيب ١٨٧.
 - ٥ انظر التبيين للعكبري ٤٣٢، ائتلاف النصر ٤٣، شرح التصريح ٤٦٤/٢، مع الهوامع ٣٠٩/٥، شرح الأشموني ١٤٠/٤، خزنة الأدب ٤٣٠/٦.
 - ٦ انظر شرح الكافية ٦٨/٤.
 - ٧ انظر شرح التسهيل ٣١٧/٢، وانظر رأيه في معاني القرآن ٣٤/٢.
 - ٨ انظر خزنة الأدب ٤٣٠/٦.
 - ٩ ائتلاف النصر ٤٣.
 - ١٠ نسب لنقيع بن طارق في شرح التصريح ٤٦٤/٢، وخزنة الأدب ٤٣٢/٦، وبلا نسبة في معاني القرآن ٣٤/٢، شرح التسهيل ٣١٦/٢، التبيين للعكبري ٤٣٣، ائتلاف النصر ٤٣، مع الهوامع ٣٠٩/٥، شرح الأشموني ١٤٠/٤،

وقد نكر الفراء^١ أنه سمع من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي قولهما : ما فعلت خمسة عشر^٢ . لذلك فإنه كان يجعل هذه الإضافة قياساً . وقد اعترض العكبري على شاهد الرجز السابق قائلاً : " لا نسلم أنه مضاف وإنما نزلة منزلة اسم واحد ، وجعل الإعراب في آخره وذلك للضرورة ، وسوغ ذلك أنه أضاف البنات إلى العدد فعرّفها بالجملة ، وأما قياس هذا على بقية الأسماء فخطأ ، لأن الإضافة لها معنى ، وليس كل الأسماء يصح فيها ذلك المعنى"^٣ .

أما البصريون^٤ فقد كانوا يمنعون ذلك إلا إذا أردت بالعدد أن تجعله اسماً ، إذ يجوز عندها الإضافة وعدمها ، ويجعلون ما ورد منه خاصاً بضرورة الشعر ، وذلك لأن هذه الإضافة لا معنى لها ، إذ المعروف أن الإضافة تكون بمعنى اللام أو من ، والنيف في العدد المركب ليس للعشرة ولا منها ، بل هو زيادة عليها .

ونكر العكبري أن وجه المنع يكمن في " أن النيف وما بعده عبارة عن عدد واحد ، والمضاف غير المضاف إليه ، فلو أضفت خمسة إلى عشرة فقلت : قبضت خمسة عشر لم تكن العشرة مقبوضة ، وهذا ينافي الوضع هنا ، وفيه وجه آخر ، وهو أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه كقولك : غلامٌ زيد ، والخمسة غير متخصصة بعشرة ، إذ لا ترد حقيقة الخمسة على انفرادها ، والفصل المنسوب إلى المضاف غير منسوب إلى المضاف إليه ، كقولك : جاءني غلامٌ زيد ، فالمجيء منسوب إلى الغلام لا إلى زيد ، والأمر في العدد على خلاف ذلك"^٤ .

١ نظر معاني القرآن ٣٣/٢-٣٤.

٢ للتبيين ٤٣٣.

٣ نظر مع الهولم ٣١٠/٥.

٤ نظر للتبيين ٤٣٢.

المبحث السادس: الأساليب النحوية

حذف جملة الشرط وجوابه

أجاز النحاة^١ حذف الشرط والجزاء (الجواب) بعد (إن) خاصة؛ وذلك لأنها أم الأنوات الشرطية ولأنه لم يرد في غيرها، واستشهدوا على ذلك بقول الراجز وهو رؤية:

قالت بنات العم: يا سلمى وإن^٢ كان فقيراً معدماً، قالت: وإن^٣

وجعل أولئك النحاة هذا الحذف من الضرورة، إلا ابن هشام^٢ فقد جعله مطرداً بعد إن .

وقد أشار سمير سنيتية^٤ إلى أن مثل هذا الحذف يحدث في بعض الاستعمالات اللغوية

المعاصرة . فقد يحدث أن تعتذر عن شخص، فنقول: لكنه لم يكن موجوداً، فيقول لك شخص

ثالث: ولو يكتفي بنكر أداة الشرط عن إعادة المشروط والمشروط له، لكونهما مُحَصَّنَيْنِ

من الموقف .

والحق أن لمثل هذا الحذف بعداً بلاغياً يفوق الذكر؛ إذ في الحذف قوة في الرد،

ودعوة إلى الطرف الآخر بعدم إكمال حديثه؛ لأنه مرفوض جملة وتفصيلاً، فالمتكلم مُصرٌّ

على رأيه مهما قيل له، يضاف إلى ذلك أنه يخلصنا من التكرار الذي قد يكون مملاً في مثل

هذا الموضوع . ونحن نستخدم في بعض المواقع مثل هذا الحذف، نقول رداً على أي شخص

يفترض افتراضات، وينلي بآراء حين نرفض ما يقول: وإن وإن .

١ لنظر المقرب ١/٢٨٦-٢٨٧، شرح الكافية ٥/٩٢، مع الهولم ٤/٣٣٦، شرح الأشموني ٤/٦٤، خزانة الأدب ٩/١٥.

٢ ديوان رؤية ١٨٦.

٣ لنظر مغني اللبيب ٨٥٢.

٤ لنظر كتابه الشرط والاستفهام ٦٠.

حذف صلة الموصول

الأصل في صلة الموصول ألا تحذف ؛ وذلك ° لأن الصلة هي الصفة في المعنى ، وإنما جاء بالذي وصلةً إلى ذلك ، فلا يسوغ حذفها لأن فيه تقويت المقصود ، كما لا يجوز حذف الصفة من المبهم في قولك : يا أيها الرجل ، لأنه هو المقصود بالنداء ، و(أي) وصلةً إلى ذلك ° ١ .

إلا أن بعض النحاة ٢ أجازوا حذف صلة الموصول إذا كان في الكلام ما يدل عليها ، وذلك نحو قول الراجز وهو العجاج :

بعد اللَّتْيَا واللَّتْيَا والتي إذا عَثَّهَا أَنْفَسٌ تَرْتُبُ ٣

ومنه قول راجز آخر:

من اللواتي والتي واللاتي يزْعَمُنَ أَنِّي كَبَّرْتُ لِدَاتِي ٤

فقد ذهب النحاة ° في ما سبق أن الصلة للموصول الأخير ، أما باقي الموصولات فصلاتهن محذوفة لدلالة الأخيرة عليهن ، وقيل يجوز أن تكون الجملة التالية صلة للموصولات الثلاثة لاتحاد مدلولاتها .

١ شرح المفصل ١٥٣/٣ .

٢ للكتاب ٣٤٧/٢ ، شرح جمل الزجاجي ١٨٧/١ ، ارتشاف لضرب ١٠٠٠/٢ ، مغني اللبيب ٨١٦ ، خزنة الألب ١٥٤/٦ .

٣ ديوان للعجاج ٢٢٣ .

٤ الأمالي الشجرية ٢٤/١ ، شرح جمل الزجاجي ١٨٧/١ ، شرح للكافية ٣١٢/٣ ، خزنة الألب ١٥٤/٦ . لداة للرجل : أقرانه اللذين ولدوا معه .

٥ انظر شرح الكافية ٣١٢/٣ ، مغني اللبيب ٨١٦ ، خزنة الألب ١٥٤/٦ .

وذهب بعضهم^١ إلى أن الاسم الموصول إذا كان بمعنى الداهية لم يحتج إلى صلة ،
فكانها - الداهية - سميت بالموصول دون الصلة ، كما ذهب ابن يعيش^٢ تعليقا على الشاهد
الأول بأن هذه الخطة لعظمتها ومخافة أمرها موصوفة بصغير المكروه وعظيمه .
وقيل^٣ يقدر للموصول صلة محذوفة هي (دقت) ؛ لأن التصغير يقتضي ذلك ، وقيل
التقدير (عظمت) ؛ لأن هذا التصغير تصغير تعظيم لا تحقير .
ويبدو أن استخدام الاسم الموصول محذوف الصلة يدل على شيء من الدهاء والعظمة
والإعجاب أو الشتم بالشيء الذي تعود الصلة إليه . ونحن نستخدم في عاميتنا الموصول دون
صلة لإعطاء هذا المعنى، نقول حينما نرى إنسانا يعمل عمل خارقا : ابن الذين ! ، وعند الشتم
كذلك نقول: اعمل هذا يا ابن الذين .

٦٢٢٦٢٨

حذفه من بعد اسم التفضيل

يجوز عند التحويين^٤ حذف (من) بعد اسم التفضيل المستحق لها بكثرة ، إذا كان اسم
التفضيل خبرا بجميع أشكال الخبر (خبر مبتدأ ، خبر كان، خبر إن ، ثاني مفعولي ظن ، ثالث
مفاعيل أعلم) ، وذلك نحو : زيد أفضل ، ويقال حذفها إذا كان اسم التفضيل حالا أو صفة .
وقد استشهدوا على جواز حذفها إذا كان اسم التفضيل صفة بقول الرازي :

تروحي أجدر أن تقيلي غداً بجنبتي باردٍ ظليلٍ^٥

- ١ انظر الأمالي الشجرية ٢٥/١، شرح المفصل ١٥٣/٣، ارتشاف الضرب ١٠٠٠/٢.
- ٢ انظر شرح المفصل ١٥٣/٣.
- ٣ مغني اللبيب ٨١٦.
- ٤ انظر شرح للتصريح ٩٧/٢-٩٨.
- ٥ نسب لأحيحة بن للحلاج في شرح التصريح ٩٨/٢. وبلا نسبة في الأمالي الشجرية ٣٤٣/١، أوضح المسالك ٢٩١/٣. خزانة الأدب ٥٧/٥. تروحي : من الرواح وقت العشي .

فـ (أجر) صفة لمحذوف هو عامله المعطوف على تروحي ، أي : تروحي وانتني مكاناً أجد من غيره بأن تقيلي فيه غداً .

ويحتمل أن يكون المعنى على غير ما وجهه النحاة ، إذ المعنى هو دعوة الناقة التي يخاطبها بأن تتروح فهو أفضل وأجد من قبلولتها ، وإنما حذف (من) ، لأن مجرورها مصدر مؤول ، إذ من المعلوم أن حرف الجر يجوز حذفه باطراد إذا كان مجروره مصدرأ مؤولاً .

الفصل الرابع

مسائل الأدوات وحروف المعاني

مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية

اختلف النحاة^١ في جواز مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية ، فقد خصها البصريون إلا الأخص والمبرد^٢ وابن درستويه بالمكان وأنكروا ورودها للزمان . في حين أجاز الكوفيون ذلك ووافقهم من خالف البصريين من البصريين . ووافقهم ابن مالك في ذلك قائلاً : " وأما استعمال من في الزمان فمنعه غير صحيح ، بل الصحيح جوازه بثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة"^٣ .

إلا أنه في الألفية^٤ جعل استخدامها لابتداء المكان كثيراً وابتداء الزمان قليلاً ، وقد رد السهيلي^٥ ذلك ، بأنه لو جاز دخول (من) لابتداء الزمان لاحتج إلى تقدير الزمان .
والحق أن شواهد (من) الزمانية من الشعر والنثر غير قليلة ، وقد جاء منها في شواهد الرجز قول الراجز:

تنتهضُ الرُعْدَةُ في ظُهيري من لدنِ الظُّهرِ إلى العَصيرِ^٦

ومن الشواهد المشهورة في هذه المسألة قوله تعالى : " لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ

أَحَقُّ أَنْ يُقِيمَ فِيهِ"^٧ ، إلا أن البصريين^٨ تأولوا هذا الشاهد على تقدير : من تأسيس أول يوم ،

١ انظر تفصيل المسألة في شرح المفصل ١٠/٨-١١ ، شرح التسهيل ٣/٣-٥ ، الجنى الداني ٣٠٨-٣٠٩ ، مغني اللبيب

٤١٩ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٤٦ ، شرح التصريح ١/٦٣٨ ، مع الهوامع ٤/٢١٢ .

٢ ذكر المبرد في المقتضب أنها لابتداء الغاية دون أن يحدد نوعها ، إلا أن الأمثلة التي ضربها كانت جميعها تفيد ابتداء الغاية المكانية فقط ، انظر المقتضب ٢/٤١١ .

٣ شرح التسهيل ٤/٣ .

٤ انظر شرح ابن عقيل ٢/١٥ .

٥ انظر مغني اللبيب ٤٢٠ .

٦ شرح التسهيل ٣/٥ ، شرح ابن عقيل ٢/٦٨ ، شرح الأشموني ٢/٤٨٩ .

٧ للتوبة ١٠٨ .

٨ انظر الجنى الداني ٣٠٩ .

ويبدو أن هذا التأويل تعسف في التمسك بالرأي على حساب الواقع اللغوي الذي يجيز دخول من
لابتداء الزمان لاسيما أن شواهد من القرآن والحديث والشعر^١ كثيرة لا مجال لردها .

رباحة حرف الجر (على) تعويضاً عن آخر محذوفه

نكر بعض النحاة^٢ أن (على) تزداد للتعويض عن أخرى محذوفة ، وقد استدلوا على ذلك

بقول الراجز:

إنَّ الكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْمَلُ إنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مِنْ يَتَكَلَّمُ^٣

إذ أراد الراجز (من يتكل عليه) ، حذف (عليه) ، وزاد(على) قبل الموصول تعويضاً .

إلا أن الآراء اختلفت حول هذا الشاهد حتى وصلت إلى ثمانية آراء نكرها البغدادي في الخزانة^٤ وهي :

١ رأي سيبويه^٥ ونصه أن يكون الأصل : على من يتكل عليه ، فحذف العائد مع الجار ،
وهذا قول الخليل . وقد نكر البغدادي في رأي سيبويه أن (على) الأولى زائدة ، وهذا غير
موجود في كتاب سيبويه، بل فيه ما يفيد ضد ذلك ، إذ إن سيبويه^٦ كان ينص على أن (عن
وعلى) لا تزدان .

١ انظر هذه الشواهد في شرح التسهيل ٤/٣-٥ ، مغني اللبيب ٤٢٠.

٢ انظر ارتشاف الضرب ٤/١٧٣٦، الجنى الداني ٤٧٨، مغني اللبيب ١٩٢، شرح التصريح ١/٦٥١، مع
الهوامع ٤/١٦٣، شرح الأسموني ٢/٤٠٢.

٣ الكتاب ٣/٨١، الخصائص ٢/٨٩، تحصيل عين الذهب ٤١٣، ارتشاف لضرب ٤/١٧٣٦، الجنى الداني
٤٧٨، المساعد ٢/٢٦٨، مغني اللبيب ١٩٢، مع الهوامع ٤/١٦٣، شرح الأسموني ٢/٤٠٢، خزنة الأئب
١٠/١٣٤.

٤ انظر خزنة الأئب ١٠/١٤٣-١٤٦.

٥ انظر الكتاب ٣/٨١-٨٢.

٦ السابق ١/٣٨.

- ٠٢ رأي ابن جنى^١ حيث ذهب إلى أن الراجز أراد : إن لم يجد يوماً من يتكل عليه ، فحذف (عليه) ، وزاد (على) قبل (من) عوضاً . وتبعه ابن مالك^٢ في هذا الرأي .
- ٠٣ رأي يونس وهو أن يكون التقدير : إن لم يجد يوماً شيئاً ، ثم يبتدئ ، فيقول مستقهماً : على من يتكل ، أعلى هذا أم على هذا ؟ .
- ٠٤ رأي الفراء : قال : معنى لم يجد لم يدرك ، كأنه قال : أن لم يدرك على من يتكل ، قال : وقيل لامرأة من العرب ، أنزلي قدرك من النار ، فقالت : لم أجد بما أنزلها ، أي لا أدري بأي شيء أنزلها .
- ٠٥ رأي المازني : قال : معنى لم يجد : لم يعلم ، كأنه قال : إن الكريم يعتمل إن لم يعلم على من يتكل ، وقد نسب الفارسي^٣ هذا الرأي للبغداديين .
- ٠٦ رأي الأعمى في شرح أبيات سيبويه^٤ قال : يجوز أن يكون التقدير : يعتمل على من يتكل عليه من عياله ، أي يسعى لهم ، وإن لم يكن ذا جدة ، ومعنى يعتمل يحترف لإقامة العيش .
- ٠٧ رأي غير منسوب ينص على أن يكون (لم يجد) في معنى لم يكتب ، كأنه قال : إن لم يكتب على من يتكل .
- ٠٨ رأي ابن الشجري حيث ذهب إلى أن على ليست زائدة ، وإنما هي مقدمة من تأخير ، والأصل : إن لم يجد يوماً من يتكل عليه ، وقدمت (على) مع أنها عاملة على (من) فانتصب الضمير بالفعل ثم حذف . وهذا تقديم قبيح سوغته الضرورة . إلا أن البغدادي اعترض على

١ انظر للخصائص ٨٩/٢ .

٢ انظر للمساعد ٢٦٨/٢ .

٣ انظر المسائل العسكرية ١٠٣ .

٤ انظر تحصيل عين الذهب ٤١٣ .

هذا الرأي ذاهباً إلى أن هذا تعسف إذ لم يعهد تقديم الجار على غير المجرور ، كما لم يعهد تقديم الجازم على غير المجزوم ، وإنما المعهود تقديمهما معاً .

وهناك رأي تاسع لم يذكره البغدادي وهو رأي أبي علي الفارسي^١ حيث ذهب إلى أن (على) الواردة في هذا الشاهد زائدة ، إذ عدي الفعل بالحرف كما تعدى: ضربت لزيد ، وفي التنزيل "قل عسى أن يكون مَرَدَفًا لكم بعض الذي تستعجلون"^٢ و "إن كنتم للرؤيا تعبرون"^٣ .

والحق أن ما دعا إلى هذا الخلاف في تفسير شاهد الرجز السابق هو اختلاف النحاة المسبق في جواز زيادة على ، فمن أجازوه وجه الشاهد وجهة مختلفة عن توجيه من لم يجزه .

زيادة الكاف

تزداد الكاف حسب قواعد النحاة^٤ للتشبيه ولغير التشبيه . فمن زيادتها للتشبيه قول الراجز وهو رؤبة:

لَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلٌ ترميهم حجارةً من سَجِيلٍ

فصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصِفٍ مَأْكُولٍ^٥

١ انظر المسائل العسكرية ١٠١ .

٢ النمل ٧٢ .

٣ يوسف ٤٣ .

٤ انظر الإصناف ٢٩٩/١ (م ٤٠) ، شرح الكافية ٨٠/٤-٨١ ، رصف المباني ٢٠١ ، ارتشاف الضرب ١٧٦١/٤ ، شرح التصريح ٦٥٥/١ .

٥ ديوان رؤبة ١٨١ ، ونسبه سيبويه لحميد الأرقط : الكتاب ٤٠٨/١ .

وقول راجز آخر وهو خطام المجاشعي:

وصاليات كَمَا يُؤْتَفِنُ^١

قال المالقي: " والكاف في جميع هذه المواضع زائدة لاستغناء الكلام عنها للتأكيد " ^٢

وذكر بعضهم ^٣ أن الكاف يحكم بزياتها عند دخولها على (مثل) أو دخول (مثل) عليها ، كما في

الشاهد الأول . إذ المعنى: فصيروا مثل عصف مأكول ، فأكد الشبه بزيادة الكاف .

وأما الثانية فحكم بزياتها عند بعضهم ^٤ وإن كان الأكثرون يحكمون بأنها اسم ، وسيأتي

تفصيله في جزئية (اسمية الكاف) من باب الصرف . ويبدو أن الكاف في الشاهد الأول ليست

زائدة ، إذ لم يرد الراجز أن يصف أولئك القوم الذين استوصلوا بأنهم كالعصف المأكول ،

وإنما أراد أن يشبه ما حصل لهم بما حصل لأصحاب الفيل .

ومن زيادة الكاف لغير التشبيه قول الراجز:

لواحقُ الأقرابِ فيها كالمَقِّقِ^٥

١ هذا الشاهد من الرجز وليس من السريع وذلك لأن ضبط (يُؤْتَفِنُ) بفتح الهمزة لا بتسكينها ، يدل على ذلك أنها كذلك في بقية أبيات القصيدة التي رواها البغدادي ومطلعها :

حيّ ديار الحي بين المسهّنين
وظلحة الدوم وقد تَعَفُنِ

وهذه الأبيات منسوبة لخطام المجاشعي في الكتاب ١/٣٢٢ و٤٠٨، وخزلة الأدب ٢/٣١٣. وبلا نسبة في المنصف ١/١٩٢،
سر صناعة الإعراب ١/٢٩١، شرح المفصل ٨/٤٢، شرح الكافية ١/٣٨٩، ٤/٨١، رصف المبانى ٢٠١، ارتشاف
الضرب ٤/١٧١٦، الجنى الداني ٩٠، يؤتفنين : يجعل لها أثافي والأثافي الحجارة التي يوضع عليها القدر .

٢ رصف المبانى ٢٠١.

٣ انظر سر صناعة الإعراب ١/٣٠٥، شرح الكافية ٤/٨٠.

٤ انظر شرح الكافية ٤/٨١.

٥ ديون روبة ١٠٦ ، لواحق : ضولمر ، الأقراب الخولصر ، المقق : الطول لفاش .

قال ابن جنى: "والمق طول ٠ ولا يقال: في الشيء كالتطول ، وإنما يقال : فيه طول ، فكأنه قال : فيها مقق أي طول ١٠ ."

وعلى الرغم من أن النحاة^٢ مجمعون على أن الكاف زائدة في هذا الشاهد ، إلا أن ما يبدو لي عكس ذلك ؛ لأن من الممكن أن نقول : فيه كالتطول ، ونعني أنه ليس بطويل وإنما يقترب من أن يكون طويلاً ٠

وقد جعل ابن عصفور مثل هذه الزيادة خاصة بالضرورة إلا أن البغدادي^٣ اعترض عليه مستدلاً بما روي عن الفراء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الأقط ؟ قال : كهين ٠

دخول الكاف الجارة على الضمير

أجاز بعض النحاة^٤ دخول الكاف الجارة على الضمير في ضرورة الشعر ٠ إلا المبرد^٥ فقد أجازته في السعة ٠ واستشهدوا على ذلك بقول الراجز وهو العجاج :

خَلَى النَّبَاتِ شِمَالاً كَتَبَا وَأَمَّ أَوْعَالَ كَمَا أَوْ أَقْرَبَا^٦

وقول الراجز الآخر :

فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلِجْلَا كَهَوَّ وَلَا كَهَنَّ إِلَّا حَاطِلَا^٧

وعلى سيبويه^٨ عدم جواز دخول حرف الكاف على الضمير بقوله : " وذلك لأنهم

استغنوا بقولهم مثلي وشبهى عنه فأسقطوه " ٠

١ سر صناعة الإعراب ١/٣٠٢ .

٢ انظر المقتضب ٢/٦١٦ ، سر صناعة الإعراب ١/٣٠١-٣٠٢ ، الإنصاف ١/٢٩٩ (م ٤٠) ، شرح الكافية ٤/٨٠ ، ارتشاف الضرب ٤/١٧١٦ ، شرح الأشموني ٢/٤٠٩ ، خزنة الألب ١٠/١٧٧ .

٣ انظر خزنة الألب ١٠/١٧٨ ، وفيه رأي ابن عصفور المنكور قبله .

٤ انظر الكتاب ٢/٣٨٤ ، شرح المفصل ٨/٤٤ ، شرح التصريح ١/٦٣٤ ، همع الهوامع ٤/١٩٥ .

٥ انظر شرح الكافية ٦/٨٢ ، خزنة الألب ١٠/١٩٦ . ولم أف على هذا الرأي للمبرد في كتبه .

٦ ديوان العجاج ٣٩٠ . أم أوعال : هضبة في ديار بني تميم ، النباتات : آخر الولدي .

٧ ديوان روية ١٢٨ ، وقد نسب سيبويه للعجاج انظر الكتاب ٢/٣٨٤ . البعل : الزوج ، حاطل : المانع من الترويج .

٨ انظر الكتاب ٢/٣٨٣ . وانظر الرأي ذاته في فاتحة الإعراب ٤٩ .

ومقصد سبويه كما نكر النحاس^١ أن الإضمار يرد الشيء إلى أصله ، فالكاف في موضع مثل ، فإذا أضمرت ما بعد الكاف وجب أن تأتي بمثل .

واحتج بعضهم^٢ لامتناع الإضمار في الكاف بضعف تمكنها في بابها ؛ لأن الكاف تكون اسماً وتكون حرفاً ولا تضيفها إلى مضمر لبعدها تمكنها وضعف المضمر .

وجعل علي الفارسي^٣ دخول الكاف على الضمير شاذاً في الاستعمال جائزاً في القياس ؛ وذلك لأن العرب استغنت عن الكاف في هذا بمثل ، فصار قول الواصل له بها شاذاً عما عليه استعمال الكثرة والجمهور .

وأما حجة المبرد^٤ في جواز دخول الكاف على الضمير في السعة قياساً فهي أن المضمر عقيب المظهر ، وقد نطقت به العرب .

زيادة حرفه الباء سماعاً في المفعول به

نكر النحاة^٥ أن الباء تزداد سماعاً لا قياساً مع المفعول به على الرغم من كثرتها ، وذلك

في مثل قول الراجز:

نحنُ بني جعدة أصحابُ الفلجِ نضربُ بالسيفِ ونرجو بالفرجِ^٦

١ انظر خزنة الأديب ١٠/١٩٦.

٢ انظر شرح المفصل ٨/٤٤.

٣ المسائل العسكرية ٦٤-٦٥.

٤ خزنة الأديب ١٠/١٩٦.

٥ انظر الإحصاف ١/٢٨٤ (م ٣٧) ، شرح الكافية ٦/٢٧ ، رصف للمباني ١٤٢ ، ارتشاف الضرب ٤/١٧٠٣-

١٧٠٥ ، خزنة الأديب ٩/٥٢١.

٦ للناطقة الجمدي في ديوانه ٤٨ . الفلج : الماء الجاري وقيل مدينة بأرض اليمامة لبني جعدة.

أراد نرجو الفرج ؛ لأن رجا ومتصرفاته مما يتعدى بنفسه ، فأدخل الباء زيادة ، قال ابن
عصفور^١ : زيادتها للضرورة . وقد فسر المالقي^٢ الزيادة هنا بأنها تطلق على ما يكون دخوله
كخروجه ، وما يستقيم الكلام بونه وعلى ما يصل العامل إلى ما بعده ولا يمنعه من ذلك .
واعترض بعضهم على القول بزيادة الباء في الشاهد السابق ، فذهب ابن السيد^٣ إلى أنه إنما
عدى الرجاء هنا بالباء ؛ لأنه بمعنى الطمع، والطمع يتعدى بالباء كقولك : طمعت بكذا .
وذهب الزجاج^٤ إلى منع القول بزيادة الباء فيه ، ذاهباً إلى أن المعنى هو : نرجو
كشف ما فيه نحن بالفرج أو نرجو النصر بالفرج . وعلى هذا يكون رأي الزجاج بأن الباء فيه
للاستعانة لازائدة .

زيادة (كان) في حالة المضارع

جوز النحاة^٥ زيادة كان شريطة أن تكون بلفظ الماضي وأن تكون بين شيئين متلازمين
. وقد ذهب السيرافي^٦ إلى أن معنى قولنا زائدة هو ألا يكون لها اسم ولا خبر ولا هي لوقوع
شيء مذكور ، ولكنها دالة على الزمان وفاعلها مصدرها ، وشبهها بظننت إذا ألغيت ، نحو
قولك: زيدٌ ظننت منطلقاً ، فالظن ملغى هنا ، ومع ذلك فقد أخرج الكلام من التعيين إلى الشك ،

-
- ١ انظر خزنة الألب ٥٢١/٩ .
 - ٢ انظر رصف المياني ١٤٢ .
 - ٣ انظر خزنة الألب ٥٢١/٩ .
 - ٤ انظر معاني القرآن وإعرابه ٢٠٥/٥ .
 - ٥ انظر شرح المفصل ٩٨/٧ ، شرح التسهيل ٣٤٣/١ ، أوضح المسالك ٢٥٥/١ ، شرح التصريح ٢٥١/١ ،
مع الهولم ٩٩/٢ ، شرح الأشموني ٣٣٤/١ ، الدرر اللوامع ٧٨/٢ .
 - ٦ انظر شرح المفصل ٩٩/٧ .

كانك قلت: زيدٌ منطلقٌ في ظني . وذهب ابن يعيش^١ إلى أن حق الزائد ألا يكون عاملاً ولا معمولاً ولا يحدث معنى سوى التأكيد .

غير أنهم لم يقرؤا بزيادتها مضارعةً وجعلوا ما روي منها شاذاً ، إلا ما ورد عن الفراء أنه كان يجيز زيادةً كان بلفظ المضارع مستدلاً على ذلك بقول الراجز:

أنت تكونُ ماجدٌ نبيلٌ إذا تَهَبُّ شَمالٌ بَليلٌ^٢

قال الشنقيطي معلقاً على هذا الشاهد: " الاستشهاد فيه في قوله تكون ، فإنها زائدة ، والثابت زيادةً كان لأنها مبنية لشبه الحرف بخلاف المضارع ، فإنه معرب لشبه الأسماء ، وهذا شاذٌ على خلاف الأصل ، وخرجه بعض المتأخرين على أن اسم تكون ضمير المخاطب المستتر فيها وخبرها محذوف ، وماجد خير أنت ، والتقدير : أنت ماجدٌ نبيلٌ تكونه ، أو تكون ذلك ، والجملة اعتراضية بين المبتدأ والخبر"^٣ .

وحديثاً تعرض مهدي المخزومي^٤ لهذه المسألة ذاهباً إلى افتراض يتعلق في كيفية بناء الجملة العربية قديماً ، مؤداه أن الجملة العربية كانت تضع لفظاً يدل على الإسناد كما في فعل الكون في الإنجليزية ، وقد عبر عنه بفعل الكينونة ، ولكن هذا اللفظ انقرض في الاستعمال الشائع ، وبقيت له آثار احتفظت بها بعض الشواهد التي يستشهد بها النحاة على زيادةً كان كما في الشاهد السابق . حيث إن كلمة (تكون) عند النحاة زائدة ؛ لأنها لم تجر جريان كان في الاستعمال من رفع الاسم ونصب الخبر وهي فيما يزعم فعل الكينونة الذي يدل على الإسناد.

١ السابق نفسه .

٢ نسب لأم عقيل بن أبي طالب وهي تراقص ابنها في شرح التسهيل ٣٤٣/١ ، أوضح المسالك ٢٥٥/١ ، شرح الأسموني ٣٣٨/١ ، الدرر اللوامع ٧٨/٢ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٩٩/٧ . بليل : قتيل .

٣ الدرر اللوامع ٧٨/٢ .

٤ في النحو العربي ، نقد وتوجيه ٣٢ .

ثم ذهب إلى أن العربية حين استغنت في طور من أطوار تاريخها عن الرابط بين طرفي الجملة استعاضت منه باستعمال الضمير (هو) الذي يسميه البصريون فصلاً، ويسميه الكوفيون عماداً .

أما إبراهيم السامرائي^١ فيرى أن لا وجه للقول بزيادة (يكون) في هذا الشاهد، إذ هي متطلبة لذاتها ، وهي جميلة في مكانها ، لكنها لم تعمل العمل النحوي المطلوب .
والذي أراه في هذا الشاهد أن (تكون) تفيد هنا التأكيد ، ولا يمكن أن تكون زيادتها لتكسب النص دلالة الزمن فحسب، لأن كان للماضي وتكون للمستقبل أو الحاضر ، ومعنى الزمان لا يتناسب وما ترمي إليه الشاعرة حينما تقوم بملاعبة ابنها .

إخمار (كان) بعد (لحن)

ذكر النحاة أن (كان) الناقصة تضر بعد لحن ، مستلئين على ذلك بقول الراجز:

من لُدْ شولاً فإلى إتلاها^٢

وفيه أضمرت كان بعد (لُدْ) وأضمر كذلك اسمها فنصببت (شولاً) ، لأنها خبر كان ، والتقدير كما ذكروا : من لُدْ أن كانت شولاً ، أو من لُدْ كانت شولاً . والتقدير الأول هو تقدير الجمهور أما الثاني فهو تقدير ابن مالك^٣ والاسترابادي^٤ .

١ انظر النحو العربي نقد وبناء ٨٨.

٢ انظر للشاهد وللرأي قبله في شرح التسهيل ٣٤٦/١ ، شرح الكافية ٢/٢٠٩ ، أوضح المسالك ١/٢٦٣ ، معني اللبيب ٥٥١ ، شرح التصريح ١/٢٢٦ ، مع الهوامع ١/١٠٥ ، خزنة الأندب ٤/٢٤ . الشول : الناقة التي لرتفع لبنها ، الإتلأ : أن تلد لنانة فتصبح ذات ولو .

٣ انظر شرح التسهيل ١/٣٤٦ .

٤ انظر شرح الكافية ٢/٢٠١ .

وفي توجيه هذا الشاهد ذكر سيبويه أن شولاً انتصبت لأنه أراد بها الظرفية الزمانية ،
على الرغم من أن الشول لا يكون زماناً ولا مكاناً ، لذلك فقد رأى جواز الجر فيه كذلك كما
يقولون : من لُد صلاة العصر إلى وقت كذا . إلا أنه لما أراد الزمان حمل الشول على شيء
يحسن أن يكون زماناً إذا عمل في الشول ، ثم قال : * ولم يحسن إلا إذا كما لم يحسن ابتداء
الأسماء بعد إن ، حتى أضمرت ما يحسن أن يكون بعدها عاملاً في الأسماء ، فكذلك هذا ، كأنك
قلت : من لدن أن كانت شولاً فأبى إبتلائها * ١ .

لذلك فإن سيبويه لم يقدر كان ليقول أنها تحذف بعد لدن ، ولكن حتى يقول أن كلمة
شول لا تدل على زمان إلا إذا كانت مصدراً وهي هنا ليست مصدراً ، فإذا قدرنا (أن كانت)
أصبحت مصدراً وجاز أن يكون هذا المصدر دالاً على الزمان . انظر إلى ما قاله السيرافي في
تفسير قول سيبويه هذا ، قال ٢ : المعنى أن (لُد) إنما تضاف إلى ما بعده من زمان فيتصل به ،
أو مكان إذا اقترنت بها إلى كقولك : جلست من لُد صلاة العصر إلى وقت المغرب ، فلما كان
الشول جمع الناقاة الشائل لم تصلح أن تكون زماناً ، فأضمر ما يصلح أن يقدر زماناً ، فكأنه
قال: من لُد أن كانت شولاً ، والكون مصدر والمصادر تستعمل في معنى الأزمنة كقولك : جئتك
مقدم الحاج وخلافة المقتدر وصلاة العصر ، على معنى أوقات هذه الأشياء .
وقد جوز ابن مالك ٣ في مثل هذا الشاهد الجر على القياس والنصب على التمييز أو إضمار كان
واسمها .

١ الكتاب ١/٢٦٥.

٢ السابق نفسه هامش ١.

٣ انظر شرح للتسهيل ١/١٦٣.

اتصال ضمير نصبه بـ (عسى)

الأصل بـ (عسى) إذا اتصل بها ضمير أن يكون ضمير رفع ، غير أنه روي فيما

روي من الشواهد أنه اتصل بها ضمير نصب ، من ذلك قول الراجز:

نقول بنتي : قد أتى إناكا يا أبتى علك أو عسك^١

وللعلماء في عسى التي يتصل بها ضمير نصب آراء متعددة هي^٢ :

الرأي الأول : وهو رأي سيبويه^٣ وينص على أن عسى أصبحت بمعنى لعل فعملت عملها ،

لذلك فإن عسى تغيرت عن أصلها ، وبقيت الضمائر على ما هي عليه من القياس ، وقد استدل

على أن الضمير منصوب بلحوق نون الوقاية بعسى في قول عمران بن حطان : [الوافر]

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلّي أو عساتي

لأن هذه النون لم تسبق الياء بعد الفعل إلا إذا كانت منصوبة^٤ . وقد زعم الأزهري^٥ أن عسى

التي بمعنى لعل في الترجي والإشفاق هي لغية وقد اشترط فيها أن يكون اسمها ضميراً لغائب

أو متكلم أو مخاطب .

والسيرافي^٥ يوافق سيبويه في أن عسى بمعنى لعل ، غير أنه جعلها حرفاً لنلا يلزم

حمل الفعل على الحرف ، وقد نقل السيرافي هذا الرأي عن سيبويه خلافاً للجمهور في إطلاق

القول بفعليته.

١ للكتاب ٣٧٥/٢ ، المقترض ٦٠/٢ ، شرح المفصل ١٢٣/٧ ، شرح الكافية ١٩١/٣ ، شرح التصريح

٢٩٧/١ ، مع الهوامع ١٤٥/٢ . أتى إناكا : حان موعد رحيلك .

٢ انظر الآراء كاملة في شرح المفصل ١٢٣/٧ ، شرح الكافية ١٩١/٣ - ١٩٣ ، شرح التصريح ٢٩٧/١ -

٢٩٨ ، مع الهوامع ١٤٥/٢ - ١٤٦ .

٣ انظر للكتاب ٣٧٤/٢ - ٣٧٥ .

٤ انظر شرح التصريح ٢٩٧/١ .

٥ انظر شرح التصريح ٢٩٨/١ .

الرأي الثاني : وهو رأي المبرد^١ والفارسي ، فقد رأيا أن ما حصل هنا هو تقديم وتأخير ، فقد تقدم الخبر على الاسم ثم أضمر الاسم ، كما نقول: عساك الخير . واعتراضَ عليهما في هذا الرأي من وجهين^٢ : أحدهما أن مجيء خبر عسى اسماً صريحاً شاذ ، وثانيهما : أن ذلك لا يستمر إذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع أن أو مجرداً . نحو عساك أن تفعل أو تفعل .

الرأي الثالث : وهو مذهب الأخفش وابن مالك حيث أقرّا لعسى العمل والإسناد في حال اتصال ضمير منصوب بها . وفسروا مجيء ضمير النصب في محل رفع بعسى من منطلق نيابة المنصوب على المرفوع ، أي أن المنصوب استعير للرفع في هذا الموضع ، كما أن ضمير الرفع ينوب عن المنصوب والمجرور في قولهم : أكرمتك أنت ، وأنا كَأنت .

غير أن هذا الرأي مردود بقول الشاعر :

[الطويل]

فَقَلْتُ عَسَاها نَارُ كاسٍ وَعَلَّها تَشَكَّى فَاتِي نَحَواها فاعوُدها^٣

برفع نار . وهذا يعني أن رفع (نار) على أنها خبر عسى ينفي كون ضمير النصب قد ناب مناب ضمير الرفع .

كسر همزة إن وهتما بعد فعل القسم

ذكر النحاة^٤ أن همزة إن يجوز أن تكسر وتفتح إذا وقعت بعد فعل قسم ولا لام بعدها .

واستشهدوا على صحة ذلك بقول الراجز وهو رؤبة:

١ انظر المقتضب ٦١/٢ .
٢ انظر شرح الكافية ١٩٢/٣ .
٣ شرح التصريح ٢٩٨/١ ، مع الهولم ١٤٦/٢ ، الدرر ١٥٩/٢ .
٤ انظر لجنى لداني ٤١٢ ، أوضح المسالك ٣٤٠-٣٤٢ ، شرح التصريح ٣٠٦/١ ، شرح الأشموني ٤١٦-٤١٧ .

أَوْ تَحْلَفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ إِنِّي أَبُو نِيَالِكَ الصَّبِيِّ^١

فقد روي هذا الشاهد بكسر إن وفتحها ، فالكسر على أنه جواب القسم ، والبصريون يوجبونه واختاره الزجاجي ، والفتح على تقدير على ، فيكون مفعولاً بواسطة نزع الخافض ، أي (على أي) ، وهو رأي الكسائي والبغداديين وأوجه أبو عبدالله الطوال^٢ .

وقد أخطأ ابن عقيل^٣ في فهم كلام ابن مالك في هذا الموضع إذ قال: يجوز فتح إن وكسرها إذا وقعت جواب قسم ، وليس في خبرها اللام، مع أن الحالة عند العلماء أنها إذا وقعت بعد فعل القسم، أما في القسم فقد حكم النحاة بشذوذ فتح همزة إن، سواء وجدت اللام أم لم توجد^٤ .

ويبدو أن ثمة فرقا دلاليا بين فتح الهمزة وكسرها بعد الفعل الذي يدل على القسم ، فعندما نقول: حلفت أنك كاذب ، فهو مجرد إخبار بما صار من اليمين ولا قسم فيه . وإذا قلنا : حلفت إنك كاذب ، فهنا أصبح الكلام نقلاً لليمين بشكل مباشر ، وعليه فإن قولنا (إنك كاذب) نقل مباشر لليمين الذي حصل من قبلي ، ولا يجوز في هذه الحالة التحريف في القسم ؛ لأن المنقول هو كلام المتكلم بنصه . وعلى ذلك فإن كسر همزة إن أكد في التحقيق من فتحها ، لأنها بمثابة قسم مباشر ، وإن كان فيه لفظ الإخبار .

١ ديولن روية ١٨٨ .

٢ انظر شرح التصريح ٣٠٦/١ .

٣ انظر شرح ابن عقيل ٣٥٨/١ وما بعدها .

٤ انظر شرح التسهيل ٤٠٦/١ .

دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ

للام الابتداء عند النحاة^١ حق الصدارة في الكلام ، وتتأخر فتدخل على خبر إن^٢ . فإن دخلت على غير خبر إن^٣ ، أي إن دخلت على خبر مبتدأ مباشرة حكم بزيادتها^٤ ؛ لأنها لام الابتداء ، وقال بعضهم^٥ : إن زيادتها هنا شاذة . وجعله ابن جني خاصا بضرورة الشعر ، واستشهدوا على دخول هذه اللام في خبر المبتدأ بقول الراجز وهو روية :

أُمُّ الْحَلِيسِ لِعَجُوزٍ شَهْرِيَّةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْضَ الرَّقَبَةِ^٦

لم يقف النحاة أمام هذا الشاهد عند هذا الحكم بزيادة اللام ، بل ذهبوا إلى تلمس ما يمكن أن يفسر لنا دخول هذه اللام على خبر المبتدأ ، فمنهم^٧ من ذهب إلى أنها في هذا الشاهد هي لام الابتداء ، ولكن على إضمار مبتدأ محذوف والتقدير : أم الحليس لهي عجوز . حذف المبتدأ فاتصلت اللام بالخبر . وقد اعترض بعضهم^٨ على هذا التقدير لأن اللام تقيد التأكيد ، والمؤكد هو المبتدأ ، ولا يجوز الجمع بين حذف المؤكد وتوكيده أي لا يجوز أن يكون التأكيد لشيء محذوف ، فهو عندهم جمع بين الشيء وضده . وقد ذهب ابن يعيش^٩ في تأويل الشاهد السابق إلى أن الراجز أخرج هذه اللام على توهم وجود إن لكثرة دخولها على المبتدأ .

ويبدو لي أن الشاعر أدخلها على الخبر ؛ لأنه وجد نفسه في حاجة إلى أن يؤكد بعد أن ابتداء ، فأدخل اللام على الخبر لتكون توكيداً لما أراد الإخبار به . فاللام هنا حرف توكيد

- ١ انظر شرح التسهيل ٢٨٧/١ ، الجني الداني ١٢٨ ، مغني اللبيب ٣٠٤ .
- ٢ انظر شرح التسهيل ٢٨٦/١ و٤١١ ، الجني الداني ١٢٨ ، مغني اللبيب ٣٠٤ ، شرح التصريح ٢١٦/١ و٣٢٤ ، شرح الأشموني ٤٢٠/١ .
- ٣ انظر شرح الكافية ١٢٥/٦ ، شرح ابن عقيل ٣٦٦/١ ، مع الهوامع ١٧٧/٢ .
- ٤ ديوان روية ١٧٠ . وقد نسبه البغدادي لروية أو لعنترة بن عروش انظر خزنة الألب ٣٢٦/١٠ .
- ٥ انظر الجني الداني ١٢٨ ، مغني اللبيب ٣٠٤ ، شرح التصريح ٢١٦/١ ، خزنة الألب ٣٢٣/١٠ ، الدرر ١٨٧/٢ .
- ٦ انظر شرح التسهيل ٢٨٦/١ ، شرح التصريح ٢١٧/١ ، الدرر ١٨٧/٢ .
- ٧ انظر شرح المفصل ٥٧/١٣٠ ، ٧/٣ .

ويشعر كذلك بدخول إن ، إذ إنه يصاحبها في مثل هذا الموضع فيكون ذلك بمثابة تأكيد يقوي الخبر الذي جاء به الشاعر .

دخول اللام المزحلقة في خبر (إن)

أجاز المبرد^١ دخول لام الابتداء المزحلقة على خبر أن بفتح الهمزة . واستشهد على ذلك بما رواه قطرب من قول الراجز :

ألم تكن حلفت بالله العلي أن مطاياك لمن خير المطي^٢

غير أن الجمهور^٣ رفضوا ذلك وخرجوا اللام في الشاهد على الزيادة والشذوذ . كما أن ابن جني^٤ رأى أنها دخلت ضرورة ، ورأى أن الوجه فيها كسر همزة إن حتى تزول الضرورة . ومن شواهد هذه الظاهرة كذلك قراءة سعيد بن جبير : " إلا أنه ليأكلون الطعام " ° بفتح الهمزة.

استخدام (ليس) حرفه محطونه

أجاز الكوفيون^١ وقيل الكوفيون أو البغداديون^٢ استعمال ليس حرفاً عاطفاً ، مستشهدين على ذلك بقول الراجز :

١ انظر شرح ابن عقيل ٣٦٧/١ ، مع الهوامع ١٧٥/٢ ، شرح الأشموني ٤٢١/١ ، الدرر ١٨٥/٢ . ولم أتف على رأي المبرد هذا في كتبه .

٢ انظر الخصائص ٣١٩/١ ، سر صناعة الإعراب ٥٧/٢ ، مع الهوامع ١٧٥/٢ ، خزنة الألب ٣٢٣/١٠ ، الدرر ١٨٥/٢ .

٣ انظر مع الهوامع ١٧٥/٢ ، الدرر ١٨٥/٢ .

٤ انظر سر صناعة الإعراب ٥٧/٢ .

٥ الفرقان ٢٠ ، وانظر القراءة في البحر المحيط ٤٤٩/٦ ، الخصائص ٣١٩/١ ، مع الهوامع ١٧٥/٢ .

٦ انظر شرح التسهيل ٢٠٤/٣ ، الجني الداني ٤٩٨ ، مع الهوامع ٢٦٣/٥ .

٧ انظر معني اللبيب ٣٩٠ .

كما يقال : والأشرم المغلوب لا الغالب .

وقد اعترض ابن مالك على ذلك قائلاً : " وهذا التنظير لا يلزم ، لإمكان غيره مما لا خلاف في جوازه ؛ وذلك لأنه يجوز أن يكون خبر كان وأخواتها ضميراً متصلاً ، ثم يحذف منوياً بثبوته ، كما يفعل إذا كان الضمير مفعولاً به . فيقال : صديقك إني كنته ، ثم يترك الضمير من اللفظ تخفيفاً ، فيقال : صديقك إني كنت ، كما يقال : صديقك إني أكرمت " ٢ .

ويمثل هذا الرأي رأي البصريين^٣ معترضاً عليه ، لأنه يرى أن حذف خبر باب (كان) ضرورة . وقد ورد مثل هذا الاستعمال لـ (ليس) في النثر في قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه عندما حمل الحسن بن علي رضي الله عنه : " بأبي شبيهة بالنبي ليس شبيهه بعلي " ٤ .

ويقول الشافعي : " لأن الطهارة على الظاهر ليس على الأجواف " إذ لا يصح أن يكون اسمها ضميراً مستتراً لوجوب تأنيث الفعل حينئذٍ ، وقول الشافعي حجة في اللغة .

معادلة (أم) لهمزة الاستنماء والمختراض (أو) بينهما

نكر سيبويه^٥ والمبرد^٦ والهرودي^٧ أن (أم) العاطفة تدخل مُعادلةً لهمزة الاستنماء مع

الفصل بينهما — (أو) ، مستشهدين على ذلك بقول الراجزة وهي صفة بنت عبد المطلب :

كَيْفَ رَأَيْتَ زَيْراً أَلْقَطاً أَوْ تَمراً

١ انظر شرح التسهيل ٢٠٥/٣، الجنى الداني ٤٩٨، مغني اللبيب ٣٩٠، معجم الهوامع ٢٦٣/٥.

٢ شرح التسهيل ٢٠٥/٣.

٣ انظر الجنى الداني ٤٩٨، معجم الهوامع ٢٦٤/٥.

٤ صحيح البخاري ١٣٧٠/٣، باب فضائل الصحابة وهو قول لأبي بكر عندما حمل الحسن بن علي رضي الله عنهم.

٥ انظر الكتاب ١٨١/٣-١٨٢.

٦ انظر المقضب ٢٥٠/٢.

٧ انظر الأزهية ١٣٦.

أم قرشيا صقرا ١

قال سيبويه : * ذلك انها لم ترد ان تجعل التمر عديلا للاقط ، لان المسؤول عندها ممن قال : هو إما تمر وإما أقط وإما قرشي ، ولكنها قالت : أهو طعام أم قرشي ، فكانها قالت : أشيئا من هذين الشيتين رأيتہ أم قرشيا * ٢ .

وقد أوضح الهروي ٣ هذه المسألة من خلال المثال التالي: أزيداً أو عمرو أفضل أم بكر؟ قال : إذ المعنى أحد هذين أفضل أم بكر ؟ وجواب مثل هذا السؤال هو : بكر إن كان هو الأفضل أو تقول أحدهما ، بهذا اللفظ من غير أن تذكر زيدا أو عمراً لأنك إنما تسأل أحدهما أفضل أم بكر ؟ وإنما أنخلت (أو) بين زيد وعمرو دون (أم) لأنك لم ترد أن تعادل بينهما، وأن تجعل عمراً عديلاً لزيد . وإنما أردت أن تجعلهما بمنزلة اسم واحد تعادل بينهما وبين بكر بـ (أم) .

مجيء لما بمعنى إلا (حرف استثناء)

ذهب بعض النحاة إلى أن لما تأتي حرف استثناء بمعنى إلا وذلك إذا تبعها فعل ماضٍ لفظاً لا معنى ، إذ يكون معناه للمستقبل ، واستشهدوا على ذلك بقول الراجز :

قالت له : بالله يا ذا البرنين
لما غنثت نفساً أو اثين ٤

واشترط المرادي وابن مالك في هذا النوع أن تسبق (لما) بالقسم ، وهو واضح في الشاهد

السابق ، ومثله قولنا : نشدتك بالله لما فعلت . وفي ذلك كله نجد أن معنى لما هو إلا .

١ المراجع الثلاثة السابقة .

٢ الكتاب ١٨٢/٣ . والمعنى ذاته في المقتضب ٢٥٠/٢ .

٣ انظر الأزهية ١٣٦ .

٤ الشاهد والرأي السابق له في شرح التسهيل ١/٣٣ ، لجنى لداني ٥٩٣ ، مغني اللبيب ٣٧٠-٣٧١ ، مع الهولم ٢٩٩/٣ . غنث : شرب ثم تنفس .

والقول بأن (لما) في الشاهد السابق جاءت بمعنى (إلا) صحيح ، ولكنها ليست (إلا) الاستثنائية ، بل هي للتخصيص ، الذي يعني الحث على عمل الشيء . وذلك واضح من خلال شاهد الرجز السابق ، ومن خلال مثال المرادي .

أما ما جاء منها للاستثناء فهو ظاهر فيما زعمه الزجاجي ^١ من أنه يجوز أن تقول : لم يأتني من القوم لما أخوك ، ولم أر من القوم لما زيدا . فهذا واضح من أن (لما) هنا بمعنى إلا الاستثنائية ، إن صح ورود مثله عن العرب .

وقد رد المرادي ^٢ هذه الأقوال ، وقال: إن مجيء (لما) بمعنى إلا ينبغي أن يتوقف في إجازته حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بصحته ، وهذا يعني أنه يقتصر على السماع دون القياس . والقول بمجيء (لما) بمعنى (إلا) هو للخليل وسيبويه والكسائي فيما نقل المرادي ^٣ ، في حين ذهب الجوهري ^٤ إلى أن (لما) بمعنى (إلا) غير معروف في اللغة .

دخول نون التوكيد على اسم الفاعل

من الثابت عند النحاة أن نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة تختصان بالفعل ؛ لذلك فقد جعلوهما من العلامات الخاصة بالفعل . غير أن العرب أدخلتهما على اسم الفاعل وذلك في قول الراجز وهو روية:

أرَيْتَ إِنْ جَاءتْ بِهِ أَمْلُودَا مُرَجَّلَا وَيَلْبِسُ الْبُرُودَا

أَقَاتِلُنْ أَحْضُرُوا الشُّهُودَا °

-
- ١ انظر الجنى الداني ٥٩٤ ، مع الهوامع ٢/٢٩٩ .
 - ٢ انظر الجنى الداني ٥٩٤ .
 - ٣ السابق نفسه .
 - ٤ انظر الجنى الداني ٥٩٤ ، مغني اللبيب ٣٧١ ، مع الهوامع ٣/٢٩٩ .
 - ٥ ديوان روية ١٧٣ ، وقال البغدادي لا وجه لنسبته إلى روية ونسبه لرجل من هذيل انظر خزانة الأدب ١١/٤٢١ .

وقوله :

يا ليت شعري عنكم حنيفا أشهرن بعننا السيوفا^١

وقد استدل النحاة^٢ من هذه الشواهد على الشبه الكبير بين اسم الفعل والفعل المضارع ، حيث إن دخول هذه النون على اسم الفاعل ضرورة نادرة يسوغها ذلك الشبه الكبير بين اسم الفاعل والفعل المضارع . وإن كان بعضهم^٣ يرى أنها ضرورة شاذة .

و تحدث ابن جنى عن هذه الظاهرة في باب الاستحسان حيث قال : " ومن ذلك - أعني

الاستحسان - أيضاً قول الراجز :

أرئيت إن جاءت به أملودا مرجلاً ويلبس البرودا

أقائلن أخصروا الشهودا

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل ، تشبيهاً له بالفعل المضارع . فهذا إنن استحسان ، لا عن قوة علة ، ولا عن استمرار عادة ، ألا تراك لا تقول : أقائمن يا زيدون ، ولا : أمنطلقن يا رجال ، إنما تقوله بحيث سمعته ، وتعتذر له ، وتنسبه إلى أنه استحسان منهم ، على ضعف منه واحتمال بالشبهة له " .^٤ وهذا يعني أن ابن جنى كان يقصره على السماع دون القياس .

وذهب المراكشي^٥ ومن بعده الدماميني^٦ إلى أن هذا الشاهد يمكن أن يفهم على أنه

أراد (أقائلن إنا) فحذفت الهمزة اعتباطاً ثم أدغم التنوين في نون إن على حد " لكنا هو الله

١ ديوان روية ١٧٩ ، ورواية الديوان أحملون مكان أشهرن وعليه فلا شاهد في رواية الديوان .

٢ انظر سر صناعة الإعراب ١١٨/٢ ، شرح الكافية ٢٦٦/٦ ، ارتشاف الضرب ٦٦٠/٢-٦٦١ ، الجنى الداني ١٤١-١٤٢ ، شرح التصريح ٣٥/١ .

٣ انظر مع الهوامع ٣٩٩/٤ .

٤ الخصائص ١٧١/١ .

٥ انظر خزنة الألب ٤٢٢/١١-٤٢٣ .

٦ انظر شرح التصريح ٣٦/١ ، خزنة الألب ٤٢٢/١١-٤٢٣ .

وقد رد الشيخ خالد الأزهري^٢ هذا الرأي من جهتين هما:

الأولى: أنه يعتبر في المقيس أن يكون على وزن المقيس عليه ، وهنا ليس كذلك ؛ لأن الألف الثانية في المقيس عليه منكرة وفي المقيس محذوفة .
الثانية: أن هذا الاحتمال إنما يتمشى حيث كان المعنى أفاضل إنا على التكلم ، أما إذا كان المعنى على الخطاب فلا .

كما اعترض البغدادي^٣ عليهما بأنه لو كان كذلك لكان البيت : أفاضلونا بألف بعد النون . وهذا هو ما ذهب إليه الأزهري في النقطة الأولى السابقة .

وحديثنا أوضح محمد حسن عواد^٤ مسألة التشابه بين اسم الفاعل والفعل المضارع كما هي في أذهان النحاة المتقدمين . فقد أوضح أن أساس المشابهة بين اسم الفاعل والفعل المضارع يقوم عند النحاة على اعتبارين : المضارعة اللفظية والمضارعة المعنوية ؛ أما المضارعة اللفظية أو المجازاة اللفظية فالمقصود بها أن اسم الفاعل يجاري الفعل المضارع في حركاته وسكناته ، فالمقارنة بين ضارب ويضرب تبين لنا أن الضاد من ضارب مفتوحة وكذلك ياء يضرب ، والألف من ضارب ساكنة ومثلها ضاد يضرب ، والحرف الثالث منهما مكسور ، أما الحرف الأخير فهو حرف الإعراب فيهما . أما المضارعة المعنوية فمقتضاها أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله تعدياً ولزوماً ، مما جعل بعضهم يذهب إلى أن اسم الفاعل العامل هو فعل ويسمى الفعل الدائم . غير أن عوادا اعترض على هذا كله ذاهباً إلى أن لا مضارعة لفظية ولا معنوية بين اسم الفاعل والفعل المضارع ، وأن اسم الفاعل اسم لا فعل ، وكل ما هنالك من تشابه بينهما إنما يكمن في جانب العمل ، إذ يعمل اسم الفاعل عمل فعله تعدياً ولزوماً ، وسبب

١ الكهف ٣٨.

٢ انظر شرح التصريح ٣٦/١.

٣ انظر خزنة الألب ٤٢٣/١١.

٤ انظر رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة ٣١-٥٧.

هذا التشابه هو وجود رائحةٍ من معنى الفعل في اسم الفاعل ، إذن هي رائحةٌ من معنى الفعل لا معنى الفعل .

ولكن عوادا لم يتعرض إلى أمرين آخرين يبدو أنهما هاما في حقيقة التشابه بين اسم الفاعل والفعل المضارع هما :

- **الأول** : أن اسم الفاعل يقبل دخول نوني التوكيد عليه، ولعل هذا من المضارعة اللفظية بينهما .
- **الثاني**: أنه يجوز عطف اسم الفاعل على الفعل وعطف الفعل على اسم الفاعل كما أوضحت في موطن سابق ، بدليل النصوص القرآنية والشعرية التي تثبت هذا الأمر . ويبدو أن هذه النقطة تمثل جانباً مما يتشابه فيه اسم الفاعل مع الفعل المضارع من جهة المعنى .
- وقد يكون هذان الأمران نتيجةً لما أسماه عواد رائحة الفعل الموجودة في اسم الفاعل .

(لا) النافية الداخلة على الفعل الماضي

تنخل لا النافية على الفعل الماضي وحينئذٍ يجب تكرارها ^١ ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: "فلا صدق ولا صلى" ^٢ ، وقد عدوا عدم التكرار شاذاً إلا إذا أفادت (لا) الدعاء كما نقول : لا سلّنت يداك ، ولا فضّ الله فاك ؛ وذلك لأن الفعل في الدعاء يصبح مستقبلاً فجاز ذلك ^٣ .

وقد وردت بعض الشواهد على (لا) الداخلة على الماضي دون تكرار ودون أن تفيد معنى الدعاء ، من ذلك قول الراجز:

١ انظر الجنى الداني ٢٩٧، معنى اللبيب ٣١٩.

٢ القيامة ٣١.

٣ انظر معنى اللبيب ٣٢٠.

إِن تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا

وَأَيُّ عَبْدِكَ لَا أَلَمًا^١

وقول راجز آخر:

لَاهَمَّ إِنْ الْحَارِثُ بْنُ جَبَلَةَ

زَنَى عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهُ

وَكُنَّ فِي جَارَاتِهِ لَا عَهْدَ لَهُ

وَأَيُّ أَمْرِ سَبِيٍّ لَا فَعْلَةً^٢

والغريب حقاً أن يحكم بشنود دخول لا النافية على الماضي دون تكرار على الرغم من ورود هذا في أفصح كلام عربي ، إذ يقول تعالى : " فَلَاقَتْحَمَّ الْعَقَبَةَ " ^٣ . وحين واجه النحاة مثل هذه الشواهد أخذوا يلتمسون لها مخرجاً يتناسب ونظرتهم لـ (لا) في مثل هذا الموطن . فقد ذهب الزمخشري^٤ إلى أن (لا) وإن لم تتكرر في اللفظ في هذه الآية إلا أنها متكررة في المعنى ؛ لأن المعنى (فلا اقتحم العقبة ولا فك رقبة ولا أطعم مسكيناً) ، ألا ترى أنه فسر اقتحام العقبة بذلك ؟^٥

وذهب الزجاج^٥ إلى مثل ما ذهب إليه الزمخشري من أن فيه تكراراً في المعنى ، وقد فسره على غير ما فسره الزمخشري إذ قال : إنما جاز ذلك لأن " ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا " ^٦ معطوف عليه وداخل في النفي فكأنه قال : فلا اقتحم ولا آمن . واعترض عليه ابن هشام^٧ في

١ نسب لأبي خراش الهنلي في فاتحة الإعراب ٢٤٠، وبلا نسبة في الإصناف ١/٧٦ (م ١٠) ، الجنى الداني ٢٩٨، معنى اللبيب ٣٢١، خزنة الألب ٧/١٩٠.

٢ الإصناف ١/٧٧، شرح المفصل ١/١٠٩ و ٨/١٠٨، الجنى الداني ٢٩٧-٢٩٨، معنى اللبيب ٣٢٠، خزنة الألب ٨٩/١١.

٣ البلد ١١.

٤ لنظر لكشاف ٤/٢٥٦.

٥ لنظر معاني القرآن وإعرابه ٥/٣٢٩.

٦ البلد ١٧.

٧ لنظر معنى اللبيب ٣٢١.

أنه لو جاز ذلك لجاز أن نقول : لا أكل زيّد وشرباً ، ورأى هو والمرادى^١ أن (لا) فيه للدعاء وعدم التكرار فيه مبرر ، وقيل هي للتحضيض أصلها فألا ، ثم حذف للهمزة .
 وذهب بعضهم^٢ إلى أن لا الداخلة على الماضي كما في الشواهد السابقة هي بمعنى لم ،
 جاء في الخزانة : " والعرب تقرن لا بالفعل الماضي فينوب ذلك مناب لم إذا قرنت بالفعل
 المستقبل " ^٣ .

وقال ابن يعيش : " حملوا لا في ذلك على لم ، إلا أنهم لم يغيروا لفظ الفعل بعد لا كما
 غيروه بعد لم ، لأن (لا) غير عاملة و(لم) عاملة ؛ فلذلك غيروا الفعل إلى المضارع ليظهر فيه
 أثر العامل " ^٤ .

حذف لام الأمر وبقاء عملها

ذهب الكسائي^٥ وقيل الكوفيون^٦ إلى جواز حذف لام الأمر وبقاء عملها شريطة أن
 يتقدمها (قل) ، أي فعل الأمر من القول ، واستتلوا على ذلك بقوله تعالى: " قل لعبادي الذين آمنوا
 يقيموا الصلاة " ^٧ . ووافقهم في ذلك ابن مالك^٨ والأشموني^٩ وزادا عليه حيث جعلوا حذف لام
 الأمر وبقاء عملها في ثلاثة أضرب :

- ١ انظر الجنى الداني ٢٩٨، مغني اللبيب ٣٢١.
- ٢ انظر الإنصاف ٧٦/١ (١٠م)، فاتحة الإعراب ٢٤٠، خزنة الأدب ١٩٠/٧.
- ٣ خزنة الأدب ١٩٠/٧.
- ٤ شرح المفصل ١٠٨/٨.
- ٥ الجنى الداني ١١٣، مغني اللبيب ٢٩٨.
- ٦ هذا ما يفهم من كلام الأتباري حين تحدث عن أن العرب تحذف هذه اللام وتعملها مع الحذف حيث ساق هذا للكلام على لسان الكوفيين انظر الإنصاف ٥٣٠/٢ (٧٢م) . بليل رد البصريين عليهم الذي ساقه في ٥٤٤/٢.
- ٧ إبراهيم ٣١.
- ٨ انظر شرح الكافية لشافية ١٣٩/٢-١٤١.
- ٩ انظر شرح الأشموني ١١/٤-١٢.

الأول: كثيرٌ مطرد ويكون إذا سبقت بفعل الأمر من القول ، وهو ما ذهب إليه الكسائي والكوفيون .

الثاني: قليلٌ جائز ، ويكون بعد قول غير أمر ، واستشهدوا عليه بقول الراجز :

قلت لبواب لديه دارها تأنن فإني حمؤها وجارها^١

أراد : لتأنن . فحذف اللام وأبقى الفعل مجزوماً .

الثالث: قليلٌ مخصوص في الاضطرار وهو الحذف نون تقدم قول بصيغة الأمر ولا بخلافه ، ومنه قول الراجز :

من كان لا يزعم أنني شاعرُ فيدن مني تنهه المزاجر^٢

أراد فلیدن .

وقد اقتصر جمهور النحويين^٣ باستثناء المبرد جواز حذف لام الأمر وبقاء عملها على ضرورة الشعر ، قال المازني : " جلست في حلقة الفراء فسمعته يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر وأنشد :

من كان لا يزعم أنني شاعرُ فيدن مني تنهه المزاجر

فقلت له : لم جاز في الشعر ولم يجز في الكلام ؟ فقال : لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف ، فدل على أن هذا الحذف إنما يكون في الشعر ، لا في اختيار الكلام بالإجماع^٤ .

١ نسب لمنظور بن مرثد في شرح أبيات مغني اللبيب ٣٤٠/٤ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٨٠/٣ ، شرح الكافية الشافية ١٤٠/٢ ، الجنى الداني ١١٤ ، مغني اللبيب ٢٩٨ ، شرح الأشموني ١١/٤ .

٢ سر صناعة الإعراب ٧٠/٢ ، الإصناف ٥٣٣/٢ (م ٧٢) ، شرح التسهيل ٣٨٠/٣ ، شرح الكافية الشافية ١٤٠/٢ ، رصف المباني ٢٥٦ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٣٣٤ /٤ .

٣ نظر للكتاب ٨/٣ ، المقتضب ٤٢٤/١ ، سر صناعة الإعراب ٦٨/٢ ، الإصناف ٥٤٥/٢ (م ٧٢) ، رصف المباني ٢٥٥ ، الجنى الداني ١١٢ ، مغني اللبيب ٢٩٧ .

٤ الإصناف ٥٤٧/٢ .

غير أن المجوزين^١ لهذا الحذف يردون الاضطرار فيما ذهب إليه النحاة في شواهد هذه الظاهرة ففي شاهد الرجز:

كَلَّتْ لِبَوَابِ لِدِيهِ دَارُهَا تَأْتِنُ فِإِنِّي حَمَوُهَا وَجَارُهَا

قالوا : وليس الحذف بضرورة لتمكنه من أن يقول : إيذن / اتئن . لكنه أثر الجزم باللام المحذوفة ، إذ لو لم يؤثر ذلك لجاء به بصيغة الأمر .

وقد اعترض ابن مالك على من يقول بأن أصل هذا الفعل أن يكون مرفوعاً إلا أن الشاعر حذف الحركة للضرورة ، يقول في هذا الصدد : " وليس لقائل أن يقول : هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستحقاً للرفع فسكن اضطراراً ؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنياً عن الفاء ، فكان يقول : تئذن إني حموها وجارها ، فإذا لم يستغن عن الفاء ، فاللام والجزم مرادان " ^٢ .

وقد كان المبرد^٣ يرفض حذف لام الأمر في الشعر وفي غيره ؛ وذلك لأن عوامل الأفعال لا تضمير ، بسبب ضعفها ، وأضعفها الجازمة ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء.

ويبدو لي أن ما جزم الأفعال التي جاءت في شواهد هذه الظاهرة هو المعنى ، فقد جاءت الأفعال المضارعة (فيدنُ ، وتأتِنُ) بمعنى المضارع المسبوق بلام الأمر ، إذ الغاية منه طلبية ، لذلك جزما كما لو أنهما مسبوқан باللام . إذن فالجازم هو المعنى الذي جاء عليه الفعل ، ولا داعي لتقدير لام الأمر .

١ لنظر ، الجنى الداني ١١٤ ، معني اللبيب ٢٩٨ ، شرح الأشموني ١٢/٤ .

٢ شرح الكافية للشافية ١٤٠/٢ .

٣ لنظر المقتضب ٤٢٥/١ .

تعريفه العلم بـ (ال) التعريف

تعد (ال) من علامات تعريف الاسم ، ولما كان العلم معرفة بذاته كان الأصل ألا تدخل أُل التعريف عليه ^١ ، وذلك لاستغنائه بالتعريف الوضعي عن التعريف بالقرينة الزائدة .
وقد وجد في شواهد العربية من الأعلام ما دخلته أُل التعريف ، وذلك كما في قول الراجز وهو أبو النجم :

باعدَ أمَ العَمَرِ مِن أَسِيرِهَا حراسُ أبوابٍ على قصورها ^٢

ومنه كذلك قول راجز آخر :

يا ليت أمَ العَمَرِ كانتِ صاحبي مكانَ من أشتى على الركائب ^٣

وعلى الرغم من أن معظم النحاة ^٤ قد حكموا بزيادة (أل) عند دخولها على العلم أو زيادتها للضرورة الشعرية ^٥ أو شذونيتها ^٦ ، إلا أن المتبع يجد من يلتمس الحجة لذلك الدخول كما هو الحال عند المبرد ^٧ والزمخشري وابن يعيش ^٨ ، وذلك أن العلم قد يدخله شيء من التذكير إذا اشترك مع غيره أو كثر المسمون به ، لذلك تأتي أُل لتمييز المقصود . يقول ابن يعيش : " اعلم أن العلم الخاص لا تجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه ، لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر ، إلا أنه ربما شورك في اسمه أو اعتقد ذلك فخرج عن أن يكون معرفة ، ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ، ويجري حينئذ مجرى الأسماء الشائعة نحو

- ١ انظر الكتاب ٩٦/٢ ، المنصف ١٣٤/٣ ، شرح المفصل ٤٤/١ ، الأشباه والنظائر ١٨٨/٣ .
- ٢ ديوان أبي النجم ١١٩ .
- ٣ المنصف ١٣٤/٣ ، الإتيان ٣١٦/١ (م ٤٣) ، شرح المفصل ٤٤/١ ، رصف المباني ٧٧ .
- ٤ انظر التبيين ٢٨٨ و ٤٣٤ ، رصف المباني ٧٧ ، ارتشاف الضرب ٩٨٨/٢ .
- ٥ انظر سر صناعة الإعراب ٤٥/٢ ، شرح التصريح ٩٥/١ .
- ٦ انظر الإتيان ٣٢٢/١ (م ٤٤) .
- ٧ انظر المقتضب ٣٦٠/٢ .
- ٨ انظر شرح المفصل ٤٣/١ ، ٤٤ .

رجل و فرس ، فحينئذ يجترأ على إضافته وإخال الألف واللام عليه كما يفعل ذلك في الأسماء

الشائعة ١ .

وقد كان ابن جنى يجيز دخول (أل) في تثنية العلم وجمعه كما في قول الراجز:

أنا ابنُ سَعْدٍ أَكْرَمُ السُّعَيْنِيَا ٢

وذلك لأن تثنية العلم وجمعه ليست علماً لشخص مخصوص . يقول ابن جنى : إن " هذا الذي فعلوه من تحمل اللام في التثنية والجمع يدل على صحة ما كنا قدمناه من أنهم استكروهوا أن يقولوا إذا أرادوا تعريفاً ما قد نزعنا عنه علميته : الزيد والبكر ، لأن له قبل حاله المفضية به إلى التثنية حالاً قد كان فيها علماً معرفة ، فردوه لما احتاجوا إلى تعريفه إليها ، فقالوا: جاء زيد ، كما كانوا يقولون قبل سلبه تعريفه ورده إليه : جاء زيد ، فأما التثنية في نحو قولك : زيدان فلم يكن زيدان قط علماً لاثنتين مخصوصين كما كان زيد قبل سلبه تعريفه علماً لواحد مخصوص ، فإرداً عند إرادة تعريفهما إلى حالهما بعد السلب ، كما رد زيد إليها لما أريد تعريفه بعد سلبهم إياه منه ، وإنما زيدان بمنزلة رجل و غلام في أنه اسم لاثنتين شائع، كما أن رجلاً و غلاماً كل واحد منهما اسم لمعناه شائع في أمته ، فكما أنك إذا أردت تعريفهما قلت: الرجل والغلام ، فكذلك إذا أردت تعريف زبدین ألحقته اللام فقلت: الزيدان والعمران فاعرف ذلك ٣ .

١ شرح المفصل ٤٤/١ .

٢ ديون روبة ١٩١ .

٣ سر صناعة الإعراب ١٢٨/٢ .

الباب الثاني

الرجز والتفعيد الصرفي

ويشمل :

- الفصل الأول: علامات الكلمة
- الفصل الثاني: أبنية الاسم
- الفصل الثالث: البنية العددية للكلمة
- الفصل الرابع: التذكير والتأنيث
- الفصل الخامس: أصول بعض الكلمات وزيادة الحروف

الفصل الأول

علامات الكلمة

الفصل الأول : علامات الكلمة

قسم علماء اللغة القدماء الكلمة في العربية ثلاثة أنواع ، وجعلوا لكل نوع من هذه الأنواع علامات تميزه عن النوعين الآخرين ، إلا أن تركيزهم في هذه العلامات كان على الجانب الشكلي أكثر منه على الجانب الجوهري للكلمة . ويمكن التأكد من صدق هذا الادعاء بتأمل بيت ابن مالك التالي والذي يتحدث فيه عن علامات الاسم ، يقول :

بالجرِّ والتتوين والنداء وألِّ
ومسندٍ للاسم تمييزٌ حصل

فقد ذكر ابن مالك خمس علامات للاسم ، منها أربع شكلية وواحدة جوهريّة هي الإسناد . وقد أدى هذا الاعتماد على العلامات الشكلية إلى وجود بعض الخلافات في تقسيم بعض الكلمات بين تلك الأنواع ، وسوف يقف هذا الفصل عند عدد من العلامات المعتمدة في تصنيف الكلمة ، والتي أظهرت فيها شواهد الرجز أن الاعتماد على العلامات الشكلية غير مجد في بعض الأحيان.

حرف الجر علامة من علامات الاسم^١

تعد حروف الجر من العلامات الأساسية في تصنيف أنواع الكلمة في فكر اللغويين العرب ، إذ تعد عندهم علامة من علامات الاسم ؛ بمعنى أن الكلمة التي تقبل دخول حروف الجر عليها تعد اسماً . ويمكن بناء على هذه القاعدة العريضة في الفكر اللغوي العربي الوقوف على مسألتين في شواهد الرجز ، كان لحروف الجر فيهما دور كبير في الحكم فيهما على نوع الكلمة ، وهما: دخول حرف الجر على الفعل ، والحكم باسمية كاف التشبيه .

١ هناك مسألة من مسائل علامات الكلمة وردت في شواهد الرجز ، وهي دخول (يا) النداء على

الفعل مع أنها من علامات الاسم إلا أنها نوقشت في الباب الأول تحت عنوان حذف المنادى ص ٨٧-٨٩ ، لذلك فأنتني لن أكرر الحديث حولها هنا .

مدخول حرفه الجر على الفعل

ذهب النحاة^١ إلى أن دخول حرف الجر على الكلمة دليل قاطع على أن تلك الكلمة اسم ؛ وذلك لأن حروف الجر من علامات الأسماء . وتأسيساً عليه ذهب الكوفيون^٢ إلى الحكم بأن (نعم وبنس) في المدح والذم اسمان بدليل جواز دخول حرف الجر عليهما ، فقد دخل حرف الجر على (نعم) في قول الراجز :

صَبْحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ بِأَكْرٍ بِنَعْمٍ طَيْرٍ وَشِبَابٍ فَاخِرٍ^٣

إلا أن البصريين رفضوا هذا الحكم ، وذهبوا إلى أن (نعم وبنس) فعلان ماضيان ، على الرغم من أنهم يتفقون والكوفيين على أن حروف الجر من علامات الأسماء . وقد رد البصريون ادعاء الكوفيين السابق بالقول بأن حرف الجر قد يدخل بتقدير الحكاية على ما لا شك في أنه فعل ، وذلك مثل (نام) الذي لا يختلف اثنان على القول بأنه فعل ، فقد دخل عليه حرف الجر وذلك كما في قول الراجز :

وَاللهِ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبَةٌ وَلَا مَخَالِطِ اللَّيْلِ جَانِبَةٌ^٤

فقد فسّرَ هذا الشاهد من وجهة نظر البصريين على أن التقدير (ما ليلي ليل مقول فيه نام صاحبه) . على أن منهم من غالى في الحكم في هذا البيت وهو ابن جني^٥ وابن يعيش^٦ حين

-
- ١ انظر المقترض ٥١/١ ، أسرار العربية ٢٧ ، شرح التصريح ٢٢/١ ، مع الهوامع ١٣/١ .
 - ٢ انظر الأمالي الشجرية ١٤٧/٢ ، الإنصاف ٩٧/١ (١٤م) ، أسرار العربية ٦٩ ، التبيين ٢٧٤ - ٢٨١ ، شرح التسهيل ٣٣٨/٢ ، انتلاف النصره ١١٥ .
 - ٣ شرح للتسهيل ٣٣٨/٢ ، مع الهوامع ٢٦/٥ ، شرح الأثموني ٤٨/٣ ، لسان العرب مادة (نعم) .
 - ٤ الخصائص ١٤٦/٢ ، الأمالي الشجرية ١٤٨/٢ ، الإنصاف ١١٢/١ (١٤م) ، أسرار العربية ٧٠ ، التبيين ٢٧٩ ، شرح المفصل ٦٢/٣ ، شرح التسهيل ٣٣٩/٢ ، مع الهوامع ١٣/١ ، شرح الأثموني ٤٩/٣ .
 - ٥ انظر الخصائص ١٤٦/٢ .
 - ٦ انظر شرح المفصل ٦٢/٣ .

ذهبا إلى أن (نام صاحبه) هو علم ؛ اسم لرجل ، وذلك حتى يصح عندهما ان حرف الجر ان دخل على اسم .

والحق أن اعتماد حرف الجر كعلامة للاسم أمر غير مجدٍ ، وذلك لان حرف الجر علامة شكلية ، وكان الأصل أن يكون الاعتماد في الحكم على اسمية (نعم وبئس) أو فعليتهما هو مضمون هاتين الكلمتين ، فحرف الجر قد يدخل على ما لاشك في أنه ليس باسم ، وذلك في مثل قولنا : عجبت من أن يخفق المجتهد ، فقد دخل على (أن) وهي حرف لاشك في حرفيتها ، وإن كان ما بعد حرف الجر مؤولا باسم ، فحرف الجر هنا دخل على الحرف لا على الاسم .

ولذلك فإن من الواجب اتباع تعريف للاسم ينطلق من دلالاته لا من علامة شكلية تتلبس به ، وعليه فإن " الأسماء تكتسب اسميتها من مرجعيتها الدلالية ، فالاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران ومعارة عن الزمن في أصل الوضع ، هذا هو شأن الاسم ، ولذلك فإنه يكتسب تمكنه من اسميته من دلالاته على مرجعه^{١٠} .

اسمية كاف التشبيه

يرتبط الحديث في هذه المسألة بعلامات الأسماء والحروف ، فقد اختلف علماء اللغة في اسمية كاف التشبيه وحرفيتها ، فقال بعضهم^١ إنها حرف حتى يقوم الدليل على أنها اسم ، وقال بعضهم إنها اسم حتى يقوم الدليل على أنها حرف .

ومما دعا إلى هذا الخلاف أنهم وجدوا كاف التشبيه يدخلها حرف الجر ، وحرف الجر من علامات الأسماء ؛ فمن ذلك مثلا قول الراجز وهو العجاج :

١ انظر بحث رؤية جديدة في تفسير التتوين للدكتور سمير سبتية ١٢٢ .

٢ انظر هذا الخلاف في رصف المباني ١٩٥ - ١٩٨ .

بيضُ ثلاثُ كنعاجِ جَمَّ يضحكنَ عن كالبِردِ المنهَمِّ ١

وقول راجز آخر :

وصالياتِ كَمَا يُؤْتَفِنِ ٢

فالدليل عندهم ٢ على اسميتها في هذين الشاهدين واضح وهو دخول حرف الجر عليها ،
وحرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء ، ولذلك فقد وقعت الكاف موقع الأسماء ، أو موضع
الاسم المفرد فحكم عليها بأنها اسم .

ومن العلامات الأخرى التي تدل على أن الكاف اسم في نظر النحويين دخول الإضافة عليها
وذلك كما في قول الراجز وهو روية :

فصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفِ مَأْكُولٍ ٤

فالكاف الأولى اسم لأنها جاءت مؤكدة لمعنى (مثل) ٥ ، ولأنها جاءت مضافة إلى (مثل) ،
والحرف لا يأتي مضافاً إليه ٦ . والمفهوم من كلام سيوييه ٧ أنه جعلها اسماً وذلك لأنها بمنزلة
مثل . ورد الاسترأبادي ٨ والسيوطي ٩ على ذلك بأن حرف الجر قد يدخل على حرف الجر

توكيداً كما في قول الشاعر : [الوافر]

فلا والله لا يكفى لما بي ولا ليلاً بهم أبدا نواء ١٠

١ ديوان المعاج ٤١٥ .

٢ انظر فصلة زيادة الكاف في باب النحو ١٣٤ .

٣ انظر سر صناعة الإعراب ٢٩١/١ ، شرح المفصل ٤٢/٨ - ٤٤ ، شرح الكافية ٣٨٩/١ ، شرح التصريح ٦٥٩/١

٤ ديوان روية ١٨١ .

٥ انظر شرح التصريح ٦٥٥/١ ، خزنة الألب ١٨٦/١٠ .

٦ انظر شرح جمل الزجاجي ٤٧٩/١ ، خزنة الألب ١٧٥/١٠ .

٧ الكتاب ٤٠٨/١ .

٨ انظر شرح الكافية ٣٨٨/١ - ٣٨٩ .

٩ انظر مع الهولمع ٣٩٥/٤ .

١٠ نسب لرجل من بني أسد في شرح التصريح ١٤٥/٢ ، ولمعلم بن معبد الواسطي في خزنة الألب ٣٠٨/٢ ، وبلا

نسبة في سر صناعة الإعراب ٢٩١/١ ، شرح المفصل ١٧/٧ ، مع الهولمع ٣٩٦/٤ ، شرح الأشموني ١٥٦/٣ .

إلا أن ابن عصفور^١ أول كل ذلك على تقدير حذف موصوف لفهم المعنى وإقامة الصفة

مقامه فيكون التقدير عنده في بيت روبة مثلا : مثل شيء كعصف مأكول .

وقد ذهب بعض النحاة^٢ إلى أن وقوع الكاف اسما مختص بالضرورة ، واعترض

بعض آخر منهم الأخفش والفرسي^٣ وأبو حيان^٤ حين جعلوا ذلك اختيارا ، قالوا : لأنه

تصرفت فيها بكثرة ورودها فاعلة واسم كان ومفعولة ومبتدأة ومجرورة بحرف وإضافة ، وهكذا

شأن الأسماء المتصرفة تتقلب عليها وجوه الإسناد والإعراب .

وذهب ابن مضاء^٥ إلى أن الكاف اسم أبدا ؛ لأنها بمعنى مثل ، وما هو بمعنى الاسم

فهو اسم .

ورد الأكثرون^٦ هذا الرأي لابن مضاء وذلك بمجيء الكاف على حرف واحد ، ولا

يكون على ذلك من الأسماء الظاهرة إلا محذوف منه أو شاذ ، وبورود زيادة الكاف ولا تزد إلا

الحروف .

ويبدو أن اعتماد العلامة التي اعتمدها ابن مضاء في الحكم على اسمية الكاف كأساس

لتصنيف أنواع الكلمة غير جائز ، لأننا نستطيع أن نفسر كثيرا من حروف اللغة بأسماء وأفعال

، ومع ذلك لا نحكم باسمية تلك الحروف أو فعليتها .

١ انظر شرح جمل للزجاجي ٤٧٩/١ .

٢ انظر شرح جمل الزجاجي ٤٧٧/١ ، مغني اللبيب ٢٣٨ ، شرح التصريح ٦٥٩/١ ، مع الهوامع ١٩٨/٤

٣ انظر مغني اللبيب ٢٣٩ .

٤ انظر مع الهوامع ١٩٩/٤ .

٥ انظر مع الهوامع ١٩٩/٤ ، وانظر الرأي دون نسبة في رصف المباني ١٩٥ .

٦ انظر السابقين .

واعترض حنا حداد^١ على التفسير الذي يذهب إلى أن ما بمعنى الاسم فهو اسم ، وذلك لأنه يلزم أن ينسحب هذا الحكم على الأفعال والحروف ، فيكون ما هو بمعنى الفعل فعلا ، وما هو بمعنى الحرف حرفا ، وعليه تكون أسماء الأفعال أفعالا صريحة لأنها في معاني الأفعال ، سادة مسدها ، وتكون (فوق) حرفا من حيث إنها بمعنى (على) ، وتكون الكاف في التشبيه اسما من حيث إنها بمعنى (مثل) ، وفعلا من حيث إنها بمعنى (يشبه) ، فضلا عن كونها حرفا إذا لم تفد أياً من المعنيين .

ثم ذهب حنا حداد^٢ إلى أن كاف التشبيه تكون اسما أينما وقعت وصلح الاستغناء عنها بـ (مثل) ، أو (شبه) ، أو غيرهما من الأسماء ، سواء كان هذا الاستغناء واقعا في شعر أو نثر .

جبر بين الحرفية والاسمية

اختلف النحاة^٣ في معنى جبر ، فذهب بعضهم إلى أنها مصدر بمعنى حقا ، وممن ذهب هذا المذهب المالقي^٤ ، معتمدا على أمرين هما :

الأول: أن معناها حقا ، وما حل من الألفاظ المشككة في الحرفية والاسمية محل الاسم حكم عليه بالاسمية ، إلا إن قام دليل على حرفيته .

الثاني: أنها قد نونت في الشعر مراعاة لأصلها من الاسمية .

١ انظر بحثه : إشكالية كاف التشبيه في العربية ١٢٩ .

٢ السابق ١٣٢ ، ١٣٧ .

٣ انظر هذا الخلاف بتفاصيله للقائمة في شرح التسهيل ٨٥/٢-٨٦ ، لجنى الداني ٤٣٣-٤٣٥ ، مغني اللبيب ١٦٢-١٦٣ ، مع الهولم ٤/٢٥٩-٢٦٠ .

٤ انظر رصف المياني ١٧٦-١٧٧ .

وقيل : إنها ظرف بمعنى أبدا . غير أن الأقوى في الحكم على جبر أنها حرف جواب
بمعنى نعم ؛ وذلك لأن كل موضع وقعت فيه جبر يصلح أن تقع فيه نعم ، وليس كل موضع
وقعت فيه نعم يصلح أن تقع فيه حقا ، لذلك فإلحاقها بنعم أولى ، ولأنها لو كانت بمعنى حقا
لأعربت مثلها ، ولجاز أن يصحبها الألف واللام .

ومما يؤكد أنها تأتي بمعنى نعم مجيؤها مقابلة لـ (لا) ، كقول الراجز:

إذا تقول (لا) ابنة العجبر تصدق (لا) إذ تقول جبر^١

والحق أن اعتماد بعض النحويين على المسائل الشكلية في الحكم على معنى (جبر)
يحتاج إلى إرجاع نظر ، إذ إن الحكم على (جبر) بأنها لا تأتي بمعنى حقا لعدم إعرابها ولعدم
قبولها الألف واللام أمر لا يكفي للحكم بأنها ليست اسما ، فهناك كثير من الأسماء العربية لا
تأتي معربة وبعضها لا يقبل (أل) التعريف ، كما أن القول بأن كل موضع وقعت فيه جبر يصلح
أن تقع فيه نعم ، وليس كل موضع وقعت فيه نعم يصلح أن تقع فيه حقا ، قياس خاطئ وغير
مقبول ، فليس شرطا أن تقع حقا في موضع نعم حتى يجوز أن تكون جبر بمعنى حقا . إذ قد
يكون للكلمة أكثر من معنى دون أن يكون بين هذه المعاني تقارب ، كيف لا ونحن نجد للكلمة
معنيين قد يكونان متناقضين .

نون الوقاية كعلامة للأفعال

ذكر بعض العلماء^٢ أن نون الوقاية علامة من علامات الأفعال ، وذكر بعض آخر^١
أنها لا تلحق الأسماء ، أي أن إلحاقها الكلمة يدل على أنها ليست اسما ، وذلك لأنها تلحق لتقي

١ شرح التمهيل ٨٦/٢ ، الجنى الداني ٤٣٤ ، مغني اللبيب ١٦٣ ، مع الهوامع ٢٦٠/٤ .

٢ انظر الإصناف ١٢٩/١ (م ١٥) ، شرح المفصل ١٢٢/٣ - ١٢٣ ، اتلاف النصره ١١٩ ، شرح التصريح ٦٠/١ .

الفعل من الكسر ، والكسر ليس بمستغرب في الاسم . ومن هنا كانت هذه النظرة بحسب
المبررات التي اتخذها البصريون في إثبات فعلية أفعال التعجب حيث تدخلها هذه النون ، فيقال :
ما احسنني .

غير ان هذه النون قد دخلت على بعض الاسماء ، نحو قد ، وقط ، إذ تقول : قدي
وقطني . قال الراجز :

امتلاً الحوضُ وقالَ قطني مهلاً رويداً فقد ملأتُ بطني^٢

وقول راجز آخر :

قنني من نصر الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد^٣

ودخولها على (قد وقط) لا يدل على أنهما فعلان ، ومن هنا حكم النحويون^٤ بشنوذ هذا
الدخول ، إلا أن ثمة ما يحسنه عندهم وهو أن (قد وقط) يؤمر بهما كما يؤمر بالفعل ، إذ يقال
قدك من كذا وكذا ، وقطك ، أي اکتف به ، على أنه قد قيل : قدي وقطي ، بغير نون وذلك كما
في شاهد الراجز الثاني .

وما الحكم بشنوذ دخول نون الوقاية على (قد وقط) إلا لأنهم حكموا مسبقاً أن هذه النون
من علامات الأفعال . والحق أن هذه النون تلحق كما نكر النحاة^٥ لتقي الفعل من الكسر ،

١ نظر التبيين ٢٨٦ ، رصف المباني ٣٦٣ .

٢ إصلاح المنطق ٥٧ ، ٣٤٢ ، الإصناف ١٣٠/١ (م ١٥) ، شرح التسهيل ١٣٣/١ ، رصف المباني ٣٦٢ ،
لتتلاف النصره ١١٩ ، شرح الأسموني ١٤٩/١ .

٣ نسب لأبي بجدلة في شرح المفصل ١٢٤/٣ ، ولحميد بن مالك الأرقط في شرح التصريح ١٢٢/١ ،
خزفة الألب ٣٨٢/٥ - ٣٩٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢٧١/٢ ، إصلاح المنطق ٣٤٢ ، ٤٠١ ، الأمالي
للشجرية ١٤٢/٢ ، الإصناف ١٣١/١ (م ١٥) ، شرح التسهيل ٤٢٢/٣ ، رصف المباني ٣٦٢ ، لتتلاف النصره
١١٩ ، الأشباه والنظائر ٢٤١/٤ .

٤ انظر الإصناف ١٣١/١ ، لتتلاف النصره ١١٩ .

٥ انظر رصف المباني ٣٦٠ .

ويمكن أن يعمم هذا الحكم فنقول : لتقي الكلمة التي لا تكسر من الكسر ، فـ (قد وقط) كلمتان وإن كانتا اسمين إلا أنهما مبنيتان على السكون ، وقد اهتم العرب بأن يبقى هذا السكون في آخر الكلمة في مختلف أوضاعها ، وعند دخول ياء المتكلم عليهما فإن سكون آخرها لا بد أن يتغير ، وللمحافظة عليه تدخل النون كما دخلت على الفعل • إنن فالنون في (قد وقط) دخلت للحفاظ على سكون آخرهما كما تدخل أيضا للحفاظ على سكون (من وعن) وللحفاظ على حركة بناء (إن وأن وكان ولكن وليت) وإن قال بعضهم ^١ إنه تدخلها لشيبهها بالأفعال •

ومن هنا يمكن القول بأن نون الوقاية علامة شكلية لا يمكن الاعتماد عليها في الحكم على الكلمة ، يدل على ذلك غير ما سبق أنها تدخل على (ليس) وتحذف منها ، وهي فعل عند أكثر النحاة ، فمن عدم دخولها عليها قول الراجز وهو رؤبة :

عددت قومي كعديد الطيسِ إذ ذهب القومُ الكرامُ ليسي ^٢

١ السابق نفسه •

٢ ديوان رؤبة ١٧٥ • الطيس : كل ما على الأرض من الأنام ، أو كل ما هو مدرار بالولادة .

الفصل الثاني

أبنية الأسم

ويشمل

- المبحث الأول: أبنية المصادر والمشتقات
- المبحث الثاني : الصرف ومنع الصرف
- المبحث الثالث : بعض أوزان الأسماء والصفات
- المبحث الرابع : التصغير والنسب

المبحث الأول: أبنية المصادر والمشتقات

أصل وزن فيعولة في المصادر الثلاثية

وزن فيعولة من أوزان المصادر التي اختص بها الفعل المعتل الأجوف^١ وذلك نحو كينونة وقيودة . وقد ذكر ابن جني^٢ أن أصل هذه المصادر (فيعلولة) وأنها في الأصل (كيونونة وقيودودة) فاجتمعت الواو والياء وأولاهما ساكنه فقلبت الواو ياء ، وأدغموا فيها الياء الأولى فصارت في التقدير (كيتونة وقيودة) فحذفوا الياء الثانية المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل فصارت (كينونة وقيودة) وصار هذا الحذف لازماً لأن الكلمة طالت .

ونكر سيبويه^٣ وابن منظور^٤ أن الياء حذفت تخفيفاً ؛ وذلك لأنهم يستقلون الياءات في الكلمة وهي قليلة العدد ، فيحذفون ، فإذا جاءوا إلى كلمة كثرت حروفها ألزموها الحذف .

وقد استدلل اللغويون على أن أصلهما (كيتونة وقيودة) أن الشاعر يردهما إلى الأصل في حالة الاضطرار ومن ذلك قول الراجز :

يا ليت أنا ضمناً سفينه حتى يعود الوصل كيتونه^٥

وقد استفاد إبراهيم السامرائي^٦ حديثاً من وزن فيعولة في مصادر الأفعال المعتلة الجوفاء مثل (كان كينونه وصار صيرورة وقاد قيودة وسار سيرورة) ؛ ليتوصل من خلال هذا الوزن في المصادر إلى أن أصل هذه الأفعال الجوفاء هو أنها أفعال مضعفة ، فأصل كان هو

١ انظر الكتاب ٣٦٥/٤ ، المنصف ١٠/٢ ، الإصناف ٧٩٦/٢ (م ١١٥) .

٢ انظر المنصف ١٠/٢ .

٣ انظر الكتاب ٣٦٦/٤ .

٤ انظر لسان العرب مادة (كون) .

٥ المنصف ١٥/٢ ، الإصناف ٧٩٧/٢ ، الممتع ٥٠٥/٢ ، شرح الشافية ١٥٢/٣ ، الأشباه والنظائر ٢٠٥/٥

و ٢٤/٦ ، لسان العرب مادة (كون) ، شرح شواهد الشافية ٣٩٢ .

٦ انظر الفعل زمانه وأبينته ١١٨ .

كُنْ بَدَلِيل كَيْتُونَة ، ثم تولد الفعل الأجوف (كان) عن طريق الإبدال والتعويض ، ثم فَقَدَ استعمال الأصل وبعُد العهد به ، فانقطعت الصلة وأصبح لمحاه من الأمور الصعبة .

المصدر الطي على وزن (فَعَلَى)

طرق سيبويه في كتابه باباً بعنوان " هذا باب ما جاء من المصادر وفيه ألف التأنيث " ^١

وقد ذكر سيبويه من أمثلته كلمة (دعوى) التي وردت في قول الراجز:

وَلَّتْ ودعواها كثيرٌ صخبُهُ ^٢

والدعوى من المصادر التي جاءت على وزن (فعلى) وهذا الوزن لا يرتبط بوزن فعلي بعينه ، غير أن بعضهم ذكر أنه من الأوزان النادرة في اللغة العربية ^٣ ، فقد ذكر ابن عصفور ^٤ أنه لم يجئ منه إلا دعوى وعدوى .

يضاف إلى ما ذكر ابن عصفور كلمة طغوى في قوله تعالى: " كذبت ثمود بطغواها " ^٥ فقد ذكر

ابن منظور ^٦ أن الطغوى مصدر للفعل طغى .

وزن فَعَلَان فِيهِ مَصَادِرُ الْفُلَائِي

تكاد تتحصر إشارات القدماء من علماء اللغة على الربط بين وزن (فَعَلَان) ودلالته

التي تأتي غالباً مرتبطة بالاضطراب والتحريك ^٧ ، إلا أن الميداني ^٨ قد ربط بين هذا الوزن

١ الكتاب ٤٠/٤ .

٢ نسب لبشير بن النكت في الكتاب ٤١/٤ ، وبلا نسبة في لسان العرب مادة (دعو) .

٣ انظر مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية ٨٦ .

٤ انظر المقرب ١٣٣/٢ .

٥ للشمس ١١ .

٦ انظر لسان العرب مادة (طغى) وانظر كذلك مصادر الأفعال الثلاثية ٨٧ .

٧ انظر الكتاب ١٤/٤ ، ١٥ ، مع الهولم ٤٩/٦ .

٨ انظر نزهة الطرف ١٦٦ .

وبناء الفعل ، فقد ذكر أنه يجيء من الفعل الذي على وزن (فَعَلَ يَفْعَلُ) نحو شنتته شنان ، إلا أنه نص على أنه نادر . كما نجد إشارة أخرى عند ابن المؤدب^١ حين ذكر أوزان المصادر التي تصلح في الفعل الذي على وزن (فَعَلَ يَفْعَلُ) حيث ذكر من هذه الأوزان وزن (فَعْلَان) نحو نَغْضَان مستشهداً عليه بقول الراجز :

ونغضان الرُّحْلِ من معالٍ على قرى معوجةٍ شِمْلَالٍ^٢

وكان من الممكن لابن المؤدب أن يربط هذا المصدر كذلك بالتحرك والاضطراب لا سيما أن المصدر (نغضان) مأخوذ من الفعل نغض الذي بمعنى تحرك واضطرب . وإن كان ابن المؤدب^٢ نفسه قد نص على أن المصدر يأتي على وزن فَعْلَان إذا كان في الفعل حركة واضطراب .

وأضاف رايت^٤ إلى هذه الدلالات دلالة الاستمرار ، حيث ذكر أن الأفعال التي تدل على حركة واضطراب واستمرار مصدرها على (فَعْلَان) مثل (جرى جرياناً ، وخطر خطراناً ، وطار طيراناً وومض ومضاتاً وخفق خفقاناً) .

وقد يجيء من مصادر هذا الوزن ما لا يدل على حركة واضطراب وتقلب وذلك مثل هتُّ له هَيْئَاناً إذا أعطيته شيئاً يسيراً ، وقذيتُ عينه قَذِيَاناً ، كما أن المصدر شنان وهو البغض لا يدل على اضطراب وتقلب .^٥

١ انظر دقائق التصريف ٥٢ - ٥٥ .

٢ ديوان ذي الرمة ٢٨٤ ، نغضان : التحرك والاضطراب ، معال : فوق ، قرى : ظهر ، شملا : سريعة .

٣ انظر دقائق التصريف ٥٦ .

٤ A Grammar of the Arabic Language , Wright P١/١١٣

٥ انظر مصادر الافعال الثلاثية ٩٥ .

وزن تَفْعُول فِي مَصَادِرِ التَّلَاثِي

نكرت بعض الكتب^١ أن من مصادر الفعل الثلاثي وزن تَفْعُول ، ولم تنكر المصادر عليه سوى المصدر (تهلوك) من مصادر الفعل هلك ، وهو واحد من المصادر الكثيرة الجائزة في هذا الفعل . وقد أنشدوا عليه شاهداً واحداً هو قول الراجز :

شبيبُ عادى الله من يفلوكا وسببُ الله له تهلوكا^٢

مصدر مَعَلَّ من مَعَلَّ الألف

من المعلوم أن قياس مصدر وزن فعَل يأتي على تفعيل من الفعل الصحيح ، أما من معتل اللام فيكون بحذف الياء والتعويض عنها بالتاء على وزن تفعلة^٣ .
وقد جعلوا ما خرج عن هذين الوزنين شاذاً ، فمن الشذوذ^٤ مثلاً أو من الضرورة^٥ أو النادر^٦ عندهم مجيء مصدر معتل اللام على وزن (تفعيل)، وذلك نحو نَزَى :تنزَى ، في قول الراجز :

وهي تنزَى لئوها تنزياً كما تنزَى شهلةً صبيها^٧

-
- ١ انظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي ٣٧٣ .
 - ٢ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٧٣ ، لسان العرب مادة (هلك) .
 - ٣ انظر شرح الشافية ١٦٤/١ - ١٦٥ ، شرح ابن عقيل ١٢٨/٢ ، شرح التصريح ٣١/٢ ، شرح الأشموني ٥٨٧/٣ .
 - ٤ انظر شرح التصريح ٣٥/٢ .
 - ٥ انظر دقائق التصريف ١٦٠ ، شرح للشافية ١٦٥/١ ، شرح الأشموني ٥٨٧/٣ .
 - ٦ انظر شرح ابن عقيل ١٢٨/٢ .
 - ٧ المنصف ١٩٥/٢ ، شرح المفصل ٥٨/٦ ، شرح الشافية ١٦٥/١ ، شرح ابن عقيل ٥٨٧/٣ ، شرح التصريح ٣٥/٢ ، الأشباه والنظائر ٢٨٨/١ ، شرح شواهد الشافية ٦٧ ، تنزي :تحرك ، شهلة : المرأة العجوز

ويبدو أن هذا الاختلاف في صياغة مصدر فعل بين الصحيح والمعتل يكشف لنا عن التطور اللغوي التاريخي لمصادر بعض الأفعال الرباعية في اللغة العربية. وقد كشف عن مثل هذا التطور في هذا الوزن إسماعيل عمارة^١ الذي ذهب إلى أن وزن تفعلة في مصدر فعل نشأ من تلك الصعوبة النسبية الخاصة ببناء المصادر من الأفعال مشددة العين معتلة اللام ، فلو استعملنا تفعيل ، لقلنا في مصدر رَبَّى : تربيي ، التي تحولت إلى تربية ، وعلى هذا تكون المصادر ذات الأفعال الصحيحة مثل كَرُمُ تكرمَة التي جاءت على هذا الوزن قياساً ، متوهماً على هذا النمط من الأفعال الناقصة (أي معتلة الآخر) مشددة العين من وزن فَعَلَ ، غير أن العربية قد احتفظت ببعض الاستعمالات التاريخية القديمة التي جاء فيها المصدر من نَزَى على تنزِي كما في قول الراجز السابق .

صياغة اسم الفاعل من الرباعي على زنة الثلاثي

ذهب المبرد^٢ إلى أنه يجوز صياغة اسم الفاعل من الفعل المزيد على تقدير حذف الزوائد منه ، فيأتي على زنة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي . وقد استشهد على هذا بعدد من الشواهد هي ، قول الراجز وهو العجاج :

وَمَهْمَهْ هَالِكٍ مِنْ تَعْرَجَا^٣

أراد مهلك من أهلك ، وقوله - أي العجاج - في شاهد آخر :

تَكشِفُ عَنْ جَمَاتِهِ دَلْوُ الدَّالِ ؛

١ انظر بحوث في الاستشراق واللغة ٢٨٠ .

٢ انظر المقتضب ٤٤٢/٢ - ٤٤٣ .

٣ ديوان العجاج ٢٨٥ .

٤ السابق ٤١٢ . جماته : جمع جمّة وهي ما اجتمع من ماء البئر .

يريد المئلي من أنلى • وقول الراجز وهو روية :

يخرجن من أجوازٍ ليلٍ غاضى ١

أراد مغضٍ من أغضى •

إلا أن المبرد ٢ جعل هذه الطريقة في الصياغة خاصة بالضرورة الشعرية وذلك حين

استشهد بالشاهد الأول • ويبدو لي أن القول بالضرورة في شاهد (ومهمه هالك من تعرجًا)

غير جائز ؛ وذلك لأن البيت سواء كان بـ (هالك) أو بـ (مهلك) فإنه يبقى موزوناً وعلى

نفس التفعيلات ، انظر إلى تقطيع البيت في الحالتين :

ومهمه هالك من تعرجًا

ب - ب - / - ب - ب - / ب - ب -

ومهمه مهلك من تعرجًا

ب - ب - / - ب - ب - / ب - ب -

وقد ذكر ابن جني ٣ والسيوطي ٤ قولين في تفسير مجيء هالك مكان مهلك هما :

الأول: أن هالك بمعنى مهلك ، أي مهلك من تعرج فيه ، وهما بذلك يوافقان ما ذكره المبرد •

الثاني: أنه أراد : ومهمه هالك المتعرجين فيه ، كقولك : هذا رجل حسن الوجه •

وهذا الاقتراض الثاني يجعل من هالك صفة مشبهة لا اسم فاعل ، وذلك لأن اسم الفاعل لا

يضاف إلى فاعله ° •

١ ديون روية ٨٢ • لجواز : لوساط

٢ انظر المقتضب ٤٤٣/٢ •

٣ انظر الخصائص ١٥/٢ •

٤ انظر الأشباه والنظائر ٣٩٨/٢ •

٥ انظر شرح المفصل ٨٥/٦ •

و يمكن الاستفادة من إشارة ابن منظور في تفسير هالك حين قال تعليقاً على هذا الشاهد : " يعني مهلك ، لغة تميم ، كما يقال ليل غاضٍ أي مغضٍ " ١ . وعليه يمكن القول بأن بنسي تميم كانوا يصوغون اسم الفاعل من الفعل الذي على وزن أفعل على وزن فاعل كما هو الحال في اسم الفاعل من الفعل الثلاثي . يؤيد هذا القول ما نجده من عدم وجود علاقة للضرورة في وضع هالك موضع مهلك .

إتمام اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف

يعتل اسم المفعول إذا كان فعلة معتلاً فتحتف أو اسم المفعول من الفعل الأجوف ، يقولون : مبيع ومقول من بيع وقيل ٢ . وهي لغة أهل الحجاز ٣ . والعلة التي يعتل بها اللغويون في مجيء اسم المفعول على هذه الشاكلة يوضحها قول ابن جنبي : " إنما وجب إعلال مفعول من حيث وجب إعلال فاعل ، وكلاهما من قبل الفعل وجب إعلاله ، لأنهما جاريان عليه ، وهو معتل فأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد ، فألزموا تصريف الفعل الاعتلال " ٤ .

إلا أن لبني تميم نهجاً يختلف عن باقي العرب يتلخص في أنهم كانوا يتمون اسم المفعول من الأجوف اليائي فيقولون : مبيوع ومعيوب ، أما من الواوي فإنهم لا يتمونه ؛ وذلك لأن الياء مع الضمة أخف من الواو مع الضمة ٥ . ولا يجوز الإتمام في نوات الواو إلا فيما سمع عن العرب ، والذي سمع من ذلك قولهم : مسكٌ مدووف في قول الراجز :

والمسكُ في عنبره المدووف ٦

-
- ١ لسان العرب مادة (هلك) .
 - ٢ انظر المنصف ٢٨٢/١ - ٢٨٣ ، شرح المفصل ٧٨/١٠ ، الممتع ٤٥٩/٢ .
 - ٣ انظر الأمالي الشجرية ٢٠٩/١ .
 - ٤ المنصف ٢٨٢/١ - ٢٨٣ .
 - ٥ انظر المنصف ٢٨٣/١ ، الأمالي الشجرية ٢٠٩/١ - ٢١٠ ، شرح المفصل ٧٩/١٠ ، الممتع ٤٦٠/٢ .
 - ٦ المنصف ٢٨٣/١ ، شرح المفصل ٧٩/١٠ ، الممتع ٤٦٠/٢ .

وقد عد هذا شاذاً في نوات الواو ، إلا أن المبرد^١ خالف كافة النحويين فأجاز الإتمام في نوات الواو قياساً على ما ورد منه ، فهو عنده ليس بأثقل من سرت سُوراً ، وغارت عينه غُوراً الذي جاء في قول الراجز :

كَأَنَّ عَيْنِيهِ مِنَ الْغُورِ^٢

ويمكن تفسير المسألة صوتياً من منطلق أن أكثر العرب يستصعبون الواو المتبوعة بضمة طويلة والياء المتبوعة بضمة طويلة فيعملون في حالة الياء على قلب تلك الضمة كسرة طويلة للمائلة ثم يحذفون الياء وذلك على النحو التالي:

الأصل	←	mabyu:<
بالمماثلة	←	mabyi:<
بحذف الياء	←	mabi:<

أما في الضمة الطويلة بعد الواو فيكتفون بحذف الواو وإبقاء الضمة الطويلة على حالها وذلك على النحو التالي :

الأصل	←	madwu:f
بحذف الواو	←	madu:f

ومن ثم جاءت في لهجة بني تميم على الأصل دون حذف أو تغيير . وربما كان النطق التميمي يمثل المرحلة الأولى في اللغة العربية قبل أن يدخل الإعلال في بنية اسم المفعول من الفعل الأجوف . وبالتالي فهو يشير إلى مرحلة تاريخية في صياغة اسم المفعول من المعتل حيث كان على أصله دون إحداث تغييرات عليه .

١ نظر المقتضب ١/١٣٨ - ١٣٩ .

٢ ديوان المعاج ١٨٩ ، ورواية الديوان بقلب الواو همزة (الغُور) وعليه فلا شاهد فيه . والغور من غار غورا إذا دخلت عينيه في وجهه .

صياغة أفعال التعجب وأفعال التفضيل من البياض والسواد

لا يجوز عند النحاة^١ صياغة أفعال التعجب وأفعال التفضيل من الفعل الذي يُدَلَّ على الوصف

منه بـ (أفعال فعلاء) وهو وزن يكثر في الألوان والعيوب وقد عُلِّلَ المنع بعدة آراء هي :

الأول: وهو رأي الخليل ولخصه ابن يعيش بقوله: "فأما الألوان والعيوب فإن الخليل اعتل

للمنع منه بأن الألوان والعيوب تجري مجرى الخلقِ نحو اليد والرجل ، فكما لا تقول ما أيدها

ولا ما أرجله لبعده عن الفعل فكذلك لا تقول ما أسوده ولا ما أعوره ؛ لأنهما معانٍ لازمة تجري

مجرى الخلق وكما لا يجوز ما أسوده ولا ما أعوره لا يجوز هذا أسود من هذا"^٢ .

الثاني: وهو رأي الجمهور كما قال السيوطي^٣ . مفاده أن حق ما يصاغان منه أن يكون

ثلاثياً محضاً وأصل هذا النوع أن يكون فعله على أفعال .

الثالث: وهو رأي ابن مالك^٤ وأخذ به الاسترأبازي^٥ ومفاده رفع الالتباس ؛ وذلك أن بناء

الوصف منه يكون على وزن أفعال ، ولو بني منه أفعال التفضيل لانتبس أحدهما بالآخر ، فلو

قلت: زيدٌ الأسود ، على أنه للتفضيل ، لم يعلم بأنه بمعنى ذو سواد أو بمعنى الزائد في السواد .

غير أن الخلاف وقع بين النحويين في صياغة (أفعال) التعجب والتفضيل من لفظي

السواد والبياض فأجازة الكوفيون ورفضه البصريون . وأجاز الكسائي وهشام من الكوفيين

ذلك من جميع الألوان مطلقاً^٦ .

١ انظر شرح الكافية الشافية ١/٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٥٠٢ ، مع الهوامع ١/٤١ ، شرح الأشموني ٣/٣٩٠ .

٢ شرح المفصل ٦/٩١ .

٣ انظر مع الهوامع ١/٤١ .

٤ السابق ٦/٤٢ .

٥ انظر شرح الكافية ٤/٤٣٠ .

٦ انظر هذه المسألة للخلافية في الإنصاف ١/١٤٨ - ١٥٥ (١٦م) ، شرح للكافية ٤/٤٣٢ - ٤٣٣ ، شرح جمل

الزجاجي ١/٥٧٨ ، ارتشاف الضرب ٤/٢٠٨٢ - ٢٠٨٣ .

وقد اعتمد المجوزون على جملة من الشواهد منها قول الراجز في اسم التفضيل من

البياض:

جاريةٌ في درعها الفضااضِ تقطعُ الحديثُ بالإماضِ

أبيضُ من أخت بني إياض^١

أما السواد فقد سمع الكسائي: ما أسود شعره ، ومن كلام أم الهيثم : هو أسود من حنك الخراب ،
وفي الحديث في صفة جهنم : "لهي أسود من القار"^٢ .

وقد رد البصريون شواهد الكوفيين بأنها شاذة ولا يقاس عليها^٣ ، وذهبوا إلى منع
صياغة أفعال من البياض والسواد ؛ وذلك لأن الإجماع واقع على منعه من سائر الألوان فكذلك
البياض والسواد .

إلا أن الكوفيين كانوا يرون في البياض والسواد ميزة عن غيرهما من الألوان تجيز لهم
فيهما ما لا يجوز في غيرهما ، وهي أن البياض والسواد أصلا الألوان ومنهما يتركب سائرها^٤
• في حين استغل البصريون هذه الحجة ليقولوا بأن كونهما أصلي الألوان يجعل امتناعه فيهما
أولى من غيرهما^٥ .

والحق أن منع صياغة أفعال من الألوان والعيوب وربط ذلك المنع بسبب دلالي يحتاج
إلى إعادة نظر ؛ وذلك لأن القول بأن الألوان والعيوب تجري مجرى الخلق فكما لا يجوز ما
أيداه فكذلك لا يجوز ما أسوده وهو أسود منك خاطئ ، بدليل أن المنع حاصل في صياغة أفعال

١ ديوان روية ١٧٦ . تقطع الحديث بالإماض : أن القوم إذا كانوا يتكلمون فأومضت قطعوا حديثهم لينظروا
إليها من شدة بياضها .

٢ لرتشاف للضرب ٢٠٨٣/٤ .

٣ انظر الإتصاف ١٥١/١ (م) ١٦ .

٤ السابق ١٥٠/١ .

٥ السابق ١٥٥/١ .

من هذه الأشياء بشكل مباشر وليس المنع في التعجب أو التفضيل منهما • فنحن نستطيع أن نقول ما أشد سواده وما أنصع بياضه ، وهو أنصع بياضاً منك وأنت أشد سواداً منه • وإذا كانت الألوان والعيوب تجري مجرى الخلق فلماذا نتعجب مباشرة من الطول والقصر مع أنهما أولى أن يكونا من الخلق من الألوان والعيوب ، حيث نقول : (ما أطوله وهو أطول منك) • والقول باللبس بين التعجب والمقارنة والوصف مرفوض أيضاً ؛ وذلك لأن السياق كفيلاً بأن يوضح لنا ما إذا كان المراد من الكلام المقارنة والتعجب أو الوصف • وإذا كان ثمة ما يلتبس بين التفضيل والوصف حين نقول : فلان الأسود - علماً بأن السياق يكشف ذلك الالتباس - فلماذا يمتنع التعجب مع أن التعجب لا يمكن أن يلتبس بالوصف ، إذ له قالب معين يكون فيه ، وهو وزن (ما أفعله وأفعل به) •

وعليه يكون سبب المنع المذكور قبلاً مرفوضاً لعدم كفايته • وأراني أميل إلى موافقة الكسائي وهشام في تجويز صياغة أفعل من الألوان والعيوب على حد سواء ؛ وذلك لأن الظاهر جوازه ولأن ذلك واردٌ ومروي عن العرب سواء في الشعر أو النثر •

مجيء (افعل) بمعنى فعيل

تأتي أفعل بمعنى فعيل ومن ذلك أصغر وأكبر في قول الراجز:

قُبْحَتُمُ يَا آلَ زَيْدٍ نَفْرًا أَلُمُّ قَوْمٍ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا^١

وقد جعل المبرد^٢ هذا قياسياً في حين جعله غيره^٣ سماعياً •

١ المقتضب ٢/٢٠٢ ، خزنة الألب ٨/٢٧٦ •

٢ المقتضب ٢/٢٠٢ •

٣ خزنة الألب ٨/٢٧٦ •

المبحث الثاني: الصرف ومنع الصرف

أسماء البلاد والمناطق بين الصرف والمنع من الصرف

تعامل أسماء البلاد والمناطق معاملة المذكر والمؤنث في آن واحد ؛ وذلك لأننا نقول في الإشارة إليها : هذا بلدٌ وهذه بلدةٌ ، أو هذا مكانٌ وهذه منطقةٌ . وعلى ذلك فإن كل اسم بلد يجوز فيه أن تجعله مذكراً أو مؤنثاً على حسب تقدير معناه . فإذا عومل اسم البلد معاملة المذكر فإنه يمنع من الصرف ما يمنع العلم المذكر من الصرف ، وإذا عومل معاملة المؤنث فإنه يمنع من الصرف ما يمنع العلم المؤنث من الصرف ، على أن منها ما يغلب عليه أحد المذهبين من الصرف ومنعه والوجه الآخر فيه جائز^١ .

ومن أسماء الأماكن التي جاز فيها هذا الخلاف (قباة وحراء) فمن العرب من ينكرهما ويصرف ، ومنهم من يؤنث ولا يصرف إذ يجعلونهما اسمين لبقعتين من الأرض . فقد عوملت (حراء) معاملة المذكر فصرفت في قول الراجز :

وربُّ وجهٍ من حراءٍ منحنٍ^٢

وأما منعها من الصرف عند معاملتها معاملة المؤنث فلم يرد في شواهد الرجز غير أنه جاء في قول الشاعر :

[الوافر]

ستعلمُ أينا خيرٌ قديماً وأعظمنا ببطنِ حراءٍ نارا^٣

ومن أسماء البلاد التي جاز فيها هذا الأمر (دابق) ، التذكير والصرف فيها أجود ، من

ذلك قول الراجز :

١ انظر للكتاب ٢٤٢/٣ - ٢٤٥ ، المقضب ٢٩٤/٢ - ٢٩٧ .
٢ ديوان روبة ١٦٣ ، وقد نسب سيويوه للعجاج في الكتاب ٢٤٥/٣ .
٣ نسب لجرير في الكتاب ٢٤٤/٣ - ٢٤٥ ، وبلا نسبة في المقضب ٢٩٦/٢ ، ولم ألق عليه في ديوان جرير .

ودابقٍ وأين مني دابقٌ^١

صرفه لأنه قصد التذكير إلا أنه قد يؤنث فلا يصرف .

منع حرفه الاسم المصروف في ضرورة الضم

أجاز الكوفيون ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، ووافقهم في هذا أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان ، في حين لم يجز البصريون ذلك^٢ . وأجازه ثعلب في الكلام مطلقاً ، أما المتأخرون ففصلوا فيه ، حيث أجازوه في العَم لورود أحد السببين ولم يجيزوه في غيره^٣ .

وقد احتج الكوفيون ومن وافقهم بورود منع المصروف من الصرف في الشعر وبكثرة ، فمن ذلك منع (عاد) من الصرف وهو مصروف في قول الراجز:

لو شَهَدَ عَادَ في زمانِ عَادٍ لا يَبْتَزُّهَا مَبَارِكُ الجِلَادِ^٤

والمفهوم من كلام سيبويه^٥ أن منع صرف (عاد) هو أن هذا الاسم جعل علماً لاسم القبيلة ، وعلى ذلك فهي علم مؤنث ، والعلم المؤنث ممنوع من الصرف دائماً .

ومن شواهد الكوفيين كذلك منع كلمة (دهبل) من الصرف والأصل فيها الصرف في

قول الراجز :

أنا أبو دَهْبَلٍ وهبٌ لو هَبِنا من جَمَعَ والعزُّ فيهم والحَسَبُ^٦

ومنه كذلك منع صرف كلمة (ديسم) في قول الراجز:

- ١ نسب لفيلان بن حريث في الكتاب ٢٤٣/٣ .
- ٢ انظر الإنصاف ٤٩٣/٢ (م.٧٠)، انتلاف النصره ٥٩ ، شرح التصريح ٣٥٢/٢ ، شرح الأشعموني ٤٨٩/٣ ، حاشية الصبان ٢٧٥/٣ .
- ٣ انظر شرح التصريح ٣٥٣/٢ .
- ٤ الكتاب ٢٥١/٣ ، الإنصاف ٥٠٤/٢ (م.٧٠) ، مبارك الجلاذ : الحرب ومعظمها .
- ٥ انظر الكتاب ٢٥٠/٣ - ٢٥١ .
- ٦ الإنصاف ٥١١/٢ (م.٧٠) ، جمع : اسم قبيلة وهم بنو جمع .

أَخْشَى عَلَى تَيْسَمَ مِنْ بَعْدِ الثَّرَى

أَبَى قِضَاءُ اللَّهِ إِلَّا مَا تَرَى ١

وأما حجة البصريين فمفادها أن الأصل في الأسماء الصرف ، وتجوز منع المصروف من الصرف هو رد الأصل إلى غير الأصل ، كما أنه يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف ٢ .

وهذا الرأي رفض للواقع اللغوي وخضوع للقياس الذي يبتعد عن صلب اللغة .

منح كلمة (أمس) من الصرف في لغة بعض تميمه

إذا قصد بـ (أمس) اليوم الذي يليه اليوم الذي نحن فيه ، بناه الحجازيون في موضع الرفع والنصب والجر على الكسر ، لتضمنه معنى الألف واللام ، ولشبهه بضمير الغائب في التعريف بغير أداة ظاهرة ، وكون حضور مسماه مانعاً من إطلاق لفظه عليه . ووافق فيه الحجازيين أكثر التميميين في موضعي النصب والجر ، ويختلفون في موضع الرفع ٣ . على أن من بني تميم من يسوي المجرور والمنصوب بالمرفوع في الإعراب ومنع الصرف ٤ ؛ وذلك لأنه علم على اليوم الذي يليه يومك ، معدول عن أمس المعرف بـ (أل) فيقولون مضى أمس ، بالرفع بلا تنوين ، وشاهدت أمس ، وما رأيت زيدا مذ أمس بالفتح فيهما ٥ . وشاهد هذه اللغة قول الراجز :

- ١ الإتيان ٥١٢/٢ (م ٧٠) ، لسان العرب مادة (تسم) وديسم اسم شخص .
- ٢ فنظر الإتيان ٥١٤/٢ .
- ٣ فنظر شرح المفصل ١٠٦/٤ - ١٠٧ ، شرح التسهيل ١٥٠/٢ ، أوضح المسالك ١٣٢/٤ - ١٣٤ ، مع الهوامع ١٨٩/٣ ، شرح الأشموني ٤٧٣/٣ - ٤٧٤ .
- ٤ فنظر شرح التسهيل ١٥٠/٢ ، شرح التصريح ٣٤٧/٢ ، شرح الأشموني ٤٧٤/٣ .
- ٥ فنظر الأمالي الشجرية ٢٦٠/٢ ، أسرار العربية ٣٨ ، شرح التصريح ٣٤٧/٢ ، مع الهوامع ١٨٩/٣ .

لقد رأيت عجباً مذ أمسا

عجائزاً مثل السعالي خمسا^١

وزعم أبو القاسم الزجاجي^٢ أن من العرب من يبنى أمس على الفتح ، واستشهد بالرجز

السابق ، وقد رد ابن مالك^٣ هذا الزعم لامتناع الفتح في موضع الرفع ، ولأن الزجاجي لم يأخذ

هذا البيت إلا من سيبويه ، وسيبويه استشهد به على أن الفتحة في (مذ أمس) فتحة إعراب .

١ الكتاب ٢٨٥/٣ ، الجمل في النحو ٢٩٩ ، الأمل الشجرية ٢٦٠/٢ ، أسرار العربية ٣٨ شرح المفصل
١٠٦/٤ - ١٠٧ ، شرح التسهيل ١٥١/٢ ، شرح الكافية ١٧٥/٤ ، أوضح المسالك ١٣٢/٤ ، خزنة الأدب
١٦٧/٧ ، السعالي : جمع سعلاة أنثى الغول .
٢ انظر الجمل في النحو ٢٩٩ .
٣ انظر شرح التسهيل ١٥١/٢ .

المبحث الثالث بعض أوزان الأسماء والصفات

وزن فَيْعَل في المعتل الأجوف

وزن فَيْعَل - بفتح العين - لا يكون إلا في الصحيح العين ، اسماً كان أو صفة ، نحو :
الغيلم والصيرف والنيرب ، أما فَيْعَل فلا يكون إلا في الأجوف كالسيد والميت والجيد واليبين .
ولم يجئ فَيْعَل في المعتل العين (الأجوف) إلا في كلمة واحدة هي العَيْن^١ الواردة في قول
الراجز وهو رؤبة :

ما بالُ عيني كالشَّعيبِ العَيْنِ^٢

وقد عُدَّ هذا البناء في الأجوف شاذاً^٣ ، إلا أن شاهد الرجز السابق شكل خلافاً بين
النحويين حول وزن بعض الكلمات مثل (سيد وميت وجيد) فقد ذهب الكوفيون إلى أن وزن هذه
الكلمات هو فَعَيْل ، وذهب البصريون إلى أن وزنها فَيْعَل وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل
على فَيْعَل^٤ ، إذ استدل من ذهب إلى هذا الوزن الأخير بأن هذا الوزن له نظير في كلام العرب
، أما وزن فَيْعَل فغير موجود في كلامهم ، وأما الكسرة في الياء في سيد وأمثالها فإنما هي من
كسرها بعد الفتح وهم كثيراً ما يغيرون في حركات الكلمات^٥ يقولون : بصري وهو بصري
وأموي وهو أموي . ومما يدل عندهم أن أصله بفتح العين ثم تغيرت أنه قد جاء في كلامهم
فَيْعَل من المعتل الأجوف وهو (العَيْن) الواردة في قول الرجز السابق^٦ .

١ انظر شرح شافية ابن الحاجب ١/١٤٩ .

٢ ديوان رؤبة ١٦٠ ، الشعيب : القرية ، لعين : البالية .

٣ انظر الخصائص ٢/٤٢٧ ، شرح شواهد الشافية ٦١ .

٤ انظر المسألة (١١٥) من الإحصاف ٢/٧٩٥ - ٨٠٤ (م ١١٥) ، وانظر للكتاب ٤/٣٦٥ ، المنصف ٢/١٦٧ ،
شرح المفصل ١٠/٩٥ .

٥ انظر الكتاب ٤/٣٦٥ ، الإحصاف ٢/٨٠١ .

٦ انظر الكتاب ٤/٣٦٦ ، الإحصاف ٢/٨٠١ ، شرح المفصل ١٠/٩٥ .

وزن مَفْعَل

وزن مَفْعَل من الأوزان القليلة في اللغة العربية ، ولا يستخدم في العربية إلا اسماً تلزمه الهاء - أي مؤنث لا مذكر - ولا يستعمل هذا الوزن دون الهاء إلا إذا جمع حيث تحذف منه ^١.

ومن أمثله مفرداً : مَشْرُوقَةٌ ومَقْبَرَةٌ وجاء في بعض القراءات : " فَتَطْرُقُ إِلَى مَيْسِرَةٍ " ^٢ .

وذهب سيبويه ^٣ إلى أن وزن مَفْعَل لم يجرى في كلام العرب لا مفرداً ولا جمعاً ، إلا أن غيره أثبت مجيئه في الجمع وذلك كما في (مَكْرُم) جمع مكرمة في قول الراجز :

ليوم رَوْعٍ أو فعال مَكْرُم ^٤

والقول بأن مكرم جمع مكرمة هو رأي للفراء ^٥ ، وقد جاء في اللسان ^٦ أنه لم يأت من هذا الوزن إلا (مَكْرُم ومَعُون من العون) ^٧ ونسب هذا الرأي أيضاً للكسائي ^٨ إلا أن ابن جنى ^٩ وابن عصفور ^{١٠} نكرا كلمة ثالثة وهي (مَأْلَك) الواردة في قول الشاعر : [الرمل]

أبلغ النعمان عني مألكاً أنه قد طال حبسي وانتظاري ^{١٠}

- ١ انظر إصلاح المنطق ٢٢٢ ، المنصف ٣٠٨/١ ، الممتع ٧٨/١ ، شرح الشافية ١٦٨/١ .
- ٢ بلقرة ٢٨٠ ، وانظر هذه القراءة في المحتسب ٢٣٨/١ .
- ٣ انظر رأيه في شرح الشافية ١٦٨/١ .
- ٤ نسب لأبي الأخرز الحمانى في شرح شواهد الشافية ٦٩ ، لسان العرب مادة (كرم) ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٢٢٣ ، المنصف ٣٠٨/١ ، المحتسب ٢٣٩/١ ، الممتع ٧٩/١ ، شرح الشافية ١٦٨/١ .
- ٥ انظر إصلاح المنطق ٢٢٣ ، شرح للشافية ١٦٩/١ ، لسان العرب (كرم) .
- ٦ لسان العرب (كرم) .
- ٧ انظر إصلاح المنطق ٢٢٢ .
- ٨ انظر المنصف ٣٠٩/١ .
- ٩ انظر الممتع ٧٩/١ .
- ١٠ المنصف ٣٠٩/١ ، المحتسب ٢٣٨/١ ، الممتع ٧٩/١ .

فهو جمع مألّكة وهي الرسالة . وزعم السيرافي^١ في ذلك كله أنه مما رخم للضرورة ، وأنه يريد معونة ومكرمة .

وزن فَعْلُول

وزن فَعْلُول من الأوزان النادرة الوجود في اللغة العربية ، إذ لم تجئ منه إلا كلمة واحدة هي كلمة (صَعْفُوق)^٢ ، وقد جاءت هذه الكلمة في قول الراجز وهو العجاج:

من آل صَعْفُوقٍ وأتباعٍ أُخْرُ
الطامعين لا يباليون الغَمْرُ^٣

جاء في اللسان :^٤ كل ما جاء على فَعْلُول فهو مضموم الأول مثل (زُتْبُور وُبُهْلُول وُعْمُروس) وما أشبه ذلك، إلا حرفاً جاء نادراً وهو بنو (صَعْفُوق) لخول باليمامة وبعضهم يقولون صَعْفُوق بالضم ، قال ابن بري : رأيت بخط أبي سهل الهروي على حاشية كتاب : جاء على فَعْلُول صَعْفُوق وصَعْفُوق لضرب من الكمأة وبَعْكُوكَة : الوادي لجانبه^٥ .

ولشدة إنكارهم هذا الوزن ذهب الجوهري^٥ إلى أن لفظ صَعْفُوق اسم اعجمي ، ولم يجئ على فَعْلُول شيء غيره ، أما الخَرْتُوب فإن الفصحاء يضمنونه أو يشددونه مع حذف النون ، وإنما يفتحه العامة .

١ انظر للممتع ٧٩/١ .

٢ انظر الإتيان ٧٩٩/٢ (م ١١٥) ، شرح الشافية ١١/١ .

٣ ديوان العجاج ٤٠ .

٤ لسان العرب مادة (صعفق) .

٥ انظر الصحاح للجوهري مادة (صعفق) وهو موجود في لسان العرب مادة (صعفق) .

وزن مفعيل

من الملاحظ أن هذا الوزن يتكون بتكرار فاء الكلمة وعينها في صيغة (فعليل) ، وقد نكر ابن جني^١ أن فاء الكلمة لم تكرر في شيء من الكلام إلا في كلمة واحدة هي (مرمريس) ، وأنشد عليها شاهداً واحداً هو قول الراجز :

يعدلُ عني الجدلُ الشَّخِيسَا كدُّ العدا أخلق مرميسا^٢

وقد قالوا أيضاً مرميرت .

وزن مفعول

ذهب اللغويون^٣ إلى أن وزن مفعول غير موجود في العربية ولا يمكن إثباته بكلمة (سمرطول) الواردة في قول الراجز:

على سمرطولٍ نيافٍ شعشع^٤

وقد عللوا ذلك بأنه لم يسمع قط في نثر ، وإنما سمع في الشعر ، وهم مما يحرفون في الشعر إذا اضطروا . ومما يدل عندهم على أن الشعراء يحرفون في الشعر إذا اضطروا قول الراجز وهو العجاج :

بِسَبْحَلِ الدَّفِينِ عَيْسَجُورِ^٥

وإنما هو سَبْحَلٌ بمنزلة مَمَطَّرٌ فكذلك سَمَرَطُولٌ يمكن أن يكون محرفاً من سَمَرَطُولٍ كعَضْرَقُوطٍ.

١ انظر سر صناعة الإعراب ١/٢٥٩ .

٢ ديوان روبة ٦٩ - ٧٠ ، الشخيسا : المخالف لما يؤمر به ، مرميرس : الداهية .

٣ الخصائص ٢/٤٢١ ، الممتع ١/١٦٤ .

٤ انظر السابقين ، نياف : الطويل في ارتفاع ، شعشع : الطويل العنق .

٥ ديوان العجاج ٣٩٩ ، سبحل الدفين : العظيمة الجانبين ، عيسجور : الكريمة النسب

وزن أُنْعَل

وهذا الوزن لم يجرى إلا اسماً وهو قليل نحو (أُنْعَل) ^١ وقد منع سيبويه ^٢ مجيئه في الصفة

• والواقع أن هذا الوزن قد جاء في الصفة في قولهم (شحمٌ أُنْعَلٌ) أي رقيق في قول الراجز:

يطعمها اللحم وشحماً أُنْعَلًا ^٣

ولكن اللغويين لم يسلّموا بوجود هذا الوزن في الصفة على الرغم من مجيئه في الشاهد

السابق ، مما دفعهم إلى أن يجعلوا (أُنْعَلًا) مقصورة من (أَمْهَج) لأنه قد جاء عنهم (لبن أَمْهَج) وذلك للضرورة الشعرية.

إلا أن ابن منظور ^٤ قد أقر وجود كلمة (أَمْهَج) في اللغة حيث قال : الماهج والأَمْهَج

والأَمْهَجان كله اللبّن الخالص من الماء • وذكر ابن جنّي ^٥ رأياً آخر في تفسير هذه الكلمة ، إذ

ذهب إلى أنه يمكن أن يكون اسماً لا صفة إلا أنه وصف به ، لما فيه من معنى الصفاء والرقّة

كما يوصف بالأسماء المتضمنة لمعاني الأوصاف وذلك كما في قول الراجز:

منبّرة العرقوبِ إشفى المرفق ^٦

فوصف بـ (إشفى) وهو اسم لما فيه من معنى الحدة •

١ انظر الممتع ٧٣/١ •

٢ انظر الخصائص ٤١٩/٢ •

٣ الخصائص ٤١٠/٢ ، الممتع ٧٣/١ •

٤ انظر لسان العرب (مهج) •

٥ انظر الخصائص ٤١٠/٢ •

٦ انظر الخصائص ٤١٠/٢ ، الممتع ٧٤/١ • الإشفى : مخرز الإسكاف وقصد بها هنا أنها دقيقة المرفق ،

منبّرة : الإبرة •

وزن فيَعُول

وهو من الأوزان المشتركة في الاسم والصفة فالاسم نحو : قيسوم وخيشوم وحيزوم ،
والصفة نحو ديموم الواردة في قول الراجز:

قد عرضت نويّة ديموم^١

وزن يِعْلَى

يتم هذا الوزن كما نكر سيبويه^٢ بأن تلحق الألف خامسةً للتأنيث . وهو وزن للأسماء
والصفات فالاسم نحو الزمكي والجريسي ، والوصف نحو الكمري الواردة في قول الراجز:

قد أرسلت في غيرها الكمري^٣

وزن فَوَاعِل

ذهب سيبويه^٤ إلى أن وزن فواعل يجيء في الاسم والصفة ، فمن الأسماء صُواعق
وغوارض وأما الصفة فنواسر أي شديد بدليل قول الراجز:

والرأس من ثغامة النواسر^٥

١ انظر الشاهد والرأي السابق في الكتاب ٢٦٦/٤ ، شرح المفصل ١٢٢/٦ .

٢ انظر للكتاب ٢٦١/٤ .

٣ الكتاب ٢٦١/٤ ، لسان العرب مادة (كمر) ، الكمري : القصير .

٤ انظر الكتاب ٢٥٤/٤ .

٥ الكتاب ٢٥٤/٤ ، تحصيل عين الذهب ٥٧٦ ، ثغامة : قبيلة ، النواسر : الشديد الملتئم

وزن مُعَلِّ صِفَةً

يأتي وزن فَعَلَ اسماً وصفةً ، فالأسماء نحو صُرِدَ وجُعِلَ وتُقَبَّ وحُقِرَ جمع حفرة ، أما

الصفات فنحو حُطِمَ التي جاءت في قول الراجز :

قَد لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطِّمَ^١

من المعاني الصرفية لوزن تفاعل

ذهب اللغويون^٢ إلى أن أكثر المعاني التي يأتي عليها وزن (تفاعل) هو التظاهر بشيء

غير موجود فيك أو الإيهام نحو التغافل والتجاهل . ويوضح هذا المعنى قول الراجز :

إِذَا تَخَاذَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزْرٍ^٣

فقد أوضح هذا الشاهد معنى التظاهر بالشيء غير الموجود حين قال (تخازرت) ثم نفى أن

يكون فيه خزر ، وهذا الكلام صريح بأن تخازر جاءت لتدل على ادعائه بأن فيه خزراً وما به

من شيء .

١ نسب للحطيم القيسي في الكتاب ٢٢٢/٣ - ٢٢٣ ، وبلا نسبة في المقتضب ٩٥/١ ، شرح المفصل ١٢/١ و

١١٢/٦ .

٢ نظر الكتاب ٦٩/٤ ، المقتضب ١١٦/١ ، دقائق التصريف ١٧١ ، شرح المفصل ٨٠/٧ و ١٥٩ ، للممتع

١٨٢/١ - ١٨٣ .

٣ ديوان الطفيل الغنوي ١٠٠ ، تخازر : ضيق عينية ليحدد النظر .

المبحث الرابع : التصغير والنسب

تصغير جمع مُعَالَ ومُعِيل

الأصل في جمع مُعَالَ ومُعِيل أن يكون على أفعلة نحو غلام وأغلمة وصبي وأصبية ، ولكن قد يستغنى في كلام العرب عن هذا الجمع بأن يقولوا : غلمة ، وصبئية • فإذا أرادوا تصغير غلمة وصبئية فالأجود أن يردا إلى أصلهما في البناء ، فيصغران على أغلمة وأصبئية ، كأنهم صغروا: أغلمة وأصبئية • ولكن بعض العرب يجريه على القياس فيقول في تصغيرهما : صبئية وغلمة^١ ، قال الراجز وهو رؤبة:

صبئية على الدخان رُمكا ما إن عدا أكبرهم أن زكا^٢

جاء في لسان العرب: "وتصغير صبئية : أصبئية ، وتصغير أصبئية : صبئية ، كلاهما على غير قياس ، قال ابن سيده : وعندني أن صبئية تصغير صبئية ، وأصبئية تصغير أصبئية ليكون كل شيء منهما على بناء مكبره"^٣ •

تصغير لخدوة

ذهب الفراء ٤ إلى أن (خدوة) لا تصغر • وذهب أبو حيان إلى أنها حين تكون مبهمة لا يجوز تصغيرها ، أما إن لم تكن مبهمة فإن تصغيرها جائز • بدليل قول الراجز:

طلع النجم غدئية^٥

حيث صغرها لأنه أراد طلوعه في أول الغداة ، فلما نوى صغر وقت صغره •

١ انظر للكتاب ٤٨٦/٣ ، للمقتضب ٤٩٦/١ •
٢ ديولن رؤبة ١٢٠ ، والرواية (غلمة) مكان (صبئية) وعليه فالشاهد لنفس المبحث مع اختلاف الكلمة ، رمك: لوتك لون الرماد، زكا : دب ودرج •
٣ لسان للعرب (صبي) •
٤ انظر ارتشاف للضرب ٣٥٣/١ •
٥ السابق نفسه •

الاستغناء عن الياء في النسب (حذالة وزن فَعَلَ عَلَى النصب)

ذكر علماء اللغة أنه يمكن الاستغناء عن ياء النسب في عدة أوزان تفيد النسب ، ومن

هذه الأوزان وزن فَعَلَ مقصوداً به (صاحب كذا) ^١ . وذلك كما في قول الراجز:

لست بليليٌ ولكني نَهْرٌ لا أدلجُ الليلَ ولكن ابتكرُ ^٢

أراد (نهاري) . ويبدو أن وجود الضد يساعد على فهم النسب هنا ، فقد نفى عن نفسه

أن يكون ليلياً باستخدام أسلوب النسب بالياء ، وأثبت لنفسه صفة النهارية ولكن دون أن

يستخدم أسلوب النسب المتعارف عليه باستخدام الياء ، ويبدو أن هذه الضدية هي التي ساعدتهم

على فهم هذا النسب في هذه الصيغة ، قال ابن منظور : " وجعل نهر في مقابلة ليلي كأنه قال :

لست بليلي ولكني نهاري " ^٣ .

والحق أن استخدام وزن فَعَلَ في الدلالة على النسب أقوى من النسب باستخدام الياء ، وذلك أن

استخدام هذه الصيغة يؤكد انتساب الشخص إلى المنسوب إليه ، كما أنها تجعله وكأنه جزء مما

ينتسب إليه .

١ انظر للكتاب ٣/٣٨٤ ، المقرب ٢/٥٥ ، شرح الكافية الشافية ٢/٣١٦ ، أوضح المسالك ٤/٣٤١ ، شرح ابن

عقيل ٢/٥٠٦ ، شرح للتصريح ٢/٦١٢ ، شرح الأشموني ٤/٣٤٦ .

٢ انظر للمراجع السابقة نفسها وانظر كذلك لسان العرب (نهر) .

٣ لسان العرب (نهر) .

الفصل الثالث

البنية العددية للكلمة

أصل المثنى والجمع

ذهب علماء اللغة^١ إلى أن الأصل في المثنى والمجموع العطف بالواو ؛ وقد استعملت التثنية والجمع بدل العطف تخفيفاً ، وقد جعلوا العودة إلى العطف من الشنوذ والاضطرار ، وأطلق عليه السيوطي^٢ مصطلح استخدام الأصل المهجور . وقد استلوا على صحة رأيهم القائل بأن أصل المثنى بالعطف أن الشاعر إذا اضطر رده إلى الأصل وذلك كما في قول الراجز :

كَانَ بَيْنَ فَكَّهَا وَالفَكِّ فَأَرَا مِسْكَ نُبِحَتْ فِي سَكِّ^٣

أراد فكها فجاء بالأصل المتروك . ومثله قول الراجز :

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَجَالِ ضَنْكَ كِلَاهِمَا نُوَ أَشْرٍ وَمَحْكَ^٤

أراد : ليثان فجاء بالأصل المتروك . ومثله كذلك قول الراجز :

كَانَ بَيْنَ خَلْفِهَا وَالخَلْفِ كَشَا أَعْيَ فِي بَيْبِسِ قَفِّ^٥

أراد خلفها . هذا في المثنى ، أما في الجمع فقد رأوا أن الرجوع إلى الأصل بالعطف فيه لا سبيل إليه ؛ وذلك لأنه أشق من استعماله في التثنية ، ولأن الجمع ليس محدوداً فتذكر أحاده معطوفاً بعضها على بعض كما فعل في المثنى^٦ .

١ انظر أسرار العربية ٤٦ ، شرح المفصل ١٣٧/٤ ، شرح التسهيل ٧١/١ ، شرح الكافية ٣١١/٤ ، مع الهوامع ١٤٥/١ .
٢ انظر الأشباه والنظائر ٢٠١/٢ .
٣ نسب لمنظور بن مرثد الأسدي في خزنة الأدب ٤٦٨/٧ ، ٤٧٣ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤٦ ، شرح المفصل ١٣٨/٤ ، شرح التسهيل ٧١/١ ، شرح الكافية ٣١٢/٤ ، الأشباه والنظائر ٢٠١/٢ ، سك : نوع من الطيب .
٤ نسب لوثلة بن الأسقع و جندر بن مالك الحنفي في خزنة الأدب ٤٦١/٧ و ٤٦٢ ، الدرر اللوامع ١٢٨/١ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤٦ ، للمقرب ٤١/٢ ، مع الهوامع ١٤٥/١ . ضنك : ضيق ، محك : منازعة وغضب .
٥ أسرار العربية ٤٦ ، شرح التسهيل ٧١/١ . كشة الأعمى : صوت جلدها عندما تحك بعضها ، اللقعة : شجرة مستديرة ترتفع عن الأرض قدر شبر وتيس .
٦ انظر شرح التسهيل ٧١/١ ، مع الهوامع ١٤٥/١ .

والحق أن استعمال العطف في الجمل السابقة يختلف من حيث الدلالة عما لو استخدم
 المثني مكانه ، إذ يبدو أن ثمة غرضاً دلاليّاً من العطف ، فليس قولنا (كأن بين فكها والفك فأرة
) مثل قولنا (كأن بين فكها فأرة) ، إذ العطف في هذا قد يدل على أن البعد بين الفكين أكبر
 مما في التثنية ، وقولنا ليثّ وليثّ يدل على أن ثمة اختلافاً بين الليثين في القدرات والإمكانات.

تثنية كلا وكتلتا ، أهى لفظية معنوية أم معنوية فقط ؟

ذهب الكوفيون إلى أن الألف في كلا وكتلتا للتثنية ، لذلك فإن كلا وكتلتا عندهم فيهما
 تثنية لفظية ومعنوية ، ولزم حذف نونيهما للزومهما للإضافة ، وخالفهم البصريون فذهبوا إلى
 أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنويةً ، والألف فيهما كألف عصى ورحى^١ . وقد استدل
 الكوفيون على صحة رأيهم السابق بورود كتلتا مفردةً عن طريق حذف الألف ، وذلك كما في
 قول الراجز :

في كلت رجليها سُلّامى واحدة كتلتاهما مقرونةً بزائدة^٢

وقد اختلف تناول البصري لهذا الشاهد بحيث يتوافق ونظرتهم في الحكم على كلا وكتلتا
 ، حيث ذهبوا إلى أن الأصل في الشاهد (كتلتا) وقد حذفت الألف اجتزاءً بالفتحة عنها لضرورة
 الشعر^٣ .

في حين استدل البصريون على صحة مذهبهم في أن في هاتين اللفظتين إفراداً لفظياً
 وتثنية معنوية من أن الضمير يعود إليهما مفرداً حملاً على اللفظ وهو الأكثر ، وتارة يرد إليهما

١ نظر هذا للخلاف في الإنصاف ٤٣٩/٢ (م٦٢) ، شرح الكافية ٨٠/١ ، اتلاف النصره ٥٥ .
 ٢ معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢ الإنصاف ٤٣٩/٢ ، شرح الكافية ٧٢/١ و٨١ ، اتلاف النصره ٥٥ . سلامي
 : العظمة التي تكون بين كل مفصلين .
 ٣ الإنصاف ٤٤٩/٢ .

مثىّ حملًا على المعنى . فمن رده مفرداً قوله تعالى : " كلتا المجنتين آتت أكلها " ^١ وأما رد

الضمير إليهما مثىّ فعلى ما حكى عن بعض العرب أنه قال : " كلاهما قائمان " .

ومن حجج الكوفيين التي اعترض عليها البصريون أن ألف (كلا وكلتا) تتقلب إلى الياء

في النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمرة وذلك نحو رأيت الرجلين كليهما ورأيت المرأتين

كليهما . وفي الاعتراض عليه ذهب إلى أن هذا الانقلاب كان لتشبيه كلا وكلتا بـ (إلى وعلى

ولدى) التي تتقلب ألفهن ياء إذا أضفن إلى المضمرة ولا تتقلب إذا أضفن إلى المظهر ^٢ .

ويجب الالتفات إلى أن انقلاب ألف لدى وإلى وعلى يختلف عن انقلاب ألف كلا وكلتا ،

إذ انقلاب ألف كلا وكلتا مرتبط بالحالة الإعرابية لهذين الاسمين ، إذ تتقلب في حالة النصب

والجر وتبقى على حالها في الرفع، فيما انقلاب ألف إلى وعلى ولدى فلا يرتبط بهذا الامر .

وحديثا استفاد مصطفى السقا ^٣ من شاهد الرجز السابق في إثبات رأيه القائل بأن بنية

(كلا وكلتا) ثنائية ، فهذا هو أصل كلتا - كلت ، قبل أن تزد لها الألف لتقوية البنية لا للتشبية ،

فأصل كلا وكلتا عنده الكاف واللام ، ثم نقلتا من طور الثنائية إلى طور الثلاثية بزيادة الألف .

وعليه يكون السقا ^٤ قد وافق البصريين حين ذهب إلى أن الألف في كلا وكلتا ليست للتشبية ،

وأن كلا وكلتا اسمان مفردا اللفظ مثنيا المعنى .

١ الكهف ٣٣ .

٢ انظر الإنصاف ٤٥٠/٢ (م٦٢) ، لتلاف النصره ٥٦ .

٣ انظر بحثه (كلا وكلتا) ١٦-١٧ و ٢٠ .

٤ السابق ٢١ .

استخدام العدد بدلاً من لاحقة التثنية للدلالة على المثنى

استخدم العرب عدداً من العلامات لتمييز المفرد من المثنى من الجمع ؛ فقد استخدموا الألف والنون ، والياء والنون للمثنى ، وللجمع علامات عديدة تستخدم لمعرفة ، أما المفرد فقد تركوا فيه العلامة ليكون عدم وجود علامة علامة عليه ولذلك استغنى العرب في المفرد والمثنى عن العدد (واحد واثنين) لمعرفة المفرد والمثنى . أما في الجمع فإنهم إذا أرادوا إطلاقه لم يستخدموا العدد ، وإذا أرادوا تحديده فإنهم يقيّدونه بالعدد . يقول ابن مالك : " واستغني عن تفسير الواحد والاثنين ، لأن الشيء إذا اقتصر على واحد أو مثناه عرف جنسه ، فلذلك افتقر في الثلاثة فما فوقها إلى عدد مفسر ، واقتصر على ذكر الواحد والمثنى فقليل : درهم ودرهمان ، ولم يقل واحد دراهم ولا اثنا دراهم " ١ .

وقد جعلوا استخدام العدد (اثنين) لتمييز المثنى من الضرورة وذلك كما في قول الراجز :

ظرفٌ عجوزٌ فيه ثنتا حنظلٌ ٢

قال (ثنتا حنظل) والقياس أن يقول : حنظلتان .

ويبدو أن لهذه المسألة بعداً تاريخياً ، يرتبط بالتطور اللغوي التاريخي لاشتقاق المثنى في العربية ، إذ من الممكن أن يكون تمييز المثنى في بداية اللغة كان عن طريق استخدام العدد ، وما شاهد السابق إلا من الآثار الباقية التي تدل على هذه الظاهرة . ولهذه الظاهرة آثار باقية في لغتنا الحالية إذ يقول البعض (واحد شاي واثنين قهوة) .

١ شرح التسهيل ٣٠٩/٢ ، وانظر المسألة في شرح المفصل ١٨/٩ ، شرح التصريح ٤٤٦/٢ - ٤٤٧ .
٢ نسب لبعض السعديين في الكتاب ٦٢٤/٣ ، ولخطام المجاشعي في خزنة الألب ٤٠٠/٧ و ٤٠٣ ، ولجنبل ابن المثنى ولدكين ولشمام الهذلية في خزنة الألب ٥٣٠/٧ و ٤٣١ ، ولجنبل بن المثنى في شرح التصريح ٤٥٠/٢ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٤٤٤/٤ و ١٨/٦ ، شرح التسهيل ٣٠٩/٢ .

قياس الجمع مقام المثنى والمثنى مقام الجمع

الأصل في كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له ، فيدل المفرد على الواحد والمثنى على اثنين والجمع على ما زاد على ذلك ، وقد يُخْرَجُ عن هذا الأصل قياساً وذلك إذا أُضِيفَ المثنى في المعنى إلى متضمّنه وهو مثنى لفظاً^١ . وقد جاز في كل ما في الجسد منه شيء واحد لا ينفصل كالرأس والأنف واللسان والظهر والبطن والقلب إذا ضمَّ إليه مثله جاز فيه ثلاثة أوجه هي^٢ :

الأول: الجمع وهو الأكثر نحو قوله تعالى : " إن توبوا إلى الله فقد صغت قلوبكما"^٣ ، وذلك

كراهية لاجتماع تثنييتين مع فهم المعنى ، ولأن التثنية جمع في الحقيقة .

الثاني: التثنية على الأصل وظاهر اللفظ ، وسيبويه^٤ يجعله القياس .

الثالث : الأفراد لوضوح المعنى إذ كل واحد له شيء واحد ، وقد كان ابن مالك^٥ يرجح هذا

الرأي على غيره من الوجوه .

ومما اجتمعت فيه التثنية والجمع قول الراجز :

ظهوراهما مثل ظهور الترسين^٦

١ انظر مع الهوامع ١٧١/١ - ١٧٢ .

٢ انظر هذه الوجوه في شرح المفصل ١٥٥/٤ و ١٥٧ ، شرح الكافية ٣٢٥/٤ ، مع الهوامع ١٧٣/١ ، شرح الأشموني ١٣٥/٣ ، خزنة الأدب ٥٣٣/٧ - ٥٣٩ .

٣ للتحريم ٤ .

٤ انظر الكتاب ٦٢٢/٣ .

٥ انظر شرح الأشموني ١٣٥/٣ .

٦ نسب لخطام المجاشعي في الكتاب ٤٨/٢ ، شرح المفصل ١٥٦/٤ ، خزنة الأدب ٣١٤/٢ ، الدرر اللويع ١١٦/١ و ١١٧ . وله أو لهميان بن قحافة في خزنة الأدب ٥٤٨/٧ ، ولهميان وحده في الكتاب ٦٢٢/٣ ، وبلا نسبة في شرح الكافية ٣٢٦/٤ ، شرح لشافيه ١٩٤/١ ، مع الهوامع ١٧٤/١ ، شرح الأشموني ١٣٧/٣ . الترسين : مثنى ترس وهو ما ينقي به الضرب في الحرب .

فجرى مجرى قولهم صلفاء صلافي ، وخبراء خباري " فردُّهم النون في إنسان وظربان ياء في ظرابي وأناسي كما ربوا همزة خبراء وصرفاء ياء ، يدل على أن الموضع للهمزة ، وأن النون داخلة عليها ^١ .

ويجوز عدم رد الأصل المحذوف في التثنية ، فالمشهور مثلاً في تثنية ذات : نواتا بالرد إلى الأصل ، إلا أنه جاز تثنيته على لفظه بالنقص نون الرد إلى الأصل فقليل : ذاتا ، كما في قول الراجز:

يا دارَ سلمى بين ذاتي عوج ^٢

أيمن في القسم أي جمع أم مفرد ؟

ذهب الكوفيون إلى أن أيمن في القسم جمع يمين ، وذهب البصريون إلى أنها ليست جمع يمين ، وأنها اسم مفرد مشتق من اليمن ^٣ . وقد احتج الكوفيون على صحة رأيهم بأن قالوا أن وزن (أفعل) وزن مختص بالجمع ولا يكون بالمفرد ، والتقدير في أيمن الله : علي أيمن الله أي أيمان الله ، كما أنهم يقولون في جمع يمين أيمن بدليل قول الراجز:

يأتي لها من أيمنٍ وأشمل ^٤

والحق أن قياس الكوفيين هنا غير جائز - على الأقل من الناحية النظرية - وذلك لأن (أيمن) الواردة في الشاهد السابق هي جمع يمين التي هي ضد الشمال ، وكلمة يمين في القسم ليست

١ سر صناعة الإعراب ١٠٨/٢ .

٢ شرح التسهيل ١٠٤/١ .

٣ انظر المسألة التاسعة والخمسين من الإنصاف ٤٠٤/١ (م ٥٩) ، شرح المفصل ٤١/٥ .

٤ ديوان أبي النجم ٢٢١ .

بهذا المعنى ، ولا يجوز في الجمع أن تقيس الكلمة على مشابهتها في اللفظ ، وذلك لأنك تجد للكلمة الواحدة أكثر من جمع ، فما بالك بالكلمتين المختلفتين .

ما يجمع على وزن **أفعل**

الأصل أن يجمع وزن (فعل) جمع قلة على وزن أفعل ، غير أنه خرج عن هذا الأصل فيما كانت عينه واواً أو ياءً ، فجاء على وزن أفعال ، وذلك كسوط أسواط وثوب أثواب وقوس أقواس^١ . قال سيبويه : " وإنما منعهم أن يبنوه على أفعل كراهية الضمة في الواو ، فلما نقل ذلك بنوه على أفعال^٢ . وكذلك الأمر في الياء حيث " كرهوا الضمة في الياء كما يكرهون الواو بعد الياء"^٣ .

وقد جاء جمع القلة من الواوي واليائي على الأصل وذلك كما في ثوب أثوب في قول الراجز:

لكل عيشٍ قد لبست أثوباً^٤

ولصعوبة النطق بالواو المضمومة في أثوب فقد كان بعض العرب يقبلونها همزة^٥ .

وجعل المبرد^٦ هذا الجمع من الضرورة ، في حين جعله الأزهري^٧ من الشاذ قياساً وسماعاً

١ انظر الكتاب ٥٨٦/٣ ، المقضب ١٦٤/١ .

٢ الكتاب ٥٨٦/٣ .

٣ السابق ٥٨٨/٣ .

٤ نسب لمعروف بن عبد الرحمن أو حميد بن ثور في شرح التصريح ٥٢٢/٣ ، ولسان العرب (ثوب) ، وبلا نسبة في الكتاب ٥٨٨/٣ ، المقضب ١٦٥/١ ، نفاذ التصريف ٢٧٥ ، الممتع ٣٣٦/١ . جاء هذا الجمع في اليائي في شاهد رجز موجود في الكتاب ٥٨٨/٣ ، المقضب ١٦٦/١ ، إلا أنني لم أثبت له لوجود ألفاظ لأعضاء حيوية في الجسم .

٥ سيأتي بيان هذا في باب الأصوات فصل الهمز .

٦ انظر المقضب ١٦٥/١ .

٧ انظر شرح التصريح ٥٢٢/٢٥ .

ومما جاز فيه الجمع على وزنِ أفعلٍ وزنُ فَعَلٌ^١ ، وعده ابن عصفور^٢ شاذاً ؛ وذلك لأن الأصل أن يكون جمعه على أفعال كأجناد ، من أمثلة مجيئه على أفعل (ركن أركان) في قول رؤبة :

وزَحْمُ ركنِيكَ شَدَادَ الأركانِ^٣

ما يجمع على فُعَل

الأصل في وزن (فَعَل) أن يجمع على فَعول وذلك نحو كبد كبود ، ويجوز أن يأتي على غير القياس على وزن فَعَل وذلك مثل نَمِرٍ نُمُرٍ^٤ في قول الراجز :

فيها عياييلُ أسودَ ونُمُرٍ^٥

وقيل أراد نُمُرٍ بسكون الميم ثم حرك الميم بالضم للإتباع ، كما قيل: الأصل نمور على القياس إلا أنه اجتزأ الواو بالضممة القصيرة^٦ . في حين جعله بعضهم^٧ شاذاً في جمع نمر .
ومما يجمع على فَعَلٍ وزن فعيل وقياسه أن يجمع على فُعَلانٍ وفُعَلٍ وأفِعلةٍ^٨ وذلك نحو رَغِيفٍ يقال : أرغفة ورُغفان ورُغْف ، وقضيب قُضبان وقُضْب ، قال الراجز :

-
- ١ انظر الكتاب ٥٧٧/٣ ، المقرب ١٠٨/٢ .
 - ٢ انظر المقرب ١٠٨/٢ .
 - ٣ ديوان رؤبة ١٦٤ .
 - ٤ انظر شرح التصريح ٥٣٩/٢ - ٥٤٠ .
 - ٥ نسب لحكيم بن معية الربيعي في شرح التصريح ٥٤٠/٢ ، لسان العرب (نمر) ، شرح شواهد الشافية ٣٧٦ و ٣٨٠ ، وبلا نسبة في الكتاب ٥٧٤/٣ ، تحصيل عين الذهب ٥٢٩ ، شرح المفصل ٩٢/١٠ ، الممتع ٣٤٤/١ ، شرح الشافية ١٣٢/٣ .
 - ٦ انظر شرح التصريح ٥٤٠/٢ ، شرح شواهد الشافية ٣٧٩ .
 - ٧ انظر لسان العرب (نمر) .
 - ٨ انظر الكتاب ٤٠٣/٣ .

إن الشَّوَاءَ والنَّشِيلَ والرُّخْفَ ١

جمع فَعَلَةٌ عَلَى فِعْلٍ

القياس في جمع فَعَلَةٌ جمع تكسير أن يكون على فِعَالٍ كناقاة نياق ورقبة رقاب ويجوز فيه أيضا تكسيه على فُعُلٍ وذلك مثل نوق في ناقةٍ وخُشْبٍ في خشبة ٠ وجاز كذلك في تكسيه وزن فِعْلٍ كما في قامة فَيْمٍ وتارة تَبِيرٍ في قول الراجز:

يقوم تاراتٍ ويمشي تَبِيرًا ٢

جمع الجمع (جمع وزن أفعلة وأفعال)

يجمع جمع القلة (أفعلة وأفعال) على أفعال ٢ وذلك لأن أفعلاً بزنة أفعال ، وأفعلة بزنة أفعلة ، كما أن أفعال بزنة أفعال ٠ ومن أمثلة هذا الجمع أيدٍ أيادٍ وأوطبٍ أواطبٍ في قول الراجز:

تحلب منها ستة الأواطب ٤

جمع المفرد الطبيعي لا جمع له

من الطبيعي أن يكون جمع المفرد الذي لا جمع له ممتعاً ، وذلك كلفظ القرآن والشمس والقمر ، غير أنه جاز جمع شمس على شمس وقمر أقمار كما في قول الراجز:

وجوهم كأنها أقمار ٥

١ نسب للقلبي بن زارة في الكتاب ٤٠٣/٣ ، لسان العرب (نشل) ، النشيل : لحم يطبخ بلا تابل يخرج من المرق وينشل ٠

٢ انظر المسألة والشاهد في الكتاب ٥٩٤/٣ ، شرح المفصل ٢١/٥ - ٢٢ ٠

٣ انظر للكتاب ٦١٨/٣ ، شرح المفصل ٧٤/٥ - ٧٥ ٠

٤ للكتاب ٦١٨/٣ ، شرح المفصل ٧٥ / ٥ ، لسان العرب (وطب) ، الأواطب : جمع أوطب وهو جمع مفرد وطب وهو سقاء اللبن ٠

٥ شرح التصريح ٩٣/١ ٠

وذلك لأن العرب تنسب إلى الشمس والقمر التعدد باعتبار الأيام والليالي ، وإن كانت حقيقتهما واحدة ، يقولون : شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس ، وقمر هذه الليلة أكثر نوراً من قمر ليلة أول ذلك الشهر ^١ .

جمع صفة العاقل

أجاز النحاة ^٢ جمع صفة العاقل بالواو والنون وذلك نحو صعيبون وخذلون . قال

الراجز:

قالت سلمي لا أحب الجعنين ولا السباط إتهم مناتين ^٣

وقد جعل ابن يعيش القياس أن تجمع بالواو والنون وذلك لأنها " جارية مجرى الأفعال

في جريها صفة على ما قبلها كما تكون الأفعال كذلك ، وواو ضاربيون تشبه واو الضمير في

يضربيون لأنها مثلها في مجيئها بعد سلامة ما قبلها وأنها للجمع فجاز أن تجمع هذا الجمع

فتقول صعيبون كم تقول يصعيبون" ^٤ .

١ السابق نفسه .

٢ انظر الكتاب ٦٢٧/٣ ، شرح المفصل ٢٧/٥ .

٣ نسب لضب بن نكرة في لسان العرب (نتن) و (جعد) ، وبلا نسبة في الكتاب ٦٢٧/٣ ، شرح المفصل ٢٧/٥ . السباط جمع السبط وهو الطويل الألواح الحسن القد ، والجعدين جمع الجعد وهو المجتمع بعضه إلى بعض .

٤ شرح المفصل ٢٧/٥ .

الفصل الرابع

التذكير والتأنيث

المطابقة بين المفعل والفاعل في التذكير والتأنيث مع الفصل بـ (إلا)

يجوز في العربية التذكير والتأنيث في الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً وفصل بينه وبين فعلة بفواصل^١ . والتأنيث في جميع أنواع الفصل أفضل ما لم يكن الفاصل (إلا) ، إذ اختلف النحاة في هذه الحالة ، فذهب الأخفش^٢ وبعض المتأخرين^٣ إلى أن التأنيث مع الفصل بـ (إلا) خاص بالشعر فقط وأنشدوا على ذلك قول الراجز:

ما برئت من ريبةٍ وذمٌ في حربنا إلا بناتُ العمِّ^٤

فـ(بنات العم) فاعل برئت ، وأنه مع وجود الفصل بـ (إلا) . أما في الكلام العادي فإنهم لم يجيزوا المطابقة وإنما الواجب عندهم التذكير .

وخالف الجميع ابنُ مالك^٥ إذ جوز المطابقة (التأنيث) مع الفصل بـ (إلا) على ضعف في النثر ، واستشهد على ذلك بقراءة مالك بن دينار والأعمش وابن أبي إسحاق وأبي رجاء والجحدري وقتادة وعمرو بن ميمون والسلمي "لا ترى إلا مساكنهم"^٦ وقد ضعفه ابن جني^٧ ورأى أن الصواب هو التذكير وإنما التأنيث على معاملة الظاهر .

١ انظر شرح التسهيل ٤٧/٢ ، شرح التصريح ٤٠٩/١ .

٢ انظر شرح التصريح ٤٠٩/١ .

٣ انظر شرح التسهيل ٤٧/٢ .

٤ شرح التسهيل ٤٧/٢ و٤٨ ، شرح التصريح ٤٠٩/١ ، مع الهولم ٦٦/٦ ، شرح الأشموني ١٠٥/٢ .

٥ انظر شرح التسهيل ٤٧/٢ .

٦ الأحقاف ٢٥ وانظر هذه القراءة في المحتسب ٣١٤/٢ .

٧ انظر المحتسب ٣١٤/٢ .

وأما عن العلة من القول بأن الصحيح هو التذكير مع الفصل بـ (إلا) أن ما بعد إلا ليس هو الفاعل في الحقيقية ، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل إلا ، وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو منكر^١ .

اكتساب المضاف المذكر التأنيث من المضاف إليه

يجوز أن يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه والعكس ، وشرط ذلك أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه ، وأن يمكن الاستغناء عن المضاف عند سقوطه بالمضاف إليه مع صحة المعنى في الجملة^٢ . ومن شواهد هذه الظاهرة قول الراجز وهو العجاج:

طولُ الليالي أسرعَتْ في نقضي نقضنْ كلِّي ونقضنْ بعضي^٣

قال (أسرعت) مع أنه خبر عن منكر وهو طول ؛ وذلك لأن المبتدأ اكتسب التأنيث من المضاف إليه الليالي .

وقد تحدث ابن جنِّي^٤ عن ظاهرة تأنيث المنكر في باب الحمل على المعنى^٥ قال معلقاً

على قوله تعالى : " تَلْمِظُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ " ^٦ وقول بعض العرب : ذهبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ : " أنث

١ انظر شرح التصريح ٤٠٩/١ ، شرح الأشموني ١٠٥/٢ .

٢ انظر الكتاب ٥١/١ - ٥٣ ، المقترض ٤٥٩/٤ - ٤٦٢ ، شرح التصريح ٦٨٧/١ ، خزنة الألب ٢٢٤/٤

٣ ديوان العجاج ٤٠٣ ، ونسب للأغلب العجلي في شرح التصريح ٦٨٧/١ ، وخزنة الألب ٢٢٤/٤ و٢٢٦

٤ انظر الخصائص ١٨٤/٢ - ١٨٧ .

٥ السابق ١٨٠/٢ .

٦ يوسف ١٠ .

ذلك لما كان بعضُ السيارةِ سيارَةً في المعنى ، وبعضُ الأصابعِ إصبعاً " ١ وهذا هو المقصود من أن المضاف المذكر يكتسب التانيث من المضاف إليه المؤنث .

وفسر سيبويه إمكانية الاستغناء عن المضاف عند سقوطه بالمضاف إليه في أثناء تعليقه على قول بعض العرب : اجتمعت أهل اليمامة ، قال : " لأنه يقول في كلامه : اجتمعت اليمامة ، يعني أهل اليمامة ، فأنت الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة " ٢ .

تأنيث الأوزان التي تحل على التذكير والتأنيث

وزن مفعال من أوزان صيغ المبالغة التي يستوي فيها المذكر والمؤنث ٣ ، قال الفراء : " إنما حذفوا أمانة التانيث من هذا الوصف لأنه انعدل عن الصفات أشد من انعدل : صبور وشكور . فذلك لأنه أشبه المصدر بهذه الميم المزيدة التي لزمتم أوله . يقال : رجل معطار ، وامرأة معطار ، ورجل مضراب وامرأة مضراب " ٤ . ويجوز إدخال الهاء في هذه الصيغة حرصاً على بيان التانيث كما في قول الراجز :

يا بنت خير البدو والحضارة
أقبل يهوي حرّة معطارة °

ولاستواء مذكر (معطار) ومؤنثه، فإنه لا يجوز جمعه بالواو والنون ، وإذا جمع فإنه يجمع على (مفاعيل) نحو معطار ومعاطير .

١ الخصائص ٢/ ١٨٤ .

٢ الكتاب ١/ ٥٣ .

٣ انظر دقائق التصريف ٧٦ .

٤ السابق ٧٧ .

٥ السابق ٧٨ .

إدخال الماء في نعت المذكر

ذكر علماء اللغة أن العرب تدخل الهاء في نعت المذكر على المدح والذم ، فيوجهون المدح إلى الداهية والذم إلى البهيمة ، فيقولون رجل منانة ، راوية للشعر ، علامة ، نسابة ، كريمة في المدح ، وفي الذم يقولون : شنظيرة . قال الراجز :

شِنْظِيرَةٌ زُوجْنِيهِ أَهْلِي مِنْ حُمَقِهِ بِحَسَبِ رَأْسِي رَجُلِي^١

وقد رفض عبد الحميد الأقطش^٢ أن يكون للتاء المضافة في آخر نعت المذكر دلالة على المبالغة أو تأكيد المبالغة - كما يتداول - وذهب إلى أن الكلمات التي من هذا النوع ترتبط بنوع من التلذذ الجمالي باللغة ، ذلك الذي يحسنه ذو الثقافة والتعليم المبرمجين ، كما أنها لا تلتصق بالإنسان في حياته العادية وإنما هي من حظيرة اللطائف اللغوية وبالذات تلك التي يحتاج في إبداعها إلى تفكير عقلي . ثم رجح أن التاء في كلمات هذا النمط تنقل النعت إلى معنى اللقب وتجريه مجرى الاسم العادي المذكر فيستعمل استعماله ويتصرف تصرفه^٣ .

معاملة المؤنث معاملة المذكر (الحمل على المعنى)

الحمل على المعنى كثير في لغة العرب^٤ ، ومن الحمل على المعنى في لغتهم أن يعامل المؤنث معاملة المذكر ؛ وذلك لأن ذلك المؤنث يجوز أن يفسر بمذكر . ومن شواهد هذه الظاهرة قول الراجز :

إِنْ تَمِيمًا خَلَقْتَ مَلُومًا قَوْمًا تَرَى وَاحِدَهُمْ صَهْمِيمًا^٥

١ السابق ٨٣ . للشنظيرة : الفحاش السوء للخلق والنون زائدة .

٢ انظر بحثه : علامة وأمثالها من نعوت المذكر ٣٤٣ .

٣ السابق ٣٤٤ .

٤ انظر الإصناف ٥٠٦/٢ (٧٠م) ، الخصائص ١٨٠/٢ .

٥ البيت الأول في ديوان روية ١٨٥ ، والثاني ١٩١ ، صهيميا : الذي لا ينثى عن مراده .

قال : خلقت ، لأنه أراد بتميم القبيلة • ثم قال ملموما لأنه أراد به الحي • ومن الحمل على المعنى قول الراجز:

هل تعرف الدار يُعقبها المورُ والدُّجْنُ يوماً والعجاج المهورُ

لكل ربح فيه نيل مسفور^١

فقال : فيه ، لأن الدار مكان فحمة على ذلك • ومنه كذلك قول الراجز:

يا بنرُ يا بنرُ بني عدي لأنزحن قعرك بالدلي

حتى تعودني أقطع الولي^٢

وكان الأصل أن يقول : قطعي الولي ، لأن البئر مؤنثة إلا أنه ذكرها حملاً على المعنى ، فكأنه

قال: حتى تعودني قليلاً أقطع الولي والقلب الأغلب عليه التنكير • وقال راجز آخر:

وطاب ألبان اللقاح وبرذ^٣

قال : برد لأنه ذهب بها إلى اللبن واللبن جمع يكفي عن الألبان • وقال آخر :

مثل الفراخ نتقت حواصله^٤

ولم يقل : حواصلها ، لأن الفراخ لفظ لم يبين على واحده فجاز أن يذهب به إلى الفرخ • ومنه

كذلك قول الراجز:

من كان ذا شك فهذا فلجُ ماء رواء وطريق نهج^٥

١ نسب لبعض السعديين في الكتاب ١٧٩/٢ - ١٨٠ ، ونسب لحميد الأرقط في شرح أبيات سيويه ٣٢/٢ ، وبلا نسبة في المنصف ٢٨٩/١ ، لسان العرب (بلد) ، يعقبها : يغطي آثارها ، المور: الغبار ، الدجن : السحاب ، المهور : المصبوب ، مسفور: مقشور •

٢ الإنصاف ٥٠٩/٢ (م.٧٠) ، نزح: استقاء الماء حتى ينفذ ، الولي : المطر ينزل بعد المطر •

٣ معاني القرآن للفراء : ١٢٩/١ ، دقائق التصريف ١٤٤ •

٤ معاني القرآن ١٣٠/١ ، دقائق التصريف ١٤٤ ، نتقت : سمتت •

٥ المقتضب ٢٩٦/٢ ، لسان العرب (روي) ، فلج: اسم بلد ، نهج: واضحة •

قال : فهذا ولم يقل فهذه لأنه أراد بلداً .

ومن الحمل على المعنى في هذا الباب ما ذكره النحاة^١ من أن بعض الكلمات تعامل معاملة المنكر والمؤنث وذلك كأسماء الحروف ، إذ تذكر إذا أرادوا الحرف وتؤنث إذا أخذت الكلمة على لفظها ، ومن ذلك قول الراجز:

كافاً وميمين وسيناً طاسما^٢

فذكر ولم يقل طاسمة وذلك لأنه أراد مصطلح الحرف .

١ انظر الكتاب ٣/٢٥٩ ، المقتضب ٢/٣٥٢ ، شرح المفصل ٦/٢٩ .
٢ الكتاب ٣/٢٦٠ ، المقتضب ٢/٣٥٢ ، شرح المفصل ٦/٢٩ ، طاسما: دارس .

الفصل الخامس

أصول بعض الكلمات وزيادة الحروف

ويشمل :

- المبحث الأول : أصول بعض الكلمات
- المبحث الثاني : زيادة الحروف

المبحث الأول : أصول بعض الكلمات

تركيب آل التعريف

في تركيب آل التعريف قولان ^١ :

الأول: أنها بجملتها (آل) ، وعليه الخليل وابن كيسان وصححه ابن مالك فهي حرف ثنائي

الوضع بمنزلة قد . قال ابن جني : وكان الخليل يسميها آل ولم يكن يسميها الألف واللام ^٢ .

الثاني: أنها اللام فقط ، والهمزة وصل ، اجتلبت للابتداء بالساكن ، وفتحت بخلاف همزة

الوصل تخفيفاً ، وعليه سيبويه ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلا ابن كيسان .

وقد استدل الخليل ومن ذهب مذهبه على صحة رأيهم بأن العرب قد تفصلها عن الكلمة

التي تليها فتقف عليها ، وهذا غير جائز لو كانت اللام وحدها هي الكلمة ، وذلك لأنها ساكنة

والساكن لا يتوى به الانفصال ، واستشهدوا على جواز فصلها عن الكلمة التي تليها بقول

الراجز:

عجل لنا هذا وأحقنا بذلِّ بالشحم إنا قد مللناهُ بجلِّ ^٣

لام لعل

ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في لعل أصلية في حين ذهب البصريون إلى أنها زائدة ^٤ .

وحجة الكوفيين تنطلق من سمات الحروف ، حيث إن الزيادة تختص بالأسماء

١ انظر رصف المبانى ٧٠ ، مع الهوامع ٢٧١/١ - ٢٧٢ .

٢ انظر هذا الرأي في الكتاب ٣٢٥/٣ ، المنصف ٦٥/١ - ٦٦ ، سر صناعة الإعراب ١٦/٢ .

٣ نسب لغيلان بن حريث الربيعي في الكتاب ١٤٧/٤ ، الدرر ٢٤٦/١ ، وبلا نسبه في الكتاب ٣٢٥/٣ ، المقتضب

١/١٢٢ ، ٣٩٤ ، المنصف ٦٦/١ ، الخصائص ٢٩٨/١ ، سر صناعة الإعراب ١٦/٢ ، رصف المبانى ٧٠ ، مع الهوامع

١/٢٧٢ . بجل : حسب ، يكفي .

٤ انظر الإتصاف ٢١٨/١ (م ٢٦) ، التبيين ٣٥٩ .

والافعال دون الحروف ، ثم إن اللام لا تتراد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شذوياً ،

ز يبدل وعبدل ، فكيف فيما لا تكلفه الزيادة ؟ °

• أما حجة البصريين فمغادها أن لعل تستخدم كثيراً محذوفة اللام فدل على أنها زائدة °

ومن استخدامها محذوفة اللام قول الراجز:

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا يُكَلِّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا ١

وقول راجز آخر :

يا أَبْنَا عَنَّكَ أَوْ عَسَاكَ ٢

وقد رُدُّ ٣ هذا التعليل بأن لعل تستخدم كثيراً في كلام العرب ، ولكثرة استعمالها

تصرفت العرب وتلعبت بها كثيراً ، فقالوا: لعلَّ ولعنَّ ولعنُّ ° قال الراجز:

حَتَّى يَقُولَ الْجَاهِلُ الْمُنَطَّقُ لَعَنَّ هَذَا مَعَهُ مَعَنَّ ٤

ومن تصرفاتهم بها : رعنَّ وغنَّ ولغلَّ وغلَّ ، فلما كثرت هذه الكلمة في كلامهم حذفوا

اللام منها ، وكان حذف اللام أولى من حذف العين ، وذلك لأنه لو حذفنا العين لأدى ذلك إلى

اجتماع ثلاث لامات وذلك ثقيل °

أحل الاسم الموحول (الطيبي)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم في الذي هو الذال وحدها ، وما زيد عليها تكثير لها ،

وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيها ، وذهبوا إلى أن الأصل في الذي

هو لذي نحو عمي وشجي °

١ انظر ص ٣٩ من هذا العمل . °

٢ الإحصاف ٢٢٢/١ (م٢٦) . °

٣ انظر هذا الرد في الإحصاف ٢٢٤/١ . °

٤ الإحصاف ٢٢٥/١ ، خزنة الأب ٤٢٢/١٠ . °

٥ انظر الإحصاف ٦٦٩/٢ - ٦٧٠ (م٩٥) ، شرح المفصل ١٣٩/٣ ، مع الهوامع ٢٨٣/١ . °

وقد استدل الكوفيون على صحة مذهبهم بأن الياء تحذف في التثنية (الذان) ، ولو كانت الياء أصلية لثبتت في التثنية ولقيل (الذيان) ، وقد زيدت الحروف غير الذال تكثيراً للكلمة لثلاث تكون على حرف واحد ، زيدت الألف واللام أولاً للتعريف ، ثم زيدت اللام الثانية ليسلم سكون لام التعريف ، لأن لام التعريف لا تدخل على ساكن ! لا احتياج إلى تحريك اللام لانتقاء الساكنين ، كقولهم : الانتظار والانتكسار ، فلو لم تدخل اللام الثانية لأدى إلى تحريك اللام الأولى ؛ لأنها ساكنة والذال بعدها ساكنة ، فزادوا اللام الثانية لتبقى اللام الأولى على أصلها في السكون . ويدل على أن الذال أصلها السكون قول الراجز :

لن تنفعي ذا حاجةٍ وينفعك وتجعلين اللذ معي في اللذ معك^١

وقول الراجز :

فَظَلْتُ فِي شَرٍّ مِنَ اللِّذِ كِيدَا كَاللِّذِ تَزْبَى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا^٢

إلا أن البصريين ردوا على هذا القول بأن التسكين لغة ، ولو جاز الاعتماد على هذه اللغة بالقول بأن أصل اللام السكون ، لجاز أن يستدل على أن الأصل فيها الحركة بدليل اللغات الأخر المروية فيها ، إذ فيها أربعة لغات هي: الذي ، الذي ، اللذ ، اللذ ، ولليل اللغة الأخيرة قول الراجز :

اللذ لو شاء لكانت برًا أو جبلاً أصمٌ مُشْمَخِرًا^٣

١ الإنصاف ٦٧٢/٢ (م ٩٥) .

٢ دقائق التصريف ٥٤٢ ، الأزهية ٢٩٢ ، الأمالي الشجرية ٣٠٥/٢ ، الإنصاف ٦٧٢/٢ ، شرح المفصل ١٤٠/٣ ، خزنة الألب ٤٢١/١١ ، تزيى زبية : حفر حفرة .

٣ الأزهية ٢٩٢ ، الأمالي الشجرية ٣٠٥/٢ ، الإنصاف ٦٧٦/٢ ، رصف المباني ٧٦ ، همع للهوامع ٢٨٤/١ ، خزنة الألب ٥٠٥/٥ ، الدرر ٢٥٨/١ ، مشمخرا: العالى المتناول .

أصل خير وشر في التفضيل

ذهب علماء اللغة^١ إلى أن أصل خير وشر في التفضيل هو أخير وأشر، حذفت الهمزة على أكثر الأقوال لكثرة استعمال صيغة التفضيل من الخير والشر. وقال الأخفش^٢ حذفت الهمزة لأنهما لم يشتقا من فعل فلذلك خولف لفظهما. وقد استدلت علماء اللغة على أن أصل خير وشر في التفضيل هو أخير وأشر بثبوت الهمزة في بعض الشواهد ومنها قول الراجز:

بَلَّ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ^٣

وجاءت أشر في قراءة أبي قلابة: "سيعلمون غداً من الكذاب الأشر"^٤ بفتح الشين وتشديد الراء.

أصل غد

ذهب علماء اللغة إلى أن أصل غد هو غدو حذفت الواو منها، يدل على ذلك استخدامها بالواو في قول الراجز:

لَا تَقْلُواها وَاثْلُواها نَلُوا إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوا^٥

وقد روى ابن جنى عن أبي علي الفارسي أنه كان يجعل الغد والغدو لغتين ليست إحداهما أصلاً للأخرى، قال: "إن الذي قال غدوا، ليس من لغته أن يقول: غد، فيحذف،

١ انظر شرح التسهيل ٣٨٢/٢، شرح التصريح ٩٢/٢، مع الهوامع ٤٥/٦، شرح الأثموني ٨٤/٣.

٢ انظر شرح التصريح ٩٢/٢.

٣ شرح التسهيل ٣٨٢/٢، شرح التصريح ٩٢/٢، مع الهوامع ٤٥/٦، شرح الأثموني ٨٥/٣.

٤ القمر ٢٦. وانظر القراءة في البحر المحيط ١٧٩/٨ حيث نسبها لأبي حيوة.

٥ انظر الشاهد والرأي قبله في المقضب ٥١٩/١، المنصف ٦٤/١ و ١٤٩/٢، شرح المفصل ٨/٥، الممتع ٦٢٣/٢، شرح الشافية ٢١٥/٣، خزنة الألب ٤٧٩/٧، شرح شواهد الشافية ٤٤٩. لا تقلواها: لا تعفاها في أثناء سيرها، واثلواها: سيروا بها سيراً رقيقاً.

بل الذي يقول غد غير الذي يقول غدوا^١ .

أصل بَخ

ذهب علماء اللغة^٢ إلى أن الأصل في بَخ هو بَخْ ، بخاعين حذفت إحداهما لتوالي الأمثال ، يدل على ذلك استخدامها مضعفة في قول الراجز:
في حَسَبِ بَخٍ وَعِزِّ أَفْصَا^٣

اشتقاق اسم الفعل (اسم فعل الأمر) من الثلاثي والرباعي

يشق اسم فعل الأمر قياسياً على وزن فَعَالٍ من كل فعل ثلاثي تام متصرف^٤ وذلك

نحو : تراك بمعنى اترك في قول الراجز:

تراكِها من إبِلِ تراكِها ألا ترى الموتَ لدى أوراكِها^٥

ومنه مناع بمعنى امنع في قول الراجز:

مناعيها من إبِلِ مناعيها ألا ترى الموتَ لدى أرباعيها^٦

ومنه حذارٍ بمعنى احذر في قول الراجز:

حذارٍ من أرماحنا حذارٍ^٧

ومنه نظارٍ بمعنى انظر في قول الراجز:

-
- ١ المنصف ١/٦٤ و ٢/١٤٩ .
 - ٢ فنظر الكتاب ٣/٤٥٢ ، المقتضب ١/٢٥٨ ، الأمل الشجرية ١/٣٩٠ ، شرح المفصل ٥/١١٩ و ٤/١٧٨ ، الممتع ٢/٦٢٧ .
 - ٣ ديون العجاج ١٢٦ .
 - ٤ فنظر شرح التصريح ٢/٢٨٢ .
 - ٥ لطيف بن يزيد في خزنة الألب ٥/١٦٠ و ١٦٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ١/٢٤١ ، المقتضب ٢/٣٠٦ ، الإنصاف ٢/٥٣٧ (م ٧٢) ، شرح المفصل ٤/٥٠ ، شرح الكافية ٣/١٧٥ .
 - ٦ نسب لراجز من بكر بن وائل في شرح أبيات سيويه ٢/١٩٩ و ٣/٢٧٠ ، وبلا نسبة في الكتاب ١/٢٤٢ ، المقتضب ٢/٣٠٦ ، الإنصاف ٢/٥٣٧ ، شرح المفصل ٤/٥١ ، خزنة الألب ٥/١٦١ .
 - ٧ نسب لرؤية في ديوانه ١٧٤ ، ولأبي النجم في ديوانه ١١٤ وفي الكتاب ٣/٢٧١ ، والإنصاف ٢/٥٣٩ .

نظارِ كي أركبه نظارِ ١

وكان الأصل في اسم الفعل أن يكون مبنياً على السكون، وذلك كما هو الحال في فعل الأمر ، إلا أنه حرك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين ٢ .

وقد اختلف النحاة في اسم فعل الأمر من الفعل الرباعي ، فالمبرد ٣ مثلاً يرى أنه لم يأت في الرباعي إطلاقاً والأزهري ٤ يجعله شاذاً ، في حين نجد سيبويه ٥ وغيره ٦ ينكرون أمثلة عليه ، مثل: عرعارٍ من عرعت بمعنى هلم إلى الوعرة ، وهي لعبة ، وقرقارٍ من قرقر أي صوت ، وقد جاءت هذه الأخيرة في قول الراجز:

قالت له ريح الصبأ قرقارِ ٧

وقد ذكر الاسترأبادي أنه لم يرد من الرباعي إلا هذان اللفظان، والحق أنه قد جاء غيرهما وذلك دراكٍ من أدركٍ وبادرٍ من بادر . قال الراجز:

بدارها من إبل بدارها ٨

وقد توسع بعضهم في اشتقاق اسم الفعل من الرباعي فنجد ابن طلحة مثلاً يجيز بناء اسم الفعل من أفعلٍ قياساً على دراك ، كما نجد الأخفش ٩ يجيز أن يقال : دحراجٍ وقرطاسٍ قياساً على قرقار .

-
- ١ للعجاج في ديوانه ٨٦ ، ولأبي النجم في ديوانه ١١٣ ، ولرؤبة في الكتاب ٢٧١/٣ والإنصاف ٥٤٠/٢ (م ٧٢) .
 - ٢ انظر المقضب ٣٠٦/٢ .
 - ٣ انظر شرح الكافية ٣٥/٤ .
 - ٤ انظر شرح التصريح ٢٨٢/٢ .
 - ٥ انظر الكتاب ٢٧٦/٣ .
 - ٦ انظر شرح المفصل ٥١/٤ ، شرح الكافية ٣٤/٤ ، شرح الأسموني ٢٩٦/٣ .
 - ٧ ديوان أبي النجم ١٠٩ ، قرقار: اسم لقولك قرقر والقررة صوت الفحل من الإبل ، أي قرر بالرد وصب مامك بقررة .
 - ٨ شرح التصريح ٢٨٢/٢ .
 - ٩ السابق نفسه .

المبحث الثاني: زيادة الحروف

زيادة الباء

ذهب ثعلب^١ إلى أن الباء قد تزداد ، وذلك كما في (زغذب) الواردة في قول الراجز:

بمد قَلْنَا وهديراً زَغَبْنَا^٢

ذلك لأنها عنده من زغد البعير في هديره أي اشتد هديره .

وقد اعترض ابن سيده عليه قائلاً : " وهذا كلام تضيق عن احتماله المعانير ، وأقوى ما

يذهب إليه فيه أن يكون أراد أنهما أصلان متقربان كسبط وسبَطر^٣ " . وقال ابن جنى : "

وقوله إن الباء زائدة كلام تمجه الأذان وتضيق عن احتماله المعانير ، وأقوى ما يذهب إليه فيه

أن يكون أراد أنهما أصلان مقتربان كسبط وسبَطر^٤ " وقال في سر صناعة الإعراب معترضاً

على القول بزيادة الباء في زغذب : " وهذا تعجرف منه - أي ثعلب - وسوء اعتقاد ، ويلزم

من هذا أن تكون الراء في سبَطر وديمتر زائدة لقولهم سبط ودمث ، وسبيل ما كانت هذه حالة

ألا يحفل به ، ولا يتشاغل بإفساده " .^٥

وزعم ابن فارس^٦ أن الباء كذلك زائدة في النتوب في قول الراجز وهو الأغلب العجلي:

فلك نديهاها مع النتوب^٧

قال : أراد مع النتو فزاد الباء . وقد اعترض عليه أبو حيان^٨ وذلك لأنها لم تثبت زيادة الباء .

١ انظر سر صناعة الإعراب ١/١٣٣ ، ارتشاف الضرب ١/٢٢٣ ، لسان العرب (زغذب) .

٢ ديوان العجاج ٣٩٠ .

٣ لسان العرب (زغذب) .

٤ الخصائص ١/٤٢٨ .

٥ سر صناعة الإعراب ١/١٣٤ .

٦ انظر الصحابي ١٣١ .

٧ نسب للأغلب العجلي في الصحابي ١٣١ ، ارتشاف الضرب ١/٢٢٤ ، وبلا نسبة في لسان العرب (ترب) و (نتب)

٨ انظر ارتشاف الضرب ١/٢٢٤ .

زيادة التاء

ذهب علماء اللغة إلى أن التاء تزداد رابعة في سنبئة وهي الحقة من الزمان ، يدل على ذلك حذف إحدى التاعين في قول الراجز:

رُبُّ غلامٍ قد صرى في فقرته ماء الشبابِ عنفوانَ سنبئة^١

قال ابن منظور: "السنبئة الدهر وعشنا بذلك سنبه وسنبئة أي حقة ، التاء في سنبئة ملحقة على قول سيبويه ، قال : يدل على زيادة التاء أنك تقول سنبه^٢ * كما في استخدام الراجز لها في البيت السابق .

زيادة الميم في آخر الكلمة

أقر العلماء^٣ بجواز زيادة الميم في آخر الكلمة ، ولكنهم وصفوها بأنها شاذة^٤ على الرغم من كثرتها ، وقضوا بأنه لا يحكم بزيادتها في آخر الكلمة إلا "بثبوت من الاشتقاق لقله ما جاء من ذلك فيما وضح أمره"^٥ .

ومما وردت فيه زيادة الميم آخراً كلمة (الشجعم) في قول الراجز وهو العجاج:

الأفعاون والشجاع الشجعما^٦

١ انظر انشاهد والرأي السابق في سر صناعة الإعراب ١/١٦٩ ، لسان العرب (سنب) ، صرى: حبس .

٢ لسان العرب (سنب) .

٣ انظر الصاحبى ١٥٢ ، سر صناعة الإعراب ٢/١٠٣-١٠٤ ، نقائق التصريف ٣٧٠ ، شرح المفصل ٩/١٥٣ ، شرح الملوكى ١٦٣-١٦٥ .

٤ انظر شرح الملوكى ١٦٣ ، ١٦٥ .

٥ شرح المفصل ٩/١٥٣ .

٦ ديوان العجاج ٤١٧ .

وزيدت كذلك في كهكم وخذلم من قول الراجز وهو الأغلب العجلي:

يا رُبُّ شَيْخٍ مِنْ لَكَيْزٍ كَهَكْمٍ قَلَصَ عَنْ ذَاتِ شَبَابٍ خَذَلَمَ ١

وأضيفت في ستهم من قول الراجز:

ليست برسحاء ولكن سنّهم ولا بكرواء ولكن خذلم ٢

وزيدت في ألفاظ متعددة مثل زُرُقُم من الزرقة وفسحم ونَخَشَم (اسم رجل من نخش

ينخش نخشاً إذا امتلاً لحمًا) وصلّقم (الشديد الصراخ) .

ويبدو لي أن زيادة الميم فيما سبق من ألفاظ وما شابهها له بعد سامي الأصل ، إذ من

الممكن أن تكون هذه الميم هي لاحقة التميمم التي تقابل التتوين في اللغة العربية . إذ من

المعلوم أن التتوين في العربية يقابله التميمم في اللغات السامية الأخرى ^٢ ، وقد وقف العلماء

على بعض الكلمات التي احتفظت بهذه اللاحقة في العربية منها ابنم ^٤ . ويبدو أن العربية قد

استخدمت هذه اللاحقة في هذه الألفاظ كما لو كانت جزءاً من الكلمة فالحققتها الحركات .

١ نسب للأغلب العجلي في سر صناعة الإعراب ١٠٤/٢ ، لسان العرب (كهكم) ، و (خذل) ، كهكم: طاعن في السن،
خذلم : الغليظة الساق الممتلئة .

٢ سر صناعة الإعراب ١٠٥/٢ ، الممتع ٢٤١/١ ، لسان العرب (خذل) ، رسحاء : قليل اللحم ، ستهم:
عظيم الأست ، كرواء : نقيقة العظم .

^٣ للتطور النحوي اللغة العربية ٢٧، فقه اللغة المقارن للدكتور إبراهيم السامرائي ١٣٤

٤ انظر خصائص العربية في الأفعال والأسماء للدكتور إسماعيل عميرة ٦٨ .

إلا أن من العلماء من راح يلتمس لإلحاق هذه الزائدة مبرراً ينطلق من اختلاف المعنى بين الكلمة قبل الزيادة وبعدها ، فقد ذهب العلايلي ^١ إلى أن وزن فِعْلِم يدل على التكاثرات والامتزاجات وعلى مثل الدوائر في الشيء ، نحو خِضْرِم ، أي الخضرة دخلتها تكاثرات تكوينية . أما وزن فِعْلَم ^٢ فيدل على ما دون أن يقال عليه الوصف أو على الأقل عما يقال عليه الوصف نحو لَيْتَم لمنطلق اللون الذي هو أخف من أن يوصف بصفة الألوان الرئيسية نحو خِضْرَم للأخضر الفاتح . وأما وزن فُعْلَم ^٣ فله خصوصية الدلالة على الذي توجد فيه مضاعفات تجعله صنفاً آخر ، تقول خِضْرُم للأخضر الذي ضوعف في خضرته حتى عد صنفاً آخر من الألوان .

زيادة الميم وأصلها في كلمة (مراجل)

ذكر اللغويون ^٤ أن الميم يحكم بزيادتها إذا كان بعدها ثلاثة أحرف مقطوع بأصلاتها ، وذلك لأن كل ما جاء من ذلك مما يعرف له اشتقاق توجد الميم فيه زائدة .
إلا أن سيبويه ^٥ وابن عصفور ^٦ حكما بأصالة الميم في كلمة مراجل على الرغم من مجيء ثلاثة حروف لا شك في أصلاتها بعدها . وقد استدلا في الحكم على أصلاتها بثباتها في الاشتقاق ، وذلك كما في قول الراجز وهو العجاج :

-
- ١ انظر تهذيب المقمة اللغوية ٢١٦ .
 - ٢ السابق ٢١٧ .
 - ٣ السابق ٢١٣ .
 - ٤ انظر الممتع ٢٤٧/١ ، شرح الشافية ٣٣٧/٢ .
 - ٥ انظر للكتاب ٣١١/٤ .
 - ٦ انظر الممتع ٢٤٨/١ .

بشِيَّة كَشِيَّة المُرْجَل^١

قال الأعمى في تفسير رأي سيوييه : " استشهد به على أن ميم المراحل أصلية . . . وهو

عنده مَفْعَلٌ ، فالميم الثانية فاء الفعل ، لأن مفعلاً لا يوجد في الكلام " ٢ .

وذهب الاسترأبادي^٣ إلى أن مِرْجَلًا : مِفْعَلٌ ، ولزوم الميم أوهم بأصالة الميم ،

وزيادتها فيها كزيادتها في مسكين حيث يقال : ممسكن ولا يعني أن الميم أصلية . كما أنه قال

: ممرجل خوف اللبس إذ لو قال : مرجل لم يعرف اشتقاقه من المرجل .

زيادة النون

يحكم بزيادة النون وغيرها من حروف الزوائد إذا كان ذلك الحرف يحذف في شيء من

اشتقاقات تلك الكلمة ، ومن هنا فقد حكم بزيادة النون في (رعشن) ؛ وذلك لأنها من الارتعاش

٤ ، يدل على ذلك قول الراجز وهو رؤية :

من كل رعشاء وناج رعشن^٥

زيادة الهاء

أقر عدد من العلماء^٦ بزيادة الهاء وذلك في مثل : هَجَزَعٌ وهِرْكَوَلَةٌ وهَبْلَعٌ وأهراق ،

وكنلك في أمهة - على خلاف - . وقد جاءت بعض هذه الألفاظ في شواهد الراجز ، فمن ذلك

هلقم في قول الراجز :

١ ديون العجاج ١٣٥ ، شية : الوشي ، والشية في اللون أن يخالطة لون آخر ، الممرجل : ثوب من الثياب موجودة في اليمن .

٢ تحصيل عين للذهب ٥٧٩ - ٥٨٠ .

٣ نظر شرح الشافية ٣٣٨/٢ .

٤ نظر المنصف ٢٦/٣ ، دقائق للتصريف ٣٧١ .

٥ ديون رؤية ١٦٢ .

٦ نظر سر صناعة الإعراب ٢٢٠/٢-٢٢١ ، شرح المفصل ٣/١٠ ، شرح الملوكي ٢٠١ ، الممتع ٢١٧/١ ، شرح للتصريح ٢٧٧/٢ .

باتت بليلى ساهراً وقد سهدت
هلقم يأكل أطراف النجدة ١

فهلقم هفعل لأنه من اللقم . واستخدمت أمهة في الرجز كذلك في قول الشاعر :

أمهتي خندف وإلياس أبي ٢

وزيدت الهاء كذلك في (سلبيين) من قول العجاج :

بسلهين فوق أنف أنلفا ٣

لأنه من السلب فهو فعهلين .

زيادة الواو والتاء في آخر الكلمة

تزداد الواو والتاء في آخر الكلمة وذلك كما في كلمة (ترنموت) على وزن تفعولت ،

وهو صوت ترنم القوس عند الإنباض - نزع القوس - وقد وردت في قول الراجز:

شريانة ترزيم من عنتوتها
تجاوب القوس بترنموتها ٤

فالترنموت هو الترنم ولكن بزيادة واو وتاء في آخر الكلمة .

-
- ١ سر صناعة الإعراب ٢/٢٢١ ، الممتع ١/٢٢٠ ، لسان العرب ١٢/٦١٩ .
 - ٢ نسب لقي بن كلاب في خزائن الأدب ٧/٣٧٩ ، شرح شواهد الشافية ١/٣٠١ ، ٣٠٣ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/٢١٦ ، شرح المفصل ١٠/٣ ، ٤ ، شرح الملوكي ٢٠٣ ، الممتع ١/٢١٧ ، شرح الكافية ٤/٣٦٦ ، شرح التصريح ٢/٦٧٧ ، خندف: اسم امرأة .
 - ٣ ديوان العجاج ٣٧٥ ، سلبيين : الطويل ، أنلف : القصير .
 - ٤ انظر الشاهد والرأي قبله في المنصف ١/١٣٩ ، سر صناعة الإعراب ١/١٧٠ ، شرح المفصل ٩/١٥٨ ، شرح الملوكي ١٩٧ ، شرح الشافية ٢/٣٣٤ ، شرح شواهد الشافية ٢٨٣ ، شريانه : شجر صلب يستخدم للقي الجيدة، ترزيم : لا تفتح فاها ، عنتوت : الحز في القوس .

وقد ذهب العلايلي^١ أن لوزن تفلوت في العربية خصوصية الدلالة على الذي يتصف بالوصف عند حدوث الحادثة فقط ، أي يدل على مصاحبة الوصف للحادث الذي يفعله فقط ، تقول : ترغموت ، أي لا يرغم إلا عند اليأس .

١ انظر تهذيب المقنمة اللغوية ٢٢٩.

الباب الثالث

الرجز والتفعيد الصوتي

ويشمل :

- * الفصل الأول: مسائل الحركات
- * الفصل الثاني: مسائل الوقف
- * الفصل الثالث: مسائل الهمز
- * الفصل الرابع: مسائل التنوين
- * الفصل الخامس: الإبدال اللغوي

الفصل الأول

مسائل الحركات

ويشمل :

- المبحث الأول: التنوع الكمي للحركات
- المبحث الثاني: المماثلة في الحركات

المبحث الأول : التنوع الكمي للحركات

للحركات في العربية أنماط متعددة من حيث ارتباطها بالزمن ؛ فهي إما قصيرة وإما طويلة وإما مطولة وإما قصيرة مختلطة وإما متوسطة . والثابت في الدراسات اللغوية أن ليس من فرق بين هذه الأنماط إلا في الزمن المستغرق في أثناء النطق بالحركة . وقد كان للعرب بعض التصرفات اللغوية التي تؤدي إلى تغير طول الحركة ، لأغراض قد تكون دلالية أو صوتية أو نحوية أو غير ذلك ، ومن شأن هذا المبحث أن يقف عند عدد من ظواهر التغيير في طول الحركات التي ظهرت في الدراسات اللغوية القديمة والحديثة من خلال شواهد الرجز .

إشباع الحركة القصيرة

يقصد بإشباع الحركة القصيرة¹ مطلقاً لتصبح حركة طويلة من جنسها ، فالفتحة القصيرة تصبح فتحة طويلة (ألفاً) ، والضممة القصيرة تصبح ضمة طويلة (واواً مدية) ، والكسرة القصيرة تصبح كسرة طويلة (ياء مدية) . وهذا يعني زيادة الزمن المستغرق في أثناء النطق بالحركة ، إذ يجب التنبه إلى أنه لا يوجد فرق بين الحركة القصيرة والحركة الطويلة من حيث القيمة الصوتية إلا في الكمية ، أي في الزمن المستغرق في نطق كلا النوعين .

وقد ورد إشباع الحركات في كلام العرب كثيراً ، ويمكن تصنيف ما جاء منه في شواهد الرجز في صنفين ، هما ؛ الأول : إشباع الحركة الذي لا يؤثر في الإعراب . والثاني : إشباع الحركة الذي يؤثر في الإعراب .

¹ انظر تعريف الإشباع في الخصائص ٢/٣٤٨ حيث عقد ابن جني باباً أسماه (باب في مطل الحركات) .

الأول : إشباع الحركة الذي لا يؤثر في الإعراب

وشواهد هذا النمط كثيرة منها قول الراجز:

أقولُ إذا خرتُ على الكلكالِ يا ناقتا ما جئتِ من مجالٍ^١

أراد الكلكل فأشبع فتحة الكاف • ومنه قول راجز آخر :

لا عهدَ لي بنيضالٍ أصبحتُ كالشنِّ البالِ^٢

أراد (بنيضال) فأشبع كسرة النون • ومنه كذلك قول الراجز:

كانُ في أنيابها القرتقولُ^٣

أراد القرتنفل فأشبع ضمة الفاء • ومنه كذلك قول أبي النجم :

منه المطافيلُ وغيرُ المَطْفِلِ^٤

أراد المطافل فأشبع كسرة الفاء •

ولإشباع الحركة وجه عند ابن عصفور^٥ ، حيث جعله مسوِّغاً إذا كان الغرض منه

التخلص من توالي الأمثال كما في (شديد ، وقرانيد جمع قرديد) ثم جعل ما سوى هذا من

الضرورة • وإلى القول بالضرورة فيه ذهب ابن جني^٦ والأنباري^٧ وابن يعيش^٨ • قال ابن

^١ انظر الإنصاف ٢٥/١ (٢م) ، رصف للمباني ١٢ ، الجنى الداني ١٧٨ ، لسان العرب (كلكل) ، والكلكال

هو المصدر من كل شيء وقيل باطن الزور •

^٢ انظر الإنصاف ٢٩/١ ، لسان العرب (نضل) والنضال هو المباراة في الرمي ، والشن القرية الصغيرة •

^٣ انظر للخصائص ٣٥١/٢ ، الأمالي الشجرية ١٥٨/٢ ، الإنصاف ٢٤/١ ، الممتع ١٥٦/١ •

^٤ ديوان أبي النجم ٢١٠ •

^٥ انظر الممتع ٢٠٥/١ •

^٦ انظر سر صناعة الإعراب ٣٨/١ •

^٧ انظر الإنصاف ١٧/١ •

^٨ انظر شرح المفصل ٥٢/١ •

جني: فإن العرب ربما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ البيت ، فتشبع الفتحة فيتولد من بعدها الألف ، وتشبع الكسرة فتتولد من بعدها ياء ، وتشبع الضمة فتتولد من بعدها واو " ١ .

غير أن كلام ابن جني في المحتسب^٢ يناقض كلامه في القول السابق وذلك حين يجعل إشباع الحركة جائزاً في الشعر والنثر على حد سواء .

وحديثاً ذهب رمضان عبد التواب^٣ إلى مثل ما ذهب إليه القدماء من أن هذا الإشباع خاص بالضرورة ، ويرى أن الضرورة هنا عملت على إنشاء صيغ جديدة وجدت جنباً إلى جنب مع الصيغ الأصلية في المعاجم العربية ، فقد جاء في المعاجم " الكلل والكلال : الصدر من كل شيء " ٤ . وجاء " الدرهم فارس معرب ، وكسر الهاء لغة ، وربما قالوا : درهام " .

في حين نجد محمد حماسة عبد اللطيف^٥ من المحدثين يخالف كل من سبقه حين يذهب وجهة جديدة في تفسير الإشباع الذي لا يؤدي إلى تغيير في الإعراب ، حيث رفض كونه متعلقاً بالضرورة وذلك لوروده في القراءات القرآنية ، حيث قرأ الحسن البصري : " سأومركم دمارَ الفاسقين " ٦ . ثم ذهب إلى أن إشباع الحركات يخضع في المواضع التي حصل فيها لقوة النبر بغرض التركيز والضغط على معنى معين ، فيتولد عن الحركة المنبورة حركة طويلة من جنسها ، فهو إذن من نبر السياق أو النبر الدلالي .

^١ سر صناعة الإعراب ١/ ٣٨ .

^٢ انظر المحتسب ١/ ٣٧٠ - ٣٧١ .

^٣ انظر فصول في فقه العربية ١٥٩ ، ١٦٢ .

^٤ لسان العرب (كلل) .

^٥ انظر لغة الشعر ، دراسة في الضرورة الشعرية ١٥٩ - ١٦١ .

^٦ الأعراف ١٤٥ ، وانظر هذه القراءة في المحتسب ١/ ٣٧٠ .

ثم ذكر بعد هذا الرأي لفظة ابن جنبي الذكية حين فسر قراءة الحسن السابقة بعد أن استدل لها بالأبيات المذكورة في ظاهرة الإشباع والتي عدها النحاة ضرورة ، قال: " وزاد في احتمال الواو في هذا الموضع أنه موضع وعيد وإغلاظ فمكن الصوت فيه وزاد إشباعه واعتماده فألحقه الواو فيه " ^١ .

قال محمد حماسه عبد اللطيف : " ونحن لا نفهم تمكين الصوت وزيادة الإشباع فيه والاعتماد عليه إلا على أنه النبر الدلالي المرتبط بالسياق " ^٢ . ثم قال : " ولعل فهم ابن جنبي لهذه الظاهرة على هذا النحو ، هو الذي جعله لم يقل عنها ضرورة في كتابيه المحتسب والخصائص ، مع أنه قال إنها ضرورة في سر الصناعة . وقد ألف المحتسب في أخريات حياته ، فرأيه فيه رأي مستحصد مجرب خبير " ^٣ .

وقد ربط سمير ستيتية ^٤ بين مطلق الحركة والنبر مؤكداً أن لطول الحركة ارتباطاً بالنبر ، إذ يصبح المقطع منبراً أحياناً عند إطالة الحركة . ثم إن هذه الإطالة التي سببت النبر قد تغير المعنى ، كما في :

مؤمن	←	مؤمنون
مؤمناً	←	مؤمنان
مؤمن	←	مؤمنين

وهنا تظهر فكرة التقابل بين الحركات القصيرة والطويلة في العربية ، وقد لا تؤثر هذه الإطالة بالمعنى مع حدوث النبر كما في أمثلة الإشباع المذكورة آنفاً ، والتي هي صورة من

^١ المحتسب ٣٧١/١ .

^٢ لغة الشعر ١٦١ .

^٣ السابق نفسه .

^٤ انظر الأصوات اللغوية للدكتور سمير ستيتية ٢٦٤ و ٢٦٦ - ٢٦٧ .

صور تحقق التبر في العربية ، إلا ان مبدا التقابل بين الحركات يسقط هنا لعدم تغير المعنى عند إطالة الحركة .

ولم يعد عبد الحميد الأقطش^١ أن يجد لهذه الظاهرة التي اطلق عليها اسم (الإشباع الصوتي) تفسيراً لغوياً وإن كان قد اعترف باثره في اللغة الشعرية . فالإشباع عنده نوعان: إشباع للحركات الطويلة وهو خاص غالباً بتلاوة القرآن الكريم ، وإشباع للحركات القصيرة . وما يهمنا هنا هو النوع الثاني . حيث استطاع الأقطش أن يقف على عدد غير قليل من الأمثلة الشعرية والنثرية^٢ ، حتى بلغت عنده عدداً لم يصل عند أحد من ذي قبل . وقد أخذ الأقطش على التناول السريع لأمثلة الإشباع من قبل العلماء حيث اكتفوا بأمثلة قليلة عليها ثم وصفوها بأنها ظاهرة نبت عن المؤلف ، وحكمها عدم المشروعية . ثم وضع ثلاث قواعد^٣ ذهب إلى أنها كانت السبب وراء الإشباع ، وهي : قاعدة التقاء الساكنين ، وقاعدة الوقف على الصوت المتحرك ، وقاعدة المماثلة بين المقاطع الصوتية . فمن خلال قاعدة المماثلة مثلاً فسر لنا الإشباع في (نيزال) ، فقد أشبع حركة المقطع الأول القصيرة بما يسمح بحصول قدر من التوازي المقطعي التام أو المتقارب بين المقطعين^٤ ، ويمكن توضيح ذلك بالمقارنة بين الكلمة قبل الإشباع وبعده :

قبل الإشباع	نـب /ضال
بعد الإشباع	نـبـ /ضال

١ انظر بحثه الإشباع الصوتي في المقاطع العربية ٩ - ٥٢ .
٢ انظر الأمثلة في السابق ٢٧ - ٣٧
٣ السابق ٤٣ .
٤ السابق ٤٧ .

كما ذهب إلى أن إجراء المماثلة المقطعية هذه جعلت العرب يرتكبون في بعض الأحيان ضروبا من المخالفات النحوية الشكلية ، كإبطال عمل الحروف الجازمة في مثل (ولا ترضاها) . وقد ذهب أخيرا إلى أن لهذا الإشباع وظيفتين : إحداهما تركيبية ، والأخرى فوق تركيبية ، فالتركيبية^١ تتجلى في أن الإشباع آلية من آليات التوليد اللغوي التي تعمل على تنمية اللغة بالمكائنة في ثروتها المعجمية ولو جزئيا ، وهنا تظهر أهمية الإشباع في لغة الشعر ؛ فالتمدد الصوتي المرافق للإشباع يتناسب وموسيقى الشعر المزحومة بالغنائية وبالدفقات الإيقاعية الرتيبة . ومن هنا تصبح الألفاظ المولدة جبائر عروضية يستفاد منها في إقامة الوزن الشعري ورتابة القافية والترصيع والتفنن بالبنية الأكثر مواءمة لشعرية الشعر . أما الوظيفة فوق التركيبية^٢ فتتجلى في ملامح تطريزية متنوعة يكتسبها المعنى زيادة على نطاق دلالاته المعجمية والأساسية من مثل الانفعالية الوجدانية والوضوح السمعي والانسجام النغمي والتخفيف العضوي على اللسان .

الثاني : إشباع الحركة الذي يؤثر في الإعراب :

وخير شاهد على هذا النوع قول الراجز وهو رؤية :

إذا العجوزُ غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق^٣

فالأصل (ولا ترضاها) ، إلا أنه أشبع فتحة الضاد ، فأصبحت ولا ترضاها^٤ .

وقد كان لهذا الإشباع أثر في الإعراب ؛ وذلك لأن (ترضى) فعل مضارع معتل الآخر

سبِق بلا الناهية ، والوضع الطبيعي له أن يكون مجزوما ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة -

١ السابق ٤٩ - ٥١ .

٢ السابق ٥١ - ٥٦ .

٣ ديوان رؤية ١٧٩ . تملق : تتودد لها .

٤ انظر الإنصاف ٢٦/١ (٢م) ، شرح المفصل ١٠٦/١٠ ، شرح للتصريح ٨٨/١ .

أو تقصير الحركة الطويلة- إلا أن الحركة الطويلة - حرف العلة- ثبتت على حالها . فذهب اللغويون إلى أن ما حصل فيها هو إشباع للحركة القصيرة ، وذلك أن الفتحة قصرت أولاً ثم مطلّت فأصبحت ألفاً .

وذهب علماء اللغة^١ إلى أن من العرب من يثبت حروف العلة مع الجازم ، إذ يثبتون الواو والياء من منطلق أن الحركات تظهر عليها في حالة الرفع ، وفي حالة الجزم تحذف الحركة تماماً كالصحيح من الأصوات ، ثم إنهم شبهوا الألف بالياء في أن قدروا الحركة عليها فلم يحذفوها ؛ وذلك لأن من شأنهم أن يشبهوا الياء بالألف في حذف الحركة عنها في كل الأحوال، فكذلك شبهوا الألف بالياء وهنا . وقد استكلوا على صحة هذا الحكم من وقوفهم على بعض الشواهد التي ثبتت الواو والياء فيها مع الجازم ، وكذلك وهنا أثبتوا الألف .

فمن إثبات الواو مثلاً مع الجازم قول الشاعر : [البسيط]

هَجَوْتُ زِيَانَ ثَمَّ جِئْتُ مُعْتَنِرًا من هَجَوِ زِيَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ^٢

ومن إثبات الياء قول الشاعر : [الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بما لَأَقْتُ لِبُونُ بَنِي زِيَادِ^٣

^١ انظر سر صناعة الإعراب ٩٢/١ - ٩٣ ، المنصف ١١٥/٢ ، شرح المفصل ١٠٤/١٠ - ١٠٦ ، المتع ٥٣٧/٢ - ٥٣٨ ، شرح التصريح ٨٧/١ ، مع الهوامع ١٧٩/١ ، خزنة الأدب ٣٥٩/٨ ، الدرر ١٦١/١ .

^٢ انظر المنصف ١١٥/٢ ، الإصناف ٢٤/١ (٢م) ، شرح المفصل ١٠٤/١٠ ، شرح الشافية ١٨٤/٣ ، شرح التصريح ٨٧/١ ، شرح شواهد الشافية ٤٠٦ .

^٣ نسب لقيس بن زهير في شرح التصريح ٨٧/١ وخزانة الأدب ٣٥٩/٨ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، شرح شواهد الشافية ٤٠٨ ، وبلا نسبة في المنصف ١١٥/٢ ، الإصناف ٣٠/١ ، شرح المفصل ١٠٤/١٠ ، رصف المباني ١٤٩ ، الجنى الداني ٥٠ .

وقد ذهب بعض النحويين^١ إلى أن هذا مختص بالضرورة ، في حين ذهب آخرون إلى أنه يجوز في سعة الكلام ، وأنه لبعض العرب وخرجوا عليه قراءة حمزة " لا تَحْفَدَمَرَكَا ولا تخشى " .^٢

ويبدو لي أن القول بالضرورة لا محل له هنا، لأن شاهد رؤية السابق (إذا العجوز: ٠٠٠) لا ينكسر وزنه سواء قال الشاعر (ولا ترضاها) أو قال (ولا ترضاها) . وكل ما هنالك أن التفعيلة الثانية من العجز تصبح (مُتَفَعِّلُنْ ب - ب -) ، وهي جائزة في بحر الرجز . انظر إلى تقطيع البيت في الحالتين :

بالمطل : ولا ترضاها ولا تملق
ب - ب - / - ب - - / - ب - - / - ب - -

بالتقصير ولا ترضاها ولا تملق
ب - ب - / - ب - - / - ب - - / - ب - -

وقد ذكر ابن جني ذلك حين قال : " فأثبت الألف في ترضاها في موضع الجزم ، ولو قال: ولا ترضاها ولا تملق ، لم ينكسر الشعر ؛ لأنه كان يصير موضع مُسْتَفْعِلْ ، مفاعلٌ وهو جائز لكنه كره الزحاف " .^٣

و لابن عصفور^٤ رأي مختلف في بيت رؤية السابق فقد رفض التوجيهات السابقة كاملة ذاهباً إلى أن (ولا ترضاها) تحتل أن تكون جملة خبرية ، في موضع الحال، كأنه قال : فطلق وأنت لا ترضاها ، ويكون (ولا تملق) نهياً معطوفاً على جملة الأمر التي هي (فطلق) .
ويترجح لدي أن عدم حذف حرف العلة (عدم تقصير الحركة الطويلة) في حالة الجزم هو لغة لبعض العرب لم يشر إليها علماء اللغة القدماء .

^١ انظر الممتع ٥٣٧/٢ ، شرح الكافية ٢٢/٥ ، شرح للتصريح ٨٨/١ ، مع الهوامع ١٧٩/١ .

^٢ طه ٧٧ وقد رويت هذه القراءة عن حمزة والاعمش وابن ابي ليلى في البحر المحيط ٢٤٥/٦ .

^٣ المنصف ٧٨/٢ .

^٤ انظر الممتع ٥٣٨/٢ .

اجتزاء الحركات الطويلة

وكما أجاز النحاة إشباع الحركات القصيرة حتى تتولد عنها حروف المد واللين ، فكذلك أجازوا تقصير الحركات الطويلة ؛ حيث تصبح الألف فتحة قصيرة والياء المدية كسرة قصيرة والواو المدية ضمة قصيرة وذلك لغرض الاستخفاف .
ومن شواهد ظاهرة اجتزاء الحركات الطويلة قول الراجز :

كفّاك كفّ لا تَلِيْقُ بِرَهْمَا جوداً ، وأخرى تُغْطِ بِالسيفِ النُّمّا^١

أراد تعطي، فاجتزأ الحركة الطويلة فأصبحت كسرة قصيرة من غير جازم قبلها . ومنه قول راجز آخر وهو رؤبة :

وَصَاتِي العجاجُ فيما وصَّني^٢

أراد وصاني، فاجتزأ الفتحة الطويلة (الألف) فأصبحت فتحة قصيرة . ومنه قول راجز ثالث :

حتى إذا بَلَّتْ حَلَقِيمَ الحُلُقِ^٣

أراد الحلوق فاجتزأ الضمة الطويلة فأصبحت ضمة قصيرة . ومنه كذلك قول راجز رابع :

أَنْ تَرِدَ المَاءَ إذا غاب النُجْمُ^٤

أراد النجوم فاجتزأ الضمة الطويلة واكتفى بالضمة القصيرة . ومنه قول راجز أخير :

لوْ أَنْ قومي حينَ أدعوهم حَمَلْ على الجيادِ الصُّمِّ لانهْدَ الجبيلُ^٥

أراد حملوا فاجتزأ الضمة الطويلة واكتفى بالقصيرة التي حذفها للوقف .

^١ نظر المنصف ٧٤/٢ سر صناعة الإعراب ٣٩٦/٢ ، الأمالي الشجرية ٧٢/٢ ، الإنصاف ٣٨٧/١ (م ٥٦) ، الأشباه والنظائر ٥٦/١ و ٦٠/٢ .

^٢ ديوان رؤبة ١٨٧ .

^٣ نظر المنصف ٣٤٩/١ ، سر صناعة الإعراب ٢٧٦/٢ ، الأشباه والنظائر ٦١/٢ ، لسان العرب (حلق) .

^٤ نظر المنصف ٣٤٨/١ ، سر صناعة الإعراب ٢٧٦/٢ ، الأشباه والنظائر ٦١/٢ .

^٥ شرح المفصل ٨٠/٩ ، شرح التسهيل ١٢٠/١ .

وأمثلة هذه الظاهرة كثيرةٌ سواء من الشعر أو النثر . يقول الأنباري : " واجتزاؤهم بهذه الحركات عن هذه الأحرف كثيرٌ في كلامهم ، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى " ^١ .

وعلى الرغم من أن كثيرين ^٢ قد عدوا هذا الاجتزاء من الضرورة ، وبعضهم ^٣ عده شاذاً في بعض الأنماط ، إلا أننا نجد الفراء ^٤ يجيز الاجتزاء في سعة الكلام لكثرة ما روي منه .

ويبدو لي أن الحكم بضرورة الشعر في هذه الظاهرة مرفوض ؛ وذلك لسورده في القرآن الكريم ، فقد اجتزئ بالحركات القصيرة عن الحركات الطويلة في مواضع كثيرة من القرآن الكريم ، منه ما كان بسبب الفاصلة القرآنية كقوله تعالى: " واللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ " ، وقوله تعالى: " الَّذِينَ جَاءُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ " ^٥ ، وقوله تعالى: " رَبِّ أَكْرَمٍ " ^٦ . ومنه ما كان في حشو الكلام كقوله تعالى: " ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ " ^٧ وقوله تعالى: " مِنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ " ^٨ وقوله تعالى: " وَجفانِ كالجوابِ وقدومِ مراسيات " ^٩ ، وأمثلة كثيرةٌ جدا .

^١ الإصناف ٥٤٧/٢ (م ٧٢) .

^٢ السابق ٤٤٩/٢ .

^٣ نظر الأمالي الشجرية ٧٢/٢ .

^٤ نظر مع الهوامع ٢٠٤/٦ .

^٥ الفجر ٤ .

^٦ الفجر ٩ .

^٧ الفجر ١٥ .

^٨ الكهف ٦٤ .

^٩ الإسراء ٩٧ .

^{١٠} سبأ ١٣ .

وقد جعل كل من ابن جنى^١ والسيوطي^٢ بابا خاصا بهذا النمط أسموه: "في إتابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة" وقد حشدا فيه أمثلة كثيرة من القرآن والشعر ، يصعب معها القول بضرورة الاجتزاء .

والغريب حقاً أن نجد من المحدثين^٣ من حكم بضرورة الشعر على هذه الظاهرة ، على الرغم من أنه وقف على كم كبير من شواهدا .

ومن الأدلة الأخرى على أن هذه الظاهرة ليست ضرورة أن بعض العلماء عددا لغة نقلت عن بعض العرب ، فقد نقل يونس والأخفش أنها لغة لأزد السراة ، ونقل أبو حيان أنها لغة عقيل وكلاب .

ومن اجتزاء الحركات كذلك تقصير الحركة الطويلة من الضمير (هو وهي) بعد قلب شبه الحركة (الياء والواو) إلى ضمة أو كسرة ليصبح شكل الضمير (hu:) و(hi:) ، ومن شواهد قول الراجز:

إذاه سيم الخسف آلى بقسم
بالله لا يأخذ إلا ما احتكم^٤
وقول راجز آخر:

دار لسعدى إذ من هواكا^٥

وقد استدلل الكوفيون^٦ بهذين الشاهدين على أن أصل الضمير في (هو وهي) الهاء وحدها بدليل حذف الواو والياء منهما كما ورد في الشاهدين السابقين .

^١ انظر الخصائص ٣٥٨/٢ - ٣٦١ .

^٢ انظر الأشباه والنظائر ٥٩/٢ - ٦٣ .

^٣ انظر فصول في فقه العربية ١٥٤ ، ١٥٨ .

^٤ الإنصاف ٦٧٨/٢ (م ٩٦) ، خزنة الألب ٢٦٥/٥ .

^٥ للكتاب ٢٧/١ ، شرح المفصل ٩٧/٣ ، شرح الشافية ٣٤٧/٢ ، رصف المبانى ١٧ ، خزنة الألب ٢٦٤/٥ ، شرح شواهد الشافية ٢٩٠ .

^٦ انظر الإنصاف ٦٧٨/٢ - ٦٨٠ ، شرح المفصل ٩٧/٣ .

اختلاس الحركة

مصطلح الحركة المختلطة ليس مصطلحاً حديثاً ، فقد عرفه اللغويون القدماء حيث ذكره سيبويه^١ باستخدام مصطلح الإخفاء أو مصطلح الاختلاس، كما ذكره ابن جني^٢ وصرح باسم هذه الحركة (الحركة المختلطة) ، وقد عرفها ابن جني بأنها ليست " حركة مشمئة شيئاً من غيرها من الحركتين ، وإنما أضعف اعتمادها ، وأخفيت لضرب من التخفيف ، وهي بزنتها إذا وفيت ولم تُختلَس " ^٣ .

والظاهر من كلام سيبويه ومن الأمثلة التي استشهد بها ابن جني على هذه الحركة أن من المواضع التي تأتي فيها هذه الحركة اختلاس حركة الحرف الأول إذا كان مكرراً - بعده حرف من جنسه - ؛ أي تكرار صوت مرتين وبتتالٍ مع وجود مانع يمنع من حذف الحركة بشكل كامل مما يؤدي إلى الإدغام ، يقول سيبويه : " وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرف مثله سواء ، حرف ساكن ، لم يجز أن يسكن ، ولكن إن شئت أخفيت وكان بزنته متحركاً ، ومن قبل أن التضعيف لا يلزم في المنفصل ، كما يلزم في مُثَق ونحوه ، مما التضعيف فيه غير منفصل. ألا ترى أنه قد جاز ذلك ، وحسن أن تبين فيما ذكرنا من نحو: جعل لك ، فلما كان التضعيف لا يلزم لم يقو عندهم أن يغير له البناء وذلك قولك : ابن نوح ، واسم موسى ، لا تدغم هذا " ^٤ .

ومن الشواهد التي استشهد بها اللغويون على الحركة المختلطة قول الراجز:

^١ نظر للكتاب ٢٠٢/٤ و ٤٣٩ .

^٢ نظر الخصائص ١١٨/١ ، سر صناعة الإعراب ٧٠/١ - ٧٢ .

^٣ سر صناعة الإعراب ٧٠/١ .

^٤ للكتاب ٤٣٨/٤ .

وامتأخ منى حليات الهاجم

شأؤ مدل سابق اللهام

ومنه قول الراجز :

وغير سفع مثل يحام

وقد جعل ابن جنى منه أيضاً قول الراجز :

كاتها بعد كلال الزاجر

ومسحه مر عقاب كاسر

أراد كسرة الحاء التي تليها الهاء في (مسحه) .

وهو بهذا الافتراض يخالف سيبويه الذي كان يذهب إلى أن الهاء هنا أدغمت في الحاء فصارت

(ومسح) ٤ .

وممن ذهبوا مذهب ابن جنى في تفسير اختلاس الحركة في شاهد الراجز الأخير مخالفين

سيبويه أبو الحسن الأخفش ، قال: "إن هذا لا يجوز إدغامه ؛ لأن السين ساكنة ، ولا يجمع بين

ساكنين ، فهذا لعمري تعلق بظاهر لفظه ، فأما حقيقة معناه ، فلم يرد محض الإدغام ، وإنما

أراد الإخفاء ، فتجوز بذكر الإدغام " ° .

والحق أن الشواهد التي استشهد بها سيبويه وابن جنى تظهر أن اختلاس الحركة يكون

في الحركة الواقعة بين صوتين متجانسين ، ويمكن أن يكون في المتقاربين كما في (مسحه) ،

انظر مثلاً إلى الشواهد القرآنية التي جاء بها ابن جنى وهي : قوله تعالى: "شهر رمضان" ٦ في

قراءة من أخفى بعد الراء الأولى ، وقوله تعالى: "إننا نحن نزلنا الذكر" ٧ وقوله تعالى: "نحن

٤

١ نمب لغيلان بن حريث في الكتاب ٤/٤٣٩ ، ولسان العرب (لهم) ، امتأخ : طلب ، الهاجم : الحالسب ،

مدل : لمنبسط لا يخاف ، اللهام : السريع من الخيل .

٢ الكتاب ٤/٤٣٩ ، سر صناعة الإعراب ١/٧٢ ، المحتسب ١/١٧٩ ، سفع : الأسود ، مثل : القائمة ، يحام

: الأسود .

٣ الكتاب ٤/٤٥٠ ، سر صناعة الإعراب ١/٧٢ ، المحتسب ١/١٤٢ ، كلال : تعب .

٤ الكتاب ٤/٤٥٠ .

٥ سر صناعة الإعراب ١/٧٣ ، والمحتسب ١/١٤٢ - ١٤٣ .

٦ البقرة ١٨٥ .

٧ الحجر ٩ .

نحبي ونميت^١ . فقد نكر ابن جني أن ذلك كان باختلاس الحركة الواقعة بين الصوتين المتجانسين لا إسقاطها ، لئلا يجتمع ساكنان . ومن الاختلاس كذلك عنده قوله تعالى: "وَيَحْيَا مِنْ حَيٍّ عَنِ بَيْنَةٍ"^٢ في قراءة من قرأ بالإخفاء .
وقد اشتهر أبو عمرو بن العلاء في قراءته للقرآن الكريم بهذه الظاهرة^٣ .

حذف الحركة القسرية (التسكين)

يأتي حذف الحركة في شواهد الرجز على شكلين ؛ الأول: حذف حركة عين (فَعِل ، فَعِلْ) ،
والثاني: حذف الحركة الإعرابية .

الأول: حذف حركة عين (فَعِل ، فَعِلْ)

كان لبعض العرب نهج خاص في التعامل مع الكلمات الثلاثية التي تشمل ثلاث حركات متوالية ، وهذا النهج يقتضي إسكان الصوت الثاني منهما ما لم يكن مفتوحاً ومسبوqاً بآخر مفتوح . وقد نُسبَ هذا النهج في التعامل مع عين الكلمة لتميم وبكر بن وائل وتغلب^٤ .
ومن شواهد هذه الظاهرة قول الراجز وهو أبو النجم:

وَهَزَّتِ الرِّيحُ النَّدَى حِينَ قَطَرَ
لَوْ عَصَرَ مِنْهَا البَانُ وَالمِسْكُ اتَّعَصَرَ^٥

أراد عَصَرَ فأسكن الصاد . وقوله كذلك أي أبو النجم :

^١ ق ٤٣

^٢ الأفعال ٤٢ .

^٣ انظر النشر في القراءات العشر ٢/٢١٢، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ٣٣٨ - ٣٥٠ .

^٤ انظر للكتاب ٤/١١٣ ، شرح التصريح ١/٤٣٧ ، وانظر كذلك اللهجات العربية في التراث ١/٢٤٦ ، لغة تميم ٢٩١

^٥ ديوان أبي النجم ٨٥ .

مرُّ انقِضاضِ النجم من سمائه رُجِمَ بِهِ الشيطانُ في هوائِهِ^١

أراد رُجِمَ فأسكن الجيم ، ومنه كذلك قول الراجز :

إنْ أَحْيَا ماتَ مِنْ غَيْرِ مَرَضٍ ووُجِدَ في مَرْمَضِهِ حيثَ ارتمضُ^٢

أراد (وُجِدَ) فأسكن الجيم .

والعلة في تسكين هذا النمط كما ذكر القدماء^٣ هي طلب التخفيف ؛ وذلك أنهم كرهوا توالي ثلاث حركات فأسكنوا الوسط^٤ ، كما أنهم كرهوا في مثل (عَصِرَ ورُجِمَ ووُجِدَ) الكسرة بعد الضمة كما يكرهون الياء مع الواو في بعض المواضع^٥ . ومن المعلوم أن الكسرة حركة أمامية في حين أن الضمة حركة خلفية فالصعوبة هنا تكمن في انتقال اللسان من الخلف إلى الأمام عند النطق بهاتين الحركتين متواليتين . إلا أنهم جعلوا التخفيف بتسكين عين الكلمة مقيداً ، وذلك حين أجازوه في الضمه والكسرة ولم يجيزوه في الفتحة . يقول سيبويه : "وأما ما توالى فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه ؛ لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر كما أن الألف أخف من الواو والياء"^٦ .

إن امتنع حذف الفتحة عندهم لخفتها ، أو لضعفها كما أشار بعضهم^٧ ، إلا أن الواقع اللغوي يعارض ما ذهب إليه اللغويون في منع التسكين إذا كانت الحركة فتحة^٨ ، فقد جاء تسكين الفتحة في كلمة (نَسَب) من قول الراجز :

^١ السابق ٣٣

^٢ دقائق التصريف ١٠٣ .

^٣ انظر الكتاب ١١٤/٤ ، ١١٥ ، المنصف ٢٤/١ ، دقائق التصريف ٢٠٧ .

^٤ انظر دقائق التصريف ١٠٢ .

^٥ انظر الكتاب ١١٤/٤ .

^٦ السابق ١١٥/٤ .

^٧ انظر دقائق التصريف ١٦ .

يا عمرو يا ابن الأكرمين نمنا^١

وقد أجاز بعضهم^٢ هذا التسكين في الضرورة ، كما جعله بعضهم^٣ لغة مجهولة لا يلتفت إليها .

والحق أن تعييد إسكان الفتحة بالضرورة أمر مرفوض ، ترفضه القراءات القرآنية ، فقد قرأ ابن كثير في قوله تعالى: "بَتَّ يَدَا أَبِي كَهْبٍ وَتَبَّ"^٤ بإسكان الهاء من (لهب) ° ، وقرأ أبو السمال وأبو المتوكل وأبو الجوزاء في قوله تعالى: "حتى يبلغَ الجَمَلُ في سَمِّ الحَيَاطِ"^٥ بتسكين ميم الجمل .

والمحدثون يوافقون في تفسير هذه الظاهرة القماء ، فقد أقرروا بطلب الخفة ، وتوفير الجهد العضلي المبذول في أثناء النطق ، يقول أحمد علم الدين الجندي : "والقصد من هذه التغيرات هو التخفيف ، وتوفير الجهد الذي تنزع إليه القبائل العربية في أثناء كلامها"^٦ ، وذهب ضاحي عبد الباقي^٧ إلى أن هذا الاتجاه يتفق وقانون السهولة ؛ لأن في هذا الصنيع اقتصادا للجهد العضلي ، واحتفاظا بتميم بمقاطع ثلاثة متحركة إذا كان الصوتان الأولان متحركين بالفتحة لا يخرج عن جنوحهم إلى الجهد العضلي الأقل ؛ لأن وضع اللسان يكون مع الفتحة أيسر من وضعه مع الضمة والكسرة ، فهو يكاد يكون مستويا مع قاع الفم ، لكن مقدمه يرتفع

^١ شرح التسهيل ١/١٠١ ، أوضح المسالك ٤/٣٠٥ ، شرح التصريح ٢/٥١٦ .

^٢ نظر المرجع السابقة .

^٣ نظر دقائق التصريف ١٧ .

^٤ المسد ١ .

^٥ نظر إعراب ثلاثين سورة ٢٢١ .

^٦ الأعراف ٤٠ . نظر القراءة في البحر المحيط ٤/٣٠٠ .

^٧ اللهجات العربية في التراث ١/٢٣٥ .

^٨ لغة تميم ٢٩٩ .

إلى أعلى مع الكسر ، ومؤخره يرتفع مع الضمة إلى أعلى وهذا يتطلب مجهوداً أكثر في
النطق .

وقد ربط أحمد علم الدين الجندي¹ الميل إلى السهولة والخفة عن طريق حذف الحركات
بداوة تميم ، إذ يميل البدو إلى السرعة في النطق الذي ينتهي إلى الاقتصاد في الجهد العضلي ،
ولا شك أن حذف الحركات فيه تيسير واقتصاد وهو ما يهدف إليه البدوي ، بعكس الحجاز
المتحضرة التي تهدف إلى إعطاء كل صوت حقه من الوضوح والبيان .

ويبدو لي أن ممكن السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي المبذول في هذه الظاهرة لا
يقتصر فقط على التخلص من توالي الحركات ، أو التخلص من توالي حركتين مختلفتين فحسب
، بل يتعداه إلى التخل في النظام المقطعي للكلمة العربية ، فبدلاً من أن تكون الكلمة مكونة من
ثلاثة مقاطع فإنها تصبح مكونة من مقطعين . انظر إلى الكلمة قبل التسكين وبعده :

قبل التسكين = ع + ص + ر .

بعد التسكين = عَص + ر .

ويلاحظ كذلك أن الكلمة تخلصت من الرتبة المقطعية التي كانت قبل التسكين ،
والمتمثلة بتوالي ثلاثة مقاطع من نوع (ص ح) ، لتصبح بعد التسكين (ص ح ص + ص ح) ،
ويمكن القول إن هذا التخلص من الرتبة المقطعية هو نوع من المخالفة ، ولكنها المخالفة على
مستوى المقاطع .

¹ انظر اللهجات العربية في التراث .

الثاني: حذف الحركة الإعرابية

من المعلوم أن الفتحة تظهر علامة إعرابية بعد الياء والواو ، في حين تكون الضمة والكسرة مقدرتين ؛ وذلك بسبب صعوبة الضمة والكسرة على الواو والياء بعد للضمة والكسرة في حين تظهر الفتحة لختها^١ .

ويذهب السيوطي إلى أن أصوات العلة لا تحمل الحركة بسبب ضعفها ، يقول: إن هذه الأصوات وهي " في أقوى أحوالها ضعيفة ، ألا ترى أن هذين الحرفين - أي الواو والياء - إذا قويا بالحركة فإنك مع ذلك مؤنس منهما ضعفا ، وذلك أن تحملهما للحركة أشق منه في غيرهما ، ولم يكونا كذلك إلا لأن مبنى أمرهما على خلاف القوة " ^٢ ثم قال : يؤكد ذلك عندك أن أذهب الثلاث في الضعف والاعتلال الألف ، ولما كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتة ، فهذا أقوى دليل على أن الحركة إنما يحملها ويسوغ فيه من الحروف الأقوى لا الأضعف ؛ ولذلك ما تجد أخف الحركات الثلاث وهي الفتحة مستقلة فيها حتى يجنح لذلك ويستروح إلى إسكانها^٣ .

غير أن النحاة^٤ أجازوا تسكين الياء في موضع النصب ولكن في ضرورة الشعر ،

مستشهدين على ذلك بقول الراجز وهو روية:

سَوَى مَسَاحِيَهِنْ تَقْطِيطُ الحُقُقِ^٥

فالأصل (مساحيهِنْ) بفتح الياء إلا أنه أسكن . ومنه كذلك قوله :

^١ انظر شرح للكافية ٢٠/٥ ، مع الهوامع ١٨٢/١ .

^٢ الاتباه والنظائر ٢٦٨/١ .

^٣ السابق ٢٦٨/١ .

^٤ انظر للكتاب ٣٠٦/٣ ، المقتضب ٣٣٧/٢ ، الأمالي الشجرية ١٠٥/١ ، شرح التسهيل ٦٠/١ ، شرح الكافية ٢١/٥ ،

مع الهوامع ١٨٢/١ ، الدرر اللوامع ١٦٦/١ .

^٥ ديوان روية ١٠٦ ، مساحيهِنْ : حوافر الأتْن ، تقطيط : قطع الشيء وتسويته ، الحُقُق : جمع حقة وهو وعاء من

الخشب يوضع فيه الطيب .

كان أيديهن بالقاع الفرق^١

الأصل (أيديهن) بفتح الياء إلا أنه أسكن .

وقد خالف أبو حاتم السجستاني النحويين فأجاز هذه الظاهرة في الاختيار ، فقد ذهب إلى أنها لغة فصيحة وخرج عليها قراءة :^٢ "من أوسط ما تطعمون أهاليكم"^٣ بسكون الياء^٤ .
كما روى ابن جنى^٥ إسكان الواو في حالة النصب عن الحسن البصري في قوله تعالى: "أو يعنفوا الذي الذي بيده عمدة الحكام"^٦ وكذلك روى ذلك في قوله تعالى: "ثاني اثنين إذ هما في الغامر"^٧ .

وقد فسر سيويوه^٨ وابن جنى^٩ إسكان الياء والواو في حالة النصب على أساس أن من العرب من يشبه الياء بالألف لقربها منها ، فيقولون : لن يرمي ، بإسكان الياء ، ويقولون على هذا الأساس : رأيت قاضٍ ، فيجعل الاسم في الحالات الثلاث على صورة واحدة ، ثم شبهت الواو بالياء فأسكنت ، ولكن الأصل للياء ؛ لأنها هي القريبة من الألف ، ولهذا كان السكون في موضع النصب في الياء أكثر منه في الواو .

ولهذا كان المبرد^{١٠} يعد هذه الظاهرة من أحسن الضرورات ؛ وذلك لأنهم أحقوا حالة

بالحالتين ؛ يعني أنهم جعلوا المنصوب كالمجرور والمرفوع .

والحق أن ما حدث في النماذج السابقة ليس من قبيل التسكين بأي شكل من الأشكال ،

وإنما يكمن في أن أشباه الحركات (الواو والياء) تكون صعبة عندما تقع بين حركتين قصيرتين ،

^١ السابق ١٧٩ .

^٢ المائدة ٨٩ .

^٣ انظر هذا الرأي للسجستاني في معجم الهوامع ١٨٣/١ . والقراءة لجعفر بن محمد في المحتسب ٣٢٦/١ .

^٤ انظر المحتسب ٢١٦/١ ، و٤٠٦/١ .

^٥ البقرة ٢٣٧ .

^٦ التوبة ٤٠ .

^٧ انظر الكتاب ٣٠٦/٣ .

^٨ انظر المنصف ١١٤/٢ - ١١٥ .

^٩ انظر الأمالي الشجرية ١٠٥/١ ، ولم أقف على هذا الرأي في كتب المبرد .

لذلك تعمل اللغة على التخلص منهما في مثل هذا الموضع ، ثم تحدث عمليات صوتية أخرى •
ويمكن توضيح ما حدث على النحو التالي:

• تسقط الياء والواو إذا وقعتا بين حركتين قصيرتين ما لم تكن الثانية منهما فتحة والأولى غير فتحة ، ثم تحذف مائلة بين الحركتين القصيرتين المجتمعتين إذا كانتا مختلفتين ، بعدها تمطل الحركتان القصيرتان فتصبحان حركة طويلة ، قد تقصر إذا كان بعدها صامت يمثل نهاية المقطع ، (هذا هو المستوى الفصيح في اللغة) ^١ .

ويمكن توضيح هذه الحالة على كلمة (الرامي) في حالتها الرفع والجر إذ الأصل أن تكون محركة بالضممة في الرفع ، والكسرة في الجر ، وذلك على النحو التالي :

في حالة الرفع:

الأصل	←	arra:miyu
إسقاط الياء	←	arra:miu
المائلة بين الكسرة والضممة	←	arra:mii
مطل الكسرتين القصيرتين	←	arra:mi:

في حالة الجر :

الأصل	←	arra:miyi
إسقاط الياء	←	arra:mii
مطل الكسرتين القصيرتين	←	arra:mi:

١ استفدت في فكرة التحاليل للقائمة والأفكار الموجودة فيها من كتاب:

Arabic Phonology , by Michael Brame , chapter ٣ , p ٤٦-٨٨ .

ومثل هذا يحدث فيما إذا كانت الواو مكان الياء ، أو إذا كانت الضمتان مكان الكسرتين . أما بالنسبة لتقصير الحركة فيتم في حال تشكل مقطع من نوع (ص ح ص) وذلك كان تصبح الكلمة السابقة نكرة إذ يلزم تتوين آخرها وذلك على النحو التالي :

في حالة الرفع :

الأصل	←	ra:miyun
إسقاط الياء	←	ra:miun
المماثلة بين الكسرة والضمة	←	ra:miin
مطل الكسرتين القصيرتين	←	ra:mi:n
تقصير الكسرة الطويلة	←	raamin

في حالة الجر:

الأصل	←	ra:miyin
إسقاط الياء	←	ra:miin
مطل الكسرتين القصيرتين	←	ra:mi:n
تقصير الكسرة الطويلة	←	ra:min

* من اللهجات العربية ما يعامل الفتحة معاملة الكسرة والضمة وذلك طرداً للباب على وتيرة واحدة فيحذف الياء والواو إذا كانت الحركة الأخيرة فتحة ، يتوضح ذلك حسب التحليل الآتي لكلمة (أيديهنُ) :

الأصل	←	aydiyahunna
بحذف الياء	←	aydiahunna
بالمماثلة	←	aydiihinna



ومن هنا يمكن القول إن افتراض التسكين مرفوض في هذه الحالات ، وأن ما حصل ليس إلا حذفاً لشبه الحركة ، ومن ثم فإن مماثلة الفتحة للكسرة بقلبها كسرة هو ما جعل النحاة يتوهمون أن الفتحة قد حذفت ، لا سيما أنهم كانوا يعدون الكسرة الطويلة (الياء المدية) وكذلك الضمة الطويلة (الواو المدية) صوتين ساكنين ؛ أي ياء ساكنة وواو ساكنة .
ومن حذف الحركة المؤثر في الإعراب كذلك ما رواه النحاة من قول الراجز:

إذا اعوججنا قلت صاحب قوم^١ بالتو أمثال السفين العوم^٢

فقد أسكن (حذف حركة) آخر صاحب . وقد شبه سيبويه^٣ ما حدث في هذه الكلمة من حذف للحركة بحذف بعض العرب كسرة فخذ وضمة عضد . والظاهر أن حذف الحركة هنا قد أدى غرضاً دلالياً وهو القوة في الخطاب والتركيز على المطلوب من خلال أن المتكلم جاد كل الجد في النداء والطلب .

وفي القراءات القرآنية ما يدل على أن حذف هذه الحركة ظاهرة لغوية موجودة في العربية ، فمن المعلوم أن أبا عمرو بن العلاء^٤ كان يحذف الحركة الإعرابية في عدد من المواضع في قراءته ، من ذلك مثلاً قراءته **يأمركم بإسكان الرء في قوله تعالى : " إِنَّ اللَّهَ**
يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبُجُوا بِقُرْءٍ "^٥ .

^١ نسب لأبي نجيلة في شرح شواهد الشافية ٢٢٥ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢٠٣/٤ ، الخصائص ١٢٠/١ .
^٢ لنظر للكتاب ٢٠٣/٤ .
^٣ لنظر منهج لبي عمرو في كتاب لثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ٣٢٨ - ٣٧٥ .
^٤ للبقرة ٦٧ .

المبحث الثاني: المماثلة في الحركات

تعد ظاهرة المماثلة من الظواهر الصوتية البارزة في العربية وغيرها من اللغات التي يجنح أبناؤها في أثناء النطق بها إلى السهولة والتيسير والاقتصاد في الجهد العضلي المبذول ، وللمماثلة في العربية مظاهر متعددة ، سيقف هذا المبحث عند بعضها ، مما كان لشواهد الرجز أثر بارز في تفكيدها .

المماثلة في الفعل المبني للمجهول من الفعل الأجوف

ذكر النحاة¹ أن في المبني للمجهول من الفعل الأجوف ثلاث طرق لصياغته ، هي:

الأولى: إخلاص الكسر وهو الأصل نحو: قِيلَ وبيع . قال السيوطي² : الأصل في المبني للمجهول من قال وباع: قولٌ وبيِعَ ، استقلَّت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى الفاء بعد حذف ضممتها ، فسلمت الياء وانقلبت إليها الواو لسكونها بعد كسرة ، فصار: قيل وبيع .

الثانية: إخلاص الضم وذلك بحذف حركة العين ؛ لأن الثقل إنما نشأ منها ، وإبقاء ضمة الفاء ، فسلمت الواو وردت إليها الياء لوقوعها ساكنة بعد ضمة نحو قول وبيع .

الثالثة: الإشمام: إي إشمام الكسرة ضمة .

ومن شواهد الحالة الثانية - إخلاص الضم - قول الراجز وهو روبة :

ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بوع فاشتريت³

ومنه قول راجز آخر :

¹ انظر شرح التسهيل ٦٢/٢ - ٦٣ ، شرح ابن عقيل ٥٠٢/١ - ٥٠٥ ، أوضح المسالك ١٥٥/٢ ، شرح التصريح ٤٣٧/١ - ٤٣٨ ، مع الهوامع ٣٧/٦ - ٣٨ .

² انظر مع الهوامع ٣٧/٦ .

³ ديوان روبة ١٧١ ، ورواية الديوان (بيع) وعليه يسقط الاستشهاد بهذا البيت .

حوكّت على نيرين إذ تحاكّ تختبط الشوك ولا تشاكّ^١

ومنه كذلك قول راجز ثالث:

وهو إذا ما قول هل من واقد أو رجل عن حكّم منافد

يكون للغائب مثل الشاهد^٢

ومنها كذلك قول الراجز:

نوط إلى صلب شديد الحمل^٣

ومعاملة المبني للمجهول من الفعل الأجوف بإخلاص الضم لغة مروية عن بعض العرب وهم بنو دبير وبنو قعس وهما من فصحاء بني أسد^٤ ، كما أنها موجودة في كلام هذيل وحكيت عن بني ضبة وعن بعض تميم^٥ .

والحق أن استخدام القماء لمصطلح إخلاص الكسر وإخلاص الضم في أثناء حديثهم عن المبني للمجهول وصف حقيقي للظاهرة ، إلا أن توجيههم وتحليلهم للمسألة ينتابه بعض الخطأ . إذ يمكن توضيح هذه المسألة من خلال ما تم توضيحه في مسألة سقوط الحركة عن الياء والواو . فالياء والواو تسقطان إذا وقعتا بين حركتين قصيرتين ما لم تكن الثانية فتحة والأولى غير فتحة . وفي الفعل المبني للمجهول من الفعل الأجوف تكون الياء والواو في بنية الفعل العميقة واقعة دائماً بين ضمة وكسرة ؛ لذلك تسقطان دائماً على النحو التالي:

^١ شرح التسهيل ٦٣/٢ ، شرح ابن عقيل ٥٠٢/١ ، أوضح المسالك ١٥٦/٢ ، شرح للتصريح ٤٣٨/١ ، مع الهوامع ٣٧/٦ ، شرح الأشموني ١٢٩/٢ .
^٢ دقائق التصريف ٢٦٠ .
^٣ مع الهوامع ٣٨/٦ .
^٤ انظر شرح ابن عقيل ٥٠٣/١ .
^٥ انظر شرح التصريح ٤٣٨/١ .

قُولَ	←	quwila	الأصل	بُيِعَ	buyi<a
	←	quila	سقوط شبه الحركة		bui<a

وبعد هذه المرحلة تحدث المماثلة ، فإما أن تكون المماثلة تقدمية فتؤثر الضمة في الكسرة فتقلب الكسرة ضمة ، فتلتقي ضمتان فتصبحان ضمة طويلة وهو ما أسماه القدماء إخلاص الضم ، وذلك على النحو التالي:

المماثلة	←	quula	buu<a
مطل الحركتين	←	qu:la	bu:<a

وإما أن تكون المماثلة رجعية فتؤثر الكسرة في الضمة ، فتقلب الضمة كسرة ، فتلتقي كسرتان ، فتصبحان كسرة طويلة وهو ما أسماه القدماء بإخلاص الكسر ، وذلك على النحو التالي :

المماثلة	←	qiila	bii<a
مطل الحركتين	←	qi:la	bi:<a

المماثلة في حركة ياء المتكلم

أجاز بعض النحاة^١ - على ضعف- كسر ياء المتكلم إذا كانت مدغمة في ياء أخرى ، وهي لغة منسوبة لبني يربوع^٢ . وخير شاهد عليها قول الراجز وهو الأغلب العجلي :

قال لها: هل لك يا تافِيٌّ قالت له: ما أنت بالمرضيِّ^٣

^١ انظر شرح الكافية ٢/٣٣٤ ، شرح التسهيل ٣/١٤٧ ، خزنة الأدب ٤/٤٣٠-٤٣١ .
^٢ انظر شرح الكافية ٢/٣٣٤ ، البحر المحيط ٥/٤٠٩ ، خزنة الأدب ٤/٤٣٠ .
^٣ انظر معاني القرآن ٢/٧٦ ، شرح الكافية ٢/٣٣٤ ، شرح التسهيل ٣/١٤٧ ، البحر المحيط ٥/٤٠٩ ، خزنة الأدب ٤/٤٣٠ .

ومن شواهد هذه اللغة كذلك قراءة : " وما أتم بمصرخي " ^١ بكسر ياء المتكلم ^٢ .

وقد ذهب الفراء ^٣ عدة مذاهب في تفسير هذه القراءة ، فذهب إلى أنها ربما تكون من وهم القراء ، أو أن يكون القارئ ظن أن الباء خافضة للحرف كله . وحين روى الفراء شاهد الرجز السابق قال : " فإن يك ذلك صحيحاً فهو مما يلتقي من الساكنين فيخفص الآخر منهما ، وإن كان له أصل في الفتح " ^٤ .

إلا أن أبا حيان ^٥ اعترض على توجيه الفراء السابق ؛ وذلك لأن ياء المتكلم لا تكون إلا مفتوحة إذا كان قبلها ألف أو ياء . وذهب إلى أن الياء الأولى جرت مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام ، فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن ، فحركت بالكسر على الأصل .

وكسر ياء المتكلم إذا سبقتها ياء أدغمت فيها لغة لبني يربوع كما أشير سابقا ، إلا أنها لغة قل استعمالها ، وقال القاسم بن معن وهو من رؤساء النحويين الكوفيين : هي صواب ، وسأل حسين الجعفي أبا عمرو بن العلاء وذكر تلحين أهل النحو ، فقال : هي جائزة ، وقال أيضا : لا تبالي إلى أسفل حركتها أو إلى فوق ، وعنه أنه قال هي بالخفص حسنة ، وعنه أيضا أنه قال : هي جائزة وليست عند الأعراب بذلك ^٦ .

^١ إبراهيم ٢٢ .

^٢ نسبت هذه القراءة ليحيى بن وثاب والأعمش في معاني القرآن ٧٥/٢ ، وزاد أبو حيان حمزة في البحر

المحيط ٤٠٨/٥ .

^٣ انظر معاني القرآن ٧٥/٢ .

^٤ السابق ٧٦/٢ .

^٥ انظر البحر المحيط ٤٠٩/٥ .

^٦ انظر السابق نفسه .

ونقل أبو حيان^١ أنها لغة باقية في أفواه كثير من الناس إلى يومه ، يقول القائل : ما في
 أفعال كذا . بكسر الياء . والحق أن النطق بهذه اللهجة ما زال موجوداً إلى الآن في اللهجة
 اللبنانية ، يقولون مثلاً : (ما في شوفك) ويقولون (خي) .

ويمكن تفسير هذه الظاهرة عن طريق قانون المماثلة ؛ وذلك أن فتحة الياء - ياء
 المتكلم - تحولت إلى كسرة لتتناسب الياء لا سيما أن قبلها ياعين وكسرة :

Fiyya ← Fiyyi

وذلك حسب القانون التالي الذي يمثل لهجة بني يربوع القديمة ولهجة لبنان الحديثة :

a ← i / iyy

المماثلة في مضارع افتعل

أشار ابن جني^٢ وابن عصفور^٣ إلى جواز أن يكون مضارع افتعل على يفتعل ، بكسر
 التاء وكسر حرف المضارعة ، مستشهدين على ذلك بقول الراجز وهو أبو النجم:

تدافع الشيب ولم تقْتَلِ^٤

وكانا قد ذهبا في تفسير هذا الكسر من منطلق أن الأصل فيها أن تكون تَقْتَلِ ، فأسكن التاء
 الأولى وكسر القاف لالتقاء الساكنين ، فصار التقدير (تقْتَلِ) ثم إنه كسر حرف المضارعة إتباعاً
 لكسر التاء بعدها .

^١ السابق ٤٠٩/٥ .

^٢ انظر المنصف ٢/٢٢٥ - ٢٢٦ .

^٣ انظر الممتع ٢/٦٤٠ .

^٤ رواية الديولان (تقْتَلِ) وعليه يسقط الاستشهاد به انظر ديولان لبي النجم ٢٢٩ .

وقد عارضهما ابن المؤدب^١ في هذا التفسير حيث ذهب إلى أن المماثلة هي التي
أوصلت صيغة (تَقْتَل) إلى (تَقْتَلِ) ، فقد كسرت القاف لكسرة التاء ، وكسرت التاء لكسرة القاف
• ويبدو أن هذا التفسير أكثر إقناعاً من سابقه •

وتفسير ابن جنى لهذا الكسر في المحتسب^٢ مختلف عن تفسيره في الخصائص ، حيث
ذهب في المحتسب إلى تفسير ما جرى في (تَقْتَلِ) على الاتباع • وذلك حين ذهب إلى جواز :
يُخَصِّفَان بِكسر الياء في من كسر الخاء إتباعاً ، وذلك حين تعرض لقوله تعالى: "يُخَصِّفَانِ عَلَيْهِمَا
من ورق الجنة"^٣ •

الجر على الجوار

ذهب علماء اللغة ما عدا النحاس وابن الحاجب والزجاج إلى الاعتراف بوجود الحمل
على الجوار في كلام العرب^٤ • ومن أنواع هذا الحمل الجر على الجوار ، وهو أكثر الأنواع
شيوعاً على السنة العرب^٥ ، ومن شواهد قول الراجز:

كأن نسج العنكبوت المرمل^٦

إذ الأصل (المرمل) لأنها نعت لـ (نسيج) إلا أنه كسر آخرها لكسرة العنكبوت .

والجر على الجوار من أنواع المماثلة الصوتية التي تؤثر في الإعراب ، إذ تتأثر حركة
النعت بحركة ما قبله مع أنه نعت لغيره ، فيحرك بالحركة ذاتها التي يحملها آخر الكلمة السابقة

^١ انظر دقائق التصريف ١٦٦ •

^٢ انظر المحتسب ٣٥٦/١ •

^٣ الأعراف ٢٢ •

^٤ انظر الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض لحنا حداد ٢٣٠ - ٢٣٢ •

^٥ السابق ٢٢٦ •

^٦ ديوان المعاج ١٤٥ ونسب لرؤية في شرح التسهيل ٣ / ١٧١ وليس في ديوانه •

؛ ففي شاهر الرجز السابق حرك آخر (المرمل) وهو نعت لـ (نسيج) المنصوب ، بالكسر

لملاءمة كسرة العنكبوت المضاف إليها ما قبلها .

ويمكن القول بأن الذين يحملون على الجوار يعاملون المضاف والمضاف إليه على

أنهما اسم واحد مركب فيكون النعت نعتاً للتركيب كاملاً .

وقد استطاع بعض المحققين¹ أن ينفذ من خلال الشاهد السابق وما يشابهه من شواهد

أخرى إلى القول بأن العرب كانوا يستغنون في بعض الأحيان عن قرينة الإعراب ويستعوضون

عنها بقرائن معنوية تساعد متلقي الجملة على إدراك وظائف الكلمات فيها ، إذ أغنت قرينة

التبعية وهي معنوية عن الحركة الإعرابية اللازمة في هذا الشاهد ، وكان الداعي إلى التوضيح

بالقرينة اللفظية سبباً جمالياً يكمن في التوافق النغمي بين المتجاورين وجعلهما متحدتين في

الحركة . وقد أسعفتهم بذلك القرينة المعنوية .

¹ انظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٤ ، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة وهو بحث

ضمن كتاب : دراسات في اللغة ١٧١ .

الفصل الثاني

مسائل الوقف

ويشمل :

- الوقف بهاء السكت
- الوقف بالتضعيف
- الوقف بنقل الحركة
- الوقف بالإبدال

مسائل الوقف

للوقف في العربية مظاهر متعددة ؛ فهو إما أن يكون بالحذف وإما أن يكون بالزيادة وإما أن يكون بالإبدال ، ولكل مظهر من هذه المظاهر ما يسوغه ، ويأتي هذا الفصل ليقف عند عدد من مظاهر الوقف التي تجلت واضحة في شواهد الرجز .

الوقف بهاء السكت

يعد الوقف باستخدام هاء السكت واحداً من الطرائق التي استخدمها العرب في الوقف ، والعلة عندهم في إلحاق هاء السكت في الغالب الأعم هي بيان الحركة ، يقول سيبويه : " هذا باب ما تلحقه الهاء لتبين الحركة " ^١ ؛ وذلك لأن الحركة تسقط في الوقف فيلحقون هاء السكت " ليقع الوقف عليها وتسلم الحركات " ^٢ .

ومن استقراء شواهد الرجز تبين أن هناك مسألتين يمكن مناقشتها حول هاء السكت هما : الأولى: زيادة هاء السكت لبيان حركة الاسم المبني ، والثانية: إجراء الوصل مجرى الوقف .

زيادة هاء السكت لبيان حركة الاسم المبني

من المواضع التي يجوز فيها زيادة هاء السكت في الوقف لبيان الحركة زيادتها فيما كانت حركة آخره غير إعرابية ، يقول الزمخشري : " وكل متحرك ليست حركته إعرابية يجوز عليه الوقف بالهاء " ^٣ ، ويقول السيوطي : " ويجوز اتصال الهاء بكل متحرك حركة غير

^١ الكتاب ١٦١/٤ .

^٢ شرح المفصل ٧٨/٩ .

^٣ السابق ٤٥/٩ .

إعرابية سواء كانت بنائية نحو : هو ، هيه ، ثمّه ، إيه ، وإنه ، أم لا نحو : الزيدانه ،
والمسلمونه ، ويجوز في ذلك ترك الهاء والوقف بالسكون " ١ .

ومما لحقته هاء السكت لأنه مبني كلمة (هلمّه) في قول الراجز :

يا أيها الناسُ ألا هلمّة ٢

ومنه كذلك لحاقها لكلمة (أمهنة) في قول الراجز :

اكنسُ بُنياتي وأمهنّة أقسمُ بالله لتفعلنّة ٣

وقد أشار سيبويه ٤ إلى أن هذا الوقف مما يُبيّن في الإدغام .

ومن الأنماط التي تلحقها هاء السكت لأن حركة آخرها ليست حركة إعراب نون الاتنين

والجمع ٥ ، وذلك مثل: هما ضاربانه ، وهم مسلمونه ، وقد ورد مثل هذا في قول الراجز :

أهكذا يا طيّبَ تفعلونّة أعللاً ونحن منهلونّة ٦

وقد كان سيبويه يرى أن لحاق هاء السكت في هذا النمط من الأجر المفضل ؛ وذلك

لأن ما قبل هذه النون متحرك وما قبله مسكن ، وكان من " كلامهم أن يبينوا حركة ما كان قبله

متحركاً مما لم يحذف من آخره شيء ؛ لأن ما قبله مسكن " ٧ ، يضاف إلى ذلك عنده أن النون

خفية وإيقاء حركتها أولى ؛ لأن من كلامهم أن يحركوا ما هو أبين منها .

ويبدو لي أن الوقف بهاء السكت في الأنماط السابقة له بعد مقطعي ، فمن الملاحظ أن

الوقف على المدغم بالتسكين في مثل (هلم) ، (أمهن) ، (تفعلن) يشكل لدينا مقطعاً من نوع

١ . مع الهولم ٦/٢١٨ .

٢ . الكتاب ٤/١٦١ ، الخصائص ٢/٢٧٧ ، شرح المفصل ٤/٤٢ .

٣ . سر صناعة الإعراب ٢/٢١٩ .

٤ . انظر الكتاب ٤/١٦١ .

٥ . السابق نفسه .

٦ . سر صناعة الإعراب ١/١٧٥ .

٧ . الكتاب ٤/١٦١ .

(ص ح ص ص) ، ولصعوبة هذا المقطع حاول بعض الناطقين باللغة التخلص منه عن طريق تقسيمه إلى مقطعين سهلين من نوع (ص ح ص) وذلك بإضافة هاء السكت وذلك على النحو التالي:

ha/lum/mah ← ha/lumm

ويمكن تمثيل هذا الذي حدث في هذه الكلمة بالمعادلة التالية :

ص ح ص ص ← ص ح ص + ص ح ص (في الوقف)

ولذلك كان سيويوه يرى أن تبين الحركة في مثل هذا النمط كان من أجل البيان في الإدغام . وكذلك الأمر في النمط الثاني من الأنماط المشار إليها سابقا مما تلحقه هاء السكت حيث يتشكل المقطع الصوتي (ص ح ص) ، وهو مما يستصعب بعض الناطقين النطق به فيقفون عليه بهاء السكت التي تجعل منه مقطعين سهلين ، انظر كيف تحول النظام المقطعي في منهلون قبل إضافة هاء السكت وبعدها :

mun/hi/lu:/nah ← mun/hi/lu:n

ويمكن تمثيل هذا بالمعادلة التالية:

ص ح ص ← ص ح + ص ح ص (في الوقف)

ولذلك كان سيويوه قد التفت إلى هذا الأمر حين جعل الوقف بهاء السكت أجدر وأولى في هذا النمط ؛ وذلك لأن ما قبل النون في هذا النمط ساكن ، لذلك تلحق الهاء لتخلصنا من التقاء الساكنين .

وحدثاً ذهب فوزي الشايب^١ إلى أن هاء السكت لم تكن " لتبيان حركة ، وليست

للتفريق بين لغة وأخرى ، وإنما هي وسيلة لغاية ، هي تمكين الوقوف على المقاطع القصيرة

فحسب " ٢ .

^١ انظر بحثه ضمائر الغيبة ٢٨ .

^٢ السابق نفسه .

وقد وضع هذا الرأي بعدد من الأمثلة منها (لم يرم - لم يرمه) وذلك على النحو التالي:

لم يرم - ل - م / ي - ر / م -

ص ح ص / ص ح ص / ص ح ← مقطع تصير مفتوح

لم يرمه - ل - م / ي - ر / م -

ص ح ص / ص ح ص / ص ح ← مقطع طويل مقل

ويبدو لي أن هذا المذهب مرجوح من وجهين ؛ الأول : ما بُنِّى سابقاً من أن هاء السكت

تلق من أجل التخلص من المقاطع الصعبة في العربية ، والآخر : أن العربية لا تقف على

المقاطع القصيرة المفتوحة حتى تحتاج إلى التمكن من الوقف عليها ، إذ من المعلوم أن الحركة

القصيرة تسقط بالوقف ، فالعربي يقف على (لم يرم) بتسكين الميم لا بتحريكها . ويمكن

توضيح الصعوبة المقطعية في مثال الشايب على النحو التالي :

لم يرم (إذ يوقف عليها بالتسكين) ، فمن الملاحظ أن المقطع الموقوف عليه هو مقطع من نوع

(ص ح ص ص) ، وهو مقطع صعب يميل بعض الناطقين إلى التخلص منه عن طريق إلحاق

هاء السكت ليصبح مقطعين من نوع (ص ح ص) فتصبح الكلمة : لم يرمه .

إجراء الوصل مجرى الوقف في هاء السكت

يتصل الحديث عن إجراء الوصل مجرى الوقف في هاء السكت بأمرين :

الأول : إثبات هاء السكت في الوصل ، والثاني : تحريك هاء السكت .

أما بالنسبة لإثباتها في الوصل فقد أجازهُ الكوفيون ورفضهُ البصريون ، وأما تحريكها في الوصل فقد أجازهُ الكوفيون ورأى البصريون أنه لحن لا يجوز^١ .
غير أن هاء السكت قد تثبت في حال الوصل متحركة فيما روي ، فمن ذلك مثلاً ثبوتها متحركة في قول الراجز :

يا مرحباً بحمارٍ ناجية^٢

وقول راجز آخر:

يا ربّ يا رياءَ إياك أسلّ^٣

ومنه كذلك قول الراجز:

يا مرحباً بحمارٍ عفراءٍ إذا أتى قريبتَهُ لما شاء^٤

وقد روي عن القراء أنهم كانوا يثبتون هاء السكت في الوصل والوقف إلا ما روي عن حمزة أنه كان يسقطها في الوصل ، وعن الكسائي أنه أسقطها في بعض المواضع وأثبتها في بعض^٥ .

وعلى الرغم من ورود إثبات هاء السكت في الوصل في القراءات القرآنية إلا أننا نجد عدداً غير قليل من العلماء قد لحنوا هذه القراءات ؛ فقد لحنها الزمخشري^٦ والمبرد الذي روي عنه أنه صلى خلف إمام الصبح فقرأ الإمام (الحاقة) ، ووصل الهاءات اللواتي للسكت فيها بما بعدها فقطع الصلاة ، ورأى ذلك من أعظم اللحن^٧ . ولحنها كذلك الزجاج فيما رواه عنه

^١ انظر هذه المسألة في شرح المفصل ٤٦/٩ ، وانظر رأي البصريين في الكتاب ١٥٩/٤ .

^٢ المنصف ١٤٢/٣ ، شرح المفصل ٤٦/٩ ، الممتع ٤٠١/١ ، شرح الكافية ٢١٠/٤ .

^٣ نسب لعروة بن حزم في شرح المفصل ٤٧/٩ ، وبلا نسبة في شرح الكافية ٢١١/٤ .

^٤ ديون عروة بن حزم ٢١ .

^٥ انظر إعراب ثلاثين سورة ١٦٤ .

^٦ انظر الكشاف ١٥٢/٤ .

^٧ انظر الكشاف عن وجوه القراءات وعللها ٩٤/١ .

النحاس^١ . غير أن من العلماء من رفض تلحين هذه القراءات كأبي حيان^٢ الذي رد التلحين ؛ وذلك لأن روايتها نقلت بالتواتر لذلك وجب قبولها .

ومن الوجوه التي التمس بها العلماء عذراً لمن وصل بإثبات الهاء وتحريكها حمل الوصل على الوقف ، أو جريان الوصل مجرى الوقف^٣ .

الوقف بالتضعيف

الوقف بالتضعيف هو مضاعفة الحرف الموقوف عليه بزيادة حرف من جنسه فيلزم الإدغام^٤ . وقد عرفه أبو حيان^٥ والسيوطي^٦ بأنه أن تجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه فيجتمع ساكنان ، فيتحرك الثاني ويدغم فيه الأول . وفي هذا التعريف ما يناقض ما ذهب إليه نحاة آخرون ، فقد ذهب ابن يعيش^٧ إلى أن هذا التضعيف هو من زيادات الوقف ، فإذا وصلت وجب تحريكه وسقوط هذه الزيادة . وهذا يعني أن الصوت الموقوف عليه عندما يُضَعَّفُ فيجب الوقوف عليه بالسكون ، فنقول: هذا خالدٌ ، وهو يجعلٌ . وقال ابن جني^٨ : وهذا التثقيب إنما يكون في الوقف ليعلم باجتماع الساكنين في الوقف أنه متحرك في الوصل حرصاً على البيان ، لأنه معلوم أنه لا يجتمع في الوصل ساكنان وعلى هذا قالوا : خالدٌ ، وهو يجعلٌ ،

^١ انظر إعراب القرآن للنحاس ٢٨٤/١ .

^٢ انظر البحر المحيط ٣١٩/١ .

^٣ انظر سر صناعة الإعراب ١٧٥/١ ، إعراب ثلاثين سورة ١٦٤ ، الممتع ٤٠١/١ ، للكشف ٤٣٩/١ و

٣٠٧ - ٣٠٨ ، للبحر المحيط ١٨٠/٤ .

^٤ انظر شرح المفصل ٦٧/٩ .

^٥ انظر لرتشاف للضرب ٨٠٩/٢ .

^٦ انظر مع الهولمع ٢٠٩/٦ .

^٧ انظر شرح المفصل ٦٧/٩ .

^٨ انظر المنصف ١٠/١ .

فإذا وصلوا قالوا : خالدٌ يا فتى ، وهذا كله يناقض ما ذهب إليه السيوطي من أن الثاني يحرك ويدغم في الأول ، وقد نسبت هذه الظاهرة إلى بني سعد بن تميم^١ .

غير أن ما جاء من شواهد الرجز على هذه الظاهرة جاء معظمه متحركاً بحركة بعد التضعيف ، ومع أن حق التضعيف أن يسقط في مثل هذا إلا أنه ثبت ؛ لذلك فقد عدّه علماء اللغة من إجراء الوصل مجرى الوقف . فمن شواهد هذه الظاهرة قول الراجز وهو رُوبة:

لقد خشيتُ أن أرى جدباً في عامنا ذا بعد ما أخصباً

أو كالحريقِ وافقِ القصباً^٢

ومنه كذلك قوله - أي رُوبة -:

ضخّم يحبُ الخلقَ الأضحماً^٣

ومنه كذلك قول الراجز :

ببازلٍ وجنّاءٍ أو عيهلٍ كان مهواها على الكلكل^٤

ومنه كذلك قول الراجز :

ترى مراداً نَسَعِه الممدخلُ بين رجا الحيزوم والمرحل^٥

ولم يرد منها مسكناً إلا قول الراجز وهو هميان بن قحافة :

حتى إذا الصبُحُ بدا الأشعلُ لاح كسيفٍ شامةِ الصيقل^٦

^١ انظر اللهجات العربية في التراث ٤٨٩/٢ ، لغة تميم ٣٥٤ .

^٢ ديوان رُوبة ١٦٩ .

^٣ السابق ١٨٣

^٤ نسب لرجل من بني أسد في الكتاب ٤/١٧٠ ، ولمنظور بن مرثد في لسان العرب (عهل)، وخزانة الأدب ٦/١٣٥ -

١٣٦ ، وشرح شواهد الشافية ٢٤٨ ، وبلا نسبة في المنصف ١١/١ ، سر صناعة الإعراب ٢/٩٢ و ١٧٣ ، و

المحتسب ١٨٦ ، شرح المفصل ٩/٦٨ ، الممتع ١/١١١ ، شرح الشافية ٢/٣١٨ . البازل من النوق التي دخلت السنة

التاسعة ، للوجناء : الغليظة الشديدة ، العيهل : الطويلة .

^٥ انظر شرح المفصل ٩/٨٢ ، شرح شواهد الشافية ٢٤٩ . الحيزوم : الصدر أو الوسط .

^٦ ارتشاف الضرب ٢/٨١٠ .

و ذكر اللغويون^١ أن الغرض من هذا النوع من الوقف هو بيان أن الحرف الموقوف عليه كان متحركاً في الوصل ؛ وذلك لأن الحرف المضعف في الوصل لا يكون إلا متحركاً ، إذ لا يجمع بين ساكنين ، وقد جعل الأزهري^٢ التضعيف كالعوض من الحركة .

وتفسير الوقف بالتضعيف يختلف عند المحدثين عنه عند القدماء ، فقد فسرها إبراهيم أنيس^٣ عن طريق النبر ، وذلك حين ذهب إلى أن العرب في الوقف تعمل على نقل النبر إلى المقطع الذي قبله - إي الذي قبل المنبور - إلا أن قبيلة سعد بن بكر كانت تبقي النبر في موضعه في حالة الوقف ، ولكنهم مع هذا كانوا يحذفون التتوين ، ولم يكن من الممكن حذف التتوين وإبقاء النبر في موضعه إلا بتشديد الحرف الأخير من الكلمة ، وإلا خالف هذا ما عرف عن نسج المقطع الأخير من الكلمات العربية حين يكون منبوراً ، فشرط المقطع الأخير حين يقع عليه النبر أن يكون أحد نوعين هما (ص ح ح ص ، ص ح ص ص) . وفسرها ضاحي عبد الباقي^٤ على أساس أن أصحابها كانوا ينبرون نبراً شديداً على آخر الكلمة عند الوقف .

ويبدو أن هذين التفسيرين الحديثين أقرب إلى وصف الظاهرة من التفسير القديم لها ، فأصحاب هذه الطريقة في الوقف ينبرون المقطع الأخير من الكلمة فيقولونه ، والحق أن هذا التضعيف موجود في الوقت الحالي في اللهجة التونسية الحديثة ، إذ إنهم يميلون في كلامهم إلى نبر أواخر الكلمات مما يؤدي إلى تنقيح الصوت الآخر . ومن هنا أرى أن تسمية هذا النوع من الوقف بالتنقيح أقرب إلى الحقيقة من التضعيف ، فهم يتقلون الصوت الموقوف عليه ولا يضعفونه ، وعليه فإن التعريفات السابقة الذكر لهذه الظاهرة لا تقف عند الحقيقة اللغوية لهذا

١ انظر شرح الشافية ٣١٤/٢ .

٢ انظر شرح التصريح ٦٢٤/٢ .

٣ انظر في اللهجات العربية ١٤٥ - ١٤٨ .

٤ انظر لغة تميم ٣٥٥ .

الوقف • ويبدو أن إطلاق مصطلح التثقيل في هذا الموضع أفضل من مصطلح التضعيف ،
فالمقصود بالظاهرة تثقيل الصوت الأخير في الوقف لا تضيغفه •

وقد أنكر تمام حسان^١ التضعيف في الوقف ورأى أن ما أسماه النحاة وقفاً بالتضعيف إنما هو شبيهة بقلقة بطيئة للحرف الموقوف عليه ••• لإرادة التأكيد أو أي معنى آخر مناسب •^٢

الوقف بنقل الحركة

من أنواع الوقف التي عدها النحاة الوقف بالنقل^٣ ، وهو أن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الساكن قبله • والغرض من النقل كما نكر متقدمو النحويين هو التخلص من التقاء الساكنين • يقول سيبويه: " هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحرف فيحرك لكراهيتهم التقاء الساكنين ، وذلك قول بعض العرب : هذا بكرٌ ، و من بكرٌ " •^٤ هذا مع العلم بأن اجتماع الساكنين عندهم معتبر في الوقف ، إلا أن بعض العرب كانوا يكرهونه في الوقف كراهيتهم له في الوصل ، فحركوا الساكن الأول منهما ؛ لأنه المانع من الوصول إلى الثاني^٥ • وليست هذه هي الغاية الوحيدة من الوقف بالنقل ، إذ ثمة غاية تتمثل في أن العرب كانوا يحرصون على الحركة الإعرابية ، لذلك فإنهم ينقلون الحركة في الوقف لئلا تضيع حركة الإعراب •^٥

وقد اشترط النحاة في الصوت المنقول إليه أن يكون ساكناً ، إذ لا يجوز النقل إلى المتحرك ، وذلك لأن المنقول إليه يكون حينئذ مشغولاً بحركته ، ولأن النقل يكون فراراً من التقاء الساكنين وهو مفقود في ما تحرك ما قبله ، واشترطوا كذلك في هذا الساكن أن يكون

^١ انظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٧٢ •

^٢ انظر همع لهولمغ ٢٠٩/٦ •

^٣ الكتاب ١٧٣/٤ ، وانظر الفكرة ذاتها في الإنصاف ٧٣٢/٢ (م ١٠٦) •

^٤ انظر شرح المفصل ٧١/٩ •

^٥ انظر لرشاف للضرب ٨١٢/٢ ، همع لهولمغ ٢١١/٦ •

صحيحاً غير مضعف . أما المنقول منه فقد اشترطوا فيه أن يكون صحيحاً . وأما الحركة فشرطها ألا تكون فتحة ، يقول سيبويه في علة عدم جواز نقل الفتحة : " ولم يقولوا رأيت البكر " ؛ لأنه موضع التثنية ، وقد يلحق ما يبين حركته . والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم ١ . إلا أن الكوفيين والجرمي أجازوا ذلك . وأما النقل فشرطه ألا يؤدي إلى عدم النظر ، فلا يجوز (انتفعت ببسر) لعدم وجود (فعل) في الأسماء ٢ .

وتتسب ظاهرة الوقف بالنقل إلى تميم ٣ ، وشواهدا كثيرة من الرجز وغيره ، فمن شواهد الرجز فيها قول الراجز :

أنا ابنُ ماويةَ إذا جد النَّقْرُ ٤

وقول راجز آخر :

أضربُ بالسيفِ وسعدُ في القَصْرِ ٥

أنا جريزٌ كنيتهُ أبو عمِرٍ

وقول الراجز :

من عَنَزِي سَبِي لِمَ أَضْرِبُهُ ٦

عجبتُ والدهرُ كثيرٌ عَجْبَةٌ

وكذلك قول الراجز :

فَقَرَّبَيْنَ هَذَا وَهَذَا أَرْحَلَةَ ٧

ومنه كذلك قول الراجز :

١ الكتاب ١٧٣/٤ .

٢ انظر الشروط السابقة كاملة في مع الهوامع ٢١٢/٦ - ٢١٤ .

٣ انظر اللهجات العربية في التراث ٤٩٠/٢ .

٤ نسب لبعض السعديين في الكتاب ١٧٣/٤ ، ولعبد الله بن ماوية في لسان العرب (نقر) ، وبلا نسبة في الإتيان ٧٣٢/٢ (م) ١٠٦ ، مع الهوامع ٢١٠/٦ .

٥ الإتيان ٧٣٣/٢ .

٦ ديون زياد الأعجم ٤٥ .

٧ نسب لأبي النجم في الكتاب ١٨٠/٤ ، شرح المفصل ٧١/٩ . وليس موجودا في ديوانه .

تحفزها الأوتار والأيدي الشُعْرُ والنبلُ ستون كأنها الجمرُ^١

وقول الراجز:

فإتما أنت أخ لا نعمة^٢

وقول راجز غيره :

علمنا إخواننا بنو عجلٍ شربَ النبيذِ واصطفافاً بالرجلِ^٣

وقد جاز النقل إلى المتحرك في لغة لحم ، ومن شواهد هذه اللغة قول الراجز:

ما زال شيبانُ شديداً رهضةً حتى أتانا قرنةٌ فوقصةً^٤

وقول الراجز:

من ياتمرُ للحزمِ فيما قصدهُ تخمذُ مساعيه ويُعلمُ رشدهُ^٥

ويبدو أن الغرض من الوقف بالنقل هو التخلص من المقطع (ص ح ص ص) ، وهو وإن كان مقبولاً في الوقف ، إلا أن بعض العرب كانوا يستصعبونه حتى في الوقف ، فيعملون على تقسيمه إلى مقطعين من نوع (ص ح + ص ح ص) . ويستوي في هذا عندي نقل الفتحة والكسرة والضمة موافقةً للكوفيين والجرمي الذين أجازوا نقل الفتحة ، لأن القصد هو التخلص من المقطع الصعب ، إذ يمكن التخلص منه بنقل أية حركة كانت . ويمكن توضيح هذه الظاهرة بالمعادلة التالية :

ص ح ص ص ← ص ح + ص ح ص (في الوقف)

^١ شرح المفصل ٧٠/٩ .

^٢ سر صناعة الإعراب ٦٨/٢ ، الأشباه والنظائر ٢٣٥/٦ .

^٣ إعراب ثلاثين سورة ١٨٧ ، الإنصاف ٧٣٤/٢ (١٠٦م) ، ارتشاف الضرب ٨١٢/٢ ، شرح الأشموني ٤١٢/٤ . الاصطفاق : الرقص .

^٤ شرح التصريح ٦٢٨/٢ .

^٥ مع الهوامع ٢١٢/٦ ، شرح الأشموني ٣٦١/٤ .

الوقف بالإبدال

وفيه عدة مسائل هي:

إبدال الألف هاء في الوقف

أجاز علماء اللغة في الوقف على الألف ثلاثة أوجه هي ¹ :

- إيقاؤها ألفاً كما في الوصل .
- إبدالها همزة .
- إلحاق هاء السكت بعدها .

ثم أضافوا وجهاً رابعاً وهي ² إبدال الألف هاء ، إلا أن بعضهم ³ عد هذا الإبدال في الوقف شاذاً . وشاهدتهم على إبدال الألف هاء في الوقف هو قول الراجز:

قَدَّ وَرَرَّتْ مِنْ أَمَكِنَةٍ مِنْ هَهْنَا وَمِنْ هُنَّةِ

إِنْ لَمْ أُرَوِّهَا فَمَنَّةٌ ⁴

أراد (هنا) فأبدل الألف هاء ، أما(فمه) فقد يكون أراد (فما) إي فما أصنع ؟ فأبدل

الألف همزة ، وقد يكون أراد الزجر ، إي فاكفف عني ، فتكون مه اسم فعل ⁵ .

وقد ذكر حسام النعيمي ⁶ فائدتين لهذا الإبدال وهما : التخلص من المقطع المفتوح في

الوقف ، وبيان الحركة قبلها في السكت .

1 انظر هذه الحالات في ارتشاف الضرب ٨٠٢/٢ ، مع الهوامع ٢٠٤/٦ - ٢٠٥ .

2 انظر سر صناعة الإعراب ٢٠٧/٢ و ١٧٦/١ ، للممتع ٤٠٠/١ ، ارتشاف الضرب ٨٠٢/٢ ، مع الهوامع ٢٠٥/٦ .

3 انظر ارتشاف الضرب ٨٠٢/٢ ، مع الهوامع ٢٠٥/٦ .

4 المنصف ١٥٦/٢ ، سر صناعة الإعراب ٢٠٧/٢ ، شرح المفصل ٢٦٢/٢ ، للممتع ٤٠٠/١ ، شرح الشافية

٥ ٢٢٤/٣ ، مع الهوامع ٢٠٥/٦ ، شرح شواهد الشافية ٤٧٦ - ٤٨٠ .

6 انظر سر صناعة الإعراب ٢٠٧/٢ ، ارتشاف الضرب ٢٣٣/١ .

7 انظر الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ١١٩ .

إبدال الألف ياء في الوقف

تبدل الألف عند بعض العرب ياء في الوقف^١ ، ومن ذلك قول الراجز :

إن لطي نسوة تحت الغضي
بالمشرفيات وطعن بالقتي^٢
يمنعهن الله ممن قد طغى

ومنه قول الراجز :

تبشري بالرفه والماء الروي
وفرّج منك قريب قد أتى^٣

وفي هذين الشاهدين احتمالان ، أحدهما أن يكون الـرـجـز جاء فيهما على أصل الكلمة ، إذ أصل الألف في هذه الكلمات ياء في البنية العميقة ، وثانيهما أن يكون قد جاء على الإمالة ، وهي من اللهجات العربية التي ما زالت موجودة حتى الآن في بلاد الشام في لبنان وبعض مناطق سوريا .

وهذا النطق يمثل المرحلة الأولى من مراحل اللغة حسب رأي إبراهيم أنيس^٤ ، وهي لهجة فزارة وبعض قيس فقد جاءت الحركة المزدوجة (صوت اللين المركب) على وضعه الأول. وإلى مثل هذا ذهب سمير ستيتية^٥ حين رد على من قال إن العرب لم تقل يوماً دعوى ورمى في دعا ورمى وذكر أنهم كانوا ينطقون بهما هكذا بالواو والياء .

وعليه فإن إبدال الألف ياء في الوقف هو رجوع بالكلمة إلى أصل وضعها ، وعليه يكون لشاهدي الـرـجـز السابقين أثر في كشف مظهر من مظاهر التطور اللغوي التاريخي للعربية.

١ المنصف ١/١٦٠ ، سر صناعة الإعراب ٢/٣٣٨ ، المحتسب ١/١٥٨ ، المقرب ٢/٣٣ .

٢ المنصف ١/١٦٠ ، سر صناعة الإعراب ٢/٣٣٨ ، المحتسب ١/١٥٩ .

٣ المنصف ١/١٦٠ ، المقرب ٢/٣٣ .

٤ انظر في اللهجات العربية ١٤٤ .

٥ انظر الأصوات اللغوية ١٦٣ .

إبدال نون التوكيد ألفاً في الوقف

ذكر علماء اللغة^١ أن نون التوكيد الخفيفة تقلب ألفاً في الوقف إذا كان قبلها فتحة ،
تشبيهاً لها بتتوين النصب ؛ يقول سيوييه : " وذلك لأن النون الخفيفة والتتوين من موضع واحد
، وهما حرفان زائدان ، والنون الخفيفة ساكنة كما أن التتوين ساكن ، وهي علامة توكيد كما
أن التتوين علامة المتمكن ، فلما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف ، وذلك قولك : اضربا ،
إذا أمرت الواحد وأردت الخفيفة ، وهذا تفسير الخليل^٢ .

ومن شواهد هذه الظاهرة قول الراجز :

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْطَا شَيْخًا عَلَى كَرْسِيهِ مُعْتَمَا^٣

أراد ما لم يعلمن ، فقلب النون ألفاً في الوقف . ومنه قول راجز آخر :

وَاحْمَرَّ لِلشَّرِّ وَلَمْ يَصْفَرَّا^٤

أراد ولم يصفرن ، فقلب النون ألفاً في الوقف .

وبصرف النظر عن مدى الاقتناع في أن يكون أصل يعلما هو يعلمن ، ويصفرا هو
يصفرن ، إلا أن من الثابت أن نون التوكيد الخفيفة تقلب ألفاً في الوقف ، فقد اجمع القراء في
قوله تعالى: "لَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ"^٥ ، وقوله تعالى: "لَيْسَجَنَ وَيَكُونَانِ الصَّاعِرِينَ"^٦ ، على الوقف
على (لنسفن وليكونن) بإبدال النون ألفاً^٧ .

١ انظر الكتاب ٥٢١/٣ ، سر صناعة الإعراب ٣١٦/٢ ، دقائق التصريف ١١٦ ، الإحصاف ٦٥٣/٢ (م ٩٤) .

٢ الكتاب ٥١٩/٣ .

٣ الكتاب ٥١٦/٣ ، سر صناعة الإعراب ٣١٧ ، الأمالي الشجرية ٣٨٤/١ ، دقائق التصريف ١١٧ ، الإحصاف

٦٥٣/٢ ، شرح المفصل ٤٢/٩ ، المقرب ٧٤/٢ ، شرح الكافية ٢٥٦/٦ ، البحر المحيط ٤٩٠/٨ .

٤ سر صناعة الإعراب ٣١٨/٢ .

٥ العلق ١٥ .

٦ يوسف ٢٢ .

٧ انظر البحر المحيط ٣٠٥/٥ ، ٤٩٠/٨ .

ويبدو أن هذه الطريقة في الوقف تؤكد ما سأذهب إليه في مبحث التتوين من أن نون التوكيد

الخفيفة هي في أصل وضعها تتوين .

إبدال الكاف شيئاً في الوقف

يبدل ناس كثيرٌ من العرب كاف المؤنث شيئاً^١ . قال الراجز :

علي فيما ابتغي أبغيشِ بيضاء ترضيني ولا ترضيشِ

وتطبي ودّ بني أبيشِ إذا دنوتِ جعلتِ تنديشِ

وإن نأيتِ جعلتِ تديشِ وإن تكلمتِ حنّتِ في فيشِ^٢

وهذا الإبدال هو لغة تميم وأسد^٣ كما يعزا إلى ربيعة ومضر وبكر^٤ . وقد علله ابن جني قائلاً

:" ومن العرب من يبدل كاف المؤنث في الوقف شيئاً ، حرصاً على البيان ؛ لأن الكسرة الدالة

على التأنيث فيها تخفى في الوقف ، فاحتاطوا للبيان بأن أبدلوها شيئاً^٥ .

وقد افترض بعض المحدثين^٦ أن الكاف هنا لا تبدل شيئاً وإنما تبدل إلى ما يعرف

بالكشكشة ، وهو صوت (ch) الذي خيل للعلماء قديماً أنه شين أو كاف وشين .

١ انظر مر صناعة الإعراب ٢١٨/١ ، شرح الكافية ٢٨١/٦ ، شرح الشافية ١٩٩/٣ .

٢ مر صناعة الإعراب ٢١٩/١ .

٣ شرح الكافية ٢١٨/٦ .

٤ فصول في فقه العربية ١٢١ - ١٢٢ .

٥ مر صناعة الإعراب ٢١٨/١ .

٦ انظر في اللهجات العربية ١٢٥ ، ١٢٢ - ١٢٣ ، اللهجات العربية في التراث ٢٨٠/١ ، الدراسات اللهجية

والصوتية ١٥٠ .

وقد علل المحدثون^١ الكشكشة بما أسماه بقانون الأصوات الحنكية ؛ وهو قانون وصل إليه العلماء في مقارنتهم اللغة السنسكريتية باللغتين اليونانية واللاتينية ، في أواخر القرن التاسع عشر ، إذ لاحظوا أن أصوات أقصى الحنك كالكاف والجيم الخالية من التعطيش تميل بمخرجها إلى نظائرها من أصوات أمامية ، حين يليها صوت لين أمامي كالكسرة ، لأن صوت اللين الأمامي في مثل هذه الحالة يجتذب إلى الأمام قليلاً أصوات أقصى الحنك ، فتتقلب إلى نظائرها من أصوات وسط الحنك .

وإلى شيء قريب من هذا ذهب كمال بشر^٢ وذلك حين رأى أن الكشكشة التي تصيب الكاف عند مجاورة الكسرة تخضع لعملية فيسيولوجية خالصة ، ذلك أنه عند انتقال اللسان من موضع نطق الكاف وهي قسبة إلى الكسرة وهي أمامية ، قد يتسرب شيء من الهواء محدثاً احتكاكاً بدلاً من خروجه منفجراً بعد الوقفة التي يبدأ بها في نطق الكاف .

الوقف على تاء التانيث

الأفصح في الوقف على تاء التانيث التي تلحق الاسم إبدالها هاء ، إذا تحرك ما قبلها لفظاً ، كفاطمة ، أو تقديراً كالحياة والقناة . فإن أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلبت عنه ، واحترز بهذا الشرط من نحو (بنت وأخت) لعدم تحرك ما قبلها^٣ .

غير أن بعض العرب لا يبدلون مع اجتماع الشروط ، وقد جعل ابن جني^٤ وابن يعيش^٥ عدم الإبدال من باب إجراء الوقف مجرى الوصل ، يقول ابن يعيش : " على أن من العرب

١ نظر في اللهجات العربية ١٢٣ ، اللهجات العربية في التراث ٢٨٠/١ ، فصول في فقه العربية ١٢٦ ،
 للدراسات اللهجية والصوتية ١٥١ .
 ٢ نظر علم الأصوات ٢٧٥ .
 ٣ نظر مع لهولم ٢١٥/٦ .
 ٤ نظر سر صناعة الإعراب ١٧١/١ ، ٢١٥/٢ .
 ٥ نظر شرح المفصل ٨١/٩ .

من يجري الوقف مجرى الوصل فيقول في الوقف : هذا طلحت ، وهي لغة فاشية حكاها أبو الخطاب^١ وقد نسبها أحمد علم الدين الجندي^٢ إلى طيئ وحمير .
وخير شاهد على هذه اللغة قول الراجز وهو أبو النجم:

وإنه أتجأك بكفسي مسلمتُ من بعدما وبعدما وبعمتُ
صارت نفوسُ القوم عند الغلصمتُ وكادت الحُرّة أن تدعى أمتُ^٣

وقول راجز آخر :

بل جوز تبهاء كظهرِ الحجفتُ^٤

وقد ذكر سيبويه^٥ طريقة أخرى في الوقف على تاء التأنيث وهي حذف هذه الهاء وإبدالها مدة - ألفا- وذلك للضرورة ، واستشهد على ذلك بقول الراجز وهو القطامي :

قفي قبل التفرق يا ضباعا^٦

وكنك قول الراجز الآخر :

عوجي علينا واربعي يافاطما^٧

-
- ١ السابق نفسه .
 - ٢ انظر اللهجات العربية في التراث ٥٠١/٢ - ٥٠٢ .
 - ٣ ديوان أبي النجم ٤٧ .
 - ٤ سر صناعة الإعراب ٢/٢١٥ و ١/١٧١ ، شرح المفصل ٢/١١٨ و ١٠/٤٥ ، شرح للشافية ٢/٢٧٧ ، رصف المباني ١٥٦ ، شرح شواهد الشافية ١٩٨ ، الحجفت : الترس .
 - ٥ انظر الكتاب ٢/٢٤٢-٢٤٣ .
 - ٦ ديوان القطامي ٣١ .
 - ٧ نسب إلى هبة بن الخشم في الكتاب ٢/٢٤٢ وليس في ديوانه، نسب لزيادة بن زيد في خزنة الأدب ٩/٢٣٥ .

الفصل الثالث

مسائل الهمز

ويشمل :

- التخلص من التقاء الساكنين بالهمز
- حذف الهمزة من مضارع أفعال وإثباتها
- قلب الواو المضمومة همزة
- قلب الواو همزة أو إثباتها واوا في صيغة فعائل

التخلص من التقاء الساكنين بالهمز

تبدل الهمزة من الألف إذا كان بعدها ساكن فراراً من اجتماع الساكنين^١ . وشواهد هذه

الظاهرة كثيرة منها همزة زأما في قول الراجز :

يا عجباً لقد رأيتُ عجباً حمارَ قَبَانٍ يسوقُ أرنبا

خاطمها زأما أن تذهباً^٢

ومنه كذلك همزة ابيض في قول الراجز :

راكدةً مخلتةً ومخَبَّةً وَجَّهْتُ حَتَّى ابيضُ مَنبئةً^٣

وعلى الرغم من أن علماء اللغة المتقدمين قد أجازوا التقاء الساكنين في حالتين هما^٤ :

الأولى الوقف ، والثانية إذا كان الساكن الأول حرف مد والثاني مدغماً فيما بعده ، إلا أن بعض

العرب تستنقل هذا الالتقاء فتحاول التخلص منه ، لذلك مالت اللغة هنا إلى تحريك الساكن الأول

(الألف) ، فقلبت الألف همزة ؛ لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يحتمل الحركة ، فإذا

اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف إليه ، وهو الهمزة . والهمزة حرف جلدٌ يقبل

الحركة^٥ .

وهذه الطريقة في التخلص من التقاء الساكنين هي لغة مسموعة عن بعض العرب ،

يقول ابن المؤدب : " ومن العرب من يقول : دأبة ، وخاصة ، ورأد ، فيهمز الألف كراهية

١ انظر إعراب ثلاثين سورة ٣٤ ، دقائق التصريف ١٩٥ ، شرح المفصل ١٢٩/٩ ، الممتع ٣٢٠/١ ، شرح الشافية ٢٤٨/٢ ، همع الهولع ١٧٧/٦ .

٢ المنصف ٢٨١/١ ، الخصائص ٣٧٠/٢ ، سر صناعة الإعراب ٨٦/١ ، إعراب ثلاثين سورة ٣٤ ، دقائق التصريف ١٩٥ ، شرح المفصل ١٣٠/٩ ، الممتع ٣٢١/١ ، شرح الشافية ٢٤٨/٢ ، شرح شواهد الشافية ١٦٧ . حمار قبان : دويبة صغيرة تشبه الخنفساء ، خاطمها : جعل لها خطاما ، زأما : جعل لها زاماً .

٣ نسب لنكين بن رجاء في سر صناعة الإعراب ٨٧/١ .

٤ انظر همع الهوامع ١٧٦/١ - ١٧٧ .

٥ انظر سر صناعة الإعراب ٨٦/١ ، شرح المفصل ١٢٩/٩ - ١٣٠ .

التقاء الساكنين" ^١ ، كما حكى المبرد عن المازني عن أبي زيد الأنصاري قال : " سمعت عمرو بن عبيد يقرأ " فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان " ^٢ فظننت أنه قد لحن ، حتى سمعت العرب تقول دأبة وشأبة ^٣ ، وكان الزمخشري ^٤ يسمي هذه اللغة لغة من جد في الهرب من التقاء الساكنين ؛ لأن فيها قلب الحرف الذي لا يمكن تحريكه إلى حرف يمكن تحريكه .

وقد تعرض عدد من المحدثين ^٥ لهذه اللغة فذهبوا إلى تفسيرها من منطلق التخلص مما أسموه (المقطع المرفوض أو المقطع المستقل أو المكروه) ويقصدون به المقطع (ص ح ح ص) وهو مقطع لا تجيزه العربية إلا في حالتين ؛ الوقف أو أن يكون الصامت الذي يقفل هذا المقطع هو الصامت نفسه الذي يبدأ به المقطع الذي يليه .

وعلى الرغم من قبوله في هاتين الحالتين إلا أن العربية تستقله في بعض السياقات اللهجية ، ويظل عرضة لفعل قوانين التطور اللغوي التي ستسعى إلى التخلص منه . وقد استدل يحيى عباينة ^٦ على صعوبة هذا المقطع من منطلق أنه لا يستعمل في لغة الشعر حتى عند توافر شرطي قبوله ، وقد تخلصت العربية منه في بعض الاستعمالات عن طريق تقسيم النواة الصائتة الطويلة إلى حركتين قصيرتين ثم إقحام الهمزة للفصل بين هاتين الحركتين ، لأنه سيتشكل وضع صوتي لا يقبله النظام المقطعي لبعض المستويات اللهجية ، وهو تشكل مقطع يبدأ بحركة .

١ دقائق لتصريف ١٩٥ .

٢ الرحمن ٣٩ .

٣ الممتع ٣٢١/١ ، وانظر الرواية ذاتها في الخصائص ٣٧/٢ ، مرصعة الإعراب ٨٧/١ .

٤ انظر الكشاف ٧٣/١ ، شرح المفصل ١٢٩/٩ - ١٣٠ .

٥ انظر فصول في فقه العربية ١٩٧ - ١٩٨ ، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٦٣ ، معالم دراسة في الصرف لإسماعيل عابرة ٧١ ، أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية ليحيى عباينة ١٥٥ - ١٥٩ ، الهمزة المقحمة ليحيى

عابنة ٢٠٧ - ٢١٢ ، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين لعبد القادر مرعي ١٧٥ - ١٧٦ .

٦ انظر الهمزة المقحمة ٢٠٧ وما بعدها .

ولتوضيح ذلك نأخذ كلمة الضالين التي قرأها أيوب السخيتاني بالهمز في قوله تعالى: "ولا الضالين

١٠ . فالأصل هو الضالين وقرأها (الضالين) :

da:/li:/na ← da/al/li:/na ← da/?al/li:/na

ولداود عبدة^٢ رأي فريد في تفسير كل ألف زائدة ، إذ من المعلوم أن كل ألف أصلية في العربية أنها تكون منقلبة عن واو أو ياء ، أما كل ألف زائدة فهي عنده منقلبة عن همزة ، وعليه فإن صيغة (افعال) وما مثلها عنده هي الأصل ، وعليه تكون صيغة (افعال) متحولة من افعال ، إذ الألف بدل من الهمزة .

ويرى إبراهيم السامرائي^٣ أن صيغة افعال هي من مزيد الثلاثي بحرفين هما الهمزة والتضعيف ، ولا علاقة له بصيغة افعال المزيدة بالمد أي الألف . وهو يورد هذا الرأي رداً على رأي رمضان عبد التواب ومن وافقه ممن قال إن أصل صيغة افعال هي صيغة افعال .

إبدال الألف همزة

روي عن بعض العرب أنهم كانوا يقلبون الألف همزة فيقولون : العالم ، والخاتم^٤ .
ومن شواهد هذه الظاهرة قول الراجز وهو العجاج :

فَخَنَدِفْ هَامَةً هَذَا الْعَالِمِ^٥

ومنه كذلك قول الراجز وهو رؤبة:

- ١ الفاتحة ٧ ، وانظر هذه القراءة في إعراب ثلاثين سورة ٣٤ .
- ٢ انظر دراسات في علم أصوات العربية ٧٧-٨٧ .
- ٣ انظر معالم دارسة في الصرف ٧١ نقلاً عن تاريخ العربية للسامرائي ٩٩ .
- ٤ انظر سر صناعة الإعراب ١٠٤/١ - ١٠٥ ، الممتع ٣٢٤/١ ، المقرب ١٦٠/٢ - ١٦١ ، شرح الشافية ٢٠٤/٣ - ٢٠٥ ، خندف : اسم الشخص الممدوح ، هامة : رأس .
- ٥ ديوان العجاج ٢٤٠ .

يا دارَ ميْ بَدَكَدِيكِ الْبُرْقِ صَبْرًا فَقَدْ هَيْجَتِ شَوْقَ الْمَشْتَقِ^١

وقد جعل حسام النعيمي^٢ هذا الهمز من قبيل التحول عن نبر الطول إلى نبر التوتر ، وهو أمر يتفق وطبيعة البدوي الذي أراد أن يضغط بشدة على الألف فأحالتها همزة .

وقد أشار إبراهيم أنيس إلى مثل هذا دون أن يخصصه بإبدال الألف همزة وذلك حين قال :^٣ " وتميَّزَ نطقُ البدوي من تنوين اللغة بظاهرة سماها القماء النبر ، وهي لا تقتصر على تحقيق الهمز في الكلمة المهموزة الأصل بل تجاوز ذلك إلى تهميز ما ليس بهموز أصلاً^٤ " .

في حين ذهب يحيى عباينة^٥ إلى أن هذا الهمز إنما جاء عن طريق تقصير الحركة الطويلة ومن ثم إقفال المقطع القصير المفتوح ، وذلك أن اللغة لا تحبذ هذا المقطع في بعض بناها اللغوية ، مما يدفع باتجاه إغلاقه ، ومن ذلك مثلاً قراءة الحسن البصري : " وذرؤا ما بقي من الربأ^٥ " بهمز الربأ . فالأصل الربأ ، قصرت الحركة الطويلة (الفتحة) ، فأصبحت (الربأ)

بعدها أغلق المقطع التقصير عن طريق إتحام الهمزة ، وذلك على النحو التالي:

ربأ ← رب ← ربا
الأصل تقصير الحركة التعويض عن طريق الهمز

١ نسب إلى رؤية في شرح شواهد الشافية ١٧٥ ، ويلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/١٠٥ ، المقرب ١٦١/٢ ، للممتع ١/٣٢٥ ، شرح للشافية ٢/٢٥٠ و ٣/٢٠٤ . البرق : جمع برقة وهو غلظ في حجارة ورمل ، نكاديك : جمع نكدك وهو الرمل المتلبد بالأرض ولم يرتفع .
٢ انظر للدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ١٠٦ .
٣ الأصوات اللغوية ٩٨ .
٤ انظر بحثه الهمزة المقحمة ٢١٢ - ٢١٤ .
٥ البقرة ٢٧٨ .

وكما أشرت سابقاً فإن هذه الألف هي بدل من الهمزة في رأي داود عبده^١ ، وعليه فإن (العالم) هي أصل (العالم) عنده .

حذف الهمزة وإثباتها في مضارع أفعال

جعل علماء اللغة^٢ من مطرد حذف الهمزة حذفها من مضارع (أفعل) واسم الفاعل منه واسم المفعول ؛ وقد عللوا ذلك من منطلق التخلص من توالي الأمثال ؛ وذلك أن هذه الهمزة تجتمع وهمزة المضارع في مضارع المفرد المتكلم منه ، فأصل : أكرمُ هو أوكرمُ . حذفوا إحدى الهمزتين استئقلاً لاجتماعهما ، ثم طردوا الباب على وتيرة واحدة فحذفوها من باقي صيغ المضارع وإن لم يكن فيها توالٍ للأمثال .

وقد جاء الأصل وهو وجود هذه الهمزة في قول الراجز :

فإنه أهل لأن يؤكّرما^٣

وقول الراجز :

وصاليات ككما يؤثفنين^٤

وقد عدوا مجيء هذا النمط على الأصل ضرورة^٥ أو شاذاً^٦ . وقد سار بعض المحدثين^٧ على نهج القدماء في تفسير هذه الظاهرة .

١ انظر دراسات في علم أصوات العربية ٧٧-٨٦ .

٢ انظر المقتضب ٣٩٧/١ ، المنصف ١٩٢/١ ، الإنصاف ١١/١ (م) ، شرح الشافية ١٣٩/١ ، ارتشاف الضرب ٢٤٢/١ ، شرح التصريح ٧٥١/٢ ، مع الهوامع ٢٥٠/٦ ، شرح الأشموني ٥٨٠/٤ .

٣ نسب لأبي حيان الفقعسي في شرح التصريح ٧٥١/٢ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٩٩/١ ، المنصف ٣٧/١ و ١٩٢ ، الإنصاف ١١/١ شرح الشافية ١٣٩/١ ، ارتشاف للضرب ٢٤٢/١ ، أوضح المسالك ٢٠٦/٤ ، مع الهوامع ٢٥١/٦ ، شرح الأشموني ٥٨١/٤ ، شرح شواهد الشافية ٥٨ .

٤ انظر في باب النحو مسألة زيادة الكاف من هذا العمل ص ١٣٤ .

٥ انظر شرح الأشموني ٥٨١/٤ .

٦ انظر أوضح المسالك ٤٠٦/٤ ، مع الهوامع ٢٥١/٦ .

٧ انظر بحوث ومقالات في اللغة لرمضان عبد التواب ٥٠ - ٥٢ .

ويبدو لي أن حذف الهمزة في مضارع أفعال واسم فاعله واسم مفعوله لم يكن بسبب توالي الأمثال في مضارع المتكلم المفرد ، ثم طرد الباب على وتيرة واحدة ، وإنما هو من قبيل حذف الهمزة تسهيلاً وتخفيفاً ، إذ من كلامهم أن يحذفوها كثيراً ، ثم جرت عمليات تحويلية عليه يوضحها المخطط التالي لحذف الهمزة من (يكرم) :

yu?akrim تسقط الهمزة فتصبح : yuakrim ، ثم تحدث المماثلة فتقلب الفتحة ضمة فتصبح الكلمة: yuukrim بعدها تسقط إحدى الضمتين أو تقصر الحركة الطويلة التي تنتج من اجتماع الضمتين وذلك لعدم قبول المقطع (ص ح ح ص) في مثل هذا الموقع فتصبح الصيغة : yukrim .

و يحدث الأمر ذاته في اسم الفاعل واسم المفعول وذلك على النحو التالي:

	<u>اسم المفعول</u>	<u>اسم الفاعل</u>
الأصل ←	mu?akram	mu?akrim
بسقوط الهمزة ←	muakram	muakrim
بالمماثلة ←	muukram	muukrim
بالتقصير أو حذف الحركة ←	mukram	mukrim

قلب الواو المضمومة همزة

ذكر علماء اللغة^١ أن الواو إذا انضمت ضمناً لازماً فإن العرب تجيز قلبها همزة . ومن شواهد هذه الظاهرة قول الراجز:

لكلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبَسْتُ أَثُوبًا^٢

١ انظر المنصف ٢١٢/١ ، إعراب ثلاثين سورة ١٧٠ ، نقائق التصريف ٢٧٥ ، شرح الملوكي في التصريف ٢٧٠ .

٢ نسب لمعروف بن عبد الرحمن في لسان العرب (ثوب)، وبلا نمبه في الكتاب ٥٨٨/٣ ، نقائق التصريف ٢٧٥ ، الممتع ٣٣٦/١ .

وقد بين القدماء^١ أن سبب هذا القلب هو ثقل الضمة على الواو ؛ وذلك لأن الضمة بمنزلة الواو والكسرة بمنزلة الياء ، فإذا كانت الواو مضمومة فكأنه قد اجتمع لك واوان ، وإذا كانت مكسورة فإنه قد اجتمع لك ياء وواو ، فكما أن اجتماع الواوين ، والياء والواو مستثقل ، فكذلك اجتماع الواو والضمة ، والواو والكسرة^٢ .

وقد أكد المحذثون الفكرة السابقة التي تنص على استئقال الواو المضمومة ، فقد ذكر الطيب البكوش^٣ أن الواو والياء تكونان ثقيلتين إذا أتبعتا بحركة من جنسهما (ضمة بعد الواو وكسرة بعد الياء) ، كما ذكر أن ثقل التماثل أكبر من ثقل التخالف ، لأن التخالف يمتاز عن التماثل بشيء من التنوع الموسيقي الناتج عن اختلاف الجروس الحركية .

كما ذكر هنري فليش^٤ أن العربية كانت تكره النطق بالصوامت الضعيفة (الواو والياء) ، عندما تكونان مشكلتين بمصوتين من جنسهما ، فلا تنطق الواو مع الضمة ولا الياء مع الكسرة ، كما لا تنطق الواو مع الكسرة . ومنه ذهب فليش إلى أن هذه الكراهية تفسر لنا حالات كثيرة من المخالفة عند إبدال الواو والياء همزة .

ومن هنا يتبين أن البكوش وفليش قد كانا يعدان إبدال الواو المضمومة همزة من قبيل المخالفة الصوتية ؛ وذلك لوجود صوتين من جنس واحد (الواو والضمة) ، ولذلك تلجأ اللغة إلى التخلص من تماثلهما المستصعب بالمخالفة عن طريق إبدال الواو همزة . ويمكن تمثيل هذه الحالة بالمعادلة التالية :

$$u \text{ — / ? } \leftarrow w$$

- ١ . انظر معاني القرآن ٢٢٣/٣ ، إعراب ثلاثين سورة ٣ و ٢٧ و ٢٢٨ .
- ٢ . الممتع ٣٣٣/١ ، وانظر للفكرة ذاتها في المنصف ٢١٤/١ - ٢١٥ ، شرح الملوكي ٢٧١ - ٢٧٢ ، شرح الشافية ٧٨/٣ .
- ٣ . انظر التصريف العربي ٦١ - ٦٢ .
- ٤ . انظر العربية للفصحى ٤٦ - ٤٧ .

ويسهل هذا الإبدال أن الواو من الأصوات التقريبية التي تقبل التحول إلى أي صوت يشاؤه أبناء اللغة .

وقد فسر يحيى عباينة^١ نشوء هذه الهمزة من مبدأ التخلص من الحركة المزوجة ، فقد ذهب إلى أن الحركة المزوجة الصاعدة (wi) والحركة المزوجة الصاعدة (wu) وإن كانتا حركتين مقبولتين في النظام الفنولوجي للعربية إلا أنهما مستقلين ، مما يدفع العربي إلى أن يقوم باطراح شبه الحركة (w) ثم التعويض عنها عن طريق الهمزة ، وكذلك الحركة المزوجة (wa) (فعلى الرغم من أنها أكثر قبولا من سابقتها بسبب خفتها المتأتية من أن نواتها هي الفتحة ، إلا أنها كانت عرضة للتغيير والتبديل . ولتوضيح آلية السقوط عند الدكتور عباينة نأخذ مثالا واحداً وهو همزة (أقتت) في قوله تعالى: "وَإِذَا الرُّسُلُ أَمَّتْ" ^٢ والتي أصلها وقتت كما ثبتت في قراءة أبي عمرو بن العلاء ، قال : استتقلت الحركة المزوجة (wu) مما أدى إلى حذف شبه الحركة ثم التعويض عنها عن طريق الهمزة وذلك على النحو التالي :

wuqqitat ← *uqqitat ← ?uqqitat

وبالتالي فما حدث عنده هو حذف وتعويض لا إبدال كما كان عند سابقه .

قلب الواو همزة أو إثباتها واوا في سبغة معادل

نص القماء^٣ على أن الواو والياء تقلبان همزة إذا وقعت إحداهما ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل ، سواء كان اللينان ياعين كـ (نياتف جمع نيف) ، أو واوين كـ (أوائل جمع أول) ، أو مختلفين كـ (سيائد جمع سيد) وأصله سیاود .

١ انظر بحثه الهمزة المقحمة ٢١٦ - ٢٢٠ .

٢ المرسلات ١١ .

٣ انظر شرح المفصل ٩١/١٠ - ٩٢ ، الممتع ٣٣٧/١ - ٣٣٨ ، شرح الشافية ٣/١٣٠ ، شرح للتصريح

٦٩٦/٢ .

وعلة ذلك عندهم استتقال ثلاث لينات مع قرب الأخير من الطرف ، إذ كان من شأنهم

قلب الواو والياء همزة بعد الألف الزائدة في الطرف كسماء وبناء^١ .

أما في وزن مفاعيل وفعايل فإن الواو والياء لا تقلبان همزة ؛ وذلك لأنهما بعدتا عن

الطرف^٢ . وعلى ذلك خرج النحاة قول الراجز :

وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ^٣

فقد ذهبوا إلى أن أصل العواور هو العواوير ؛ ابتعدت الواو عن الآخر فلم تقلب همزة

• ويمكن وضع عدة ملاحظات على ما نص عليه القدماء في هذه المسألة وهي :

- أن الهمزة في مثل أوائل ونيائف وسيائد ليست منقلبة عن واو أو ياء وإنما هي همزة

الصيغة ، إذ الصيغة على وزن فعائل ، أي بزيادة ألف وهمزة .

- لو كانت العلة في أن الواو والياء قلبتا همزة هي استتقال الجمع بين ثلاث علات في

أوائل ونيائف لكان الأخرى أن تقلبا همزة في مثل عواوير وطواويس وغيرهما ، لاجتماع أربع

علل لا ثلاث .

- أما علة القرب من الطرف فإن الياء في صيغة طواويس وعواوير قريبة من الطرف

غير أنها لا تقلب همزة .

١ انظر الإنصاف ٧٨٧/٢ (م١١٢)، شرح الشافية ١٣٠/٣ - ١٣١ ، شرح للتصريح ٦٩٦/٢ .

٢ انظر شرح الشافية ١٣١/٣ ، شرح للتصريح ٦٩٦/٢ .

٣ نسب للعجاج في الخصائص ٥١٥/٢ ، ولجنندل بن المثنى الطهوي في شرح للتصريح ٦٩٦/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٣٧٤ ، وبلا نسبه في الكتاب ٣٧٠/٤ ، للخصائص ٣٨٤/٢ ، الإنصاف ٧٨٥/٢ ، شرح الشافية

١٣١/٣ .

الفصل الرابع

مسائل التنوين

ويشمل

- تنوين الترزم والتنوين الغالي (التطور اللغوي التاريخي للتنوين)
- حذف التنوين
- إثبات التنوين في الموضع الذي يجب فيه حذفه

تدوين الترند والتدوين الغالي (التطور اللغوي التاريخي للتدوين)

من الأنواع التي ذكرها النحويون للتدوين تتوين الترند والتدوين الغالي ، أما تدوين الترند فهو التدوين الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة^١ ؛ ولذلك فهو إبدال المدة نوناً لترك الترند في الوقف^٢ ، وهو لغة لتميم^٣ ، وقيل لتميم وقيس^٤ . ويلحق هذا التدوين الاسم معرفاً ومنكراً ، والفعل والحرف . فمن لحاقه الاسم المعرف قول الراجز وهو العجاج :

يا صاح ما هاجَ الدموعُ الذُّرفنُ^٥

ومن لحاقه الفعل قول الراجز وهو أيضا العجاج:

من ظللِ كالأثمي تهجن^٦

وقول الراجز :

داينتُ أروى والديونُ تُقَضنُ^٧

ومن شواهد الأخرى قول الراجز:

يا أبنا علك أو عساكن^٨

-
- ١ انظر سر صناعة الإعراب ١٦١/٢ ، شرح الكافية الشافية ٦٦/٢ - ٦٧ ، شرح الكافية ٣٤/١ ، الجنى الداني ١٤٦ ، مغني اللبيب ٤٤٧ ، شرح ابن عقيل ١٧/١ ، شرح التصريح ٢٧/١ ، مع الهولمع ٤٠٧/٤ ، شرح الأشموني ٣٢/١ .
 - ٢ انظر الكتاب ٢٠٦/٤ - ٢٠٧ .
 - ٣ انظر الكتاب ٢٠٦/٤ ، شرح التسهيل ١٨/١ ، شرح الكافية الشافية ٦٦/٢ ، شرح الكافية ٣٤/١ ، مغني اللبيب ٤٤٧ ، مع الهولمع ٤٠٧/٤ .
 - ٤ انظر الجنى الداني ١٤٦ ، شرح التصريح ٢٨/١ ، شرح الأشموني ٣٢/١ .
 - ٥ ديون العجاج ٣٦٨ ، وانظر هذه الرواية في الكتاب ٢٠٧/٤ ، شرح الكافية الشافية ٦٦/٢ .
 - ٦ ديون العجاج ٢٧١ ، وانظر هذه الرواية في الكتاب ٢٠٧/٤ ، شرح المفصل ٦٤/١ ، الجنى الداني ١٤٦ ، شرح الكافية الشافية ٦٧/٢ .
 - ٧ انظر سر صناعة الإعراب ١٦٢/٢ و ١٥٥ .
 - ٨ انظر الكتاب ٢٠٧/٤ ، سر صناعة الإعراب ١٦٢/٢ و ١٥٥ ، شرح الكافية الشافية ٦٦/٢ .

وأما التتوين الغالي فقد أثبتته الأخفش وهو كتوين الترزم ولكنه يلحق القوافي المقيدة:

ومن شواهد قول الراجز وهو روية:

قالت بنات العم: يا سلمى واين
كان فقيراً معماً ، قالت واين^٢

ومن شواهد كذلك قول روية:

وقاتم الأعماقِ خاوي المخترقن^٣

ويبدو أن هذين النوعين من التتوين يكشفان لنا حقيقة تاريخية هامة عن التتوين .
فالتتوين عند النحاة من العلامات التي تختص بالأسماء دون غيرها من أنواع الكلمة ، قال ابن
مالك :

بالجر والتتوين والندا وأل مسند للاسم تميز حصل^٤

وعندما رأى النحاة تتوين الترزم والتتوين الغالي يخالف قواعدهم ذهبوا إلى أنهما ليسا بتتوين
أصلاً . قال الأشموني فيهما : " وليست من أنواع التتوين حقيقة ، لثبوتها مع (أل) ، وفي الفعل
والحرف في الخط والوقف وحذفها في الوصل " .^٥

ويبدو لي أن التتوين في أصل الوضع القديم له لم يكن إلا لاحقة تزيينية تتصل عند
الناطقين باللغة بأي كلمة يريدونها سواء أكانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً ، وسواء أكان الاسم معرفة
أم نكرة . وخير دليل على ذلك تتوين الترزم والتتوين الغالي ، وقد تبين من خلال الشواهد

١ انظر سر صناعة الإعراب ١٦٢/٢ ، شرح للتسهيل ١٩/١ ، شرح للكافية الشافية ٦٧/٢ ، شرح للكافية
٣٥/١ ، الجنى الداني ١٤٧ ، مغني للبيب ٤٤٨ ، شرح ابن عقيل ٢٠/١ ، شرح للتصريح ٢٨/١ - ٢٩ ، مع
الهوامع ٤٠٧/٤ ، شرح الأشموني ٣٣/١ .

٢ ديون روية ١٨٦ وانظر شرح للتصريح ٣٠/١ .

٣ ديون روية ١٠٤ ، وانظر هذه الرواية في سر صناعة الإعراب ١٥٥/٢ و ١٦٢ ، شرح للكافية ٣٥/١ ،
الجنى الداني ١٤٧ ، مغني للبيب ٤٤٨ ، شرح للتصريح ٢٩/١ .

٤ شرح ابن عقيل ١٦/١ .

٥ انظر شرح الأشموني ٣٢/١ .

السابقة أنهما يدخلان على جميع أنواع الكلمة ودون تقييد . ويبدو أن تلك الشواهد ليست إلا بقية من بقايا تلك اللغة القديمة التي كانت تستخدم التتوين لتزيين أواخر الكلمات دون أن يكون لها غرض دلالي ، ومن بعد ذلك وفي تطور اللغة العربية أخذت هذه اللاحقة التزيينية تتلاشى أولاً بأول ، حتى أصبحت تختص من ضمن ما تختص به بالأسماء وبالنكرات على الأغلب . ومما يدل على ذلك غير ما ذكر من تتوين الترتم والتتوين الغالي ، أن للتتوين بشكلها القديم الذي تدخل فيه على جميع أنماط الكلمة بقايا يمكن عدها متحجرت لغوية . ومن تلك البقايا :

أولاً : نون المثنى وجمع المذكر السالم . إذ يغلب على ظني أن هاتين النونين أصلهما التتوين ، وذلك لوجود تشابه كبير بينهما وبين التتوين، فهما يحذفان في الإضافة كما يحذف التتوين ، وهما شرطان لعمل اسم الفاعل واسم المفعول كما أن التتوين شرط في غير جمع المذكر السالم والمثنى للعمل إن كان الاسم غير متصل بـ (أل) التعريف . نقول :

أنت طالعُ جبلاً

أنتما طالعان جبلاً

أنتم طالعون جبلاً

فاسم الفاعل في حالته الأولى كان منوناً فعمل فيما بعده ، إذ تعرب (جبلاً) مفعولاً به لاسم الفاعل ، ثم نجد اسم الفاعل في الحالتين الثانية والثالثة عمل بوجود النون فأخذ مفعولاً به . ولو حذف التتوين من المفرد ، والنون من المثنى والجمع لبطل العمل ولأصبح ما بعد اسم الفاعل مضافاً إليه على النحو التالي:

أنت طالعُ جبِلِ

أنتما طالعَا جبِلِ

أنتم طالعو جبِلِ

ومما يثبت أن نوني المثنى وجمع المذكر السالم تتوين كذلك أن المثنى وجمع المذكر السالم لا يقبلان التتوين . وأخيراً فإن نون جمع المذكر السالم والمثنى يقابلهما في بعض اللغات السامية الميم ، كما أن التتوين في العربية يقابله التميم في اللغات السامية الأخرى^١ . فنحن نجد علامة الجمع في العبرية هي (يم)^٢ ، كما أن علامة جمع التصحيح في الأوجريتيية هي (uma) (في الرفع و(ima) في النصب والجر ، أما علامة التنثية فيها فهي (amai) للمذكر في الرفع و (emai) في حالة النصب والجر هذا للمذكر ، أما للمؤنث فبإضافة (t) قبل اللاحقتين السابقتين^٣ .

وإذا ثبت أن نوي المثنى وجمع المذكر السالم تتوين في أصل الوضع فإننا نلاحظ أنهما يلحقان المثنى وجمع المذكر السالم في حالتي التعريف والتكثير ، مما يدل على أن التتوين كان يلحق الاسم في حالتي التعريف والتكثير على حد سواء .

الثاني: نون التوكيد الخفيفة ، وهي مما يلحق الفعل فهي ساكنة كالتتوين ، كما أنها تقلب في الوقف ألفا تماماً كتتوين النصب، إذ الحركة قبل تتوين النصب فتحة وهي قبل نون التوكيد الخفيفة فتحة كذلك . وقد يعترض على هذا بأنني أذهب إلى أن التتوين لم يكن ذا قيمة دلالية في أصل الوضع ، والنون هنا ذات بعد دلالي يكمن في التوكيد ، فأقول إن أصل هذه النون هو تتوين ، وكالتتوين في الأسماء كان في مراحله الأولى مجرداً من الدلالة ، ثم حين استقرت اللغة أصبح التتوين ذا أبعاد دلالية متعددة^٤ . وكذلك نون التوكيد فقد اكتسبت قيمتها الدلالية بعد استقرار اللغة . وما زالت النون التزيينية تلحق نمط الأفعال الجوفاء في لهجة القرويين في

١ . انظر التطور النحوي للغة العربية ٢٧، فقه اللغة المقارن للدكتور إبراهيم السامرائي ١٣٤ خصائص

العربية في الأفعال والأسماء للدكتور إسماعيل عمارة ٦٨ .

٢ . انظر صيغ الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات السامية ١٧٥ و ١٧٧ ، فقه اللغة المقارن ١٣٤

٣ . انظر صيغ الجموع ٢٣٢- ٢٣٣ .

٤ . انظر هذه الأبعاد الدلالية في بحث الدكتور سمير ستيتية : رؤية جديدة في تفسير التتوين ١٣٥- ١٤٣ .

جنوبي العراق (العمارة والناصرية) وهي إنما تلحقها كما ذكر إبراهيم السامرائي إتماماً للفائدة التي تحصل من التتوين في الأسماء ، يقولون : أروحن ، أموتن . فالنون صوت لين سهل يزين آخر هذه الأفعال^١ .

وإذا ثبت أن هذه النون تتوين في أصل الوضع فإن هذه إمارة صريحة على أن التتوين كان يدخل الأفعال كما يدخل الأسماء .

وقد رأينا في التتوين الغالي أنه يدخل الحروف كما في قول الراجز :

قالت بنات العم يا سلمى واتن كان فقيراً معتماً ، قالت واتن

وعليه فإن التتوين في قديم اللغة كان يدخل جميع أنواع الكلمة بلا استثناء ، ثم إن هذا التتوين في تطور اللغة أصبح مختصاً بأنماط محصورة من أنماط الكلمات . وهذا ما حصل للتتوين كذلك في اللغات السامية ، فقد كان يستخدم في العصور الأولى بشكل منتظم ، لاسيما في العصر البابلي القديم ، وأبرز نموذج للنصوص التي حافظت على استخدامه هو قانون حمورابي ثم بدأ استخدام التتوين يتناقص تدريجياً حتى تلاشى في العصور المتأخرة إلا من النصوص الأدبية أو الدينية ذات الطابع الكلاسيكي^٢ .

والحق أن هذا ما كان سيحصل للتتوين في اللغة العربية لولا أن القرآن نزل في فترة كانت تستخدم التتوين ، كما أن جمع اللغة كان في تلك الفترة ، إذ نلاحظ أن ظاهرة التتوين قد تلاشت في اللهجات العربية الحديثة .

ومما يؤكد الفكرة التي طرحت سابقاً والتي تنص على أن التتوين لم يكن في قديم اللغة مختصاً في نمط من أنماط اللغة ، أننا نجد النحاة قد تحدثوا عن أنواع كثيرة للتتوين وصلت إلى

١ انظر فقه اللغة للمقارن ١٢٩ و ١٤٣ .

٢ انظر اللغة الأكديّة ٢٠٥ .

تسعة أنواع عند السيوطي^١ ؛ فهناك التتوين مطرد الاستخدام وهو أربعة أنواع :التمكين والتتكير والمقابلة والعض ، وهناك تتوين الترزم والتتوين الغالي وهناك تتوين الضرورة الذي يدخل على المنادى وما لا ينصرف ، وهناك تتوين الحكاية ، وأخيراً تتوين الشنوذ كالتتوين في :هؤلاء قومك . واستعراض هذه الأنواع المختلفة للتتوين يثبت ما أذهب إليه . فالنحاة قد وضعوا قاعدتهم العريضة وهي أن التتوين من علامات الأسماء ، ثم حاولوا أن يخرجوا الأنواع التي تدخل على غير الاسم بتسميات لا تتعارض وقاعدتهم ، حتى وصل الأمر في نهاية المطاف إلى أن سموا أحد أنواع التتوين بأنه شاذ وآخر بأنه للضرورة.

حذف التتوين لالتقاء الساكنين

إذا ولي التتوين حرف ساكن ففيه أمران ؛ تحريك التتوين تخلصاً من التقاء الساكنين أو حذف التتوين^٢ . والأصل هنا تحريك التتوين لالتقاء الساكنين ، غير أن جواز الحذف كان - كما قال ابن جنى - لأن التتوين "ضارع حروف اللين بما فيه من الغنة ، فكما يحذفن لالتقاء الساكنين في نحو : رمى القوم ، وقاضي البلد ، ويدعو القوم كذلك حذف التتوين لالتقاء الساكنين وهو مراد^٣ ، فقد حذف التتوين لالتقاء الساكنين جوازاً في قول الراجز:

١ انظر معجم لهولمغ ٤/٤٠٥ - ٤٠٩ .

٢ انظر ظاهرة التتوين ٥٧ .

٣ سر صناعة الإعراب ٢/١٨٩ - ١٩٠ .

لَتَجِدَنَّيَ بِالْأَمِيرِ بَرًّا وبالقناةِ مذعساً مكرًّا

إذا غطيفُ السلميُّ قرًّا^١

أراد (غطيف) بالتتوين بدل رفع ما بعده فحذف التتوين . ومنه كذلك قول الراجز:

حيدةٌ خالي ولقيطٌ وعلي وحاتمٌ الطائيُّ وهابُ المعني^٢

أراد (حاتم) فحذف التتوين بدل على ذلك أنه رفع كلمة الطائي . وقول راجز آخر:

والله لو كنت لهذا خالصاً لكنتُ عبداً آكلَ الأبارصا^٣

أراد (آكل الأبارصا) ، فحذف التتوين ، ودل على أنه أراد التتوين أنه نصب الأبارصا ولو لم

يرده لجرها .

وقد خالف عباس حسن القدماء حين قالوا أن الأولى هنا تحريك التتوين لا حذفه ، قال :

" ومن العرب من يجيز حذف التتوين إذا وليه ساكن ، وهذا أسهل اللغات كلها . فيقول : وقف

خطيبُ اسمع خطبته ، وصاح قائلَ أفهموا ، وأقبل عالمٌ اخرج لاستقباله ، وحبذا الاقتصار عليه

بشرط التنبيه إلى أن الكلمات التي حذف منها ليست ممنوعة من الصرف"^٤ . غير أنه لم يبين

الأسباب التي تجعل حذف التتوين أسهل .

١ سر صناعة الإعراب ١٨٨/٢ ، الإصناف ٦٦٥/٢ (م ٩٤) ، المقرب ٦٧/٢ ، لسان العرب (دعس) .
٢ نسب لامرأة من بني عامر ولامرأة من بني عقيل في خزنة الألب ٣٧٥/٧ ، وبلا نسبة في المنصف ٦٨/٢ ، سر صناعة الإعراب ١٨٨/٢ ، الإصناف ٦٦٣/٢ ، شرح الشافية ٢٣٤/٢ ، شرح للكافية ٢٧٥/٦ ، شرح شواهد الشافية ١٦٣ .
٣ سر صناعة الإعراب ١٨٩/٢ .
٤ النحو الوافي ٤٢/١ .

وقد ورد مثل هذا الحذف في القراءات القرآنية مما يجعل القول بأنه خاص بالضرورة^١

باطلاً . فقد قرئ : " قل هو الله أحدُ اللهُ الصمد " ^٢ بحذف التتوين ، وقرأ عمارة بن عقيل : " ولا الليل

سابقُ النهار " ^٣ بنصب النهار على إرادة التتوين في سابق .

ويمكن تحليل واحد من الأمثلة السابقة ليكون نموذجاً يمثل كل الأمثلة السابقة وذلك من

أجل الوصول إلى تفسير لظاهرة حذف التتوين في مثل النماذج السابقة ، ولناخذ مثلاً الآيتين من

سورة الإخلاص . فالأصل فيها : " قل هو الله أحدُ اللهُ الصمد " ^٤ ، ونحن نعلم أن أول كلمة الله

همزة وصل ، وهي مختلف فيها ؛ فإما أن تكون همزة متلوة بحركة ° أو أن تكون حركة^٥

وسنحلل النموذج على الجهتين :

- باعتبار همزة الوصل همزة متلوة بحركة :

?a/ħa/dun/?al/la:/hu

- باعتبار همزة الوصل حركة

?a/ħa/dun/al/la:/hu

وفي النموذجين السابقين نلاحظ أنه لا التقاء لساكنين فيهما ؛ ففي النموذج الأول يتشكل

في الموضع المقصود مقطعين هما (dun/?al) وهما من نوع واحد هو (ص ح ص) ومن

١ ذهب إلى القول بالضرورة الإسترلاباذي في شرح الكافية ٢٧٥/٦ .

٢ الإخلاص ١ و ٢ ، ونظر هذه القراءة في البحر المحيط ٥٣٠/٨ ، وكذلك في المقتضب ٥٨١/١ ، وشرح المفصل ٦/٢ .

٣ يس ٤٠ ونظر هذه القراءة في البحر المحيط ٣٢٣/٧ ، وكذلك في شرح المفصل ٦/٢ .

٤ الإخلاص ٢١ .

٥ انظر العربية للفصحى ٤٣ والمنهج الصوتي للبنية العربية ٤٢ .

٦ انظر الأصوات اللغوية للدكتور سمير ستيتية ٣١٨ ، دراسات في علم اللغة لكمال بشر ١٥٠ .

المعلوم أن همزة الوصل تسقط في درج الكلام فيصبح الشكل (dunal) ويتكون مقطعان هما (du وnal) وهما من نوع (ص ح) و(ص ح ص) وهذا هو الأصل كما ذكر النحاة .
 إذ لم يلتق ساكنان حتى نقول إنّ التتوين تحرك بسببهما ، لأن الحركة التي لحقت التتوين هي إما حركة همزة الوصل ، أو هي همزة الوصل التي هي حركة أصلاً .
 وعند حذف التتوين يصبح المقطعان السابقان مقطعاً واحداً على النحو التالي:

dul ← dun/al

ومن هنا فإننا نخسر من المقطع الأول النون ومن الثاني الحركة وهي الفتحة هنا ، فيحصل التخفيف من نحت المقطعين وجعلهما مقطعاً واحداً ، ويمكن أن نجتهد هنا ونقول إن ما حدث في هذا النموذج هو من قبيل النحت ، ولكنه نحت مقطعي يتم على مستوى المقاطع لا على مستوى الكلمات ككل .

إثباته التتوين في الموضع الطي يجب فيه حذفه

يحذف التتوين وجوباً إذا كان الاسم المنون علماً مفرداً موصوفاً بكلمة ابن أو ابنة من غير فاصل بين الصفة والموصوف ، وكلاهما مفرد مضاف إلى علم آخر مفرد أو غير مفرد^١ .
 وقد ذهب معظم النحويين إلى أن التتوين يحذف في هذا الموضع لالتقاء الساكنين ، ولأن الاسمين أصبحا وكأنهما اسم واحد .

١ انظر الكتاب ٥٠٤/٣، الخصائص ٢٤٧/٢، سر صناعة الإعراب ١٨٢/٢، ارتشاف للضرب ١٨٩/٤ ، شرح التصريح ٢١٩/٢، وانظر كذلك ظاهرة التتوين في اللغة العربية ٥٥ .

ونكر المبرد^١ وابن جنى^٢ أن المختار في غير هذا الموضع تحريك التتوين لالتقاء الساكنين ؛ لأن الحذف إنما يكون في حروف المد واللين خاصة ، وإنما جاز في التتوين لمضارعه إياها ، وأنه يقع كثيراً بدلاً منها ، ويزاد في الموضع الذي تزداد فيه .

غير أن ابن يعيش^٣ لم يرتض هذا التفسير لحذف التتوين في هذا الموضع مستدلاً على ذلك بما ورد عن العرب أنهم كانوا يقولون : هذه هند بنت عمرو ، فيحذف التتوين وإن لم يلتق ساكنان . وذهب إلى أن السبب هو التخفيف لكثرة الاستعمال ، أي كثرة استعمال (ابن) مضافاً إلى علم ، ومجيء العلم منعوتاً به ، وقد حذفوا التتوين من هذا المنعوت كأنهم جعلوا الاسمين اسماً واحداً لكثرة الاستعمال .

ويضاف إلى هذا السبب في حذف التتوين سبب آخر وهو توالي الأمثال ، فالتتوين نون وكذلك النون في كلمة ابن . فلما كثر استعمال هذا النمط وكان فيه توالي للأمثال مال العربي إلى التخفيف بحذف التتوين .

ويمكن تطبيق النحت المقطعي الموضح في النوع السابق من حذف التتوين على هذا الحذف كذلك ؛ انظر إلى ما حصل في جملة (زيدُ بنُ عمرو) قبل حذف التتوين وبعده :

- قبل الحذف zay/dun/ib/nu

- بعد الحذف zay/dub/nu

فقد حصل التخفيف هنا من أننا خسرنا مقطعاً بسبب حذف صامت من أحد المقاطع وحركة من المقطع الذي يليه ، فيحصل بذلك النحت المقطعي المُحدَّث عنه سابقاً .

١ انظر المقتضب ١/٥٧٩ .

٢ انظر مرر صناعة الإعراب ٢/١٨٩ - ١٩٠ .

٣ انظر شرح المفصل ٥/٢ - ٦ .

غير أن التتوين قد ثبت في مثل هذا النمط في بعض الشواهد ، منه قول الراجز وهو

الأغلب العجلي:

جارية من قيس^و بن ثعلبة تزوجت شيخا غليظ الرقبة^١

وقد اجمع النحاة على أن رد التتوين في هذا ومثله ضرورة شعرية ، إلا ما ورد عن المبرد^٢ من إجازة إثبات التتوين في الكلام حيث جعله جائزاً حسناً .

١ نسب للأغلب العجلي في الكتاب ٣/٥٠٥ - ٥٠٦ ، شرح المفصل ٦/٢ ، وبلا نسبة في المقتضب ١/٥٨١ ،
الخصائص ٢/٢٤٧ ، سر صناعة الإعراب ٢/١٨٥ ، شرح الكافية الشافية ٨/٢ ، ارتشاف للضرب ٤/٢١٨٩ ،
شرح التصريح ٢/٢١٩ .
٢ انظر المقتضب ١/٥٨١ .

الفصل الخامس

الإبدال اللغوي

ويشمل:

- المبحث الأول : الإبدال الحر
- المبحث الثاني : الإبدال المقيد

المبحث الأول: الإبدال الحر

تتعرض أصوات اللغة - أي لغة - إلى عمليات تحويلية مختلفة ، ومن ضمن هذه العمليات التي تخضع لها أصوات اللغة أننا نجدتها تبدل من بعضها ، فإما أن يكون هذا الإبدال مقيدا بوجود سياقات صوتية تساعد على حدوثه وهو ما يطلق عليه اسم الإبدال المقيد ، وإما أن يكون الإبدال غير خاضع لوجود الصوت في سياقات صوتية معينة ولكنه يكون خاضعا لإرادة المتكلم ، التي تستحب إبدال الصوت بآخر وهو ما اصطلح على تسميته بالإبدال الحر . في الصفحات القادمة سيتناول هذا الفصل عددا من مظاهر الإبدال بنوعيه الحر والمقيد مما ظهرت في شواهد الرجز.

إبدال الهمزة هاء

أجاز علماء اللغة^١ إبدال الهمزة هاء وذلك لوروده في السماع كثيرا . فقد قالوا : أيا وهيا في النداء ؛ والهاء بدل من الهمزة لأن أيا أكثر من هيا . قال الراجز:

وانصرفت وهي حصان مفضبة^٢ ورفعت بصوتها : هيا أبة^٣

يريد أيا أبة . وأبدلت الهاء من الهمزة كذلك في إياك من قول الراجز:

يا خال هلا قلت إذ أعطيتني هياك هياك وحنواء العنق^٣

أراد إياك فأبدل الهمزة هاء .

١ انظر الإبدال لابن السكيت ٨٨ - ٨٩ ، الإبدال لأبي الطيب ٥٦٨/٢ - ٥٧١ ، ونظر سر صناعة الإعراب ٢/٢٠٣ ، الإنصاف ١/٢١٥ (م٢٥) ، الممتع ١/٣٩٨ .

٢ الإبدال لأبي الطيب ٥٦٩/٢ ، سر صناعة الإعراب ٢/٢٠٥ ، للممتع ١/٣٩٩ .

٣ الإبدال لأبي الطيب ٥٧٠/٢ ، سر صناعة الإعراب ٢/٢٠٤ ، لسان العرب (هيا) و (أيا) .

وقد رويت (أيالك) بفتح الهمزة وعليه كانت الهاء حينما أبدلت من الهمزة فيها مفتوحة ، وقد ورد ذلك في قول الراجز:

هَيَاكُ أَنْ تَمْنَى بِشَعْشَعَانِ خَبَّ الْفُوَادِ مَاتِلِ الْيَدَانِ^١

وقال بعضهم أن هاء (هات) هي همزة في الأصل لأنها من (أتى يأتني) ، وقد قال الراجز :

لله ما يعطي وما يهاتي^٢

أي وما يأخذ .

وقد علق حسام النعيمي على هذا الإبدال بعد أن نسبه إلى قبيلة طيبي قائلًا: "ويبدو أن الميل إلى إخفاء الهمزة وإضعافها في النطق جعلهم يقبلونها هاءً لتداني مخرجيهما ، إلا أن قبيلة طيء متوغلة في البداوة ، فكان الأشبه أن تحافظ على الصوت الشديد المجهور ؛ لأنه أوفق بطبيعتها ، إلا أنه لا يبعد أن يكون الذي بدأ هذا الإبدال في طبعه لين ورقة لضعف أو علة بحيث أثر الصوت المهتوت على الصوت الشديد الانفجاري"^٣ .

والحق أن إبدال الهمزة هاءً مبرر صوتياً لما بين الصوتين من تقارب شديد في المخرج والصفة ؛ فالهمزة^٤ صوت شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس مخرجه المزمار ، عند النطق به ينحبس الهواء عند المزمار انحباساً تاماً ثم ينفرج المزمار فجأة ، أما الهاء^٥ فصوت رخو مهموس ، عند النطق به يظل المزمار منبسطاً دون أن يتحرك الوتران الصوتيان ، ولكن اندفاع الهواء يحدث نوعاً من الحفيف يسمع في أقصى الحلق أو داخل المزمار ، ويتخذ الفم عند النطق بالهاء وضعاً يشبه الوضع الذي يتخذه عند النطق بأصوات اللين .

١ سر صناعة الإعراب ٢/٢٠٣ .

٢ سر صناعة الإعراب ٢/٢٠٥ ، شرح المفصل ٤/٣٠ ، لسان العرب (هات) .

٣ الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ١١٧ .

٤ انظر صفات الهمزة في الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ٩٠ ، علم الأصوات لكامل بشر ٢٨٨ .

٥ انظر صفات الهاء في الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ٨٨ ، وعلم الأصوات لكامل بشر ٣٠٥ .

أراد عصيت فأبدل التاء كافا ، قال ابن جني : " لأنها أختها في الهمس " ^١ ، وقد كان ابن مالك ^٢ والأشموني ^٣ يجعلان ما في هذا الشاهد من قبيل نيابة ضمير النصب عن ضمير الرفع .
 وحديثاً ذهب حسام النعيمي ^٤ إلى افتراض مؤداه أن اللغة قد استعملت أول الأمر ضميراً واحداً للرفع والنصب والجر ، ثم في مراحل تطورها استحدثت الثاني فصار ضميران ؛ أحدهما للرفع والآخر للنصب والجر ، ويقوي هذا الافتراض عنده أن الضمير (نا) يستخدم للأحوال الثلاث ، ثم رجح أن يكون الكاف هو الأصل لأنه استعمل لحالتين ، أما التاء فمستحدث ؛ وذلك لأنه يستخدم لحالة واحدة . وهذا هو رأي برجستراسر ^٥ بدليل بقاء كاف الضمير في بعض اللغات السامية ، وهذا الرأي كذلك هو أحد رأيين ذهب إليهما سمير ستيتية ^٦ أما الآخر فافتراض مؤداه أن يكون تحول التاء كافاً من رواسب الحبشية في اللغة ، إذ يقابل هذه التاء كاف في الحبشية .

إبدال الضاد لاما

تبدل اللام من الضاد في (اضطجع) فتصبح (الطجع) ^٧ وذلك كما في قول الراجز:

لما رأى أن لا دعة ولا شبع مال إلى أرطاة حَقْفٍ فالطجع ^٨

١ سر صناعة الإعراب ١/٢٩٠ .

٢ انظر شرح التسهيل ١/٣٨٣ .

٣ انظر شرح الأشموني ١/٣٩٧ .

٤ انظر الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ٨٩ .

٥ انظر التطور النحوي ٧٦ .

٦ انظر اللسانيات للدكتور سمير ستيتية ٦٠٨ - ٦٠٩ .

٧ انظر شرح المفصل ١٠/٤٦ ، الممتع ١/٤٠٣ .

٨ نسب لمنظور بن حبة الأمدي في شرح شواهد الشافية ٢٧٦ ، وبلا نسبة في المنصف ٢/٣٢٩ ، سر

صناعة الإعراب ٥/٢ ، المحتسب ١/٢١٤ ، شرح المفصل ١٠/٤٦ ، الممتع ١/٤٠٣ ، شرح الشافية ٣/٢٢٦ .

وقد جعل ابن جنى^١ هذا الإبدال شاذاً ، في حين جعله ابن الحاجب^٢ رديئاً ، أما مبرره فقد قال ابن جنى فيه : " فأبدل الضاد لأمأ ، وهذا شاذ ، وذلك أنه كره التقاء المطبقين فأبدل مكان الضاد أقرب الحروف إليها " .^٣

ويبدو أن قلب الضاد لأمأ مبرر صوتياً لا سيما أن للضاد نطقاً يقربها من اللام ، يقول برجشتراسر : إن مخرج الضاد " من حافة اللسان ، ومن القدماء من يقول : من جانبه الأيسر ، ومنهم من يقول : من الأيمن ، ومنهم من يقول من كليهما ، فمخرجها قريب من مخرج اللام ، الذي هو أيضاً من حافة اللسان ، وذلك يدل على أن الضاد كانت تشبه اللام من بعض الوجوه ، والفرق بينهما هو أن الضاد من الحروف المطبقة كالضاد ، وأنها من نوات الدوي ، واللام غير مطبقة صوتية محضة " .^٤

وهذا النطق للضاد ما زال موجوداً في منطقة ظفار كالمهرية والشجرية^٥ ، كما أن للضاد نطقاً قريباً من هذا النطق عند أهل حضرموت وهو كاللام المطبقة^٦ .

ويرى إسماعيل عمارة أن إبدال الضاد لأمأ يمكن تفسيره بفكرة انحلال الصوت المركب ، إذ " في وسع المرء أن يتصور أن الضاد القديمة صوت مركب من الدال المفخمة واللام الجانبية ، ونظراً لصعوبة نطقه فقد انحل عند بعض الناطقين بالعربية إلى لام مفخمة ،

١ نظر المنصف ٢/٢٢٩ ، سر صناعة الإعراب ٥/٢ .

٢ نظر شرح الشافية ٣/٢٢٦ .

٣ المنصف ٢/٢٢٩ ونظر شرح التصريح ٢/٦٩١ .

٤ لتطور النحوي للغة العربية ١٨ ، وانظر الفكرة ذاتها في علم الأصوات لكمال بشر ٢٦٥ .

٥ نظر اللهجات العربية في التراث ٢/٤٣٠ .

٦ نظر التطور النحوي ١٩ .

وهذا وجه ، أو دال مفخمة ، وهي التي نسمعا من القراء اليوم " ١ . والحق أن الضاد ليست صوتاً مركباً حتى يصح هذا الافتراض ؛ وعليه يكون تفسير عمارة السابق مرجوحاً .

ويمكن أن يضاف إلى ما سبق أن إبدال الضاد لأمأ في اضطجع قد يكون نوعاً من المخالفة الصوتية ، وذلك من أجل التخلص من توالي الأمثال ، إذ يمكن أن تكون الضاد أدغمت في الطاء فأصبحت الكلمة (اطّجع) ثم تخلص الناطقون من هذا التماثل أو التضعيف عن طريق إبدال الطاء لأمأ ، وهو صوت مناسب إذ هو قريب إلى حد كبير من الطاء ومن الضاد .

وذهب تمام حسان ^٢ إلى أن الشبه في المخرج والتفخيم بين اللام في هذا الموضع (اضطجع) وبين الضاد المظهرة قبل الطاء جعل النحاة يخلطون بينهما في السمع وأن تكوين الكلمة في الحالتين هو (اضطجع) . كما ذهب حسام النعيمي ^٣ إلى أن إبدال الضاد لأمأ هو جنوح إلى الخفة وهرباً من ثقل الضاد .

إبدال النون ميماً

تبدل النون ميماً في كثير من السياقات كإبدالها ميماً إذا وقعت ساكنة قبل الباء ، وهو ما يعرف بالإقلاب في علم التجويد ، إلا أن ما يهمنا هنا هو إبدالها حر لا المقيد ، فقد أبدلت من النون في كلمة البنان فقالوا البنام ^٤ . قال رؤبة:

يا هال ذات المنطق التتمام وكفك المخصب البنام ^٥

١ بحوث في الاستشراق واللغة ٢٣٢ .

٢ انظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٥ .

٣ الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ١٥٥ .

٤ انظر الإبدال لابن السكيت ٧٧، ص صناعة الإعراب ٩٦/٢ ، شرح المفصل ٣٣/١٠ ، المتع ٣٩٢/١ ، شرح

الشافية ٢١٦/٣ ، شرح التصريح ٧٤٣/٢ .

٥ ديوان رؤبة ١٨٣ .

أراد البنان فأبدل النون ميماً . وقد عدّه الأزهري^١ شاذاً ، في حين أجزه ابن جني^٢ ؛ وذلك لما في الميم من الغنة والهوي ، قال : على هذا جمعوا بينهما في القوافي . ومما جمع فيه بينهما في القوافي قول الراجز :

يا رَبُّ جَعَدَ فِيهِمْ لَوْ تَدْرِينُ يَضْرِبُ ضَرْبَ الْمَبْطِ وَالْمَقَادِيمِ^٣

وفي قرب الميم والنون يقول المبرد : " وأما إدغامها - أي النون - في الميم وإن خرجت من الشفة فهي تجاورها ، لما في الميم من الغنة وتشاركها في الخياشيم ، والنون تسمع كالميم ، وكذلك الميم كالنون ، وتقعان في القوافي المُكفَّاة ، فتكون إحدى القافيتين نوناً والأخرى ميماً فلا يكون عيباً كما قال الراجز :

بَيَّيْ إِنْ الْبَرُّ شَيْءٌ هَيِّنُ وَالْمَنْطِقُ اللَّيْنُ وَالطَّعِيمُ^٤ " ٤

ومن الشواهد الأخرى التي عدها المبرد لهذه الظاهرة قول علي بن أبي طالب :

قد عرف الحرب العوان آتِي بازلَ عامين حديثَ سنِّ

لمثل هذا ولتنتي أمي^٥

والنون والميم وإن كانا غير متقاربين مخرجاً ، إذ مخرج النون مما بين طرف اللسان وما فوق الثنايا ، ومخرج الميم مما بين الشفتين ، فإنهما يشتركان في أن مجرى الهواء معهما دون سائر الأصوات من الأنف ، كما أنهما مجهوران متوسطان بين الشدة والرخاوة^٦ . وقد بقي الإبدال بينهما مستمراً عبر العصور إلى الآن ، فأهل الأندلس كانوا في القرن الرابع

١ انظر شرح التصريح ٧٤٣/٢ .

٢ انظر سر صناعة الإعراب ٩٦/٢ .

٣ السابق نفسه .

٤ المقتضب ٢٤١/١ ، وانظر الشاهد في المنصف ٦١/٣ ، وشرح شواهد الشافية ٣٤٢ . الطعيم تصغير الطعام .

٥ ديوان علي بن أبي طالب ١٣٩ - ١٤٠ وانظر المقتضب ٢٤٢/١ . البازل : البعير الذي ظهر نابه .

٦ انظر لغة تميم ١١٣ وانظر صفات الميم ومخرجها في الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ٤٥ وعلم الأصوات لكمال

بشر ٣٤٨ ، وصفات النون ومخرجها في الأصوات اللغوية ٦٦ - ٦٧ ، وعلم الأصوات ٣٤٩ .

الهجري يقولون : حلزوم بدلاً من حلزون ، أما في الوقت الحالي فأهل مصر يقولون : فاطنة بدلاً من فاطمة ^١ .

يضاف أن هذا الإبدال موجود في اللغات السامية فالتتوين في العربية يقابله التميم في الآكدية والسبئية ، فكلمة كلب في العربية يقابلها كلبم في الآكدية ، وكلمة إن في العربية يقابلها إم في العبرية ^٢ .

إبدال السين تاء

ذكر علماء اللغة ^٣ أن السين تبدل تاء ، مستشهدين بقول الراجز :

يا قاتل الله بني السعلات عمرو بن يربوع شرار النّات

غير أعفاء ولا أكيات ^٤

أراد الناس وأكياس ، فأبدل السين تاء وقد وصفه الإستراباذي ^٥ بأنه نادر ، في حين نجد غيره يبرر هذا الإبدال ، إذ تتفق السين والتاء في الهمس وتجاوران في المخرج وهما من حروف الزيادة ^٦ .

١ انظر لغة تميم ١١٣ .

٢ انظر التطور النحوي ٢٧ ، لغة تميم ١١٣ .

٣ انظر الإبدال لأبي الطيب ١١٧/١ ، سر صناعة الإعراب ١٦٥/١ ، شرح المفصل ٣٦/١٠ و ٤١ ، الممتع ٣٨٩/١ ، المقرب ١٧٥/٢ .

٤ نسب لعلياء بن أرقم البشكري في شرح شواهد الشافية ٤٧٠ ، ويلا نسبة في الإبدال لأبي الطيب ١١٧/١٠ ، سر صناعة الإعراب ١٦٥/١ ، شرح المفصل ٣٦/١٠ ، الممتع ٣٨٩/١ ، المقرب ١٧٥/٢ ، شرح الشافية ٢٢١/٣ .

٥ انظر شرح الشافية ٢٢١/٣ .

٦ انظر سر صناعة الإعراب ١٦٥/١ ، شرح المفصل ٤١/١٠ ، الممتع ٣٨٩/١ .

ويطلق على ظاهرة إبدال السين تاء مصطلح (الوتم) وهي ظاهرة تعزى إلى اليمن^١ ، وتفسير هذه الظاهرة سهل^٢ ؛ وذلك أن السين والتاء صوتان متناظران في الرخاوة والشدّة ، أي أنهما يتفقان في المخرج وهو الأسنان واللثة ، كما يتفقان في الهمس ويتفقان أخيراً في الترقيق ، والفرق الوحيد بينهما هو أن السين رخوة احتكاكية والتاء شديدة انفجارية^٣ .

إبدال الجيم شيباً

تبدل الجيم من الشين^٤ بدليل قول الراجز:

إذ ذاك إذ حبل الوصال مُنْمَش^٥

قال الأشموني: "وسهل ذلك كون الجيم والشين متفتحين في المخرج"^٥ .

وذهب إبراهيم أنيس^٦ إلى أن السبب في هذا الإبدال هو انتقال مخرج الجيم من مكانه إلى الأمام حتى أصبح من مخرج الشين ، وهذه الشين هي الجيم الشامية التي هي صوت مجهور نظيره المهموس هو الشين وقد أدى هذا التحول إلى ازدياد رخاوة الجيم الفصيحة .

و إبدال الجيم شيباً ينسب إلى قبيلة تميم^٧ وفسره أحمد علم الدين الجندي من منطلق أن

" الشين صوت رخو مهموس نظيره الجيم وهو صوت مجهور وهما شجريان متجانسان ولهذا

١ انظر في اللهجات العربية ١٠٥ ، فصول في فقه العربية ١٣٢ .

٢ انظر في اللهجات العربية ١٠٥ ، فصول في فقه العربية ١٣٢ ، وانظر صفات لتاء والسين في علم الأصوات لكمال بشر ٢٤٩ و٣٠١ .

٣ انظر سر صناعة الإعراب ٢١٧/١ ، الممتع ٤١١/١ - ٤١٢ ، شرح الأشموني ٥٦٣/٤ .

٤ المراجع السابقة نفسها .

٥ شرح الأشموني ٥٦٣/٤ .

٦ انظر الأصوات اللغوية ٢٠٧ .

٧ انظر اللهجات العربية في التراث ٤٥٧/٢ ، لغة تميم ١١٠ .

التقارب صح أن يحل أحدهما محل الآخر" ^١ ، في حين ذهب ضاحي عبد الباقي ^٢ إلى أن من الجائز أن تكون هذه الشين المبذلة من الجيم هي الصوت الذي بين الجيم والشين ، ولكنه لم يجزم بذلك ؛ لأن هذا الإبدال وصلنا عن طريق الكتابة ، والكتابة وسيلة غير تامة الدقة في وصف النطق وعلى الأخص القديم منها ، إلا إن كان هذا النطق لدى بعض بطون تميم التي عاشت في أطراف الجزيرة مجاورة لبعض الفرس متأثرة بنطقهم لهذا الصوت .

في حين نجد من يجزم بأن هذه الشين هي تلك الشين المجهورة التي بين الجيم والشين ، فقد ذهب يحيى عابنة ^٣ إلى أن الشين المهموسة التي تروىها المعاجم العربية في بعض الأنماط اللغوية الاستعمالية ليست من مكونات صوت الجيم ، وإنما هي الشين المجهورة التي وصفها سيبويه بأنها الجيم التي كالشين ، وهي من الأصوات غير المستحسنة عنده ، وهي صوت لثوي حنكي كالشين المهموسة والفرق بينهما في الجهر والهمس فقط ، ومن الممكن أن يطلق عليها اسم الجيم المشبعة .

وقد انطلق عابنة ^٤ في تفسير هذا الإبدال من منطلق ما توصف به الجيم من أنها صوت مركب من الدال والشين ، مما يجعله صوتاً صعباً يتطلب من الناطقين النطق بصوتين مختلفين في آن واحد ، وهذه الصعوبة المتأتية من الازدواج مدعاة إلى تدخل قانون السهولة والتيسير ، وذلك عن طريق ما يسمى بتفكيك الصوت المزدوج أو انحلال الصوت المركب ، ومن الطبيعي أنه سينحل إلى أحد مكونيه الدال أو الشين .

١ اللهجات العربية في التراث ٤٥٧/٢ .

٢ انظر لغة تميم ١١٠ .

٣ انظر بحثه تطور صوت الجيم ٣٢٠ .

٤ السابق ٣١٨ .

وعليه فليس تحول الجيم شيئاً إبدالاً وإنما هو انحلال . ومن هنا يرى عباينة^١ أن الجيم المركبة لن تتحل إلى الشين ؛ وذلك أن الشين مهموسة والجيم مجهورة ، والأصل عنده أن تتحل إلى الصوت الذي عد من الأصوات غير المستحسنة (الشين المشبعة) . وهو ما حدث في اللهجات الحديثة ، إذ تنطق الجيم شيئاً مشبعة في المغرب العربي ومدينة دمشق ونابلس وغيرها من المدن الحضرية في بلاد الشام . ثم يتابع قائلاً : لكن الذي حدث في العربية أن الناطقين الذين أوصلوا الجيم المركبة إلى هذا الأمر قد نطقوا الجيم شيئاً مجهورة ، ولكنها رويت عنهم وصفاً بأنها الجيم التي كالشين ، وكتبت شيئاً ، ثم أصبح الأمر كما لو أنه حدث إبدال صوتي تاريخي بين الجيم المركبة والشين المهموسة .

ويوافق عباينة^٢ بهذا الرأي رمضان عبدالتواب الذي تحدث عن فكرة الانحلال السابقة حين قال : " فإن من الملاحظ في التطور اللغوي أن الأصوات المزدوجة تميل في تطورها إلى أن تتحل إلى أحد الصوتين المكونين لها ، وهذا صوت الجيم ، وهو كما عرفنا من قبل من الأصوات المزدوجة في الفصحى، نراه وهو المكون من دال مخرجه من الغار يعقبها شين مجهورة ، ينحل في اللهجات العامية إلى هذين الصوتين ، فمثال تطوره إلى الدال : (نشيش) في (جشيش) و(نشع) في (جشع) ومثال تطوره إلى الشين المجهورة : النطق الشامي للجيم في الوقت الحاضر . وقد ضاع الجهر في بعض الكلمات ، وصارت الجيم شيئاً مهموسة كالشين القديمة^٣ . وممن أخذ بفكرة الانحلال هذه إسماعيل عمايرة^٤ الذي كان يرى أن الجيم صوت مركب من الدال والشين ، وقد أخذ صفة الجهر والانفجارية من الدال ، وصفة الاحتكاك من

١ السابق ٣٢٠ .

٢ فصول في فقه العربية ١٢٩ .

٣ انظر بحوث في الاستشراق واللغة ٢٢٠ .

الشين ، ولذا كان نطقها مركبة فيه قدر من الصعوبة ، إذ تتحل على أسنة بعض العرب لتصبح صوتاً أحادياً ، فيكون شينا تارة ويكون دالا تارة أخرى .

وقد أكد كمال بشر^١ أن المقصود بالجيم التي كالشين في وصف القماء هي الجيم الشامية التي هي الشين ذاتها إلا أنها مجهورة لا مهموسة . ثم فسر بشر^٢ تحول الجيم المركبة إلى الشين المجهورة أو الجيم الشامية من خلال تركيزه على صفة التركيبية في الجيم ، إذ الجيم مركبة من الدال والشين المجهورة (dj) وقد اكتفى الناطقون بها بنطق الجزء الثاني منها فتحولت الجيم (الوقفية الاحتكاكية) إلى احتكاكية مع الاحتفاظ بالمخرج والإبقاء على الجهر .

إبدال الياء جيماً والجيم ياءً

تبدل الجيم من الياء لا غير^٣ مشددة ومخففة ، فيبدلون من الياء المشددة جيماً مشددة ومن الياء المخففة جيماً مخففة^٤ . وقد حدد سيبويه^٥ والاستراباذي^٦ هذا الإبدال بالوقف . فمن شواهد إبدال الجيم المشددة ياء قول الراجز :

خالي عويْفٌ وأبو عِلْجٍ
المطعمان اللحم بالعشِجِ

وبالغداة فَلَقَ البرِجِجَ^٧

١ انظر علم الأصوات ٣٣٤ - ٣٣٥ .

٢ السابق ٣٣٥ .

٣ انظر سر صناعة الإعراب ١٨٧/١ .

٤ انظر شرح المفصل ٥٠/١٠ ، الممتع ٣٥٣/١ ، شرح الشافية ٢٨٧/٢ و ٢٢٩/٣ .

٥ انظر الكتاب ١٨٢/٤ .

٦ انظر شرح الشافية ٢٨٧/٢ .

٧ انظر الكتاب ١٨٢/٤ ، الإبدال لابن السكيت ٩٥ ، سر صناعة الإعراب ١٨٧/١ ، المحتسب ١٥٧/١ ،

الممتع ٣٥٣/١ ، شرح الشافية ٢٨٧/٢ ، شرح التصريح ٦٩١/٢ . فلق: ما قطع من التمر ، البرني : ضرب من التمر .

يريد (أبو علي ، العشي ، البرني) • ومن إبدال المخففة قول الراجز :

لاهم إن كنت قَبِلْتَ حَجَّتْ
فلا يزالُ شاحجٌ يَأْتِيكَ بَجْ

أَقْمَرُ نَهَاتُ يَنْزِي وَفَرَجِجٌ ١

يريد (حجتي ، بي ، وفرتي) • ومنه كذلك قول الراجز :

يطير عنها الوَبْرُ الصَّهَابِجَا ٢

أراد (الصهابي) من الصهبة إي الشعر الأشقر • ومنه كذلك قول الراجز :

حتى إذا ما أممجت وأمسجا ٣

يريد (أمسيت وأمسيا) • ومنه كذلك قول الراجز وهو أبو النجم :

كان في أذناهن الشوئل
من عبس الصيف قرون الأجل ٤

يريد (الأيل) وهو نكر الأوعال •

وكان بعضهم ° يجعل إبدال الياء المشددة مطرداً ، أما غير المشددة فقد جعلوه غير

مطرد ومقتصراً على السماع • قال ابن يعيش : " الجيم تبدل من الياء لا غير لأنهما أختان في

الجهر والمخرج ، إلا أن الجيم شديدة ، ولولا شدتها لكانت ياءً ، وإذا شددت الياء صارت جيماً

١ الإبدال لابن السكيت ٩٦ ، سر صناعة الإعراب ١٨٩/١ ، للمحتسب ١٥٧/١ ، الممتع ٣٥٥/١ ، المقرب ١٦٥/٢ ، شرح الشافية ٢٨٧/٢ ، شرح شواهد الشافية ٢١٥ و ٢١٨ ، شاحج : بفل ، ينزي : يحرك ، وفرة : الشعر إلى شحمة الأذن .

٢ لهما بن قحافة في الإبدال لابن السكيت ٩٥ ، والإبدال لأبي الطيب ٢٦٠/١ ، سر صناعة الإعراب ١٨٨/١ ، للممتع ٣٥٤/١ ، شرح شواهد الشافية ٢١٦ •

٣ ديوان للعجاج ٣٩٣ •

٤ ديوان أبي النجم ٢٢٢ ورواية للديوان (الأيل) وعليه فلا شاهد فيه •

٥ انظر المقرب ١٦٤/٢ والممتع ٣٥٤/١ •

قال يعقوب : بعض العرب إذا شددت الياء صيرها جيماً ^١ . وقال الاسترأباضي : " الجيم والياء أختان في الجهر إلا أن الجيم شديدة ، فإذا شددت الياء صارت قريبة غاية القرب منها ، وهما من وسط اللسان ، والجيم أبين في الوقف من الياء ، فطلب البيان في الوقف ، إذ عنده يخفى الحرف الموقوف عليه ^٢ .

وقد حدد سيبويه ^٣ وغيره ^٤ هذا الإبدال بالوقف ، يقول : " وأما ناس من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف ؛ لأنها خفية ، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تميم ، يريدون تميمي ^٥ .

غير أن ما روي من شواهد سابقة يجعل تقييد هذا الإبدال بالوقف مرفوضاً ، وذلك كما في إبدال الياء جيماً في كلمة (الأيل) ، من بيت أبي النجم ، وكذلك إبدالها في أمسية إذ لا وقف عليهما .

وإبدال الياء جيماً لغة في بني سعد كما أشار سيبويه ، وهم بعض بني تميم ، كما أن قضاة كانت تبدل الياء جيماً مع العين كما في شاهد (علج وعشج) . وسيمت هذه الظاهرة عندهم بالعججه ^٦ .

وقرن إبراهيم أنيس ^٧ إبدال الياء جيماً بصفات القبائل البدوية التي حرصت على تفخيم الياء فصارت جيماً ، ومن هنا فإن البدوي قد انتقل بصوت لا هو بالشديد ولا هو بالرخو إلى صوت أميل إلى الشدة منه إلى الرخاوة .

-
- ١ شرح المفصل ٥٠/١٠ .
 - ٢ شرح الشافية ٢٢٩/٣ .
 - ٣ الكتاب ١٨٢/٤ .
 - ٤ انظر شرح المفصل ٥٠/١٠ شرح للشافية ٢٨٧/٢ .
 - ٥ الكتاب ١٨٢/٤ .
 - ٦ انظر شرح التصريح ٦٩١/٢ ، فصول في فقه العربية ١١٠ .
 - ٧ انظر في اللهجات العربية ١٢٦ .

وكما أبدلت الياء جيماً فكذلك أبدلت الجيم ياءً . قال الراجز :

تحسبه بين الأنام شيرة^١

أراد (شجرة) فأبدل الجيم ياءً .

وقد أقر المحدثون^٢ بالتقارب الشديد بين الجيم والياء ؛ إذ تتحدان في المخرج وهو الغار أو سقف الحنك الصلب ، كما أنهما يشتركان في صفة الجهر ، ولعل ما يختلفان فيه يكمن فقط في أن الجيم المركبة من الأصوات التي تجمع بين الشدة والرخاوة ، أي بين الانفجار والاحتكاك ، وأما الياء فهو صوت متوسط فيه بعض الرخاوة ، أي أنه ينطق بشيء من الاحتكاك ؛ ولهذا السبب فإننا لا نعجب حين نرى الصوتين يتبادلان في اللهجات العربية القديمة ، فهذه هي العججة عند قضاة ، وهي إبدال الياء جيماً ، وهناك عكس هذه الظاهرة وهو إبدال الجيم ياء ، إذ تشيع في عصرنا الحالي في بعض قرى العراق وبعض بلدان الخليج ، فيقولون : مسيد في مسجد ، ودياي في نجاح وغير ذلك .

ويرى حسام النعيمي^٣ أن قلب الياء جيماً في (علج وعشج) أيسر وأسهل في الوصل ، وذلك لأننا مع الياء نجتمع كسرة اللام أو الشين وياعين وكسرة ، أي أننا نكرر الصوت أربع مرات ممطولاً مطولاً مرتين ، أما في الإبدال فنفصل بالجيم بين الصوتين .

وعليه يمكن القول إن إبدال الياء جيماً في (علج وعشج) وما شابههما هو من قبيل المخالفة الصوتية التي تتمثل في التخلص من توالي الياء والكسرة ، فقلبت الياء جيماً لأنها قريبة المخرج منها ، يؤكد هذا أن هذا الإبدال في المضعف مطرد أكثر من اطراده في غير

١ انظر سر صناعة الإعراب ٢/٣٨٩ ، المحتسب ١/١٥٦ .

٢ انظر في اللهجات العربية ١٢٧ ، فصول في فقه العربية ١١٢ - ١١٣ ، علم الأصوات لكمال بشر ٣٣٧ ، تطور صوت الجيم للدكتور يحيى عابنة ٣٢١ .

٣ انظر الدراسات الصوتية واللهجية ١٢٥ .

المضعف ، وذلك لأن توالي الياءات والكسرة يكون أكثر . على أن إبدال الياء جيما والعكس مُسَوِّغٌ صوتياً لما بين الصوتين من تقارب شديد لا سيما إذا كانت الياء مشددة ، إذ تندو كثيراً من الجيم، يضاف إليه أن الياء صوت تقريبي يقبل التحول إلى أي صوت يشاؤه أبناء اللغة .

إبدال الـياء فاء

ذكر ابن جني^١ أن الـياء تقلب فاءً ، فقد روى عن أبي علي الفارسي أن العرب تقول في

العطف: قام زيدٌ فم عمرو ، يريد ثم عمر . وعد من هذا القلب قول الراجز وهو العجاج :

وبلدة مرهوبة العافور^٢

فالعافور هو من عثر يعثر أي وقع في الشر . وإن كانت العافور تحتمل في وجه أن تكون أصلية من عفر والعفر هو الشدة .

والحق أن إبدال الـياء فاء يقره علم الأصوات ، إذ كلا الصوتين رخو مهموس منفتح ، وهما متقاربان مخرجاً وصفة^٣ ؛ إذ مخرج الـياء مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ، فهو صوت أسناني ، أما الفاء فمخرجها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا ، فهو شفوي أسناني ، وعليه فمخرج الـياء متأخر قليلاً في الفم عن مخرج الفاء ، وللشفتين في نطق الفاء دور ليس لهما في نطق الـياء مع قيام الأسنان بدور في نطق كل منهما .

وقد لاحظ عبد العزيز مطر^٤ أن نطق الـياء فاء إحدى خصائص لهجة الشيعة من أهل

البحرين ، ويرى ليتمان^٥ أن الإبدال بين الفاء والـياء قديم عند العرب بليل وجوده في جنوب

١ انظر سر صناعة الإعراب ١/٢٦٠.

٢ ديوان المعاج ١٨٨ وروايته العائور وعليه فلا شاهد فيه .

٣ انظر اللهجات العربية في التراث ٢/٤١٧، ظواهر نادرة في لهجات الخليج العربي ٢٧، وانظر خصائص الـياء والفاء في علم الأصوات لكامل بشر ٢٩٧ و ٢٩٨.

٤ انظر ظواهر نادرة في لهجات الخليج العربي ٢٦.

٥ انظر اللهجات العربية في التراث ٢/٤١٨.

بلاد العرب وفي لهجات المغرب إلى الآن .

المبحث الثاني: الإبدال المقيد

وهو نوعان: إبدال المخالفة وإبدال المماثلة

إبدال المخالفة

وهو إبدال مقيد ؛ وذلك لأنه يحدث نتيجة وجود صوتين متجانسين أو متقاربين أو أكثر ؛ أي أنه مقيد بوجود هذين الصوتين ، حيث يبذل أحدهما بصوت آخر مختلف عنه ؛ وذلك طلباً للسهولة والتيسير واقتصاداً للجهد العضلي المبذول ، ومن أمثلته في شواهد الرجز :

إبدال الضاد ياءً

ذكر علماء اللغة^١ أن الضاد تبدل ياءً وذلك في مثل تقَضُّض إذ تصبح تقَضِّي ، وذلك كما في قول الراجز وهو العجاج :

تَقَضِّيَ البازِي إذا البازِي كَسَرَهُ^٢

إذ الأصل تقضض إلا أنه أبدل الضاد الضالئة ياءً . وقد فسر كثير من العلماء^٣ هذا الإبدال بأنه كان بسبب توالي ثلاث ضادات ، إذ أبدل الأخيرة منها ياءً وذلك للتخلص من صعوبة توالي الأمثال ، أو كما أشار ابن جنى^٤ هرباً من التضعيف .

١ انظر سر صناعة الإعراب ٢/٣٨٥ ، دقائق التصريف ٤٣٨ ، الممتع ١/٣٧٤ ، ارتشاف الضرب

٢١٢/١ ، شرح التصريح ٢/٦٣٢ ، مع الهوامع ٥/٣٣٩ ، شرح الأشموني ٤/٥٦٥ .

٢ ديوان العجاج ٥٢ ، تقضي : نقضاض ، كسر : ضم جناحيه .

٣ انظر الممتع ١/٣٧٤ ارتشاف الضرب ١/٣١٢ ، شرح التصريح ٢/٦٣٢ - ٦٣٣ ، الأشباه والنظائر

١/٤٨٨ .

٤ انظر سر صناعة الإعراب ٢/٣٨٤ - ٣٨٥ ، واستخدم ابن المؤدب المصطلح ذاته في الدقائق ٤٣٨ .

والحق أن قانون المخالفة هو المسؤول عما سمي بالهرب من التضعيف أو الهرب من توالي الأمثال ، فقد اجتمعت ثلاثة أصوات متشابهة في كلمة واحدة ، وهذه الأصوات مما يستصعب في العربية ، فهي الضاد المطبقة المفخمة ، ولا شك أن نطق الكلمة بالإبدال أيسر منه دون إبدال .

إبدال الميم ياء

وكذلك أبدلت الميم ياءً للعرض ذاته كما في قول الراجز :

بل لو رأيت الناس إذ تكَّمُوا بِغُمَّةٍ لَوْ لَمْ تُفَرِّجْ غَمُوا^١

قال ابن جني : " أراد تكموا ، من كمت الشيء إذا سترته ، فأبدل الميم الأخيرة ياء ، مثل تظنيت ، فصار التقدير تكموا ، فأسكنت الياء وحذفت ، كما تقول : قد تولوا ، وتعلوا من وليت وعلوت " ^٢ . وما قيل حول قانون المخالفة في النقطة السابقة يقال هنا أيضا .

إبدال التاء ياء

وأبدلت التاء ياءً كراهية توالي الأمثال أو التضعيف وذلك في اتصلت التي أصبحت

ايتصلت في قول الراجز :

قَامَ بِهَا يَنْشُدُ كُلَّ مَنْشِدٍ فَايْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرَقْدِ^٣

والحق أن ما قيل في الإبدالات السابقة من أمر المخالفة يقال هنا .

١ سر صناعة الإعراب ٣٨٦/٢ ، المقرب ١٧١/٢ .

٢ سر صناعة الإعراب ٣٨٦/٢ .

٣ سر صناعة الإعراب ٣٨٨/٢ ، شرح المفصل ٢٤/١٠ ، الممتع ٣٧٨/١ ، المقرب ١٧٢/٢ ، ارتشاف

الضرب ٢٤٣٩/٥ . لسان العرب ٧٢٦/١١ .

وقد وضع حسام النعيمي^١ افتراضين في تفسير ياء ايتزن وايتصل عند بعض الحجازيين وهما :

الأول : أن هذه الكلمة جاءت على الأصل (اوتزن، اوتصل) ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها كما حدث في ميزان وأصله موزان .

الثاني : أن يكون إبدال التاء ياء من قبيل الفرار من التاء المشددة بعد قلب الواو تاءً ، وقد حولوا التاء الأولى التي هي واو في الأصل إلى صوت من جنس حركة ما قبلها وهي الياء .

إبدال الماء ياء

أبدلت الياء من الهاء كذلك لغرض التخلص من توالي الأمثال أو المخالفة ، وذلك كما في قولنا دهديت الحجر أي دحرجته ، وأصله ددهته ، وقالوا صهصيت الرجل وصهصيته وهو إذا قلت له : صه صه^٢ . ومن شواهد قول الراجز وهو أبو النجم:

كَانَ صَوْتُ جَرْعِهَا الْمُسْتَعْجَلِ جَنْدَلَةٌ دَهْدَيْتَهَا فِي جَنْدَلِ^٣

إبدال التاء ياء

وأبدلت التاء ياءً^٤ في كلمة (الثالث) وذلك في قول الراجز:

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي وَأَنْتِ بِالْهَجْرَانِ لَا تَبَالِي^٥

١ انظر الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ٢٠٠ .

٢ انظر مر صناعة الإعراب ٢٤٥/١ و ٣٧١/٢ ، شرح المفصل ٢٦/١٠ ، الممتع ٣٧٨/١ - ٣٧٩ ، المقرب ١٧٢/٢

٣ ديوان أبي النجم ٢٢٦ - ٢٢٧ ، جرعا : شربها الماء ، جندل : الحجارة .

٤ انظر شواهد الإبدال بين التاء والياء في الإبدال لأبي الطيب ٢٠٤/١ - ٢٠٥ ، المقرب ١٧٢/٢ .

٥ مختصر صناعة الإعراب ٣٨٩/٢ ، شرح المفصل ٢٨/١٠ ، الممتع ٣٧٨/١ ، ارتشاف الضرب ٢٤٣٨/٥ .

والمفهوم من كلام ابن يعيش أن الغرض هو التخلص من توالي الأمثال ، يقول : " فإنه

أبدل الناء الثانية ياءً ، كأنه كرهه باب سلس وقلق " ١ .

والواضح أن العلاقة بين ثلث وسلس وقلق هو أن الصوت الأول والثالث منها واحد ، وكراهية

هذا الباب التي أشار إليها ابن يعيش تكمن في هذا التوالي للأمثال .

ومن المحدثين ٢ من ذهب إلى أن تحول الناء ياء في الثالث ليس إبدالاً وإنما هو من حذف

الحرف الأخير من الكلمة ثم إشباع حركة الروي المكسور .

الثاني : إبدال المماثلة

وهو ضد المخالفة ، إذ يجتمع صوتان بينهما تباعد ، يجعل النطق بهما مجتمعين صعبا

، فيميل العربي إلى التخلص من الصعوبة الحاصلة من اجتماعهما ، وذلك بتقريب أحدهما من

الأخر ، والغرض هو السعي إلى تيسير النطق والاقتصاد اللغوي في الجهد العضلي المبذول

كما في المخالفة . ومن أمثلته :

إبدال الصاد زائياً

ذهب علماء اللغة ٣ إلى أن الصاد الساكنة تبدل زائياً وذلك إذا كان بعدها دال أو قاف ،

وذلك كما في مصدق ومصدوقة : مزدق ومزدوقة ، وهي لهجة كلب ٤ ومن شواهدنا قول

الراجز :

١ شرح المفصل ١٠/٢٩٠ .

٢ انظر الدراسات اللهجية والصوتية ١٦٥ .

٣ انظر أمثلة هذا الإبدال في كتاب الإبدال لأبي الطيب ١٢٢/٢ - ١٣٣ ، وانظر سر صناعة الإعراب ٢٠٨/١ ، شرح المفصل ١٠/٥٢ - ٥٣ ، للممتع ١/٤١٢ ، المقرب ٢/١٨١ ، شرح الشافية ٣/٢٣١ - ٢٣٢

٤ انظر الممتع ١/٤١٢ ، المقرب ٢/١٨١ .

والملاحظ أن هذا الإبدال مقيد ، وذلك بمجاورة الصاد للدال أو القاف ، وهو نوع من المماثلة ، يوضحها قول الاسترأبادي : " ويجوز في الصاد الساكنة الواقعة قبل الدال قلبها زائياً صريحة وإشرابها صوت الزاي ، أما الإبدال فلأن الصاد مطبقة مهموسة رخوة ، وقد جاورت الدال بلا حائل من حركة وغيرها ، والدال مجهورة شديدة غير مطبقة . . . فغيروا الأولى لضعفها بالسكون ، بأن قربوها من الدال ، بأن قلبوها زائياً خالصة ، فتناسبت الأصوات ؛ لأن الزاي من مخرج الصاد وأختها في الصغير ، وهي تناسب الدال في الجهر وعدم الإطباق " ^٢ .

وكلام الاسترأبادي صريح بأن ما حدث هو من قبيل المماثلة لا غير ، والأوضح في التصريح بالمماثلة هو ابن يعيش حيث يقول : " فلما كان بين جرسيهما هذا التناهي نَبَتِ الدال عنها بعض نبوءاً فقربوا بعضها من بعض . . . فأبدلوا من الصاد زائياً خالصة فتناسبت الأصوات " ^٣ .

والمحدثون^٤ ممن تناولوا هذا الإبدال لا يخرجون قيد أنملة عما ذهب إليه المتقدمون .

ويبدو أن من المجدي أن نقابل بين الأصوات الثلاثة السابقة - الصاد والزاي والدال - حتى يتسنى لنا أن نقف على السبب الذي جعل الصاد تقلب زائياً إذا تبعت بالدال . فالزاي والصاد مثلاً تشتركان في جميع الصفات إلا أن الصاد مفخمة مهموسة والزاي مجهورة غير مفخمة ، أما الدال فليس بينها وبين الصاد أدنى شبه ، إذ إنها صوت أسناني لثوي وقفة انفجارية مجهورة . والملاحظ أن قلب الصاد زائياً في هذا الموضع يعني أنه قد فقد خاصية الإطباق واكتسب خاصية الجهر ، وعليه فإن الناطقين استصعبوا الجمع بين الجهر وحبس الهواء والإطباق في صوتين مختلفين أو بعينين في المخرج .

١ سر صناعة الإعراب ٢٠٩/١ ، الممتع ٤١٢/١ ، المقرب ١٨١/٢ .

٢ شرح الشافية ٢٣١/٣ - ٢٣٢ .

٣ شرح المفصل ٥٣/١٠ .

٤ انظر اللهجات العربية في التراث ٤٤٨/٢ - ٤٤٩

إدغام التاء في الضاد

تدغم التاء في الضاد وذلك في مثل قول الراجز:

ثارتُ فَضَّجَتْ ضَجَّةً رَكابُهُ ١

وقد ذكر سيبويه العلة في هذا الإدغام قائلاً: "وقد تدغم الطاء والتاء والدال في الضاد ، لأنها اتصلت بمخرج اللام ، وتطأطأت عن اللام حتى خالطت أصول اللام فوقه من الأسنان ، ولم تقع من الثنية موضع الطاء لانحرافها، لأنك تضع للطاء لسانك بين الثنيتين ، وهي مع ذا مطبقة ، فلما قاربت الطاء فيما ذكرت لك أدغموها فيها كما أدغموها في الصاد وأختيها ، فلما صارت تلك المنزلة أدغموا فيها التاء والدال ، كما أدغموها في الصاد لأنهما من موضعها " ٢ .
والتقارب الصوتي بين الضاد والتاء أمر تقرأه الدراسات الحديثة ، فالتاء صوت أسناني لثوي وقفه انفجارية مهموس ٣ ، والضاد صوت أسناني لثوي وقفه انفجارية مجهور مفخم (مطبق) ٤ .

والواضح أن هذا الإدغام ناتج عن إبدال مقيد ، ذلك أن التاء أُبدلت ضاداً وذلك بهدف المماثلة ، مماثلة الصوتين لا سيما أنهما متقاربان في المخرج لكنهما مختلفان في الصفة ، وحتى لا يكون ثمة فجوة في النطق بين الصوتين المتجاورين اللذين لا يفصلهما فاصل تبدل التاء ضاداً وذلك على مبدأ الغلبة للأقوى ، إذ الضاد أقوى ، ثم تدغم فيها . وساعد على ذلك كله عدم وجود فاصل بين التاء والضاد فالتاء ساكنة ، ويمكن توضيح المعادلة التي تحكم الإبدال السابق بالشكل التالي :

التاء ← ضاد / ضاد

١ نمبه الميرافي للثنائي في شرح أبيات سيبويه ٢٧١/٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ٤/٤٦٥ ، الممتع ٢/٦٩١ ، المقرب ١٢/٢ .

٢ الكتاب ٤/٤٦٥ .

٣ انظر علم الأصوات لكمال بشر ٢٤٩ .

٤ انظر السابق ٢٥٣ .

الخاتمة

استطاعت الدراسة أن تتوصل إلى عدد من النتائج من أهمها :

- لم يستثن علماء اللغة الرجز من التقييد اللغوي على الرغم من أنهم لغته أقل درجة من الأنماط اللغوية الأخرى ، إذ يضطر الرجاز إلى كثير من التفرغ والتوليد ؛ وذلك بسبب قصره ومساابقة قوافيه ، يضاف إلى ذلك أنه كان يقال في مواطن الارتجال والسليقة ؛ لذلك فقد دخلته اللهجات المحكية ، فهو أقرب إلى الزجل في الوقت الحالي . إلا أن الدراسة رأّت أن دخول اللهجات في لغة الرجز لم تكن إلا ليقيم الرجاز فيها موسيقى شعره .
- الرجز شعر من وجهة نظر اللغويين ؛ وذلك لاعتراهم بدخول الضرورة فيه .
- استطاعت الدراسة أن تتقف عند عدد من مظاهر التطور اللغوي التاريخي للعربية وذلك اعتمادا على ما جاء في شواهد الرجز ؛ من ذلك مثلا التطور اللغوي التاريخي لإعراب المثنى والأسماء الستة ، وإعراب الاسم المنقوص ، والاستثناء المنقطع ، وصياغة مصادر (فعل) من الفعل المعتل الناقص ، وصياغة اسم المفعول من الفعل الأجوف ، واستخدام العدد في صياغة المثنى ، وإبدال الألف ياء في الوقف ، وأهم من ذلك التطور اللغوي التاريخي لظاهرة التتوين .
- يجوز نداء الضمير لإفادة غرض دلالي وهو التحقير ، ويجوز دخول (يا) النداء على الفعل وذلك لإفادة المبالغة فيه دون إفادة النداء .
- يجوز توكيد الحرف توكيدا لفظيا دون وجود فاصل خلافا لجمهور النحويين .
- تلحق هاء السكت الكلمة في الوقف وذلك لغرض يتعلق ببنية المقاطع العربية في الكلمة .

- تفسير بعض الظواهر النحوية صوتياً ، من ذلك مثلاً نصب الجزأين بعد ليت وبعض أخوات إن ، إذ تفسر بقانون المماثلة ، وكذلك منع دخول (يا) النداء على المعرف بـ(أل) .
- لا يجوز الاعتماد على العلامة الشكلية في تصنيف أنواع الكلمة ؛ وذلك لأنه لا يخلو من شواذ لا تنطبق عليها تلك العلامة .
- قد يحدث النحت على مستوى المقاطع ، وذلك كما يحدث في أثناء حذف التنوين ، وهو ما اصطلحت الدراسة على تسميته بالنحت المقطعي .

الفهارس الفنية

أولاً : الآيات القرآنية

ثانياً : الأحاديث النبوية الشريفة

ثالثاً : أقوال الصحابة والعلماء

رابعاً : الأمثال العربية

خامساً : الشواهد الشعرية

سادساً : الأعلام

سابعاً : القبائل والأقواء

أولاً ، الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
ولا الضالين	٧	الفاتحة	٢٨٤
حذر الموت	١٩	البقرة	٧٠
إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة	٦٧	البقرة	٢٥٥
شهر رمضان	١٨٥	البقرة	٢٤٦
أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح	٢٣٧	البقرة	٢٥٢
وذروا ما بقي من الربا	٢٧٨	البقرة	٢٨٥
فنظرة إلى ميسرة	٢٨٠	البقرة	١٨٦
فإنه آثم قلبه	٢٨٣	البقرة	٢٩
إن الله كان بكم رحيمًا	٢٩	النساء	٢٥
يا ليتني كنت معهم	٧٣	النساء	٢٥
أينما تكونوا يدرككم الموت	٧٨	النساء	٥٢
إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون	٦٩	المائدة	١١٠
من أوسط ما تطعمون أهليكم	٨٩	المائدة	٢٥١
ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا	١١٤	المائدة	١٠٣
فالق الإصباح وجعل الليل سكنا	٩٦	الأنعام	١٠٦
وكنلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم	١٣٧	الأنعام	١١٩
يخصفان عليهما من ورق الجنة	٢٢	الأعراف	٢٦١

٢٤٩	الأعراف	٤٠	حتى يلج الجمل في سم الخياط
٢٣٦	الأعراف	١٤٥	سأوريكم دار الفاسقين
٢٤٧	الأنفال	٤٢	ويحيا من حيي عن بينة
١١٠	التوبة	٣	إين الله بريء من المشركين ورسوله
١٧	التوبة	٦	وإن أحد من المشركين استجارك فأجره
٢٥٢	التوبة	٤٠	ثاني اثنين إذ هما في الغار
١٣٠	التوبة	١٠٨	لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه
٥٩	هود	٧٢	وهذا بعلي شيخا
٢١٣	يوسف	١٠	تلتقطه بعض السيارة
٣١	يوسف	٢٠	وكانوا فيه من الزاهدين
٢٧٧	يوسف	٣٢	ليسجنن وليكونن من الصاغرين
١٣٣	يوسف	٤٣	إن كنتم للرؤيا تعبرون
٢٥٩	إبراهيم	٢٢	وما أنتم بمصرخي
١٥٣	إبراهيم	٣١	قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة
١٢٠	إبراهيم	٤٧	فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله
٢٤٦	الحجر	٩	إنا نحن نزلنا الذكر
٦٩	الإسراء	٣٦	كان عنه مسؤولاً
٢٤٣	الإسراء	٩٧	من يهد الله فهو المهتد
١٩٧	الكهف	٣٣	كلتا الجنتين أنتت أكلها

١٤٩	الكهف	٣٨	نكنا هو الله ربي
٢٤٣	الكهف	٦٤	ذلك ما كنا نبغ
٢٤١	طه	٧٧	لا تخف دركاً ولا تخشى
١٤٥	الفرقان	٢٠	إلا أنهم ليأكلون الطعام
١٠٥	الفرقان	٦٨-٦٩	ومن يفعل ذلك يلقِ أثاماً، يضاعف له العذاب
٢٩٩	يس	٤٠	ولا الليل سابق النهار
٦	يس	٦٩	وما علمناه الشعر وما ينبغي له
١٣٣	النمل	٧٢	قل عسى أن يكون رَيْفَ لكم بعض الذي تستعجلون
٤٧	القصص	٤٨	قالوا ساحران تظاهرا
٦٧	لقمان	٢٧	ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام
١١١	الأحزاب	٥٦	إن الله وملائكته
١٠١	سبأ	١٠-١١	وألنا له الحديد، أن اعمل سابغات
٢٤٣	سبأ	١٣	وجفان كالجواب وقدور راسيات
٦٨	الجاثية	١٤	ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون
٢١٢	الأحقاف	٢٥	لا ترى إلا مساكنهم
٢٤٧-٢٤٦	ق	٤٣	نحن نحيي ونميت
٢٢٢	القمر	٢٦	سيعلمون غداً من الكذاب الأشر
٢٨٣	الرحمن	٣٩	فيومئذٍ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان
١٠٧	الحديد	١٨	إن المصدقين والمصدقات

١٩٩	التحرير	٤	إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما
١٠٦	الملك	١٩	أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن
٥٩	المعارج	١٦-١٥	كلا إنها لظى ، نزاعة للشوى
١٥١	القيامة	٣١	فلا صئق ولا صلى
٢٨٩	المرسلات	١١	إذا الرسل أقتت
٢٥	النبأ	٤٠	يا ليتني كنت ترابا
٢٤٣	الفجر	٤	والليل إذا يسر
٢٤٣	الفجر	٩	الذين جابو الصخر بالواد
٢٤٣	الفجر	١٥	رباً أكرمَن
١٥٢	البلد	١١	فلا اقتحم العقبة
١٥٢	البلد	١٧	ثم كان من الذين آمنوا
١٧١	الشمس	١١	كذبت ثمود بطغواها
٢٧٧	العلق	١٥	لنسفن بالناصية
٢٤٩	المسد	١	تبت يدا أباي لهب وتب
٢٩٩	الإخلاص	٢-١	قل هو الله أحد، الله الصمد

ثانياً ، الأحاديث النبوية الشريفة

- ٤٨ والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا
- ١٢٠ قوله صلى الله عليه وسلم : هل أنتم تاركو لي صاحبي
- ١٧٩ قوله صلى الله عليه وسلم في صفة جهنم : لهي أسود من القار

ثالثاً ، أقوال الصحابة والعلماء

- ١٤٦ قول أبي بكر : بأبي شبيهه بالنبي ليس شبيهه بعلي
- ١٤٦ قول الشافعي : لأن الطهارة على الظاهر ليس على الأجواف

رابعاً ، الامثال

- ٦٥ عسى الغوير أبؤسا
- ٦٢ لكل فرعون موسى
- ٤٥ مكره أخاك لا بطل

خامساً ، الشواهد الشعرية

البحر

- ١٦٣ الوافر ولا للما بهم أبسدا دواء
- ٣٩ الطويل فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة
- ٨٤ الطويل كاليني لهم يا أميمة ناصب
- ١٢١ الطويل من ابن أبي شيخ الأباطح طالب
- فلا والله لا يلغى لما بي

١٠٥	الطويل	تجد حطبا جزلا ونارا تأججا	متى تأتينا تلمم بنا في ديارنا
١٤٢	الطويل	تشكى فأتى نحوها فأعودها	فقلت عساها نار كأس وعلها
٢٤٠	الوافر	بما لاقت لبون بني زياد	ألم يأتبك و الأنباء تسمى
١٢١	الوافر	أالدبران أم عسفوا الكفارا	بأي تراهم الأرضين حلوا
١٨١	الوافر	وأعظمتنا ببطن حراء نارا	ستعلم أينا خير قديما
١٨٦	الرمل	أنه قد طال حبسي وانتظاري	أبلغ النعمان عني مألكا
٨	البسيط	إن القصائد لم يلحق بها الرجز	قصرت ان تدرك العلياء في شرف
٨	الطويل	تقنع في نظم برتبة راجز	ومن لم ينل بالقول رتبة شاعر
١٢٢	الوافر	أشم كأنه رجل عبوس	معاود جرأة وقت الهوادي
٢٤٠	البسيط	من هجو زيان لم تهجو ولم تدع	هجوت زيان ثم جئت معتبرا
١٢١	البسيط	كما تضمن ماء المزنة الرصف	تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها
١٢١	المنسرح	إذ نجلاه فنعم ما نجلا	أنجب أيام والداه به
١٢١	الوافر	يهودي يقارب أو يزيل	كما خط الكتاب بكف يوما
٤٧	السريع	إثما من الله ولا واغل	فاليوم اشرب غير مستحقب
٢٤	البسيط	شملي بهم ام تقول البعد محتوما	ابعد بعد تقول الدار جامعة
٢٤	الوافر	لعمر أبيك أم متجاهلينا	أجهالا تقول بني لوي
٣٨	مجزوء الوافر	كان ثدياه حقان	وصدر مشرق اللون
٧٧	الوافر	وأنت بخيلة بالود عن	فديتك يا التي تيمت قلبي
١٤١	الوافر	تتازعني لعلي أو عساني	ولي نفس أقول لها إذا ما

ساحداً ، الأعلام

- إبراهيم أنيس: ٨، ٤٢، ٤٣، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٨٥، ٣١٥، ٣٢٠ .
- إبراهيم السامرائي: ١٠٠، ١٧٠، ٢٩٦، ٢٨٤ .
- أحمد سليمان ياقوت: ٤٢، ٤٣، ٩٧ .
- أحمد علم الدين الجندي: ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٨٠، ٣١٥ .
- أحمد مصطفى عفيفي عوض: ٥٨ .
- الأخفش ، سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ): ٦، ٢٤، ٣٩، ٦٧، ٦٨، ١٠٤، ١١٢،
- ١١٦، ١١٧، ١٣٠، ١٤١، ١٦٤، ١٨٢، ٢١٢، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٩٣ .
- الأخفش الأكبر (ت ١٧٧هـ): ٢٨٠ .
- الأزهرى (صاحب تهذيب اللغة) (ت ٣٧٠هـ) : ٤، ٥ .
- الأزهرى (الشيخ خالد) (ت ٩٠٥هـ): ٢١، ٢٢، ٣٩، ٤٨، ١١٢، ١١٨، ١١٩،
- ١٤١، ١٤٩، ٢٠٧، ٢٢٤، ٢٧٠، ٣١٣ .
- الاستر اباذى (ت ٦٨٦هـ): ٢٥، ٣٧، ٤٧، ٧٠، ٨٦، ١١٢، ١٣٩، ١٦٣،
- ١٧٨، ٢٠٠، ٢٢٤، ٢٢٩، ٣١٤، ٣١٨، ٣٢٧ .
- ابن أبى إسحاق (ت ١١٧هـ): ٤٩، ٢١٢ .
- الاسفراينى (ت ٦٨٤هـ): ٦٤، ١١٥ .
- إسماعيل عمارة: ١٧٤، ٣١١، ٣١٧ .
- الأشموني (ت ٩٢٩هـ): ٢١، ٢٩، ٣٠، ٩٥، ١١٦، ١٥٣، ٢٩٣، ٣١٠، ٣١٥ .
- الأصمعي (ت ٢١٦هـ): ٨٥ .
- الأعشى (ت ٧هـ): ١٢١ .

- الأعم الشنتمري (ت٤٧٦هـ): ٢٣ ، ٨٣ ، ١٣٢ ، ٢٢٩ ، ٣٠٦ .
- الأعمش (ت١٤٨هـ): ٢١٢ .
- الأغلب العجلي (ت٢١هـ): ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٥٨ ، ٣٠٢ .
- امرؤ القيس (ت٥٤٥م): ٤٧ .
- أميه بن أبي الصلت (ت٥هـ): ٥٠ .
- إميل بديل يعقوب : ١٣ .
- الأنباري (ت٥٧٧هـ): ٤٥ ، ٥٢ ، ٢٣٥ ، ٢٤٣ .
- أيوب السختياني (ت١٣١هـ): ٢٨٤ .
- الباقلاني (ت٤٠٣هـ) : ٧ .
- برجشتراسر : ١٩ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ .
- ابن برهان (ت٧٤٣هـ): ١٨٢ .
- ابن بري (ت٥٨٢هـ): ١٨٧ .
- البغدادي (ت١٠٩٣هـ): ٢٢ ، ٤١ ، ٦٦ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٥٠ .
- أبو بكر الصديق (ت١٣هـ): ١٤٦ .
- التبريزي (ت٤٥٢هـ) : ٣١ .
- تمام حسان: ٥٠ ، ٢٧١ ، ٣١٢ .
- ثعلب ؛ أحمد بن يحيى (ت٢٩٠هـ): ١٢٢ ، ١٨٢ ، ٢٢٥ .
- الجحدري (ت١٣٠هـ): ٢١٢ .
- الجرمي (ت٢٢٥هـ): ٧٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ .
- جرير (ت١١٠هـ): ١٢١ .

- الجزولي (ت ٦٠٧هـ): ٣٩ .
- أبو جعفر القارئ (ت ١٣٠هـ): ٦٨ .
- ابن جنبي (ت ٣٩٢هـ): ٩، ٣١، ٤٧، ٨١، ١٣٢، ١٣٤، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٩، ١٥٦،
١٥٧، ١٦١، ١٧٠، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢١٢، ٢١٣،
٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٩،
٢٨٠، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٣، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤ .
- أبو الجوزاء: ٢٤٩ .
- الجوهري (ت ٣٩٣هـ): ١٤٨، ١٨٧ .
- أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ): ٢٥١ .
- ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): ٢٨، ٥٢، ٢٦١، ٣١١ .
- حسام النعيمي: ٢٧٥، ٢٨٥، ٣٠٥، ٣١٠، ٣١٢، ٣٢١، ٣٢٤ .
- الحسن البصري (ت ١١٠هـ): ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٥٢ .
- الحسن بن علي: ١٤٦ .
- حسين الجعفي (ت ٢٠٣هـ): ٢٥٩ .
- حمزة القارئ (ت ١٥٦هـ): ٢٦٨، ٢٤١ .
- حمورابي: ٢٩٦ .
- حنا حداد: ١٣، ١٠٥ .
- أبو حنيفة (ت ١٥٠هـ): ٤٥ .
- أبو حيان (ت ٧٤٥هـ): ٢٨، ٤٧، ٨٣، ٨٧، ٨٩، ١٦٤، ١٦٥، ١٩٢، ٢٠٣، ٢١٩،
٢٢٥، ٢٤٤، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٨، ٢٦٩ .

- أبو حية النميري (ت ١٨٣هـ): ١٢١ .
- ابن خروف (ت ٦٠٩هـ): ٢٣ ، ٢٩ .
- خطام المجاشعي: ١٣٤ .
- الخليل بن احمد (ت ١٧٠هـ): ٥ ، ٦ ، ٩ ، ٣٥ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٣١ ،
١٤٨ ، ١٧٨ ، ٢١٩ ، ٢٧٧ .
- خولة تقي الدين الهلالي: ٢ ، ١٤ .
- داود سلوم: ٤٥ .
- داود عبده: ٢٨٤ ، ٢٨٦ .
- ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ): ٦٩ ، ١٣٠ .
- الدماميني (ت ٨٣٧هـ): ٧٩ ، ١٤٩ .
- رؤبة بن العجاج (ت ١٤٥هـ): ٢ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ،
٥٩ ، ٦٢ ، ٦٧ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٥ ، ١٣٣ ، ١٤٢ ،
١٤٣ ، ١٤٨ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٨ ، ١٧٤ ، ١٨٥ ، ١٩٢ ، ٢٠٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ،
٢٥١ ، ٢٥٦ ، ٢٧٠ ، ٢٨٤ ، ٢٩٣ ، ٣١٢ .
- أبو رجاء (قارئ) (ت ١٠٥هـ): ٢١٢ .
- الرشيد (ت ١٩٣هـ): ٢٦ .
- رمضان عبدالنواب: ٢٦ ، ٢٣٦ ، ٢٨٤ ، ٣١٧ .
- الرندي (ت ٥٦٠هـ): ٦٩ .
- الرياشي (ت ٢٥٧هـ): ٧٠ .
- الزجاج (ت ٣١٦هـ): ٤ ، ٩٤ ، ١٣٧ ، ١٥٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٨ .

- الزجاجة (ت٤٣٧هـ): ١٨٤ ، ١٤٧ ، ١٤٢ .
- الزمخشري (ت٥٣٨هـ): ٣٧ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ١١٥ ، ١١٩ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ٢٦٤ ، ٢٦٨ .
- ٢٨٣ ،
- أبو زيد الأنصاري (ت٢٥١هـ): ٣٩ ، ٤٩ ، ٢٨٣ .
- سحيم: ٣٠٩ .
- سعيد بن جبير (ت٩٥هـ): ١٤٥ .
- سفيان بن حرب (ت٣١هـ): ٦١ .
- ابن سلام (ت٢٢٤هـ): ٢٥ .
- سلمان القضاة: ٧٥ .
- السلمي (قارئ) (ت٢٣٨هـ): ٢١٢ .
- أبو الشمال: ٢٤٩ .
- سمير سنيينة: ٥٢ ، ٥٣ ، ١٢٥ ، ٢٣٧ ، ٢٧٦ ، ٣١٠ .
- أبو سهل الهروي (ت٤٣٣هـ): ١٨٧ .
- السهيلي (ت٥٨١هـ): ٦٩ ، ١٣٠ .
- سيويه (ت١٨٠هـ): ٢٤ ، ٣٠ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٧٠ ، ٨٠ ،
- ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٣٩ ،
- ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٦٣ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٩ ،
- ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٢ ،
- ٢٥٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٧٢ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢٨ .
- ابن السيد (ت٥٢١هـ): ٢٥ ، ١٣٧ .

- ابن سيده (ت ٤٥٨هـ): ٥، ١٩٢، ٢٢٥ .
- السيرافي (ت ٣٦٨هـ): ٧، ٢٤، ٦٧، ٨٣، ١٠٥، ١٣٧، ١٤٠، ١٤١، ١٨٧ .
- السيوطي (ت ٩١١هـ): ٢١، ٤٧، ٥٢، ٥٦، ٦٠، ٦٥، ٧٦، ٧٨، ١١٠، ١٦٣، ١٧٥ .
- ١٧٨، ١٩٥، ٢٤٤، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٩٧ .
- الشافعي (ت ٢٠٤هـ): ١٤٦ .
- ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ): ١٠٦، ١٠٧، ١٣٢ .
- الشنقيطي (ت ١٣٣١هـ): ١٣٨ .
- صفيه بنت عبد المطلب (ت ٢٠هـ): ١٤٦ .
- ضاحي عبد الباقي: ٢٧، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٢٤٩، ٢٧١، ٣١٥ .
- ابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ): ٢٥، ٩٠ .
- ابن طلحة (ت ٦١٨هـ): ٢٢٤ .
- طلحة بن سليمان: ٥٢ .
- الطيب البكوش: ٢٨٨ .
- عاصم (القارئ) (ت ١٢٧هـ): ١٠٦ .
- ابن عامر (ت ١١٨هـ): ١١٩ .
- ابن عباس (ت ٦٨هـ): ١١١ .
- عباس حسن: ٢٩٨ .
- عبد الحميد الأقطش: ٢١٥، ٢٣٨ .
- عبد العزيز مطر: ٣٢٢ .
- عبد الكريم الزبيدي: ٤٣ .

- أبو عبد الله الطوال (ت ٢٤٣هـ) : ١٤٢ .
- عبده الراجحي : ٩٧ .
- عبد الوارث (قارئ) (ت ١٨٠هـ) : ١١١ .
- أبو عبيده (ت ٢١٠هـ) : ٨٥ .
- عثمان بن عفان (ت ٣٥هـ) : ١٢٠ .
- العجاج (ت ٩٠هـ) : ٢ ، ١٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٧٠ ، ٨٠ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٩ ،
١١٠ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١٢٦ ، ١٣٥ ، ١٦٢ ، ١٧٤ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢١٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ،
٢٨٤ ، ٢٩٢ ، ٣٠٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ .
- ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) : ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٨ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٩٢ ، ١٠١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ،
١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٦٤ ، ١٧١ ، ١٨٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٧ ، ٢٣٥ ، ٢٤١ ، ٢٦٠ .
- ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) : ١٤٢ .
- العكبري (ت ٦١٦هـ) : ٢٢ ، ٩٤ ، ١٢٣ ، ١٢٤ .
- العلاء بن سيابة : ٣٣ .
- العلايلي : ٢٢٧ ، ٢٣١ .
- علي بن أبي طالب (ت ٤٠هـ) : ٣١٣ .
- أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) : ٣١ ، ٤٠ ، ٤٧ ، ٩١ ، ١٠١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ،
١٤١ ، ١٦٤ ، ١٨٢ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٣٢٢ .
- علي بن المبارك الأحمر (ت ١٩٤هـ) : ١١٣ .
- عمارة بن عقيل (ت ٢٣٩هـ) : ٢٩٩ .
- عمران بن حطان : ١٤١ .

- عمرو بن عبيد (ت ١٤٤هـ) : ٢٨٣.
- غالب فاضل المطلبي: ٢٧ .
- ابن فارس (٣٩٥هـ): ٢٢٥ .
- الفراء (ت ٢٠٧هـ): ٢١ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٦٩ ، ٨٣ ، ١٠٦ ،
١١٠ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١٢٣ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٥٤ ، ١٨٦ ، ١٩٢ ، ٢١٤ ، ٢٤٣ ، ٢٥٩ .
- الفرزدق (ت ١١٠هـ): ٨ ، ٥٠ .
- أبو فقحس (معاصر لسبويه حيث ورد نكره في المسألة الزنبورية): ١٤٣ .
- فوزي الشايب : ٢٠ ، ٨٦ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ .
- القاسم بن معن (ت ١٧٥هـ): ٢٥٩ .
- قتاده (ت ١١٨هـ): ٢١٢ .
- القزاز القيرواني (ت ٤١٢هـ) : ٧ .
- قطرب (ت ٢٠٦هـ): ١٠٤ ، ١٤٤ .
- أبو قلابة (ت ١٠٤هـ): ٢٢٢ .
- ابن القيم (ت ٧٥١هـ): ٧٤ .
- ابن كثير: ٢٤٩ .
- الكسائي (ت ١٩٣هـ): ٢١ ، ٢٥ ، ٣٦ ، ٤٩ ، ٩٤ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١٢٢ ، ١٤٢ ،
١٤٨ ، ١٥٣ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٦ ، ٢٦٨ .
- كمال بشر: ٣١٧ .
- ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ): ٦١ ، ٢١٩ .
- اللعين المنقري (ت ٧٥هـ): ٨ .

- ابن المؤيد (ت ٣٣٥هـ): ٢٨٢، ٢٦١، ١٧٢.
- المازني (ت ٢٤٩ أو ٢٣٦هـ): ٢٨٣، ١٥٤، ١٣٢، ٨٥.
- المالقي (ت ٧٠٢هـ): ٢٠٢، ١٦٥، ١٣٦، ١٣٤، ٣٧.
- ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): ٨٧، ٦٧، ٦٥، ٦١، ٤٨، ٤٥، ٣٦، ٢٩، ٢٥، ٢٢، ١٧.
- ١١٤، ١١٦، ١١٩، ١٢٠، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٥، ١٧٨، ١٨٤، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢١٢، ٢١٩، ٣١٠.
- مالك بن دينار (ت ١٢٧هـ): ٢١٢.
- مالك يوسف المطليبي: ٥٨، ٥٧.
- المبرد (ت ٢٨٦هـ): ١٣٠، ١١٧، ٩٢، ٨٦، ٨٥، ٨٣، ٧٨، ٦١، ٤٨، ٣٤، ٢٨.
- ٢٠١، ١٨٠، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٤٦، ١٤٤، ١٤١، ١٣٦، ١٣٥، ٢٠٧، ٢٢٤، ٢٥٢، ٢٦٨، ٢٨٣، ٣٠١، ٣٠٢، ٣١٣.
- أبو المتوكل (قارئ): ٢٤٩.
- محمد حسن عواد: ١٥١، ١٥٠، ١٠٨.
- محمد حماسه عبد اللطيف: ٢٣٧، ٢٣٦، ٤٨، ١٢، ١١.
- محمد بن سعدان (ت ٢٣١هـ): ٧٨.
- محمد محيي الدين عبد الحميد: ١٨.
- المرادي (ت ٧٤٩هـ): ١٥٢، ١٤٨، ١٤٧، ١٠٩، ٣٩، ٢٦.
- المراكشي: ١٤٩.
- مسحل: ١٣.
- مسلم (ت ٢٦١هـ): ٤٨.

- مصطفي السدوسي
- ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ): ١٦٤ .
- معاوية بن ابي سفيان (ت ٦٠هـ): ١٢١ .
- ابن منظور (ت ٧١١هـ): ٤، ٥، ١٧٠، ١٧١، ١٧٥، ١٨٩، ١٩٣، ٢٢٦ .
- مهدي المخزومي: ١٩، ١٣٨ .
- ابو موسى (ت ٣٠٥هـ): ٣٩ .
- الميداني (ت ٥١٨هـ): ١٧١ .
- النابغة الذبياني (ت ٦٠٤م): ٨٤ .
- ابو النجم (ت ١٣٠هـ) : ١٠، ٥٥، ١٥٥، ٢٤٧، ٢٦٠، ٢٧٣، ٢٨٠، ٣٠٨، ٣١٩،
٣٢٠، ٣٢٥ .
- النحاس (ت ٣٣٨هـ): ٧، ١٣٥، ٢٦١، ٢٦٨ .
- نصر بن سيار (ت ١٣١هـ): ٨٥ .
- هذبه بن الخثرم (ت ٥٠هـ): ٢٣ .
- الهروي (ت ٤١٥هـ): ١٤٦ .
- ابن هشام (ت ٧٦١هـ): ٢١، ٢٢، ٨٦، ١١٨، ١٢٢، ١٢٥، ١٥٢ .
- هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩هـ) : ٦٩، ١١٦، ١٧٨، ١٨٠ .
- هميان بن قحافة (شاعر أموي) : ٢٧٠ .
- هنري فليش: ٢٨٨ .
- أم الهيثم: ١٧٩ .
- أبو الهيثم العقيلي (ت ٣٠٢هـ): ١٢٣ .

- يحيى عبانة : ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٣٠٧ ، ٣١٦ ، ٣١٧ .
- يزيد بن معاوية (ت٦٤٤هـ) : ٩٠ .
- يعقوب بن داود (ت١٨٧هـ) : ٩٠ .
- ابن يعيث (ت٦٤٣هـ) : ٢٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٨٣ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٤٤ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٦١ ، ١٧٨ ، ٢١٠ ، ٢٣٥ ، ٢٦٩ ، ٢٨٠ ، ٣٠١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ .
- يونس (ت١٨٣هـ) : ٤٩ ، ٨٢ ، ١١٨ ، ١٣٢ ، ٢٤٤ .

سابعاً القبائل والأقواء

- أزد السراة ٢٤٤ .
- بنو أسد ٢٥٧ ، ٢٧٨ .
- بنو إسرائيل ٢٣ .
- بكر بن وائل ٢٤٧ ، ٢٧٨ .
- تغلب ٢٤٧ .
- بنو تميم ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٨٣ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥٧ ، ٢٧٣ ، ٢٧٨ ، ٢٩٨ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٢٠ .
- بنو الحارث بن كعب ١١ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ .
- الحجازيون (أهل الحجاز) ٤٢ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٧٦ ، ١٨٣ ، ٢٥٠ .
- حمير ٢٨٠ .
- خثعم ٤٣ ، ٤٥ .

- بنو دبیر ۲۵۷ .
- ربیعة ۴۱ ، ۲۷۸ .
- زبید ۴۳ ، ۴۵ .
- بنو سعد بن تمیم ۲۶۹ ، ۲۷۱ ، ۳۲۰ .
- سلیم ۲۳ .
- بنو ضبۃ ۲۵۷ .
- طيء ۲۸۰ ، ۳۰۵ .
- عقیل ۳۹ ، ۴۰ ، ۲۴۴ .
- بنو العنبر ۴۵ .
- الفرس ۳۱۶ .
- فزارۃ ۲۷۶ .
- بنو قعس ۲۵۷ .
- القحطانیون ۴۵ .
- قضاة ۳۲۰ ، ۳۲۱ .
- قیس ۲۷۶ ، ۲۹۲ .
- کلاب ۲۴۴ .
- کلب ۳۲۶ .
- لخم ۲۷۴ .
- مضر ۲۷۸ .
- بنو الهجیم ۴۵ .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- انتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق طارق الجنابي ، مكتبة النهضة العربية ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٩٨٧ .
- الإبدال ، لابن السكيت ، تحقيق حسن محمد محمد شرف ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- الإبدال ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق عز الدين التتوخي ، دمشق ، ١٩٦١ .
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، أبو عمر بن العلاء ، تأليف عبد الصبور شاهين ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٧ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٨ .
- الأزهية في علم الحروف ، للهروي ، تحقيق عبدالمعين الملوح ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٨١ .
- أسرار العربية ، للأنباري ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٧ .
- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، ط ٣ ، ٢٠٠٣ .
- إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق أحمد محمد شاکر وعبدالسلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ، ط ٣ .
- الأصوات اللغوية ، لإبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ، ط ٥ ، ١٩٧٩ .

- الأصوات اللغوية ، سمير شريف ستيثية ، دار وائل للنشر ، عمان - الأردن ، ط ١ ،
٢٠٠٣ .

- إعجاز القرآن ، للباقلاني ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار المعارف بمصر ، ط ٣ ،
الإعراب بالحروف ، عبدالكريم الزبيدي ، دار البيان العربي ، جدة ، ط ١ ، ١٩٨٤ .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه ، المكتبة الثقافية ، بيروت ،
لبنان .

- إعراب القرآن ، للنحاس ، تحقيق زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٧ .
- الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، ج ٢ ، تحقيق علي النجدي ناصف ، مؤسسة جمال
للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

- الألفية العربية ، ريمون طحان ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨١ .
- الأمالي الشجرية ، لابن الشجري ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين
عبدالحميد ، ١٩٨٢ .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد
، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت .

- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، دار
الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٣ .

- بحوث في الاستشراق واللغة ، إسماعيل عميرة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ،
الأردن ، ط ٢ ، ٢٠٠٣ .

- بحوث ومقالات في اللغة ، رمضان عبدالنواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، ط ١ ، ١٩٨٢ .
- التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٩٨٧ .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، للعكبري ، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، لبنان، ط ١ ، ١٩٨٦ .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد العراق ، ط ١ ، ١٩٩٢ .
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، الطيب البكوش ، المطبعة العربية ، تونس ، ط ٣ ، ١٩٨٣ .
- التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه ، رمضان عبدالنواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٣ .
- التطور النحوي للغة العربية ، برجستراسر ، إخراج وتصحيح رمضان عبدالنواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ٤ ، ٢٠٠٣ .
- تهذيب اللغة ، للأزهري ، تحقيق علي حسن هلاي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي ، أسعد أحمد علي ، دار السؤال للطباعة والنشر بدمشق ، ط ٣ ، ١٩٨٥ .
- جلاء الأنهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام ، لابن قيم الجوزية ، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان ، دار الجوزي ، سورية ، ط ١ ، ١٩٩٧ .

- الجمل في النحو ، للزجاجي ، تحقيق علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة، بيروت .
لبنان ، ط١، ١٩٨٤ .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ط١ ، ١٩٩٢ .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، للصبان ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- خزانة الأدب ، للبغدادي ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، ط١، وط٢، تواريخ مختلفة .
- الخصائص ، لابن جنى ، تحقيق عبدالحميد هندراوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط١ ، ٢٠٠١ .
- خصائص العربية في الأفعال والأسماء دراسة لغوية مقارنة ، إسماعيل عمارة ، دار الملاحى للنشر والتوزيع ، إربد، الأردن ، ط١ ، ١٩٨٧ .
- دراسات في علم أصوات العربية ، داود عبده ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، ١٩٧٩ .
- دراسات في علم اللغة ، كمال محمد بشر، دار المعارف بمصر ، ط٩ ، ١٩٨٦ .
- دراسات في اللغة ، مجموعة أبحاث ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط١، ١٩٨٦ .
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنى ، حسام سعيد النعيمي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠ .
- دراسة لغوية في أراجيز رؤبة والعجاج ، خولة تقي الدين الهلالي ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٢ .

- دراسة اللهجات العربية القديمة ، داود سلوم ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت، ط١، ١٩٨٦ .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطي ، تحقيق عبدالعال سالم مكرم ، عالم الكتب ، ٢٠٠١ .
- دقائق التصريف ، لابن المؤدب ، تحقيق أحمد ناجي القيسي وآخرين ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٧ .
- ديوان أبي النجم ، تحقيق سجيح جبيلي ، دار صادر ، بيروت، ط١ ، ١٩٩٨ .
- ديوان الأعشى الكبير ، شرح وتعليق محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٧ ، ١٩٨٣ .
- ديوان الإمام علي، تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي ، دار ابن زيدون ومكتبة الكليات الأزهرية .
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر .
- ديوان أمية بن أبي الصلت ، تحقيق سجيح جميل الجبيلي ، دار صادر ، بيروت، ط١ ، ١٩٩٨ .
- ديوان ذي الرمة ، شرح الإمام أبي نصر الباهلي برواية ثعلب ، تحقيق عبدالقدوس أبي صالح .
- ديوان الطفيل الغنوي ، تحقيق محمد عبدالقادر أحمد ، دار الكتاب الجديد ، ط١ ، ١٩٦٨ .
- ديوان عبدالله بن رواحه ، وليد قصاب ، دار الضياء للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، ط٢ ، ١٩٨٨ .

- ديوان العجاج رواية وشرح الأصمعي ، تحقيق سعدي ضناوي ، دار صادر، بيروت، ط ١ ، ١٩٩٧ .
- ديوان عروة بن حزام ، تحقيق أنطون محمد القوال ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٥ .
- ديوان القطامي ، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، دار الثقافة ، بيروت، ط ١ ، ١٩٦٠ .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، تحقيق عمر فاروق الطباع ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت، لبنان، ط ١ ، ١٩٩٧ .
- ديوان النابغة الجعدي ، تحقيق واضح الصمد ، دار صادر، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨ .
- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر، ط ٢ .
- الرجز : نشأته ، أشهر شعرائه ، جمال نجم العبيدي ، مطبعة الأديب البيغدادية .
- رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة ، للإمام أحمد بن قاسم العبادي ، تحقيق محمد حسن عواد، دار الفرقان، عمان، ط ١ ، ١٩٨٣ .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبعة زيد بن ثابت ، دمشق ، ١٩٧٥ .
- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاته عامر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٠ .
- شرح أبيات سيويه ، للسيرافي ، تحقيق محمد الريح هاشم ، دار الجيل بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦ .

- شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبدالقادر البغدادي ، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق، ط ١ ، ١٩٨١ .
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، للأشموني ، تحقيق عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، مكتبة السعادة بمصر ، ط ١٤ ، ١٩٦٤ .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ ، ٢٠٠١ .
- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط ١ ، ٢٠٠٠ .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق صاحب أبي جناح ، د. ط و تاريخ.
- شرح ديوان جرير ، محمد إسماعيل عبدالله الصاوي مضافا إليه تفسير العالم اللغوي أبي جعفر محمد بن حبيب ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت، لبنان .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، نشرة أحمد أمين وعبدالسلام هارون، دار الجيل ، بيروت، ط ١ ، ١٩٩١ .
- شرح ديوان المتنبي وضعة عبدالرحمن اليرقوبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط ١ ، ٢٠٠١ .
- شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي ، مع شرح شواهده للبغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان .

- شرح كافية ابن الحاجب للاستراباذي ، تحقيق عبدالعال سالم مكرم ، عالم الكتب ، ط ١ ، ٢٠٠٠ .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق علي محمد معوض وعادل احمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٠ .
- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت، ومكتبة المنتبي ، القاهرة .
- شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ، ط ١ ، ١٩٧٣ .
- الشرط والاستفهام في الأساليب العربية ، سمير شريف ستيتية ، دار القلم ، دبي ، الإمارات ، ط ١ ، ١٩٩٥ .
- شعر أبي حيه النميري ، جمع وتحقيق يحيى الجبوري ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٥ .
- شعر الأحوص الأنصاري ، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- شعر الأخطل صنعه السكري ، روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب ، تحقيق فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، دمشق ، ودار الفكر المعاصر ، بيروت، ط ٤ ، ١٩٩٦ .
- شعر هدبة بن الخشرم العنزي ، جمع وتحقيق يحيى الجبوري ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٩٧٦ .
- شعر زياد الأعجم ، جمع وتحقيق ودراسة يوسف حسين بكار ، دار المسيرة ، ط ١ ، ١٩٨٣ .

- الصاحبي ، لابن فارس ، تحقيق السيد احمد صقر ، مطبعة عيسى البايي الحلبي وشركاه ،
القاهرة .
- الصاحح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، دار
العلم للملايين ، بيروت، ط٢ ، ١٩٧٩ .
- صحيح البخاري ، للبخاري ، ضبطه ورقمه وخرج أحاديثه مصطفى ديب البغا ، دار ابن
كثير دمشق ، بيروت، ط٣ ، ١٩٨٧ .
- صيغ الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات السامية ، باكية رفيف حلمي ، مطبعة
الأديب البغدادية .
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ، أحمد سليمان ياقوت ،
عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، السعودية ، ط١ ، ١٩٨١ .
- ظاهرة التنوين في اللغة العربية ، عوض المرسي جبهوي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ،
ودار الرفاعي بالرياض ، ط١ ، ١٩٨٢ .
- ظواهر نادرة في لهجات الخليج العربي ، عبدالعزيز مطر ، قطر ، ١٩٧٦ .
- العربية الفصحى ، هنري فليش ، تعريب عبد الصبور شاهين ، دار المشرق ، بيروت ،
ط٢ .
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، محمد حماسة عبداللطيف ، دار
غريب ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- علم الأصوات ، كمال بشر ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- العمدة في صناعة الشعر ونقده ، لابن رشيق القيرواني ، تحقيق النبيوي عبدالواحد
شعلان ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٠ .

- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق نهدى المخزومي وإبراهيم أنيس ، دار
الرشيد، العراق ، ١٩٨٢ .
- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة ، للافرايني ، تحقيق عفيف عبدالرحمن ، منشورات
جامعة اليرموك ، ١٩٨١ .
- فصول في فقه العربية ، رمضان عبدالنواب ، دار الحمامي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٧٣ .
- الفعل زمانه وأبنيته ، إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٠ .
- فقه اللغة المقارن ، إبراهيم السامرائي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٨ .
- فن الرجز في العصر العباسي ، رجاء السيد الجوهري ، منشأة المعارف بالاسكندرية .
- في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ط٢ ، ١٩٥٧ .
- في اللهجات العربية ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط٨ ، ١٩٩٢ .
- في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا
، بيروت ، ط١ ، ١٩٦٤ .
- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعا ودراسة وتقويما إلى
نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٩٩٥ ، خالد بن سعود بن فارس العصيمي ، دار التدمرية ،
السعودية ، ودار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٣ .
- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، سعيد جاسم الزبيدي ، دار الشروق ، عمان ،
الأردن ، ط١ ، ١٩٩٧ .
- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٣ ،
١٩٨٨ .
- الكشاف ، للزمخشري ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٩٨١ .
- لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت .
- اللسانيات (المجال والوظيفة والمنهج) ، سمير شريف سنيتية ، عالم الكتب الحديث ، إربد، الأردن ، ط ١ ، ٢٠٠٥ .
- اللغة الآكدية (البابلية والآشورية) تاريخها وتكوينها وقواعدها ، عامر سليمان، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩١ .
- لغة تميم دراسة تاريخية وصفية ، ضاحي عبد الباقي ، القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٩٨٥ .
- لغة الشعر ، دراسة في الضرورة الشعرية، محمد حماسة عبداللطيف ، دار الشروق .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٩٩٨ .
- اللهجات العربية في التراث ، أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣ .
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٩ .
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، غالب فاضل المطلبي ، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، العراق ، ١٩٧٨ .
- ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقرزاز القيرواني ، تحقيق رمضان عبدالنواب وصلاح الدين الهادي ، دار العروبة بالكويت .
- ما يحتمل الشعر من الضرورة ، للسيرافي ، تحقيق عوض بن حمد القوزي ، ط ٢ ، ١٩٩١ .

- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه ، وليم بن الورد البروسي ، طبع باللات درو غولين المشهورة في مدينة ليبسغ في سنة ١٩٠٣ .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تحقيق محمد عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ط١ ، ١٩٩٨ .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت، لبنان، ط٣ ، ١٩٨٦ .
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، تحقيق محمد احمد جاد المولى وآخرين ، دار الفكر .
- المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق إسماعيل أحمد عمارة ، منشورات الجامعة الأردنية ، ١٩٨١ .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٢ .
- مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية دراسة وصفية تاريخية ، أمنة صالح الزعبي ، مؤسسة رام لتكنولوجيا والكمبيوتر ، مؤتة ، ط١ ، ١٩٩٦ .
- معالم دراسة في الصرف (الأقيسة الفعلية المهجورة) دراسة لغوية تأصيلية ، إسماعيل عمارة ، دار حنين ، ط٢ ، ١٩٩٣ .
- معاني القرآن للفراء ، تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ .

- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٨ .
- معجم شواهد النحو الشعرية ، حنا حداد ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، السعودية ، ط ١ ، ١٩٨٤ .
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٢ .
- مغني اللبيب لابن هشام ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدان ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٩٩٢ .
- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٩ .
- المقرب لابن عصفور ، تحقيق احمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد .
- الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٧ .
- من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط ٧ ، ١٩٩٤ .
- المنصف شرح التصريف ، لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط ١ ، ١٩٥٤ .
- المنهج الصوتي للبنية العربية ، عبدالصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٠ .
- موسيقى الشعر ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية .

- نزهة الطرف في علم الصرف ، للميداني ، تحقيق السيد محمد عبدالمقصود درويشي ، دار الطباعة الحديثة ، ط١ ، ١٩٨٢ .
- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري .
- النحو العربي نقد وبناء ، إبراهيم السامرائي ، دار البيارق ، لبنان ، بيروت ، ودار عمان ، عمان ، ط١ ، ١٩٩٧ .
- النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق عبدالعال سالم مكرم وعبدالسلام محمد هارون ، مؤسسة الرسالة ودار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٧٥ ، وط٢ ، ١٩٨٧ .
- A Grammar of the Arabic Language , Wrigh,Beirut,١٩٧٤.
- Arabic Phonology , by Michael Brame, june, ١٩٧٠.

البحوث العلمية

- أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية ، ليحيى القاسم ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة الآداب واللغويات ، م١١ ، ع٢ ، ١٩٩٣ .
- الإشباع الصوتي في المقاطع العربية أوضاعه وأهميته في التعبير اللغوي ، عبدالحמיד الأقطش ، علوم اللغة ، م٦ ، ع٢ ، ٢٠٠٣ ، مجلة تصدر عن دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة .
- إشكالية كاف التشبيه في العربية ، حنا حداد .
- بحر الرجز ، محمد الباتل ، مجلة جامعة الملك سعود،م٧ ، الآداب ، ٢ ، ١٩٩٥ .

- تطور صوت الجيم في اللغة العربية وأثره في تشكيل بنية الكلمة ، يحيى عباينة ، مؤتم للبحوث والدراسات ، م١٤ ، ع٥ ، ١٩٩٩ .
- تقدم الفاعل على عامله بين وصفية الكوفيين ومعيارية البصريين ، فوزي حسن الشايب ، دراسات (الجامعة الاردنية) ، م١٧ (أ) ، ع٢٤ ، ١٩٩٠ .
- التوابع ، مقارنة لسانية ، فوزي الشايب ، مؤتم للبحوث والدراسات ، م١٢ ، ع١٤ ، ١٩٩٧ .
- الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض ، حنا حداد ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة الآداب واللغويات ، م١٠ ، ع٢٤ ، ١٩٩٢ .
- دور الحدث النحوي في بناء الجملة ، أحمد مصطفى عفيفي عوض ، مجلة الآداب ، جامعة الإمارات ، ع١٠ ، ١٩٩٤ .
- رؤية جديدة في تفسير التثوين في العربية ، سمير ستيئية ، مجلة جامعة الملك سعود ، م٥ ، الألب (١) ، ١٩٩٣ .
- سابقة التاء في مصادر العربية ، يحيى القاسم ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة الآداب واللغويات ، م١٥ ، ع١٤ ، ١٩٩٧ .
- ضمائر الغيبة ، فوزي الشايب ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية الثانية ، ١٩٨٧ .
- ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى ، عبدالقادر الخليل ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة الآداب واللغويات ، م١٥ ، ع١٤ ، ١٩٩٧ .
- علامة وأمثالها من نعوت المذكر ، عبدالحميد الأقطش ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة الآداب واللغويات ، م١٦ ، ع٢٤ ، ١٩٩٨ .

- كلا وكلتا ، مصطفى السقا ، مجلة كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول ، ع ٨ ، م ٢ ، ١٩٤٦ .
- اللهم ، رؤية جديدة في الصيغة والإعراب ، سلمان القضاة ، مجلة التربية والعلم ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ع ١١ ، نيسان ١٩٩١ م .
- الهمزة المقحمة ودورها في تشكيل بنية الكلمة ، دراسة في القراءات القرآنية ، يحيى عبابنة ، مؤتمّر للبحوث والدراسات ، م ١٤ ، ع ٥ ، ١٩٩٩ .

ملخص

الرجز والتقعيد اللغوي

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف عند شواهد الرجز في كتب اللغة ، وذلك بهدف دراسة القواعد النحوية والصرفية والصوتية التي وضعت بناء على تلك الشواهد .

وقد وقعت الدراسة في مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة . جاءت المقدمة لتوضح هدف الدراسة ومخططاتها ومنهجها والصعوبات التي واجهتها ، في حين جاء التمهيد ليوضح مفهوم الرجز في اللغة والاصطلاح ومكانته من الشعر العربي ، ثم ليوضح آراء العلماء في لغته واعتمادهم له في عملية التقعيد .

وجاء الباب الأول بعنوان الرجز والتقعيد النحوي ؛ وذلك من أجل دراسة المسائل النحوية التي حملت على الرجز ، ثم جاء الباب الثاني بعنوان الرجز والتقعيد الصرفي لمناقشة المسائل الصرفية التي وضعها علماء العربية بالاعتماد على شواهد الرجز . وبعده كان الباب الثالث والذي يحمل عنوان الرجز والتقعيد الصوتي ، وهدفه دراسة القضايا الصوتية في شواهد الرجز . وأخيرا جاءت الخاتمة لتلخص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة .

Abstract

Al-rajaz and the linguistic rules forming

This study aims and stopping on the occurrences of Al-rajaz in the linguistic books in order to study the syntactic, phonetic and morphological rules which were formulated on The basis of these occurrences.

This study includes a preclusion, an introduction, three sections and a conclusion, the introduction clarifies the out line of the study, its aim, method and the difficulties it faced. Moreover, the preclusion explicates Al-rajaz in language, and expression, it also concentrates on its position of Arabic poetry. Then, it explains the opinions of scientists in the language, of Al-rajaz and their dependence on it process of Rules Forming .

The first section came under the title of AL-rajaz and syntactic rules forming , to concentrate on the syntactic issues based on ? resulting in (may be) AL-rajaz .The second section came under the title of AL-rajaz and morphological rules forming , to discuss the morphological issues that linguistic put depending on the examples (indications may be) of the AL-rajaz . the third section came under the title of AL-rajaz and phonetic rules forming , It aims at studying the phonetic matters in the examples of Al-rajaz.

Finally, the conclusion summarises the most important results (findings) of the study .